اقتصاديات التجارة الدولية

دكـــــــتور

حسن عبد العزيز حسن

أستاذ الاقتصاد المتفرغ

وعميد كلية التجارة ببنها الأسبق

جامعة الزقازيق

الطبعة الثالثة

٢٠٠٢/٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

(وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)

صدق الله العظيم

مقدمـــــــة :

إن للتجارة الدولية دور هام فى الارتقاء بحياة كافة شعوب العالم. فالفرد لايستيطع أن يعيش بمعزل عن بقية أفراد المجتمع فى تلبية احتياجاته المتناهية، وكذلك الدولة لاتستطيع فى عالم اليوم اشباع كافة احتياجات سكانها بمعزل عن بقية دول العالم، فالموارد الطبيعية تختلف من حيث تواجدها ووفرتها بين دول العالم، والخبرات والمهارات والتقدم العلمى والتكنولوجى والتقدم الاقتصادى متفاوت هنا وهناك، والأسواق المحلية واتساعها والدخول والأذواق ليست متماثلة. فهناك حاجة للتمتع بما لدى الغير من مزايا نسبية طبييعية أو مكتسبة، وهناك ضرورة للتوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية والتشغيل الكامل لها، بما يحقق زيادة فى الدخل القومى، وارتفاع مستويات المعيشة.

ولما للتجارة الدولية من أهمية، فقد كانت محل اهتمام المذاهب الاقتصادية المختلفة. فقد نادى التجاريون من بداية القرن الخامس عشر بما للذهب والفضة من ثراء للشعوب، فاهتموا بالصادرات وقيدوا الواردات من أجل جذب الثروة من الخارج، وطالبوا بتدخل الدولة من أجل تحقيق ذلك. ثم جاء الكلاسيك منذ منتصف القرن الثامن عشر ونادوا بحرية التجارة، وظهرت على أيديهم النظرية الكلاسيكية للتجارة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بما يدعم أفكارهم. وتطور الفكر الاقتصادى خلال القرن العشرين بما حدث من تطور فى نظرية التجارة الخارجية من بعد الحرب العالمية الأولى، وبما تم من استحداث لأفكار جديدة خلال العقود القليلة الأخيرة.

ويهمنا فى هذه السلسلة من المحاضرات تناول دراسة النظرية البحتة للتجارة الخارجية والنظرية النقدية لتوازن ميزان المدفوعات علاوة على السياسة

التجارية والتعاون الدولى بقدر متواضع من العمق يتناسب مع الوقت المحدد المعطى لدراسة اقتصاديات التجارة الخارجية ضمن مواد فصل دراسى واحد لا يتعدى الثلاث شهور.

وقد أضيف فى الطبعة الثالثة ما استجد فى نهاية القرن الحادى والعشرين فى الاقتصاد الدولى من تطورات بخصوص التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. فلقد أنشئت منظمة التجارة الدولية WTO فى الأول من يناير ١٩٩٥ وذلك تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه فى الدورة الثامنة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى منتصف ديسمبر ١٩٩٣ من تحرير للتجارة العالمية. وبدأ من الأول من يناير ١٩٩٥ العدد التنازلى لفترات ترتيب الأوضاع التى تمتد فى الغالب للبلاد النامية لفترة عشر سنوات من بعدها يتم التنفيذ الكامل للتحرر. وبدأت البلاد النامية فى إدراك مايواجهها فعلا من أخطار وعدم تكافؤ فى المكاسب، وعدم حصولها على ما وعدت به الدول المتقدمة من تعويضات لمواجهة بعض الخسائر المتوقعة. وبدأت البلاد المتقدمة صناعياً وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة توسيع مكاسبها بإضافة مجالات جديدة لقائمة التحرر ووضع عراقيل أمام أنسياب منتجات البلاد النامية إلى أسواقها ظاهرها الرحمة وواقعها العذاب، فالتحديات خطيرة وبالتالى يكون عرضها وتفهمها ضرورى حتى يمكن مواجهتها والعمل على تقليل الخسائر وزيادة وتوسيع المكاسب.

كما تم فى هذه الطبعة الجديدة تحديث البيانات الخاصة بميزان المدفوعات المصرى وذلك للتعرف على ما يواجه الاقتصاد المصرى من مشكلات اقتصادية. فميزان المدفوعات يعد بمثابة المرآه التى تنعكس عليها كل

من المشكلات الداخلية والخارجية للاقتصاد القومى.ومن ثم فإن دراسته لاتقتصر على مهمة التعرف على حالة التوازن الخارجى للاقتصاد القومى. فحسب بل تكشف ما يوجد من قوة أو خلل فى هيكل الإنتاج وما يتبع من سياسات مالية ونقدية بالإضافة إلى السياسات التجارية والعلاقات الخارجية.

وندعوا الله سبحانه وتعالى أن يكون عرضنا للمادة العلمية من اليسر بحيث يفيد الطالب. وفقنا الله لما فيه الخير لبلدنا الحبيبة مصر.

المـؤلف

القاهرة – أغسطس ٢٠٠١

الباب الأول
النظرية البحتة للتجارة الخارجية
"أسس التخصص وتقسيم العمل الدولي"

مقدمـــــــة :

تتمـــثل الـــتجارة الخارجـــية فى تبادل السلع والخدمات بين الدول. هذا التـــبادل يـــأخذ شكل انتقال السلع عبر الحدود السياسية من بلد إلى آخرى، فيمثل صادرات للبلد التى تنتقل منها السلع، ويمثل واردات للبلد التى تنتقل إليها السلع. كما تشمل صادرات البلد ما تقدمه من خدمات لمواطنى البلدان الآخرى، وتشمل وارداتهـــا مـــا يقدم لها أو لمواطنيها من خدمات بمعرفة البلاد الآخرى. فيندرج مفهـــوم الـــتجارة الخارجية على التعامل التجارى بين البلدان المختلفة سواء كان يتعلق بالسلع أو الخدمات.

هـــذا وإن كانـــت الـــتجارة الخارجـــية قديمة فى وجودها بما تشهد به الحضارات القديمة من نشاط تجارى بين دولها والعديد من المناطق الأخرى، إلا أنهـــا فـــى شكلها المعاصر المتشعب والهام لمعظم دول العالم لاتشمل إلا ظاهرة حديث، بقدر حداثة وتطور النظام الرأسمالى.

فلقد مرت العصور الوسطى تحت سيطرة النظام الاقطاعى، بما اتصف بـــه مـــن اقتصاد لصيق بالأرض، احتلت فيه الزراعة مركز النشاط الاقتصادى الرئيســـى، وكونـــت فيه الاقطاعيات وحدات اقتصادية مغلقة، بمعنى اعتماد كل وحـــدة علـــى مواردها الخاصة فى المعيشة، دون الاستعانة بالخارج فى توفير

الضـــروريات اللازمة لها واقتصر التبادل الخارجى على الكماليات من القطنيات الغالـــية والحراير والعطور والأصباغ والتوابل التى تأتى من جنوب شرقى آسيا وامـــتد بين بعض مناطق أوربا، حيث احتلت الموانى المطلة على البحر الأبيض المتوسط أهمية خاصة، وازدهرت التجارة منها واليها، وبالذات بعد عودة السلام وانـــتهاء الحـــروب الصليبية، واتصالها بالشرق من خلال موانى شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

وبمـــا تحقق من اكتشاف للعالم الجديد فى أمريكا وطريق رأس الرجاء الصـــالح قـــرب نهاية القرن الخامس عشر، وبما مرت به أوربا من فترة انتقالية للـــتحول مـــن النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى – استمرت حتى منتصف القـــرن الثامن عشر – ظهرت خلالها الدول القومية وزادت خلالها قوة وسيطرة الحكومـــات المركزية وطبقة التجار ورجال الأعمال الرأسماليين، واتجه التنافس نحـــو الأسواق الخارجية مدعوما بقوة الدولة فتحققت الفتوحات الاستعمارية وما اقترن بذلك من استنزاف للثروات والمعادن النفيسة والموارد البشرية عن طريق تجارة الرقيق. فبما حدث من كل ذلك ازدهرت التجارة الخارجية وتم انتقالها من حوض البحر المتوسط إلى المحيط الأطلنطى، وحلت تجارة السفن السريعة الأقل تكلفـــة محل تجارة القوافل البرية التى كانت تتخذ طريقها عبر الشرق الأوسط. وتحققت المكاسب الوفيرة والتراكمات الرأسمالية المرتفعة من هذه التجارة.

هذا وبقيام الثورة الصناعية من بعد ذلك فى منتصف القرن الثامن عشر فـــى انجلـــترا ثـــم انتشارها فى أوربا، وبتولى الرأسمالية الصناعية قيادة الحياة الاقتصـــادية، اكتمل ظهور النظام الرأسمالى، وجاءت المناداة بحرية التجارة من أجل التوسع والنمو الذى استلزم المزيد من الخامات والغذاء من الخارج وتطلب

التوســـع في الأسواق إلى الخارج. ففرض نوع من التخصص والتقسيم الدولى للعمـــل علـــى مختلف دول العالم لمصلحة نمو وتطور الاقتصاديات الرأسمالية الغربـــية، فنشـــطت وتشعبت وازدهرت التجارة العالمية إلى أن وصلت إلى ما نشـــهده الـــيوم مـــن ارتفاع فى نصب هذا القطاع الهام فى هيكل الناتج المحلى لمختلف دول العالم.

وهـــنا علينـــا أن نتســـاءل عـــن مصدر أو مصادر التجارة الخارجية Various Sources of Trade، أو بعـــبارة أخـــرى نريد التعرف على الأسس Bases الـــتى يقـــوم علـــيها التخصص ومن ثم التجارة بين البلدان المختلفة. فما الســـبب فـــى أن ســـلع وخدمات معينة تصدر من بلد ما، وسلع وخدمات أخرى تستوردها هذه البلد؟

هذا التساؤل الهام كان ولايزال يمثل محل اهتمام نظرية التجارة التجارة البحـــتة أو غير النقدية Pure or Non- Monetary Theory of Trade(*)، التى تهـــتم باقتصـــاديات التحلـــيل الجزئى للتجارة الخارجية، فتجيب على التساؤلات الثلاث التالية:

- ما هى السلع التى تصدر وتستورد فى دولة معينة؟
- ماذا يحدد معدلات التبادل؟
- ما هى المكاسب من التجارة الخارجية؟

(*) وذلك تمييزاً لها عن النظرية النقدية لتوازن ميزان المدفوعات.

هــذه التســاؤلات نجــد لها اجابات متعددة سواء فى الفكر الاقتصادى الكلاســيكى أو الفكر الاقتصادى الحديث، ويمثل هذا محل اهتمام هذا الباب الذى يهــدف إلــى الوصول إلى تفسير متكامل لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى، وذلــك بتــناول مصــادر الــتجارة الخارجية حسب تسلسلها التاريخى فى الفكر الاقتصادى كما يلى:

- الفصل الأول : المزايا المطلقة.
- الفصل الثانى : المزايا النسبية.
- الفصل الثالث : معدل التبادل الدولى.
- الفصل الرابع : أساس نظرية التجارة الحديثة.
- الفصل الخامس : نسب عناصر الانتاج.
- الفصل السادس :تشابه هيكل الدخل أو التفضيل.
- الفصل السابع : نظرية التبادل اللامتكافئ ومصادر أخرى للتجارة.
- الفصل الثامن : النظرية التكنولوجية.

الفصل الأول
المزايا المطلقة

أدى اهــتمام مذهــب الــتجاريون Merchantilist Doctrine بالدولة Nation ومصـــادر قوتها إلى اهتمامهم بالمعادن النفيسة واعتبارها الثروة الأكثر نفعــاً للدولـــة. وقد ترتب على هذا الاهتمام فرض القيود على التجارة الخارجية للحــد مــن الواردات والاحتفاظ بأكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة. كما أن الاهــتمام بالمعـــادن النفيســة قد أدى كذلك بالتجاريون إلى توجيه التركيز نحو العوامل النقدية المندرجة فى صفقات التجارة الخارجية للدولة.

وبمـــا حــدث من تحولات سبق ذكرها ظهرت فى النصف الأخير من القـــرن الثامـــن عشر المدرسة الكلاسيكية، محولة بؤرة الاهتمام من الدولة إلى الفـــرد Individual كمحور للنشاط الاقتصادى، وبالتالى وجه الاهتمام إلى السلع الـــتى تقابل الاحتياجات البشرية. وتحول التركيز من العوامل النقدية إلى الجانب الســلعى فـــى العلاقـــات الاقتصادية الخارجية. وجاءت النظرية الكلاسيكية فى الـــتجارة الخارجـــية The Classical Theory of International Trade مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، موضحة أن قوة الدولة الاقتصادية لاتقتصر على ما لديها من معادن نفيسه، ولكن تمتد أيضاً إلى ما لديها من موارد اقتصادية حقيقية. وأن حـــرية التجارة الخارجية هى السبيل إلى زيادة الثروة الحقيقية للبلاد ومن ثم زيادة قوتها الاقتصادية.

وهـــنا نجد آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣ – ١٧٩٠) أحد الأقطاب الأوائـــل للمدرسة الكلاسيكية ينادى بحرية التجارة، لما يترتب على التجارة بين مخـــتلف الـــدول من زيادة ثروة كل منها. وحجته فى ذلك أن التجارة تمكن من التمـــتع بالمـــبدأ المسئول عن زيادة الثروة. هذا المبدأ هو "تقسيم العمل" فلقد قال سميث : ليس من المعقول أن يقوم الفرد بنفسه بأداء ما يكلفه أكثر عما يمكن أن يـــتحمله فى الحصول عليه بالشراء من الغير، كذلك إذا أمكن لبلد ما أن تحصل علـــى ســـلعة تحتاجها من بلد أخرى بسعر أقل عما يمكن أن تتحمله فى إنتاجها بنفســـها، يكون هذا مفضلا ويتم مقابل كمية من سلعة أخرى تنتجها بقدر أقل من العمل.

ويرى سميث أن فرض القيود التى تمنع الاستيراد يؤدى إلى عدم التمتع بالمـــزايا الطبيعـــية التى تتمتع بها الدول الأخرى. فيمكن فى بلد مثل اسكوتلاندا باســـتخدام الصـــوب الزجاجـــية والحضانات المكيفة الحرارة انتاج أجود أنواع العنـــب، ويمكـــن إنـــتاج أفخر أنواع النبيذ منها، ولكن قد لايتحقق هذا إلا بتكلفة تصـــل إلـــى ٣٠ مـــرة قدر التكلفة فى دول أخرى تتمتع بميزة طبيعية فى إنتاج العنـــب. فهـــل مـــن الحكمـــة هنا فرض قيد يمنع استيراد النبيذ فى اسكوتلاندا؟ ويتســـاوى الوضع هنا سواء كانت الميزة التى تتمتع بها دولة معينة عن آخرى طبيعـــية أو مكتســـبة فالأفضل للدول الأخرى أن تحاول كذلك التمتع بهذه الميزة بأن تستورد منها السلع التى تعتمد على هذه الميزة وتتوقف عن إنتاجها محليا(*).

(*) P.T. Ellsworth and J. Clark Leith, The International Economy, Macmillan Publishing Company New York, 1984, PP. 47 : 48.

ويعـــنى قـــول آدم سميث أنه يتعين أن يتم التخصص وتقسيم العمل بين الـــدول المختلفة، بحيث تقوم كل دولة بانتاج السلعة التى تتمتع فى انتاجها بميزة مطلقـــة Absolute Advantage ، أى التى تنتج كمية أكبر منها باستخدام مقدار معيـــن مـــن رأس المال والعمل، وذلك بالمقارنة بغيرها من الدول. وتمتنع هذه الدولـــة عـــن إنتاج أى من السلع الآخرى التى لاتتمتع فى انتاجها بميزة مطلقة بالمقارنـــة بغيرها من الدول. وهنا تحصل هذه الدولة على حاجتها من تلك السلع الآخـــرى بالإستيراد من الدول الأخرى التى تتمتع فى انتاجها بميزة مطلقة وذلك فـــى مقـــابل تصدير سلعتها (أو سلعها) التى تقوم هى بإنتاجها بميزة مطلقة عن غـــيرها. وهكذا يتم التخصص وتقسيم العمل بين مختلف الدول فى الانتاج على أساس المزايا المطلقة، ويتحقق عن طريق التجارة تمتع كل دولة بالمزايا المطلقة الخاصـــة بها والخاصة بالدول الآخرى، ويكون الأساس فى تحديد سلع التصدير وسلع الإستيراد لكل دولة هو مبدأ المزايا المطلقة. فهذا المبدأ هو أساس التجارة الدولية، وهو الذى يجب أن تقوم عليه التجارة.

ولتوضـــيح هذه الفكرة يبين الجدول رقم (١) نفقات الانتاج مقدرة بعدد ساعات العمل المطلوب لانتاج كل من وحدة واحدة من القمح (وليكن طن واحد) ووحدة واحدة من النسيج (وليكن ثوب واحد) فى كل من استراليا ومصر. ويبدو أن استراليا تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج القمح، حيث تبلغ تكلفة الوحدة من القمح ١٠٠، وهذا أقل من التكلفة المناظرة فى مصر التى تساوى ١٢٠. وتتمتع مصر بميزة مطلقة فى إنتاج النسيج، حيث تبلغ تكلفة الوحدة منه ١٠٠، بالمقارنة بتكلفة ٢٠٠ فى استراليا. وهنا يتعين على استراليا إنتاج القمح لمقابلة كل من استهلاكها المحلـــى منه وكذلك استهلاك مصر، وأن تتوقف استراليا عن إنتاج النسيج على أن تستورده من مصر مقابل تصدير القمح إليها. وفى المقابل لذلك نجد أنه يتعين

علـــى مصـــر أن تتخصص فى إنتاج النسيج، والتوقف عن إنتاج القمح، على أن تصدر الفائض من إنتاج النسيج مقابل استيراد حاجتها من القمح.

جدول رقم (١)

نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل لانتاج وحدة واحدة من القمح والنسيج بكل من استراليا ومصر :

الدولة	القمح	النسيج
استراليا	١٠٠	٢٠٠
مصر	١٢٠	١٠٠

ونجـــد هـــنا أن كل دولة من الدولتين تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج سلعة معينة، ومن هنا فقد وجد الأساس لقيام تجارة خارجية بينهما.

ولكن علينا أن نتساءل عما يكون عليه الموقف إذا لم يكن بإحدى هاتين الدولتيـــن أى خـــط إنتاج تظهر فيه تفوق واضح؟ بما يعنى عدم وجود أى ميزة مطلقـــة فـــى أى من خطوط الإنتاج فيها. فإفتراض حالة دولة متخلفة تنتج كافة السلع بكفاءة أقل (وتكلفة أعلى) عما هو عليه الحال فى الدول الأخرى المجاورة لها. فكيف يكون تصرفها طبقاً لمبدأ الميزة المطلقة؟ هل المطلوب منها التوقف كلية عن الإنتاج واستيراد كافة السلع من الدول المجاورة بحجة عدم تمتعها بأى ميزة مطلقة فى أى من خطوط الإنتاج؟.

هــذه بــكون شــك حالة واقعية، ولايمكن الأخذ بمبدأ "المزايا المطلقة" واعــتماد هذه الدولة على الاستيراد، دون قيامها بأى انتاج أو تصدير مقابل هذا الاستيراد. فالواضح أن تحليل آدم سميث غير صالح للتعامل مع هذه الحالة.

وقــد ظلــت حالـــة الدولة التى تفتقد أى مزايا مطلقة معلقة إلى أن جاء ريكاردو بنظرية عامة عن التجارة الخارجية فى سنة ١٨١٧.

الفصل الثانى
المزايا النسبية

جاء دافيد ريكاردو David Recardo (١٧٧٢ - ١٨٢٣) بفكرة المزايا النســبية Comparative Advantages وقبل شرحها نأتى بالفروض التى أخذت بها النظرية الكلاسيكية فيما يلى:

١- افــتراض حـــرية انتقال عوامل الإنتاج من استخدام إلى آخر داخل الدولـــة، وافــتراض عدم وجود هذه الإمكانية من دولة إلى أخرى. ويترتب على هذا الفرض وجود اختلافات فى الأجور من دولة إلى آخري، وثباتها بين مختلف الاستخدامات داخل الدولة.

٢- افتراض تحدد قيمة أى سلعة بتكلفة ما يدخل فيها من عمل، فتعتمد قــيمة الســلعة علــى الكمية النسبية من العمل الضرورى لإنتاجها. فيؤخذ هنا بنظرية العمل فى القيمة.

٣-يفــترض للتبســيط حالة التجارة الخارجية بين دولتين وأن التعامل بينهما على سلعتين، وبأنه يعبر عن تكلفة كل من السلعتين بوحدات مـــن العمل (ساعات العمل). ومن ثم يطلق على هذه الحالة نموذج ١×٢×٢.

٤-يــتجاهل التحليل تكاليف النقل من دولة إلى أخرى، ومن ثم يقتصر التحلــيل فقط على تكاليف الإنتاج الممثلة فى وحدات العمل الداخلة فى إنتاج السلعة.

٥- خضـــوع الإنتاج لقانون ثبات الغلة Constant Returns to Scale فـبغض الـنظر عن تغير حجم نطاق إنتاج السلعة تظل تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة ثابتة.

٦- افــتراض حالة المنافسة الكاملة فى كل من الدولتين، وافتراض عدم وجود عقبات أو قيود تعوق التجارة الدولية.

٧- افتراض التشغيل الكامل للموارد قبل قيام التجارة الخارجية، وبالتالى يقتصـــر تأثـــير الـــتجارة فى إعادة تخصيص الموارد وانتقالها من الاســـتخدامات الـــتى توقــف إنـــتاج الســـلع الداخلية فى إنتاجها، واستخدامها فى زيادة إنتاج السلع التصديرية.

٨- وللتركـــيز على نظرية توازن التجارة الخارجية من الزاوية الحقيقة Real (البحتة غير النقدية) جرد ريكاردو التحليل من أى عدم توازن نقـــدى، وافـــتراض تساوى الصادرات مع الواردات دون أى تدفق لرأس المال.

بالأخذ بالفروض السابقة يمكن أن نعرض سبب (أو أساس) قيام التجارة الخارجـــية – طبقاً لوجهة نظر ريكاردو – وهو الميزة النسبية Comparative Advantage، وبـــترجمه هـــذه الميزة بمقياس التكلفة تتحول إلى التكلفة النسبية Comparative cost، وبـــالأخذ بـــنظرية العمـــل فى القيمة نطلق عليها التكلفة النسبية للعمل Comparative Labour Cost، ويعتبر هذا مقلوب الكفاءة النسبية للعمل Comparative Effectiveness of Labour كميزة نسبية تفسر سبب قيام التجارة الدولية.

فيرى ريكاردو أن تتخصص الدولة وتصدر السلعة التى يمكن أن تنتجها بمـيزة نسـبية أكبر، أى التى تكون تكلفتها النسبية (التكلفة النسبية للعمل) أقل، وتـتوقف الدولة عن إنتاج السلعة التى يمكن أن تكون بتكلفة نسبية أكبر، وتلبى احتـياجاتها مـنها بالإستيراد. ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى الخاص بدولتين وسلعتين وعامل واحد للإنتاج، وهو العمل، طبقاً لنموذج ريكارد (٢×٢×١).

جدول رقم (٢)

نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل لإنتاج

وحدة واحدة من القمح ومن النسيج فىَ استرايا ومصر

الدولة	القمح (بالطن)	النسيج (بالثوب)
استراليا	٨٠	٩٠
مصر	١٢٠	١٠٠

فيبيـن لنا جدل (٢) أنه يمكن لاستراليا أن تنتج وحدة القمح بتكلفة ٨٠ وحـدة عمل، ووحدة النسيج بتكلفة ٩٠ وحدة عمل. ونفس وحدتا السلعتين يمكن ان ينتجا فى مصر بتكلفة ١٢٠، ١٠٠ وحدة عمل على الترتيب. وواضح هنا أن اسـتراليا أكفأ من مصر فى إنتاج كل من السلعتين بتكلفة أقل. ولكن لن يمنع هذا من قيام مصر بإنتاج إحدى السلعتين وتصديرها وحصولها على السلعة الأخرى بالإسـتيراد. أى أن عـدم تمتع مصر بميزة مطلقة فى إنتاج أى من السلعتين لن يمـنعها من الإنتاج والمشاركة فى التجارة الدولية. فرأى آدم سميث لايصلح هنا لتفسير سبب قيام التجارة الخارجية. فمصر التى لاتتمتع هما بميزة مطلقة نجدها

مـــع ذلك تتمتع بميزة نسبية، ومن ثم يوجد أساس لاشتراكها فى التجارة الدولية طبقاً لنظرية ريكاردو، ويهمنا أن نعرف هنا كيف يحدث ذلك؟

صحيح أن استراليا تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج كل من القمح والنسيج، ولكــنها تتمــتع بميزة نسبية أكبر فى إنتاج القمح، طالما٨٠/١٢٠ <٩٠/١٠٠ ، وبالـــتالى فهـــى تتفوق على مصر فى إنتاج كلا السلعتين، ولكن التفوق أكبر فى إنتاج القمح عن إنتاج النسيج مقارنة بمصر. فبدون تجارة خارجية تكون معدلات التـــبادل المحلية بين السلعتين فى استراليا وحدة قمح: ٠,٨٨ وحدة نسيج. وتكون معدلات التبادل بين السلعتين فى مصر وحدة قمح : ١,٢ وحدة نسيج . فنجد هنا أن القمـــح أرخـــص نســـبياً فى استراليا، بينما نجد أن النسيج أرخص نسبياً فى مصـــر. ومن هنا بالسماح بتجارة حرة بين البلدين، يكون سبب حدوثها قائم، فتتم الـــتجارة بيـــنهما على أساس معدل تبادل معين يقع فى المدى بين معدلى التبادل المحليين للبلدين، اى بين وحدة قمح: ٠,٨٨ نسيج ، وحدة قمح : ١,٢ نسيج. فمن مصلحة استراليا مبادلة وحدة القمح بأى كمية من النسيج تزيد عن ٠,٨٨، وكذلك من مصلحة مصر الحصول على وحدة القمح بأى كمية من النسيج تقل عن ١,٢ . وعلى ذلك يكون معدل التبادل الدولى:

وحدة قمح : ما يتراوح بين ٠,٨٨ ، ١,٢ وحدة نسيج أى:

قمح		نسيج
١	:	٠,٨٨ – ١,٢

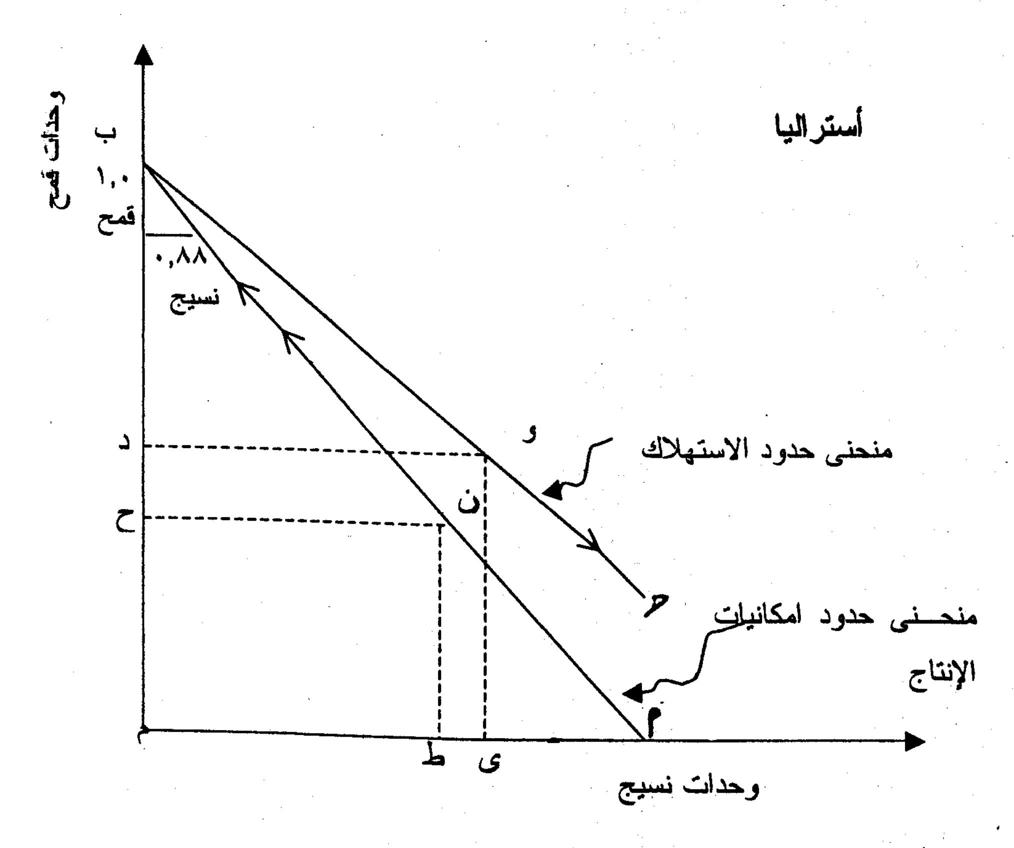
وليس مقبولا أن يتم التبادل بينهما بمعدل يتجاوز معدلي التبادل المحليين قــبل التجارة، أي وحدة قمح : أقل من ٠,٨٨ نسيج أو وحدة قمح: أكبر من ١,٢ نســيج. لأنه في الحالة الأولى سوف يترتب على التجارة خسارة استراليا. وفي الحالــة الثانية تحدث خسارة لمصر. ويكون مكسب استراليا من التجارة أكبر ما يمكــن كلمــا اقــترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لمصر قبل التجارة. وكذلك يكون مكسب مصر من التجارة أكبر ما يمكن كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لاستراليا قبل التجارة.

وبطبيعة الحال يكون هذا التحليل سليم بسريان الفروض المذكورة سابقاً وهــي حالــة المنافســة الكاملة، حرية التجارة، التشغيل الكامل للموارد قبل قيام التجارة، وحرية انتقالها بعد قيام التجارة من الاستخدامات التي توقف إنتاج سلعها إلى الاستخدامات التي تتخصص البلد في إنتاج سلعها وتصديرها.

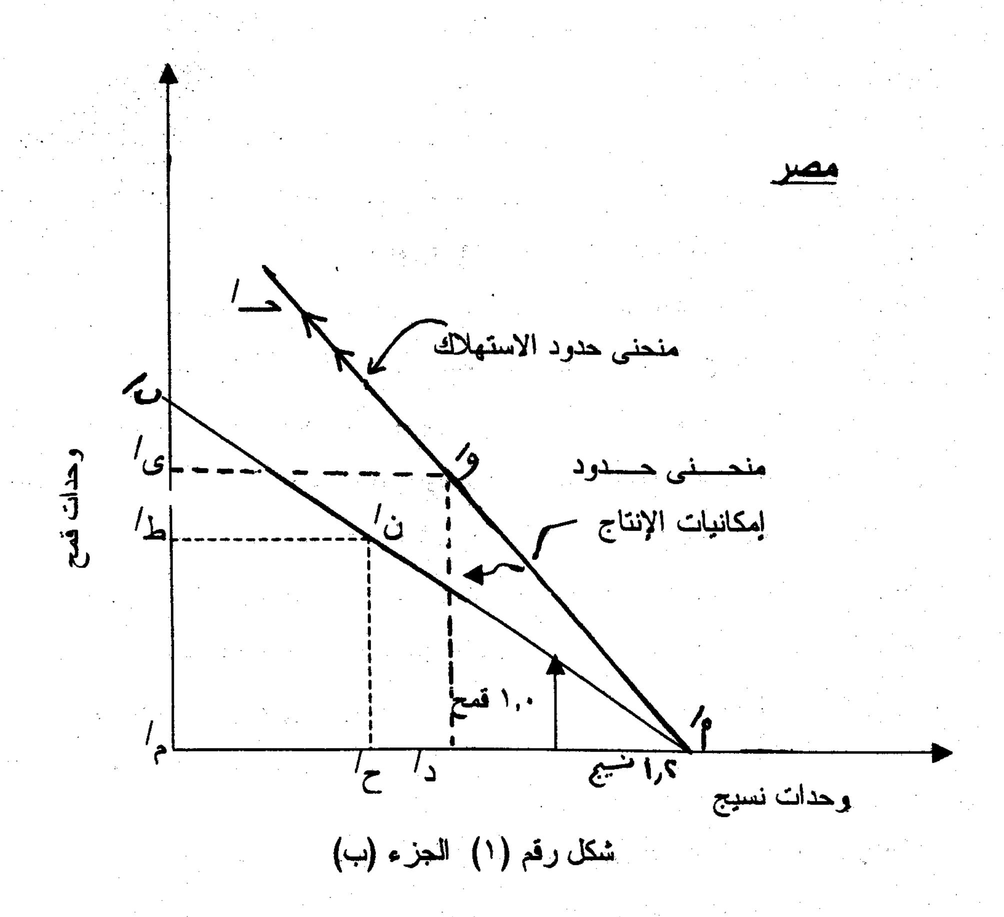
وأن حرية انتقال عوامل الإنتاج محصورة فقط داخل الدولة، وأنها غير ممكــنة بيــن الــدول (وإلا هاجر العمل إلى الدولة الأكثر انتاجية). علاوة على افــتراض ثــبات الــتكلفة في كل نشاط (خضوع الإنتاج لثبات الغلة)، وتجاهل تكاليف النقل بين الدول.

ويمكــن اســتخدام الرسم البياني في عرض المثال السابق حيث يوضح الجــزء (أ) الشــكل رقــم (١) حالة استراليا ويوضح الجزء (ب) حالة مصر، ويعــبر المحــور الأفقــي عن وحدات سلعة النسيج، ويعبر المحور الرأسي عن وحــدات سلعة القمح. وفي الجزئين من الرسم البياني نرسم المنحنى أ ، ب (أو المنحــنى أ/ ب/) ليعــبر عن حدود إمكانيات الإنتاج Production Possibility

Frontier فـــى اســـتراليا (أو فى مصر)، ويتحدد مكان كل من النقطتين أ ، ب بالكمية الكلية لعرض العمل فى استراليا. وتمثل نقط المنحنى أ ب أقصى اقتران ممكـــن لإنـــتاج وحدات النسيج والقمح فى استراليا، باستخدام العرض المتاح من العمل فى هذه البلد. وكذلك يمثل نقط المنحنى أ/ب/ أقصى اقتران ممكن لإنتـــاج



شكل رقم (١) الجزء (أ)



شكل رقم (١) الجزء (ب)

وحدات النسيج والقمح فى مصر، باستخدام العرض المتاح فيها من العمل، بحيث أن أى نقط تقع أسفل هذا المنحنى (وأعلى نقطة الأصل) تعبر عن إنتاج وحدات مـــن النسيج والطعام لاتستغل كافة العرض المتاح من العمل، وأى نقط تقع أعلى هذا المنحنى تعبر عن إنتاج وحدات من من النسيج والقمح تفوق العرض المتاح العمـــل. ويلاحـــظ أن منحنى حدود إمكانيات الإنتاج يتخذ مساره على شكل خط

مســتقيم، وذلــك لافتراض ثبات التكلفة فى كل نشاط بغض النظر عن اختلاف نطاق الإنتاج ، ويكشف ميل هذا الخط عن المعدل الذى يمكن به تحويل الموارد الــتى تتضافر فى إنتاج احدى السلع إلى إنتاج السلعة الأخرى، ويطلق على هذا المــيل المعــدل الحــدى المحلــى للــتحول Marginal Rate of Domestic Transformation (MRT_d)، لأنــه يوضــح المعدل الذى يمكن عنده أن تتحول احــدى الســلع إلــى سلعة أخرى فى عمليات الإنتاج. فنجد أن العمل الذى ينتج ٠,٨٨ نســيج يمكن أن يتحول فى استراليا وينتج وحدة قمح، بالتضحية فى إنتاج ٠,٨٨ نســيج. وكذلــك نجد ان العمل الذى ينتج وحدة قمح يمكن أن يتحول فى مصر وينتج ١,٢ نسيج بالتضحية فى إنتاج وحدة قمح. ويمكن كذلك التعبير عن المعــدل الحدى المحلى للتحول MRT_d بالتكلفة الحدية لاحدى السلع بالقياس إلى الأخــرى، أو كمعــبر عن التكلفة النسبية لاحدى السلع بالقياس إلى الأخرى، أو نســبة التكالــيف الحدية للسلعتين. فالتكلفة الحدية أو نفقة الفرصة البديلة لإنتاج وحــدة إضــافية من القمح تتساوى فى استراليا مع فقدان إنتاج ٠,٨٨ وحدة من النسيج. فميل منحنى حدود امكانيات الإنتاج لبلد معين يمثل معدل التكلفة النسبية فيه.

وبوجــود منحنيين مختلفين لإمكانيات الإنتاج للبلدين يقام أساس التجارة بيــن البلدين (أو يخلق المبرر الموضوعى لحدوث التجارة بينهما). فتتم التجارة بيــنهما على أساس معدل تبادل معين يقع فى المدى بين معدلى التبادل المحليين للبلدين، أى بين:

وحدة قمح : ٠,٨٨ نسيج ←—— معدل التبادل المحلى لاستراليا.

ووحدة قمح : ١,٢ نسيج ←—— معدل التبادل المحلى لمصر.

واذا تجاوز المعدل حدى هذا المدى لن تحدث تجارة بين البلدين.

ونجد فى الشكل رقم (١) أن الخط ب جـ يمثل منحنى حدود الاستهلاك الممكــن حدوثــه فــى استراليا بعد قيام التجارة الخارجية مع مصر. وهو يمثل أقصى اقتران استهلاكى ممكن للسلعتين، وذلك لافتراض أن ميله (المعدل الحدى الأجنــبى للــتحول MRT_F وهو فى نفس الوقت معد التبادل الدولى) يتساوى مع معــدل التــبادل المحلــى لمصر، أى عند أقصى حد لمعدل التبادل الدولى يحقق أقصــى مــنافع لاستراليا نتيجة للتجارة، والذى من بعده تتوقف مصر عن قبول الــتجارة مع استراليا. واذا كانت النقطة (ن) تمثل نقطة التوازن فى استراليا قبل الــتجارة (بإنتاج واستهلاك الكمية م ح من القمح، وانتاج واستهلاك الكمية م ط من النسيج) فإن النقطة (و) تمثل نقطة التوازن فى استراليا بعد قيام التجارة مع مصر، وهنا تتخصص استراليا فى إنتاج القمح بالقدر م ب، فيستهلك منه محلياً القــدر م د، ويصــدر الباقى د ب مقابل استيراد كمية النسيج م ى، التى توجه لمقابلة الاستهلاك المحلى منه لاستراليا، حيث أنها سوف تتوقف من بعد التجارة عن إنتاج النسيج، مقابل توجيه كل الموارد لإنتاج القمح.

ويلاحــظ هــنا ما تحققه استراليا من مكاسب نتيجة للتخصص والتبادل الخــارجى، بــزيادة الكميات المتاحة للإستهلاك من كل من القمح (بالقدر ح د) والنسيج (بالقدر ط ى).

وينطــبق نفس التحليل على مصر فيما يتعلق بمنحنى حدود الاستهلاك الممكــن لهــا (أ/ حــ/) ونقطة التوازن قبل التجارة (ن/) ونقطة التوازن بعد قيام التجارة (و/)، وما تتخصص فى إنتاجه من نسيج بالقدر (م أ/)، تستهلك منه القدر

(م/ د/)، وتصـــدر الـــباقى د/أ/ مقابل استيراد الكمية م/ ى/ من القمح، وهى بذلك تحقق كذلك زيادة الكميات المتاحة للإستهلاك من كل من القمح والنسيج.

ومـــن الواضح أن تحليل ريكاردو قد أقام السبب فى حدوث التجارة بين بلدين. وهذا السبب هو المميزة النسبية أو اختلاف التكلفة النسبية. ويعنى هذا أنه لايوجد أساس لقيام التجارة إذا حدث وتساوت التكلفة النسبية، كما هو واضح فى المثال التالى:

جدول رقم (٣)

نفقات الإنتاج مقدر بساعات العمل لانتاج وحدة واحدة من القمح والنسيج:

الدولة	القمح (بالطن)	النسيج (بالثوب)
استراليا	٧٠	٥٠
مصر	١٤٠	١٠٠

وهـــنا نجـــد أن اســـتراليا تتمـــتع بميزة مطلقة فى إنتاج كل من القمح والنسيج بالمقارنـــة بمصـــر، ولكنها تتساوى مع مصر فى الميزة النسبية لإنتاج كل من القمح والنسيج. حيث نجد أن : ٧٠/١٤٠ = ٥٠/١٠٠ = ١/٢.

فهنا يحدث تساوى بين معدل التبادل لكلا الدولتين، ومن ثم لن تحقق أى منهما أى نفع لحدوث أى تخصص أو تبادل بينهما لأن أى منهما لن تحقق معدل تبادل دولى أفضل من معدل تبادلها المحلى.

وهكـــذا نجـــد أن فكـــرة الـــتكلفة النسبية لريكاردو تمثل خطوة متقدمة بالمقارنـــة بمـــا قدمه آدم سميث. فالبلد قد يكون فى حالة عدم أفضلية مطلقة فى إنـــتاج كافة السلع، ومع ذلك يمكن أن يشارك فى تجارة مربحة، إذا كانت تكلفتها أقـــل نســـبياً فى بعض أنواع السلع. فالمطلوب وجود لا مزايا نسبية قليلة، وليس وجـــود مـــزايا مطلقـــة. وكذلك نجد أن الدولة التى تتمتع بمزايا مطلقة فى كافة مجالات الانتاج، يمكنها أن تحقق مكسب من التجارة، إذا كانت لديها مزايا نسبية أكبر فى إنتاج بعض المنتجات.

وبوصول ريكاردو إلى هدفه بأن وضح البرهان بأن الاختلافات النسبية فى المزايا أو التكلفة تقيم الأساس لتجارة مربحة، لم يقم بتقديم أى تحليل أبعد من ذلـــك فلقـــد ترك بدون تحديد السؤال الخاص بتقسيم المكاسب بين طرفى التبادل واكـــتفى بـــأن بين فقط المدى الذى يمكن أن يتحرك داخله معدل التبادل الدولى، وهـــو المسافة التى تقع بين معدل التبادل المحلى للدولة الأولى قبل قيام التجارة الخارجـــية، ومعدل التبادل المحلى للدولة الثانية قبل قيام التجارة الخارجية كذلك. وســـبب ذلـــك أن اهتمامه كان منصباً على جانب العرض، أما جانب الطلب فقد أهملـــه كلـــية، ومـــن ثم لم يستطع التعرف على النقطة التى يتحدد عندها معدل التـــبادل الدولـــى داخل ذلك المدى ، لأن معرفة هذه النقطة تستلزم إدخال جانب الطلـــب فـــى التحلـــيل. وقد تعرض لهذه النقطة فيما بعد فى سنة ١٨٤٨ جون ستيوات ميل J.S.Mill بتحليله للطلب المتبادل، واستكملت الدراسة بمعرفة الفريد مارشال باستخدام منحنيات الطلب المتبادل.

الفصل الثالث
معدل التبادل الدولى

جـاء تحديد جون ستيوارت ميل لمعدل التبادل الدولى بين الحدين المحليين الذى حددهمـا ريكاردو - بإدخال الطلب فى التحليل ، فيما عرف بنظرية القيم الدولية Theory of International Values. فأخذ بكافة الفروض السابق الاشارة اليها، وأوضـح أن المعدل المطلوب يعتمد على قوة ومرونة طلب كل دولة على سلعة الدولـة الأخـرى، أى يعـتمد على الطلب المتبادل Reciprocal Demand بين الدولتيـن. وهـذا يعـنى طلب كل من الدولتين محل التجارة على سلعة الطرف الآخر.

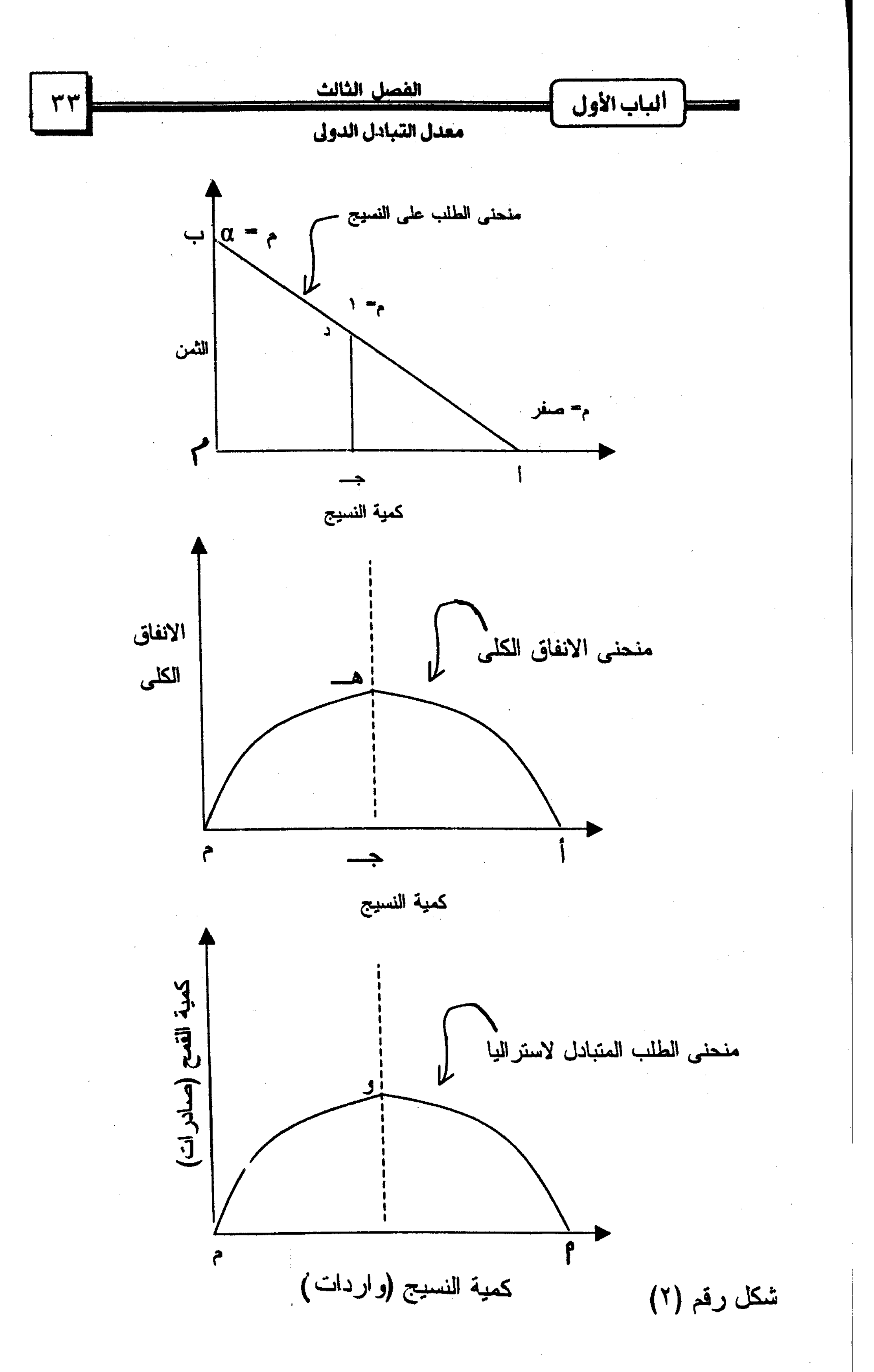
ويـتم التعبـير عـن الطلب هنا بغير الطريقة المعتادة، التى تأخذ شكل كمـيات معينة من السلعة مقابل نقود، تمثل الأسعار المناظرة لكل كمية مطلوبة مـن السلعة. فطريقة التعبير تأخذ شكل المقايضة Barter Terms، بتقديم كميات من سلعة مصدرة (تمثل كمية ما تعرضه الدولة من السلعة التى تصدرها)، مقابل كمـيات أخـرى مـن سـلعة مستوردة (تمثل كمية ما تطلبه الدولة من السلعة المستوردة مقـابل مـا تصدره). وفى نفس الوقت نجد أن الكميات من السلعة المصـدرة هـى كمـيات ما تستورده الدولة الأخرى (أى كميات طلب الدولة الأخـرى)، وأن الكمـيات مـن السلعة المستوردة هى كميات ما تصدره الدولة الأخـرى (أى كمـيات عـرض الدولة الأخرى). فالطلب المتبادل لدولة معينة يوضـح استعداد هذه الدولة لمبادلة كميات معينة من سلعة ما بكميات أخرى من

سـلعة مختلفة، وبمعرفة الطلب المتبادل لدولتين يمكن الوصول إلى معدل التبادل الدولى بينهما، بما يحقق التوازن بين الكميات محل التعامل.

ولـلـتعرف على كيفية تحديد معدل التبادل الدولى لسلعتين متبادلتين بين دولتين ، نشرح فى البداية كيفية اشتقاق منحنى الطلب المتبادل من منحنى الطلب المألوف(*)، الذى يعرض كميات مطلوبة من السلعة وما يناظرها من أسعار. ففى الشـكل رقـم (٢) يوضـح الجزء الأعلى المنحنى أ ب الذى يمثل الطلب على النسـيج، حيـث تزيد الكميات المطلوبة بتناقص الثمن. وقد رسم منحنى الطلب علـى شكل خط مستقيم للتبسيط. ومن المعروف أن مرونة الطلب عند النقطة ب تساوى ما لا نهاية (م= α)، وعند النقطة أ تساوى الصفر (م = صفر). وطالما أن مـرونة الطلـب تبتدء عند النقطة ب (نقطة التقاطع بالاحداثى الصادى) بما لانهايـة، وتنتهى عند النقطة أ (نقطة التقاطع بالاحداثى السينى) بالصفر، لابد أن تكون مرونة الطلب عند نقطة ما بين النقطتين أ ، ب مساوية للواحد الصحيح(*)، ولتكن هذه النقطة د. ويعنى هذا انه على المدى ب د تكون المرونة مساوية أكبر مـن واحـد (م>١) وأنه على المدى د أ تكون المرونة مساوية أصغر من واحد (م <١).

(*) انظر : جودة عبدالخالق (دكتور) – الاقتصاد الدولى : من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٣ – ص ص ٣١ : ٣٣.

(*) نتجاهل هنا الاشارة حيث المعلوم عادة أن المرونة السعرية للطلب ذات اشارة سالبة.


منحنى الطلب على النسيج
ب
م = α
م= ١
د
الثمن
م= صفر
م
جـ
أ
كمية النسيج
الانفاق
الكلى
منحنى الانفاق الكلى
هـ
م
جـ
أ
كمية النسيج
كمية القمح (صادرات)
منحنى الطلب المتبادل لاستراليا
و
م
م
كمية النسيج (واردات)

شكل رقم (٢)

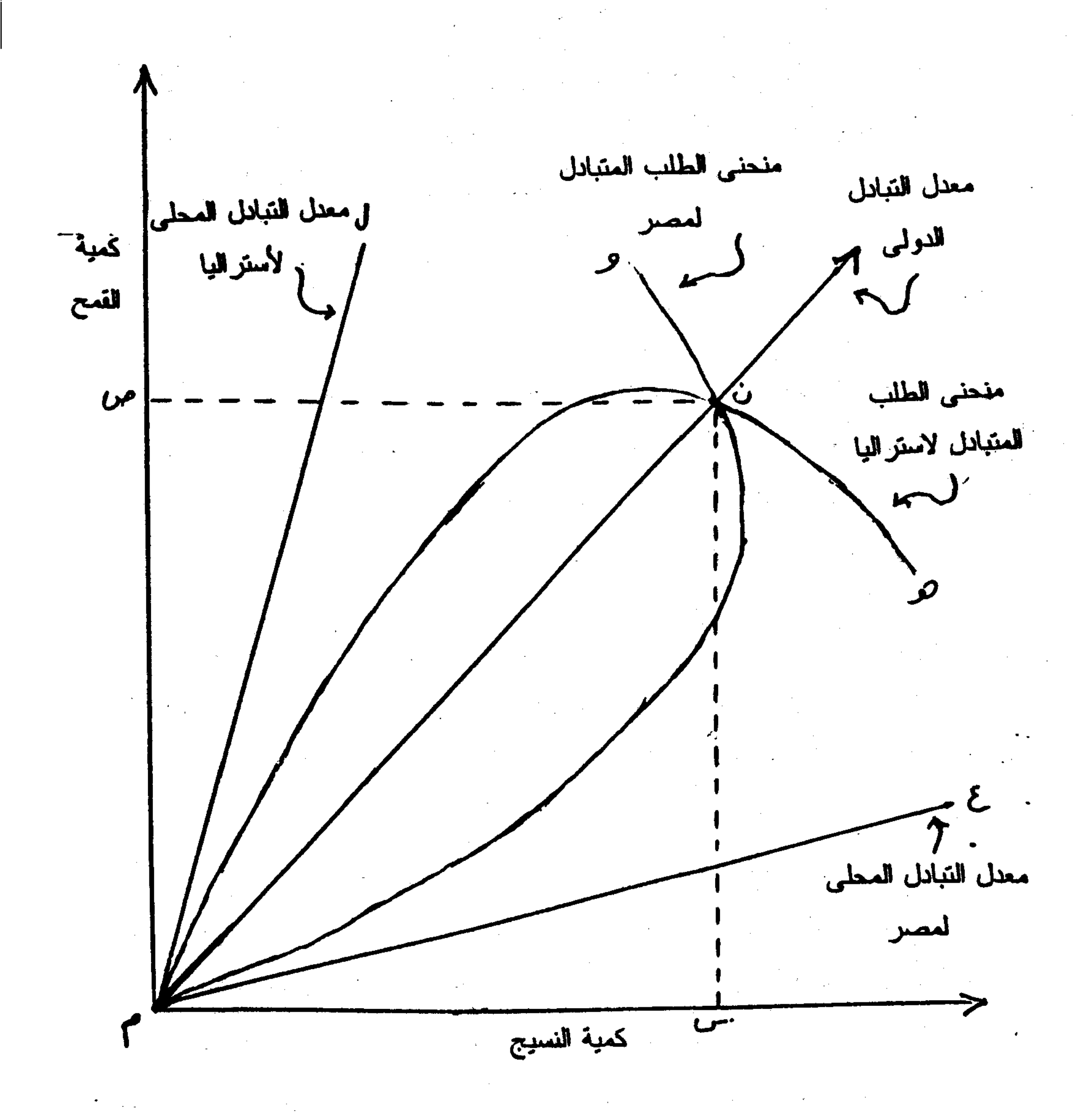
يمكن أن نستفيد من معرفتنا لتفاوت مرونة الطلب على مختلف أجزاء منحنى الطلب فى تحديد مسار منحنى الانفاق الكلى على سلعة النسيج. ففى الجزء الأوسط من الشكل رقم (٢)، يتخذ منحنى الانفاق الكلى فى البداية من م إلى هـ مساراً متصاعدا، بما يعبر عن تزايد الانفاق الكلى مع زيادة كمية النسيج. فعلى الرغم من التناقص التدريجى فى ثمن النسيج، إلا أن هذا التناقص يكون بمعدل أقل من التزايد المصاحب فى الكميات المطلوبة من النسيج، وذلك لأن مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح (م>١). ومع التناقص التدريجى فى مرونة الطلب، واقترابها تدريجياً من الواحد الصحيح، يتصاعد تدريجياً التأثير السلبى لتناقص الثمن، ويتناقص تدريجياً التأثير الإيجابى لتزايد الكمية المطلوبة، بما يؤدى إلى التناقص التدريجى فى معدل زيادة الإنفاق الكلى إلى أن يتوقف الانفاق الكلى عن التزايد عند النقطة هـ التى تساوى مرونة الطلب عندها الواحد الصحيح. ومن بعد ذلك بالإتجاه من النقطة هـ إلى النقطة أ يتناقص تدريجياً حجم الانفاق الكلى على النسيج مع استمرار الثمن فى التناقص والكمية المطلوبة فى التزايد، وذلك للتناقص التدريجى فى مرونة الطلب من م<١ إلى م = صفر. فهنا يكون التأثير الإيجابى لتزايد الكمية المطلوبة على الإنفاق الكلى أقل من التأثير السلبى لتناقص الثمن على الإنفاق الكلى فيكون أثر تناقص الثمن أقوى من أثر تزايد الكمية، بما يؤدى إلى تناقص الإنفاق الكلى تدريجياً، كما هو واضح فى المسافة من هـ إلى أ.

فإذا تصورنا أن أستراليا هى التى تطلب النسيج (واردات) وأن انفاقها على النسيج لايتمثل فى النقود، بل يتخذ شكل مدفوعات عينية من القمح (صادرات)، أمكنا أن نستبدل وحدات المحور الصادى ونجعلها تعبر عن كمية القمح، ويصبح المنحنى (م و أ) المثيل للمنحنى (م هـ أ) معبراً عن منحنى

الطلب المتبادل لاستراليا، كما هو واضح فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢). وبذلك نجد أن منحنى الطلب المتبادل هو المنحنى الذى يوضح الكمية التى تكون الدولة مستعدة لمبادلتها من سلعة معينة بكمية من سلعة أخرى عند مختلف نسب التبادل بين السلعتين. فيبرز منحنى الطلب المتبادل كميات العرض التى تكون الدولة مستعدة لعرضها من السلعة مقابل كميات معينة تطلبها من السلعة المستوردة.

وبإعداد كذلك منحى الطلب المتبادل لمصر، التى تتعامل مع استراليا، وتطلب القمح (واردات) مقابل السداد بصادرات من النسيج، وبضم المنحنيين فى رسم بيانى واحد (أنظر الشكل رقم (٣)، يمكن أن نحدد معدل التبادل الدولى، الذى يحقق التوازن بنقطة تقاطع منحنيا الطلب المتبادل لكل من البلدين.

فنجد من الشكل رقم (٣) أن منحنى الطلب المتبادل لاستراليا هو المنحنى م ن هـ، حيث تطلب (تستورد) هذه الدولة النسيج مقابل عرض (تصدير) القمح (أو بعبارة أخرى مقابل السداد بالقمح). ومنحنى الطلب المبادل لمصر هو المنحنى م ن و ، حيث تطلب مصر القمح مقابل عرض النسيج. ويتمثل معدل التبادل الداخلى لاستراليا فى الخط م ل، ومعدل التبادل الداخلى لمصر فى الخط م ع ، ويمثل هذان الخطان الحدان الأقصى والأدنى لما يمكن أن يتحدد من معدل تبادل دولى بين البلدين، فلابد أن يقع بينهما الخط الذى يمثل معدل التبادل الدولى، ويتحدد موقعه بين هذين الخطين تبعا لحالة الطلب المتبادل فى كل من البلدين. وكلما اقترب من خط معدل التبادل المحلى لمصر م ع كلما كان هذا من مصلحة استراليا. أما اذا اقترب من خط معدل التبادل المحلى لاستراليا، فيكون ذلك من مصلحة مصر. ويمكن تصور عدد لا نهائـــــى من

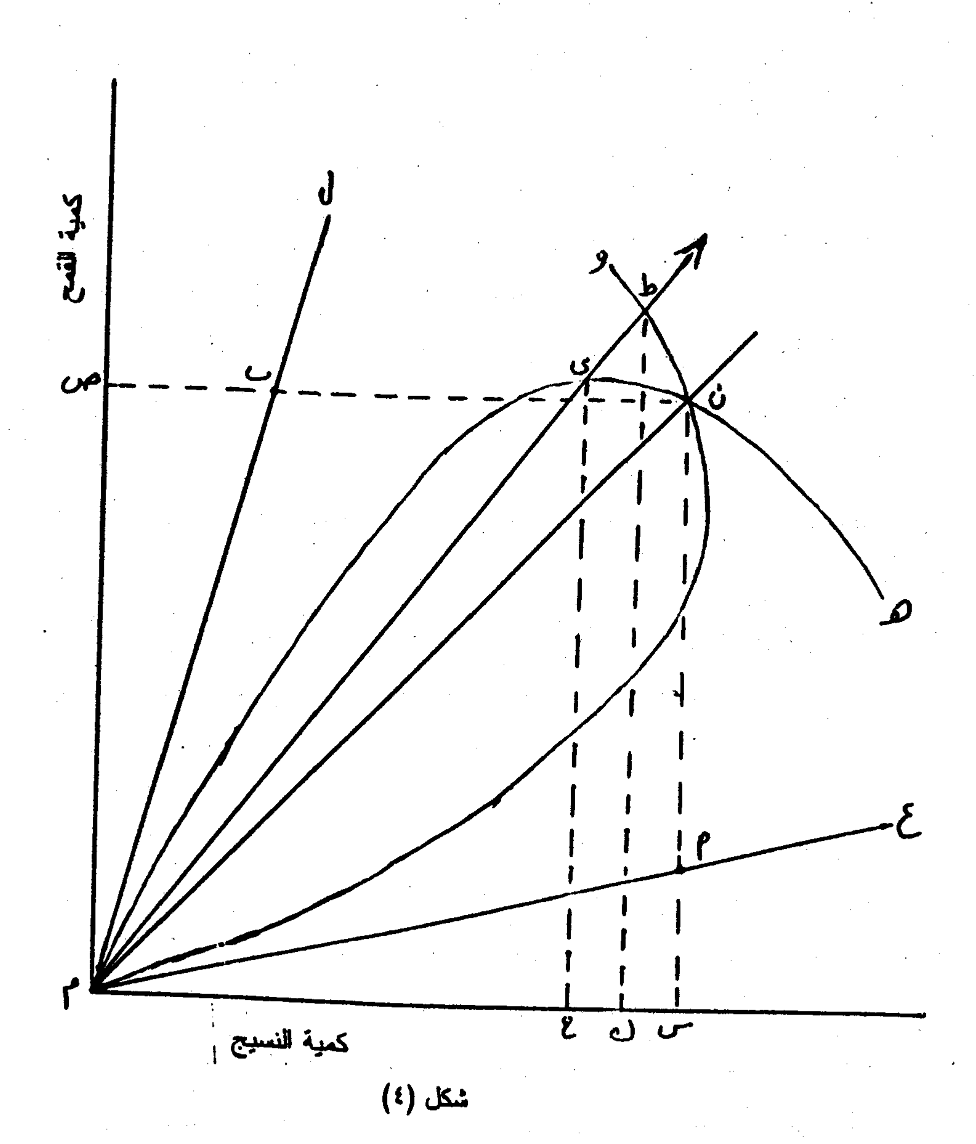


كمية القمح
ل معدل التبادل المحلى لأستراليا
منحنى الطلب المتبادل لمصر
و
معدل التبادل الدولى
ص
ن
منحنى الطلب المتبادل لاستراليا
ع
معدل التبادل المحلى لمصر
م
س
كمية النسيج

شكل رقم (٣)

الخطوط بين خطى الحدين الأقصى والأدنى، قد يمثل كل منها معدلا معنيا للتبادل الدولى، ولكن لا يتحقق التوازن بين البلدين الا بخط واحد فقط من هذه الخطوط، يتحدد موقعه بنقطة تقاطع منحنيا الطلب المتبادل (ن) بتوصيلها بنقطة الأصل (م). فيمثل هذا الخط م ن معدل التبادل (ن) بتوصيلها بنقطة الاصل (م) . فيمثل هذا الخط م ن معدل التبادل الدولى الذى يحقق التوازن بين الكميات المتبادلة بين البلدين من السلعتين. فعند النقطة ن تصدر (تعرض) استراليا م ص من القمح مقابل استيراد (طلب) م س من النسيج. وفى نفس الوقت تصدر (تعرض) مصر م س من النسيج مقابل استيراد (طلب) م ص من القمح. فهنا تتساوى كمية ما تصدره استراليا من القمح مع كمية ما تستورده مصر من هذه السلعة، وكذلك تتساوى كمية ما تستورده استراليا من النسيج مع ما تصدره مصر من هذه السلعة . فيتساوى ما تعرضه استراليا مع ما تطلبه مصر، وكذلك ما تطلبه استراليا مع ما تعرضه مصر. هذا ويحدث فى نفس الوقت توازن نقدى فى كل دولة، حيث يتساوى قيمة ما تصدره كل دولة مع قيمة ما تستورده، بحيث لا يحدث خلل فى ميزان تجارتها مع الدول الأخرى.

ويمكن قياس معدل التبادل الدولى بميل الخط م ن أى بالنسبة ن س/س م. ولا يمكن لأى نسبة أخرى أن تحقق التوازن، ولاثبات ذلك نفترض فى الشكل رقم (٤) الخط م ط، الذى يمثل ميلا أكبر يساوى النسبة ط ك / ك م ، نجد أن ذلك لا يحقق التوازن، وذلك لأنه فى الوقت الذى تكون فيه استراليا مستعدة لتصدير كمية ح ى من القمح، فان مصر تكون راغبة فى استيراد كمية أكبر من القمح تساوى ك ط، وكذلك نجد أن استراليا تكون طالبة لكمية م ح من النسيج، وهى أقل من الكمية الراغبة مصر فى تصديرها (م ك) .



شكل (٤)

فهـنا نجـد أن معدل التبادل يكون فى غير صالح استراليا، فهو يقترب أكثر من معـدل التبادل المحلى الخاص بها م ل، مما يجعلها مستعدة فقط لطلب كمية أقل مـن النسيج (بالمقارنة بالكمية التى تعرضها مصر) وعرض كمية أقل من القمح (بالمقارنة بالكمية التى تطلبها مصر). وعلى العكس من ذلك يكون معدل التبادل فـى صـالح مصر لأنه يقترب أكثر من معدل التبادل المحلى لاستراليا، ويبتعد أكبر من معدل التبادل المحلى الخاص بها، وبذلك نجد مصر تكون مستعدة لطلب كمـية أكـبر من القمح (بالمقارنة بالكمية التى تعرضها استراليا) وعرض كمية أكبر من النسيج (بالمقارنة بالكمية التى تطلبها استراليا) . وطالما أن طلب مصر علـى إنـتاج استراليا أكبر من طلب استراليا على إنتاج مصر، لابد أن يتحرك معـدل التبادل بينهما تدريجيا فى صالح استراليا، متجها إلى موقع معدل التبادل الدولـى التوازنى م ن، وذلك بفعل تناقص كميات طلب مصر، وفى نفس الوقت تـزايد كميات طلب استراليا، إلى أن يحدث التساوى بين ما تطلبه كل دولة مع ما تعرضه الدولة الأخرى من السلعتين محل التبادل عند نقطة التوازن التى تمثل معدل التبادل الدولى التوازنى على الخط م ن.

ويعتبر التبادل هنا متوازنا ومحققا لمكسب وصالح البلدين نتيجة لما يتم بينهما من تخصص وتقسيم دولى للعمل. فبدون التبادل التجارى بين البلدين تقوم اسـتراليا بإنـتاج كـلا السلعتين داخليا، ويكون الخط م ل ممثلا لمعدل التبادل الداخلـى بيـن السلعتين، بما يعنى الحصول على كمية ب ص من النسيج مقابل عرض كمية م ص من القمح. وبالمقارنة بمعدل التبادل الدولى، بوجود تخصص

وتقسيم دولى للعمل بين البلدين، نجد أنه يمكن لاستراليا الحصول على كمية أكبر من النسيج (ن ص) مقابل عرض نفس الكمية (م ص) من القمح، بما يعنى حصول استراليا على كسب نتيجة للتخصص والتجارة الدولية يساوى ب ن.

هذا وتحقق مصر كذلك كسب نتيجة للتخصص والتجارة الدولية بينها وبين استراليا. فبدون التجارة الدولية تنتج مصر كلا السلعتين، ويتم التبادل محليا بينهما طبقا لمعدل التبادل الداخلى لمصر، الذى يمثله الخط م ع، بما يعنى الحصول على كمية من القمح س أ مقابل عرض كمية من النسيج م س. وبالمقارنة هنا بين هذا الوضع والحالة التى تسود بوجود تجارة خارجية نجد أن معدل التبادل الدولى، يعنى الحصول على كمية من القمح أكبر (س ن) مقابل عرض نفس الكمية م س من النسيج، بما يحقق كسب نتيجة التجارة الخارجية يساوى أ ن من القمح. ويزيد الكسب المحقق من التجارة الخارجية كلما كان الفرق بين معدل التبادل الداخلى للدولة وبين معدل التبادل الدولى كبير.

ومن هنا نجد أن التجارة الخارجية تحقق نفعا لكلا الدولتين، فكل منهما تحصل على كمية أكبر من السلعة التى تستوردها عن الكمية التى كان يمكن أن تحصل عليها بإنتاجها محليا مقابل نفس القدر من التكلفة المتمثل فى الكمية من السلعة التى يتم تبادلها مقابل الحصول على تلك السلعة.

هــذا الــنفع تتقاســمه الدولتين محل التبادل التجارى طبقا لحالة الطلب المتــبادل فـــى كــل من الدولتين، الذى ينعكس على تحديد معدل التبادل الدولى بيــنهما، فيقع على بعد معين من الحدين الأقصى والأدنى الممثلين لمعدل التبادل المحلى فى كل من البلدين محل التعامل.

وقــبل ترك النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية، والتى تمثل أفكار ريكــاردو العمــود الفقرى فيها، علينا أن نقيمها من حيث مدى دقتها فى تحليل أساس التجارة الخارجية.

وهنا وان كنا لا نستطيع تجاهل أهمية الأفكار الأولى لآدم سميث ومدى تأثيرها على ما جاء بعدها من تحليلات أكثر تقدما، كما أنه لا يمكن الإقلال من قوة منطق ريكاردو وأصالة أفكاره التى سيطرت طويلا على الفكر الاقتصادى، وأهمــية ما إضافة إليها جون ستيوارت ميل، إلا أن الدارس يمكن أن يأخذ على هذه النظرية الكلاسيكية العديد من الانتقادات.

فالكثير من الفروض التى تقوم عليها هذه النظرية بعيدة جدا عن الواقع، بمــا يجعلهــا تمــثل نموذجــا فى غاية من التبسيط، والأمثلة على ذلك عديدة : كافتراض التبادل بين دولتين فقط، لسلعتين لا غير، تتمثل تكلفة كل منها بوحدات من العمل (نموذج ٢×٢×١) – افتراض التشغيل الكامل للموارد قبل قيام التجارة الخارجــية – قصر حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الاستخدامات المختلفة داخل

الدولـــة دون خارجها – تجاهل تكاليف النقل من دولة إلى أخرى- افتراض حالة المنافسة الكاملة داخل الدول وحرية التجارة بينها.

كمـــا افترضـــت النظرية الكلاسيكية ثبات النفقة . فعدد أيام العمل (أو ساعات العمل) ثابت فى إنتاج السلعة محل التجارة الخارجية مهما تغير حجم أو نطاق الإنتاج زيادة أو نقصا، فلا مكان هنا لسريان قانون تناقص الغلة. ويترتب بـــدون شك على ذلك ما وصلت إليه النظرية من تخصص كامل للدولة فى إنتاج السلعة التى تتمتع فيها بميزة نسبية، وتوقف كامل عن إنتاج السلعة التى لا تتمتع فـــيها بميزة نسبية. وإذا لم يحدث هذا يكون هناك استغلال غير كفء لجزء من مـــوارد العمـــل، ولـــن يســـتمر هذا الوضع، فلابد أن يترتب على المنافسة من الـــواردات طرد النشاط المحلى الأقل كفاءة، وتوقف خطوط إنتاجه بالكامل. فلم يـــأخذ التحلـــيل بتأثـــير قانون تناقص الغلة، كما أنه استبعد كذلك إمكانية تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، بما افترضه من ثبات دوال الانتاج.

ومن الانتقادات الأخرى التى توجه إلى فكرة المزايا النسبية هو طابعها الاســـتاتيكى مـــن حيث نظرتها إلى تكلفة الإنتاج، وبالتالى التخصص والتقسيم الدولـــى للعمـــل الذى استند عليه الاستعمار، وجعل مناطق العالم التى أخضعها لســـيطرته تتخصص فى انتاج المواد الخام وتصديره، مبتعدة عن إنتاج المنتجات الصـــناعية، بحجـــة أن ذلك يستند على ما يتوفر فيها من مزايا نسبية تتعلق فقط بوفـــرة المواد الخام اللازمة لمصانع العالم الصناعى الغربى. ويتجاهل هذا الفكر طبـــيعة النمو والتطور الذى يغير باستمرار من الظروف المحيطة بالتكلفة، وما

يترتب على التنمية والتطور العلمى والتكنولوجى من تغير فى أنماط استغلال الموارد وأنماط التكلفة. وظلت للأسف البلاد المتخلفة لسنوات طويلة أسيرة لهذا النمط من التخصص والتقسيم الدولى للعمل بما يتفق مع مصالح النمو الغربى، دون أن يتاح لها فرصة النمو التى أتيحت للغرب حتى تبرز حقيقة مزاياها النسبية كغيرها من الدول التى كان لها نصيب التقدم.

هذا وان كانت ترجع فكرة المزايا النسبية إلى ما يوجد من اختلافات فى انتاجية العمل، بما ينعكس على التكلفة النسبية إلا أنها لم تشرح ما الذى يحدد حالة التكلفة النسبية، أو بعبارة أخرى لم توضح الأسباب التى تجعل هناك اختلاف فى النفقات النسبية بين الدول. فلقد قام الفكر الكلاسيكى بوصف قيام التجارة الدولية، ولكنه لم يفسر سبب قيامها – what underlies comparative advantage? أو سبب ما يوجد من اختلاف فى المزايا النسبية، وهذا ما تولته النظرية التالية وما بعدها.

الفصل الرابع

أساس نظرية التجارة الحديثة

تبين لنا أن الأساس المباشر لقيام التجارة بين البلاد – من وجهة نظر ريكاردو – هو ما يوجد من اختلافات نسبية فى أسعار السلع ، فتتخصص كل بلد فى إنتاج السلع التى يمكن أن تنتجها بنفقات أقل نسبيا من غيرها ، وتبادلها بالسلع التى تنتجها غيرها بنفقات اقل نسبيا منها. وهكذا يمكن عن طريق التخصص والتبادل تمتع مختلف الدول بالمزايا النسبية لكافة الدول التى تتبادل معها، مما يمكنها جميعا من تحقيق دخل حقيقى أكبر عما لو حاولت كل منها أن تنتج كافة احتياجاتها داخليا دون التبادل مع الغير. وهكذا لعبت نظرية ريكاردو – خاصة بعد ما تم عليها من إضافات من جون ستيوارت ميل – دورا فعالا ضد قيود التجاريون، وكانت السند القوى نحو حرية التجارة، والسلاح الفعال ضد المنادون بالحماية.

فلقد أعطى مبدأ المزايا النسبية السبب لحرية التجارة، والمبرر لقيام التجارة بين الدول ، متمثلا فى الاختلافات فى النفقات النسبية ، ولكنة ترك بدون إجابة ما وراء الاختلاف فى النفقات النسبية من أسباب. فما يحدث من تخصص دولى وتوطن لأنشطة وصناعات معينة فى أماكن معينة، وما يتم من نمط معين للتجارة بين الدول لابد وأن يرجع إلى مجموعة من الأسباب. هذه الأسباب كانت بالفعل محل اهتمام العديد من المحاولات الحديثة التى اهتمت بالتجارة

الخارجية ، ولقد تحررت كافة هذه المحاولات من نظرية العمل فى القيمة ، وأخذت بنظرية الثمن الحديثة Modern Price Theory، وبالتالى لم تعد حبيسة لمفهوم إنتاجية العمل، بل انطلقت باهتمامات متفاوتة بعناصر نظام الثمن المسئولة عن الاختلافات فى أسعار السلع الداخلة فى التجارة الخارجية، وبالتالى المسئولة عن قيام تجارة خارجية مفيدة لطرفى التبادل. فلقد تطورت نظرية القيمة خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وأخذت بكل من قوى العرض والطلب فى تحديد الثمن. فكل من عرض عوامل الإنتاج، تآلفها كمدخلات فى إنتاج السلع والخدمات، تكلفة هذه المنتجات، دخول المشترين، أذواقهم وما يترتب على ذلك من طلب، كل هذه العناصر تفاعل فى نظام معقد من الاعتماد والتشابك المتبادل لتحديد الأثمان للسلع النهائية فى السوق.

ومن المفيد أن نسترجع الذاكرة عن بعض مبادئ نظرية الثمن الحديثة حتى يسهل تفهم المحاولات الحديثة عن التجارة الخارجية(*)

١- منحنى إمكانيات الإنتاج باستخدام عامل إنتاج واحد :

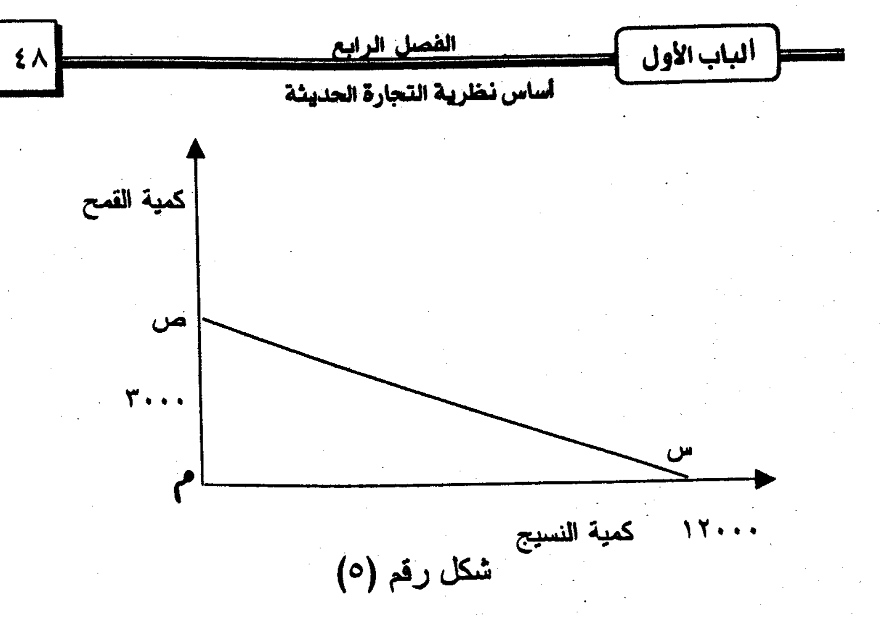
يقصد بحدود الإنتاج أو إمكانيات الإنتاج Production Possibilities، ما يتم الحصول عليه من إنتاج أقصى لكل السلع، باستخدام عرض معين لعوامل الإنتاج، فى بلد معين خلال فترة زمنية معينة، تحت ظروف العمالة الكاملة.

وكمثال بافتراض إنتاج سلعتين فقط، ولتكن القمح والنسيج، وباستخدام العمل بافتراض أنه العامل المنتج الوحيد، وأن وحداته متجانسة (أى الأخذ

(*) أرجع فى هذا الفصل إلى :
P. T. Ellsworth and J. Clark Leith, Ibid., PP. 59: 79.

بفروض ريكاردو) وبافتراض ثبات تكلفة الإنتاج بغض النظر عن الحجم، وبافتراض أن رجل / سنة يستطيع أما إنتاج ٣ وحدات من القمح أو ١٢ وحدة من النسيج. فبأخذ هذه الفروض، نجد أن المعدل الحدى للتحول Marginal Rate of Transformation (MRT) من إنتاج القمح إلى إنتاج النسيج ثابت ويساوى ١:٤ .

ويمكن رسم منحنى إمكانيات الإنتاج بافتراض تشغيل ١٠٠٠ وحده عمل / سنة، كما يبدو فى الشكل رقم (٥)، فيتمثل المنحنى على شكل خط مستقيم طالما أن الميل ثابت ويساوى ٤/١. ويستخدم التشغيل الكامل لعدد الألف وحدة عمل / سنة، أما فى إنتاج ١٢ ألف وحدة نسيج ، أو ثلاثة آلاف وحدة قمح ، أو أى كميات قصوى وسيطة بين هذين الحدين من النسيج والقمح معا، تقع نقاطهم على الخط س ص الذى يعبر عن منحنى إمكانيات الإنتاج أو منحنى الحدود الممكنة للإنتاج. علما بأن كميات الإنتاج من السلعتين التى تعبر عنها نقاط المستقيم س ص هى فقط التى تعمل على التشغيل الكامل لعدد الألف وحدة عمل/سنة المتاحة. أما أى نقاط أخرى تقع أعلى هذا المستقيم، فلن يمكن تنفيذها لاحتياجها لأكثر من ١٠٠٠ وحدة عمل/ سنة. وأى نقاط تقع أسفل هذا المستقيم س ص، تمثل بدائل لا تشغل بالكامل الألف وحدة عمل/ سنة المتاحة. فالنقاط الواقعة فقط على المستقيم س ص أقصى نقاط إنتاج يمكن تحقيقها من التشغيل الكامل للمتاح من العمل، وبالتالى فهى تمثل منحنى إمكانيات الإنتاج من السلعتين محل الاهتمام.



شكل رقم (٥)

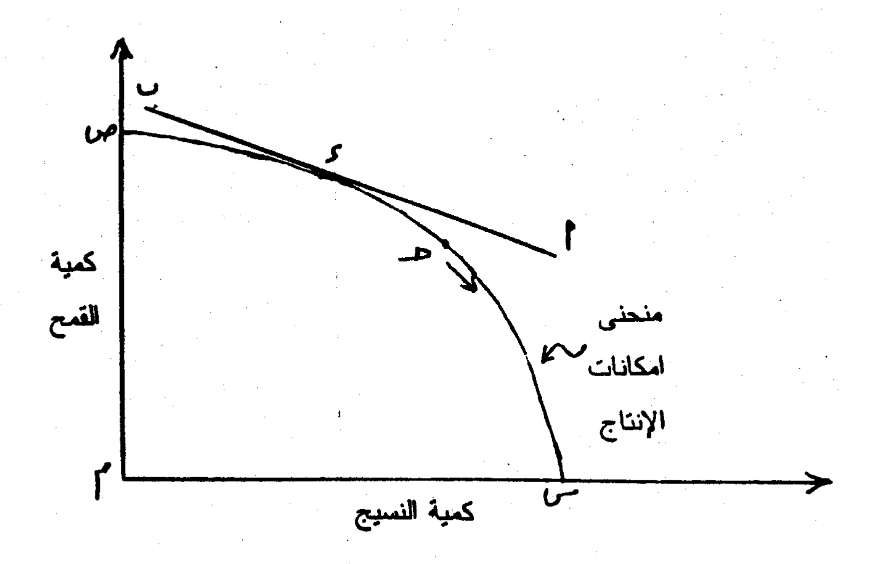
٢- منحنى امكانيات الإنتاج باستخدام عاملين من عوامل الإنتاج وتوازن الإنتاج:

ندخل بعض التعديل على فروض منحنى إمكانيات الإنتاج المشار إليه فى الفقرة السابقة، باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج بدلا من عنصر واحد، وليكن العنصرين هما العمل ورأس المال، ولنفترض أيضا اختلاف كثافة استخدام كل من العنصرين فى إنتاج السلعتين القمح والنسيج ، بحيث يكون إنتاج القمح أكثر كثافة فى استخدام رأس المال ، وإنتاج النسيج أكثر كثافة عمالية.

ونتيجة للفرض الثانى نجد أنه بزيادة المنتج من النسيج على حساب إنقاص إنتاج القمح، بتحويل استخدام عنصرى الإنتاج من القمح إلى صناعة النسيج، ترتفع التكلفة فى صناعة النسيج وتنخفض فى إنتاج القمح، ويرجع ذلك إلى أن عاملى الإنتاج المحولين من إنتاج القمح للتوظف فى صناعة النسيج يكونا بنسب مختلفة عن نسب التآلف فى صناعة النسيج، بحيث يكون عرض العمل

أقل من الطلب عليه فترتفع الأجور، وعلى العكس يكون عرض رأس المال أكبر من الطلب عليه فينخفض عائده، وطالما أن حاجة صناعة النسيج إلى العمل أكبر من الحاجة إلى رأس المال ترتفع تكاليف إنتاج النسيج، وعلى العكس من ذلك تنخفض تكاليف إنتاج القمح. ولنفس السبب بتقليل إنتاج النسيج وزيادة إنتاج القمح تنخفض تكاليف إنتاج النسيج وترتفع تكاليف القمح.

ونتيجة لهذه الظاهرة الخاصة بالتكاليف ، نجد فى الشكل البيانى رقم (٦)، أنه كلما أستمر خفض إنتاج القمح بعد النقطة حـ (الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج س ص) ، كلما تناقصت الزيادة المقابلة فى إنتاج النسيج ، وبالتالى يتقعر المنحنى للداخل عند الأطراف.



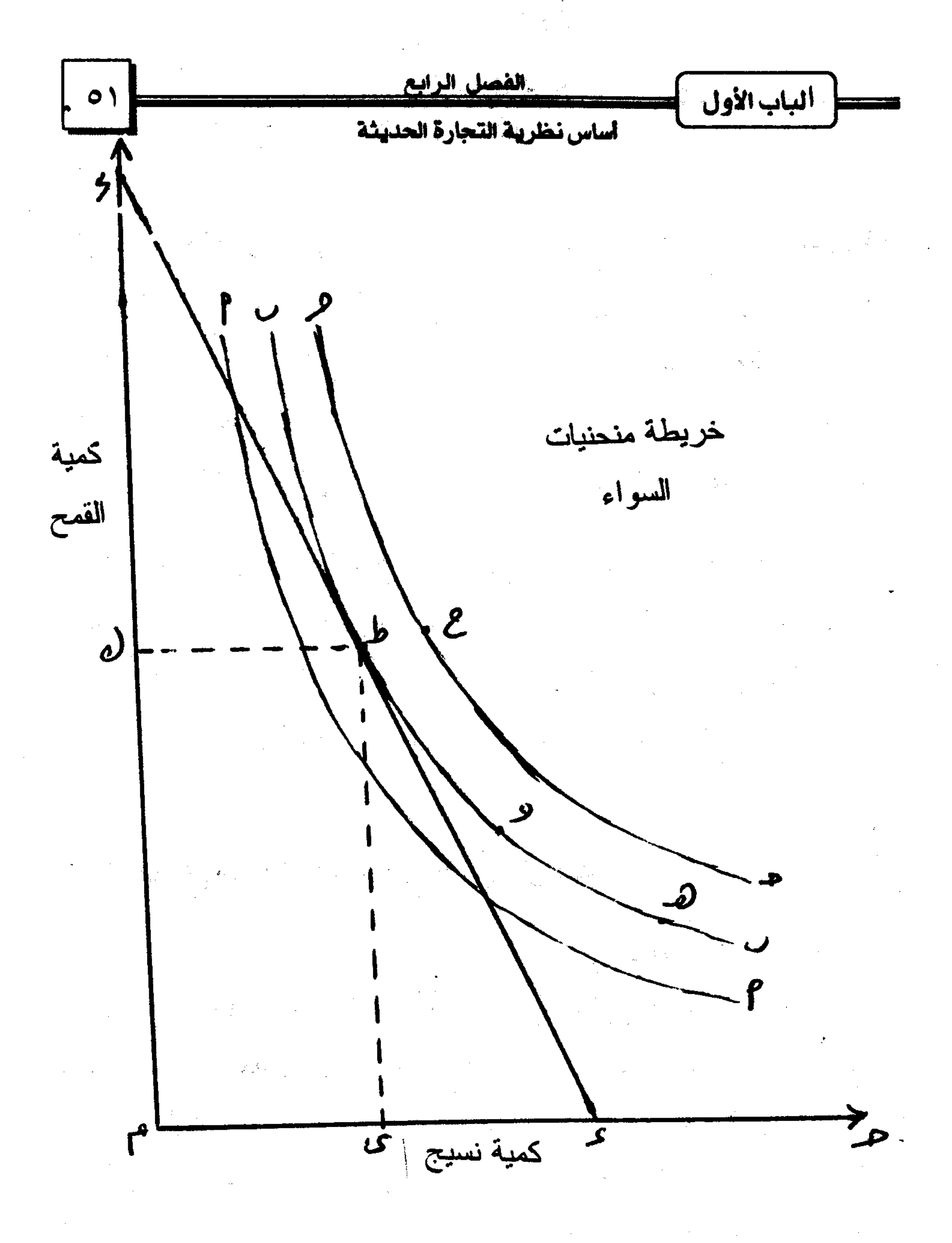
شكل رقم (٦)

ولتحقيق توازن الإنتاج، أى بتحديد أفضل نقطة بكميتى إنتاج معينة من القمـــح والنسيج على منحنى الإنتاج، نجد أن الأمر يتوقف على السعر السائد فى الســوق للقمح بالنسبة للنسيج، أى معدل التبادل بين السلعتين فى السوق. فيتحقق الــتوازن عند النقطة التى يتساوى عندها نسبة سعر القمح إلى سعر النسيج مع معــدل التحول من إنتاج القمح إلى إنتاج النسيج. أى عند نقطة تماس خط معدل التــبادل السعرى للسلعتين أ ب مع منحنى إمكانيات الإنتاج للسلعتين. فعند نقطة الــتماس (د) يحقق الخط والمنحنى ميلا متساويا، بما يعنى تساوى نسبة السعرين مع معدل التحول.

٣- منحنيات السواء وتوازن المستهلك:

بترك جانب الإنتاج والعرض والانتقال إلى جانب الطلب، وبافتراض أن الطلب يتعلق فقط بسلعتى القمح والنسيج، يمكن رسم خريطة منحنيات السواء – أنظر الشكل رقم (٧) – التى يعبر كل منحنى فيها عن مستوى معين من الإشباع. فكل نقطة من نقاط المنحنى تمثل كمية من سلعة النسيج تناظرها كمية من سلعة القمح، بحيث يحصل الفرد من استهلاكه للكميات التى تمثلها أى من هذه النقاط على منفعة كلية متساوية. ومن ثم فإن انتقال الفرد من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى السواء الواحد لا يغير من مركزة (كالانتقال مثلا من النقطة هـ إلى النقطة و على نفس المنحنى ب ب). أما انتقال الفرد من نقطة على منحنى سواء معين (ولتكن هـ) إلى نقطة على منحنى سواء أخر يعلو السابق (ولتكن ح) يغير من إشباعه بالزيادة.

ويقيس مماس أى نقطة على أى منحنى سواء المعدل الحدى لإحلال الاستهلاك بين السلعتين. وللوصول إلى توازن المستهلك (أى النقطة التى تحقق



شكل رقم (٧)

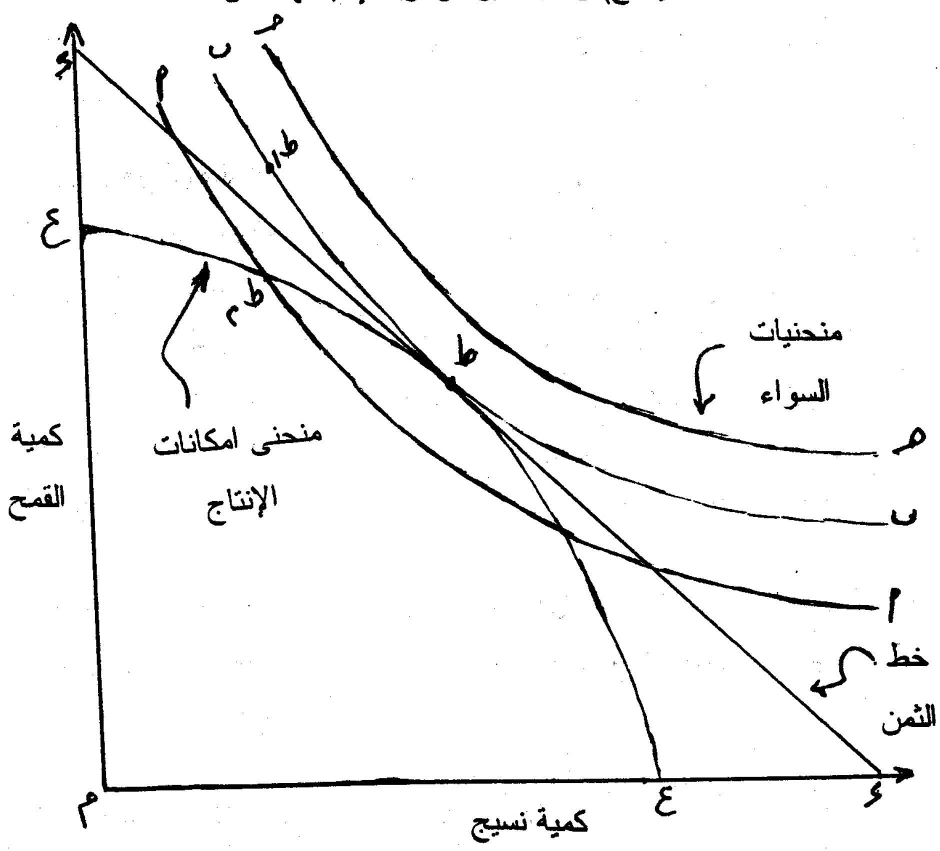
أكبر إشباع له من استهلاك كلا سلعتى النسيج والقمح) نرسم خط الثمن (أو الميزانية) د د، الذى يعبر عن النسبة بين سعرى السلعتين فى حدود الدخل المخصص للأنفاق عليهما، فنصل الى نقطة أقصى إشباع ممكن من أنفاق الدخل المخصص للسلعتين، بما يسود بين السلعتين من نسبة بين سعريهما، بتماس خط الثمن بأعلى منحنى سواء، كما هو عند النقطة ط.

وبافتراض تماثل أذواق المستهلكين داخل المجتمع الواحد (بافتراض أن التجاوزات بالزيادة أو النقص فى الأذواق تتلاشى معا من حيث الأثر)، يمكن أن نعتبر النقطة ط هى نقطة توازن الاستهلاك فى المجتمع، فيتم استهلاك الكمية م ى من النسيج والكمية م ك من القمح. وهنا تمثل خريطة منحنيات السواء تفضيلات المجتمع.

٤- توازن العرض والطلب بدون تجارة خارجية :

وهكذا نجد أن منحنيا إمكانيات الإنتاج والسواء للمجتمع يعبرا عن جانبى الإنتاج والاستهلاك اللازما للوصول الى التوازن العام، ويجمعهما الشكل رقم (٨). وهنا يتحقق توازن الإنتاج عند النقطة التى يمس فيها خط الثمن منحنى إمكانيات الإنتاج حيث يتساوى معدل الإحلال بين السلعتين مع النسبة بين سعر السلعتين فى السوق. كما أن توازن الاستهلاك لا يتحقق إلا عند الوصول الى الاستهلاك الذى يحدده أعلى منحنى سواء ممكن للمجتمع، وهو الذى يمس منحنى إمكانيات الإنتاج، طالما أن المنحنى الأخير يمثل الإنتاج عند التشغيل الكامل، أو الذى يحقق أعلى دخل قومى ممكن، ويتم ذلك عند النقطة ط حيث يمس منحنى السواء للمجتمع ب ب منحنى إمكانيات الإنتاج ع ع. ويعوق قيد

الدخل الوصول الى أى منحنى سواء أعلى من ذلك، كما أن التحرك الى أى نقطة أعلى على المنحنى ب ب، ولتكن ط١ لا يسمح بإشباع أكبر (وكذلك لا يمكن تحقيق هذه النقطة لكونها ليست واقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج). وأى نقطة أخرى على اى منحنى سواء اقل، مثل النقطة ط٢ ممكنة (لأنها واقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج) ولكنها غير مرغوبة لإشباعها الأقل.



شكل رقم (٨)

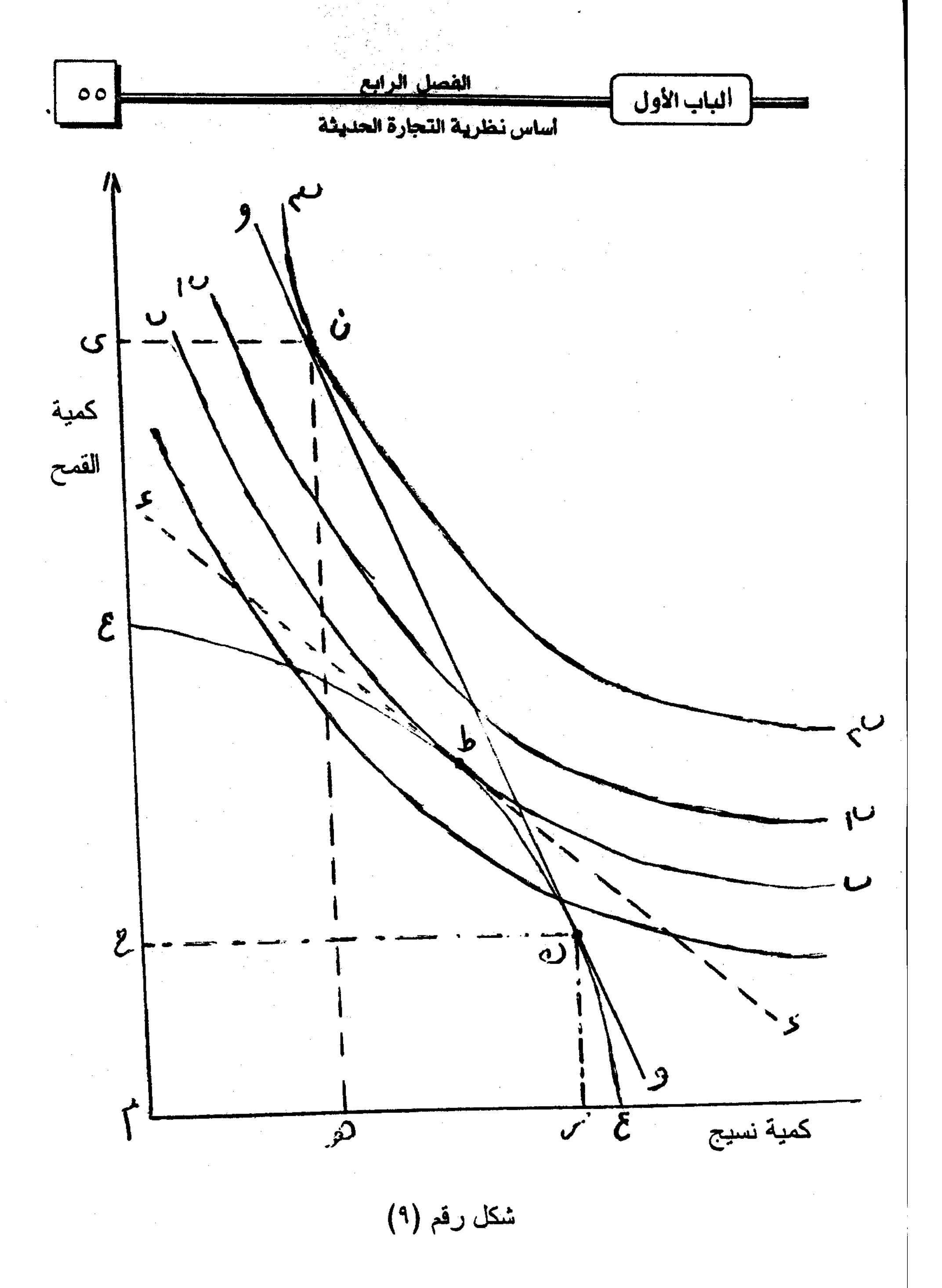
ومعلوم لنا بأن الميل عند نقطة تماس منحنى إمكانيات الإنتاج يعبر عن نسبة الأسعار المرضية للمنتجين، طالما أن معدل التبادل بين القمح والنسيج فى السوق يماثل معدل الإحلال بينهما فى الإنتاج. ولنفس السبب نجد أن خط الثمن الذى يمس منحنى السواء للمجتمع مقبول للمستهلكين. ولذلك يكون خط الثمن د د ممثلا لظروف التوازن فى كل من الإنتاج والاستهلاك.

٥- توازن العرض والطلب في وجود تجارة خارجية:

ننتقل من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح، الذى يتعامل مع الخارج، ولكن نفترض هنا أن الاقتصاد محل الاهتمام صغير، بحيث لا يؤثر على الأسعار العالمية بما يحدثه من تعامل. وهنا ما يوجد من اختلاف فى الأسعار العالمية عن الأسعار المحلية، يمثل الحافز نحو التعامل مع الخارج لتحقيق بعض المكاسب نتيجة لذلك. ونظل هنا متمسكين بالفروض المتعلقة بالنموذج التنافسى.

يتمثل الوضع قبل وجود التبادل الخارجى فى معدل التبادل المحلى بين القمح والنسيج الذى يمثله الخط د د فى الشكل رقم (٩)، حيث يتم التوازن عند النقطة ط بتساوى الإنتاج مع الاستهلاك.

وبالسماح بالتبادل مع الخارج يواجه الاقتصاد المحلى بمعدل مختلف للتبادل يمثله و و. وطالما أن هذا الخط أكثر انحدارا من المحلى ، فإنه يعنى مبادلة كميات أكثر من القمح مقابل النسيج، أى أن ثمن القمح مثلا بوحدات



شكل رقم (٩)

النسيج قد أصبح منخفضا. وعلى العكس فإن ثمن النسيج – معبرا عنه بوحدات القمح – أصبح مرتفعا. وهنا يصبح إنتاج النسيج أكثر ربحا، مما يدفع منتجى النسيـــج لتحويل الموارد من القمح إلى النسيج ، وبالتالى ينتقلوا من نقطة التوازن السابقة ط إلى نقطة توازن جديدة ك، حيث يتساوى عندها المعدل الحدى للتحول من إنتاج القمح إلى إنتاج النسيج (MRT) مع معدل التبادل الدولى الذى يساوى ميل الخط و و.

وتؤثر الأسعار الجديدة على المستهلك ، ففى مواجهة الانخفاض النسبى فى سعر القمح والارتفاع النسبى فى سعر النسيج يتغير موقع خط الميزانية (أو خط الثمن) ويتخذ موقع الخط و و حيث يمس أعلى منحنى سواء ممكن ب٢ ب٢ فى النقطة (ن)، محققا أعلى إشباع ممكن عن هذه النقطة. ويتوازن المستهلك هنا بتساوى ميل خط الثمن و و مع ميل منحنى السواء ب٢ ب٢ عند هذه النقطة(ن)، أى يحدث تساوى بين المعدل الحدى للإحلال من استهلاك القمح إلى استهلاك النسيج مع معدل التبادل الدولى.

وبانتقال نقطة توازن الإنتاج من ط إلى ك تكون الكمية المنتجة من النسيج م ز أكبر مما سبق، وتصبح الكمية المنتجة من القمح م ح أقل مما سبق. وبانتقال نقطة توازن الاستهلاك من ط إلى ن، نجد أن استهلاك النسيج م هـ يقل عن الكمية المنتجة م ز بالقدر هـ ز الذى يصدر للخارج، ونجد على العكس استهلاك القمح م ى يزيد عن كمية إنتاجه محليا م ح بالقدر ح ى الذى يمثل كمية الواردات. فيتم هنا تصدير الكمية ز هـ من النسيج مقابل استيراد الكمية ج ى من القمح.

ويلاحظ أنه قد ترتب على التبادل الخارجى تخصص جزئى متمثل فى زيادة أنتاج النسيج، ونقص إنتاج القمح، بما يختلف عن نموذج ريكاردو الذى يترتب عليه تخصص كامل فى أنتاج السلعة التى تتمتع بميزة نسبية ، وزوال النشاط الأخر الذى لا يتمتع بهذه الميزة.

فالتخصص الجزئى الموجود هنا يرجع إلى تزايد النفقة، فيتم نقص وليس زوال إنتاج السلعة التى يستورد جزء منها ، ويزيد أنتاج السلعة التى يتم التصدير منها.

٦- مصادر الكسب من التجارة الخارجية :

يتجلى ما يتحقق من كسب نتيجة للتعامل مع الخارج فيما يتحقق من مستوى أعلى من الإشباع. هذا الكسب أصبح فى الإمكان تحديد طبيعته بدقة والتعرف على الظروف اللازمة لتحقيقه بالكامل بفضل استناد نظرية التجارة الخارجية على نظرية الثمن ونظرية الرفاهية. فما يتحقق من كسب نتيجة التجارة الخارجية متمثل فى مستوى إشباع أعلى للمستهلكين يرجع :

- جزئيا إلى معدلات التبادل الأفضل ، أى المكسب الراجع إلى التبادل Exchange .

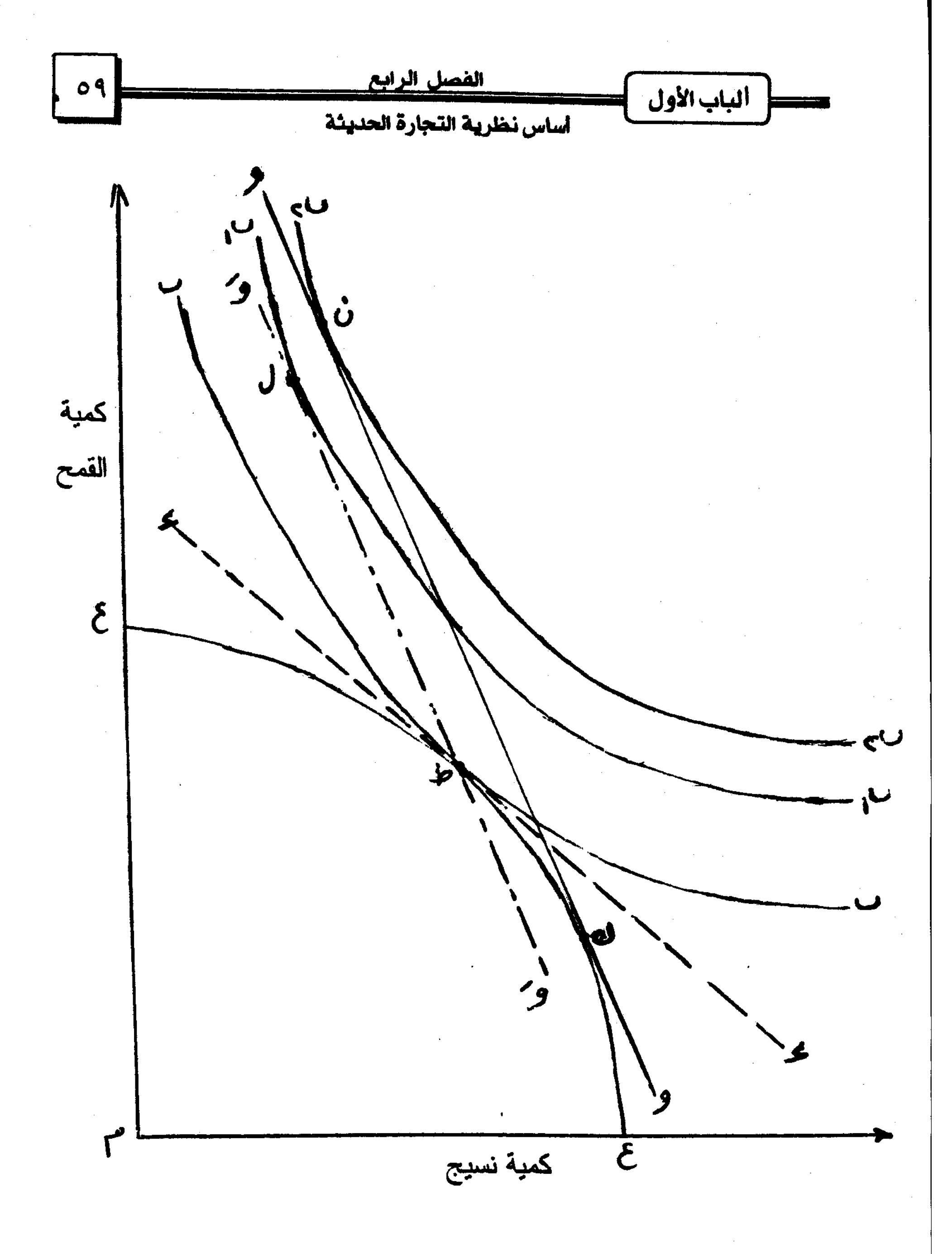
- وجزئيا إلى الاستخدام الأكثر تخصصا لموارد المجتمع، أى الكسب الراجع إلى التخصص Specialization .

فبالانتقال من حالة العزلة إلى حالة السماح بالتجارة الخارجية (أنظر شكل رقم ١٠)، يواجه المستهلكون بمعدل تبادل سعرى مختلف عن المحلى

(مشتق من و و، أى يماثله فى الميل) وهو و/ و/. وبتجاهل رد فعل المنتجين بعدم تغيير حجم الإنتاج، وبالسماح فقط للمستهلكين بالشراء بالأسعار العالية، يمكن للمستهلك الانتقال إلى مستوى إشباع أعلى من النقطة ط أى النقطة ل. وهذا يعكس الكسب من التبادل.

وبسريان الأسعار الجديدة (معدل التبادل الدولى) يستجيب المنتجون للارتفاع فى سعر النسيج، فيرفعوا من حجم المنتج منه، ويخفضوا من أنتاج القمح، فينتقلوا من النقطة ط إلى النقطة ك، حيث يتعادل المعدل الحدى للإحلال مع معدل التبادل الجديد (الدولى). هذا الانتقال فى الإنتاج يؤدى إلى زيادة الكفاءة، فيزيد أنتاج الدولة من السلعة التى أرتفع ثمنها فى السوق العالمى. وتنعكس ثمرة هذا الارتفاع فى الكفاءة على الاستهلاك، وينتقل من النقطة ل إلى النقطة ن على منحنى سواء أعلى. وتقيس هذه النقطة الأخيرة ما يتحقق من كسب نتيجة التخصص فى الإنتاج الراجع إلى التجارة الخارجية.

ويتمثل الكسب الكلى الراجع إلى التجارة الخارجية فى الانتقال من النقطة ط إلى النقطة ن.



شكل رقم (١٠)

الفصل الخامس
نسب عناصر الإنتاج

أهتم الكاتبان السويديان هكشر وأولين Eli Heckscher and Bertil Ohlin بما يؤثر على أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية من وفرة نسبية فى عناصر الإنتاج Factor Endowments وما يوجد من اختلافات بين الأنشطة فى نسب التآلف بين هذه العناصر(*). فترجع التجارة الخارجية – كما رأى الكلاسيك – إلى اختلاف النفقات النسبية، ولا يوجد اختلاف معهم فى هذه النقطة ، ولكنهم أضافوا (أى هكشر وأولين) إلى أن هذا الاختلاف فى النفقات يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج. فلنتناول شرح نظرية هكشر / أولين H - O نظرية نسب عناصر الإنتاج Factor Proportions Theory بعد توضيح الفروض التى تقوم عليها.

(*) وضع هكشر إطار نظريته فى مقالته :

"The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income" Ekonomisk Tidskrift, 21, (1919), Reprinted in 1949 as chapter B in "Readings in the Theory of International Trade (Philadelphia : Blakiston).

وقد قام أولين بتطوير وتنقيح نظرية عناصر الإنتاج ونشرها فى :

Interregional and International Trade (Cambridge, Mass; Harvard University Press, 1993),

وقد قام أخيرا ساموِيلسن P. A. Samuelson. بإضافات أخرى قيمة لهذه النظرية مذكورة فى Ellsworth, Ibid., P. 60.:

الفــروض :

لا يأخذ هكشر/ أولين والمحدثون – كما أشرنا من قبل – بنظرية العمل فى القيمة، فليس العمل بعنصر الإنتاج الوحيد الذى يحدد نفقة السلعة، وبالتالى قيمتها. فهناك طبقا لنظرية الثمن الحديثة العديد من العناصر التى تتفاعل فى نظام معقد لتحديد الأثمان. يتعلق بعض هذه العناصر بجانب العرض، ويتعلق البعض الأخر بجانب الطلب، وقد أهتم هكشر/ أولين بجانب العرض وتجاهل جانب الطلب.

والتركيز على جانب العرض يتعلق بمراعاة التفاوت فى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج. فوفرة أحد عناصر الإنتاج تكون بالمقارنة بندرة عنصر إنتاج أخر، فالوفرة أو الندرة أمر نسبى وليس مطلق. فعندما نقول أن الأرض وفيرة لابد أن يكون ذلك بالنسبة لعنصر أخر وليكن العمل، فهى تمثل عنصر إنتاج وفير بالنسبة لعنصر العمل. فيعتبر هنا العمل نادر أو أقل وفرة من الأرض.

وأمتد اهتمام هكشر/ أولين إلى ما يوجد بين السلع من اختلاف فى نسب التآلف بين عناصر الإنتاج. فلقد أفترض تماثل نسب تآلف عناصر الإنتاج (تماثل التكنولوجى) فى إنتاج السلعة فى البلد الواحد. فإنتاج السلعة التصديرية فى البلد ذى الوفرة النسبية فى رأس المال يكون كثيف رأس المال، وتكون هذه الدرجة من الكثافة متماثلة بين كافة منتجى هذه السلعة فى هذا البلد. هذا وأن كانت تتماثل نسب التآلف بين عناصر الإنتاج فى إنتاج نفس السلعة فى البلد الواحد (على الأقل) فإن هذا التماثل لا يوجد بين مختلف السلع المنتجة فى البلد. فتتفاوت نسب تآلف عناصر إنتاج مختلف السلع.

ويعنى إهمال جانب الطلب عدم دراسة أى مؤثر يأتى من هذا الجانب. فأذواق المستهلكين ثابتة دون تغيير، ولا أثر للتجارة الخارجية عليها، ولا يوجد اختلاف فيها من بلد إلى أخر. ودخول المستهلكين ثابتة دون تغيير فى نمط توزيعها.

وبخلاف هذه الفروض فقد أستمر تمسك هكشر/ أولين بكافة الفروض الأخرى الخاصة بالمدرسة الكلاسيكية.

<u>عرض النظرية :</u>

تفيد نظرية نسب عناصر الإنتاج بأنه بأخذ ما يوجد من اختلافات فى وفرة الموارد بين البلاد فى الاعتبار، تصدر البلد للسلع التى يتطلب إنتاجها كميات أكبر نسبيا من مواردها الوفيرة وبالتالى العوامل الرخيصة، وتستورد تلك التى تتطلب نسبيا كميات كبيرة من مواردها النادرة والعوامل الأكثر كلفة.

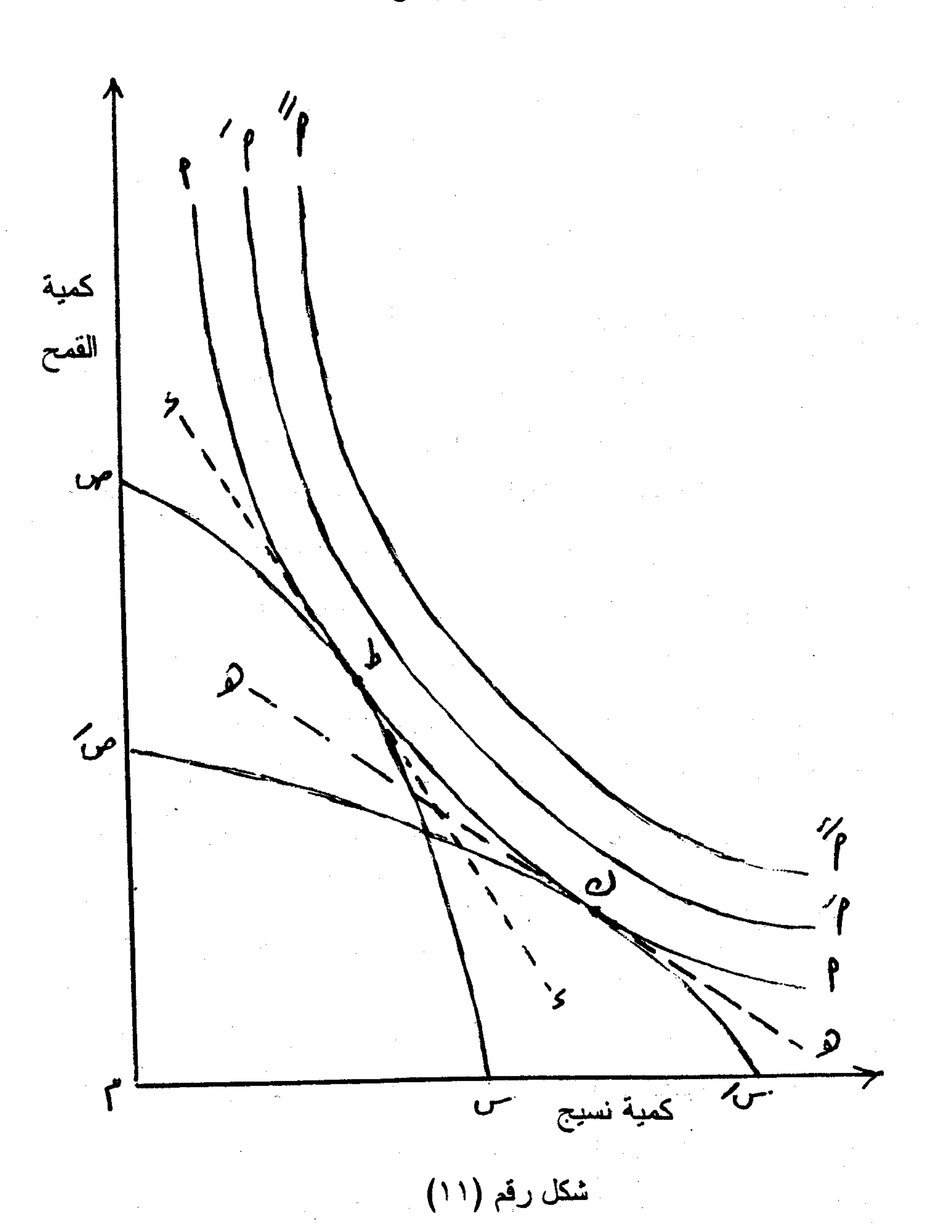
ويمكن توضيح هذه النظرية بافتراض حالة دولتين، ولتكونا أستراليا ومصر، متماثلتان فى كل شئ (فى جانبى الطلب والعرض) باستثناء الوفرة النسبية لرأس المال بالدولة الأولى والوفرة النسبية للعمل فى الثانية. فيكون من المناسب هنا أن تتجه كل دولة إلى إنتاج أكبر للسلع التى تستخدم نسبيا كميات كثيرة من العامل الوفير. فبوفرة رأس المال باستراليا تتجه إلى إنتاج القمح كثيف رأس المال، وبوفرة العمل فى مصر تتجه هذه الدولة إلى إنتاج النسيج كثيف العمل.

وتنعكس درجة الوفرة أو الندرة النسبية المختلفة لعاملى الإنتاج فى الدولتين على ما يسود كل من الدولتين من اختلاف فى أسعار السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما. هذا الاختلاف فى الأسعار يكون فى حد ذاته الأساس

لقيام تجارة مربحة بين الدولتين، وتخلى كل منهما عن حالة العزلة. فلنوضح هذا الوضع قبل قيام تجارة خارجية بين البلدين، كما هو معروض فى الشكل رقم (١١)، ثم بعد ذلك ننتقل إلى وضع الدولتين بعد سريان التجارة بينهما.

ففى الوضع الأول تتمثل إمكانيات الإنتاج لأستراليا بالمنحنى س ص، وإمكانيات الإنتاج لمصر بالمنحنى س/ ص/. ونظراً لتماثل الأذواق فى الدولتين، نجد أن منحنيات السواء لهما متماثلة، ويعبر عنها بالمنحنيات أ أ، أ/ أ/، أ// أ//. ولإفتراض وجود عزلة بين الدولتين، تكون نقطة التوازن لأستراليا (ط)، ونقطة التوازن لمصر (ك). حيث يتم التوازن فى الدولة الأولى بتماس منحنى إمكانيات الإنتاج س/ ص/ بمنحنى السواء أ أ عند مستوى أسعار نسبية د د مختلف عن مستوى الأسعار النسبية هـ هـ الذى يتحدد فى الدولة الثانية (مصر) بتماس منحنى إمكانيات الإنتاج سَ صَ بمنحنى السواء أ أ. وطالما يتم توازن كل من الدولتين بمستوى أسعار نسبية مختلف (د د ، هـ هـ)، يكون الأساس لقيام تجارة مربحة بينهما قد خلق.

وبقيام تجارة خارجية بين أستراليا ومصر تظل منحنيات إمكانيات الإنتاج ومنحنيات السواء على ما كانت عليه من قبل ولكن تتحدد نقط توازن جديدة تبعا لمعدل التبادل الدولى الذى يترتب على قيام التجارة بين البلدين، ويحل محل ما كان قائما فى كل من الدولتين من مستوى أسعار نسبية محلى مختلف (د د ، هـ هـ). ويوضح الشكل رقم (١٢) هذا الوضع بعد قيام التجارة الخارجية لأستراليا فى الجزء (أ) ومصر فى الجزء (ب). ويتحدد معدل التبادل الدولى (خط الثمن العالمى) بتفاعل الطلب المتبادل بين الدولتين، ويتخذ الوضع و و لأستراليا والوضع و/ و/ لمصر، علماً بأن الخطين و و، و/ و/ متوازيان لأنهما

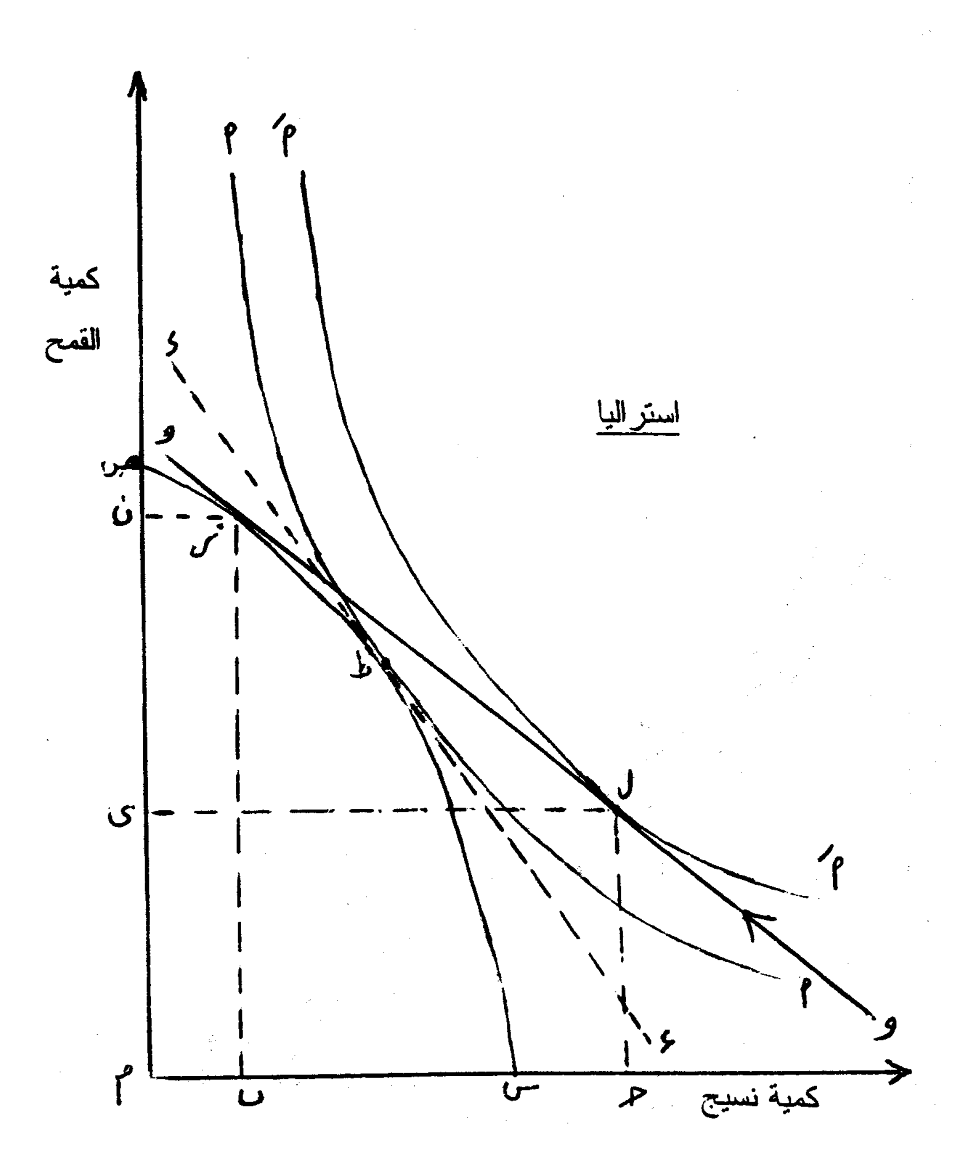


شكل رقم (١١)

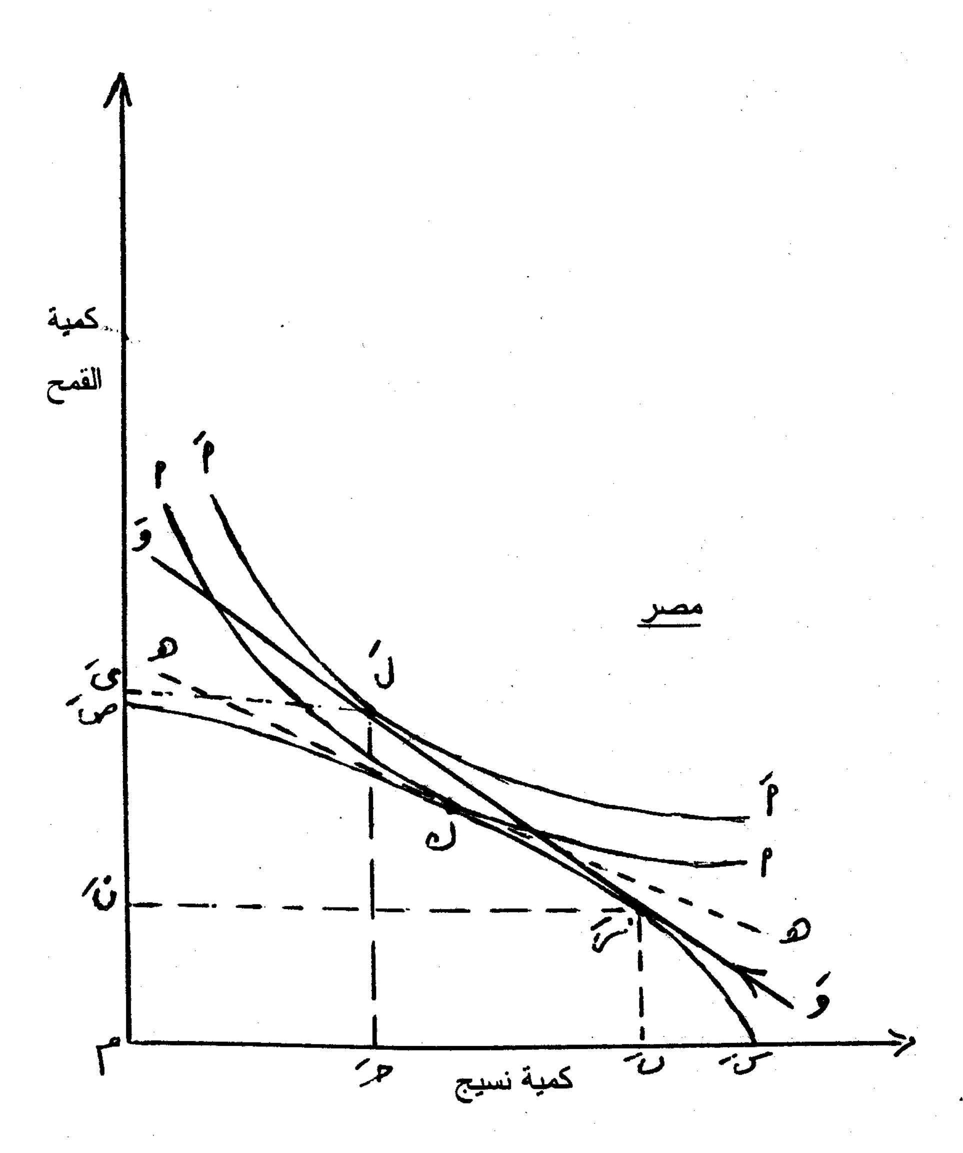
يمثلا النسبة بين سعر السلعتين التى تسود التعامل بين الدولتين. هذه النسبة تكون بطبيعة الحال متماثلة للدولتين. وبالتالى تمثل ميلا واحدا بما يعنى توازى الخطين و و ، و/ و/.

وحيث أن رأس المال أكثر وفرة فى أستراليا، وإنتاج القمح كثيف رأس المال ، نجد أن تحرك نقطة التوازن على منحنى إمكانيات الإنتاج يكون إلى أعلى (بما يعنى زيادة إنتاج القمح ونقص إنتاج النسيج) من ط إلى حيث تماس خط السعر العالمى و و بمنحنى إمكانيات الإنتاج عند نقطة التوازن الجديدة ز، فيتصاعد حجم إنتاج القمح ويساوى م ن ، وينخفض إنتاج النسيج ويصبح م ب. وينتقل فى نفس الوقت الاستهلاك من نقطة التوازن السابقة ط إلى نقطة توازن الاستهلاك الجديدة ل بتماس خط السعر العالمى و و مع منحنى السواء الأعلى أ/ أ/ ، بدلا من منحنى السواء الأقل منه أ أ ، بما يعنى ارتفاع مستوى الإشباع عما كان عليه من قبل. فيزيد استهلاك النسيج الذى قل سعره ويساوى م حـ، وطالما أن إنتاجه أقل ويساوى م ب ، فإن الفرق و يساوى ب حـ يتم استيراده. ومن جهة أخرى يقل استهلاك القمح الذى أرتفع سعره النسبى ، ويصبح الاستهلاك م ى ، وهو أقل من الإنتاج بالقدر ى ن ، الذى يتم تصديره.

ويتم المثل فى مصر بحدوث التجارة الخارجية معها ، ولكن بعكس ما تم فى أستراليا من حيث السلع المتبادلة. فنتيجة للوفرة النسبية للعمل فى مصر، يزيد إنتاج النسيج كثيف العمل فتنتقل نقطة توازن الإنتاج على منحنى إمكانيات الإنتاج من النقطة ك إلى نقطة التوازن الجديدة ز/، بتماس خط السعر العالمى بمنحنى إمكانيات الإنتاج عندها، بما يعنى زيادة إنتاج النسيج عما قبل ليصل إلى م ب/، ونقص إنتاج القمح ليصبح بالقدر م ن/. ويمس فى نفس الوقت خط معدل



شكل رقم (١٢-أ)



شكل رقم (١٢-ب)

التبادل العالمى منحنى سواء أعلى مما سبق أ/ أ/بدلا من أ أ عند النقطة ل/ بما يمثل مستوى أشباع أكبر عما كان عليه من قبل. فيزيد استهلاك القمح الذى قل سعره، ويساوى م ى/، وبمقارنته بكمية إنتاجه م ن/، يتم الحصول على القدر ن/ ى/ بالاستيراد. ومن جهة أخرى يقل استهلاك النسيج الذى ارتفع سعره النسبى ويصبح الاستهلاك م حـ/، وهو أقل من كمية الإنتاج م ب/ بالقدر ب/ حـ/ ويتم تصدير هذا القدر.

وهكذا نتيجة للتجارة بين البلدين يسود سعر موحد لكل من السلعتين فى البلدين، فيكون سعر النسيج متماثل فى البلدين ويكون سعر القمح كذلك متماثل فيهما. هذا ويرتفع مستوى الإشباع فى كل من استراليا ومصر، وتستمر كل من البلدين فى إنتاج السلعتين ولكن بكميات متفاوتة فى كل منها، فالإنتاج يكون أكبر مما قبل للسلعة كثيفة عنصر الإنتاج الذى يتوفر بإحداها بكثرة، والإنتاج يكون أقل مما قبل للسلعة كثيفة عنصر الإنتاج الذى لا يتوفر فيها بكثرة. فالتخصص هنا يختلف عن مفهوم ريكاردو له، فهو غير كامل فكلا السلعتين يتم إنتاجها فى كلا البلدين، ولكن يكون الإنتاج بكميات متفاوتة، تتوقف على مدى الوفرة النسبية للموارد فى كل من البلدين، فالأمر هنا محكوم بظاهرة تزايد التكلفة.

وقيام التجارة الخارجية لا يؤدى فحسب إلى تساوى أسعار كل من السلعتين فى البلدين، بل يؤدى كذلك إلى التساوى الجزئى (على الأقل) بين أسعار عناصر الإنتاج(*). فطالما أن كمية المتاح من عناصر الإنتاج ثابت فى كل بلد، وتتجه البلد نتيجة للتجارة الخارجية إلى زيادة المنتج من السلعة كثيفة

(*) طالما أنه مفترض عدم إمكانية تنتقل عناصر الإنتاج بين البلاد، فإن نموذج هكشر/ أولين لا يسمح إلا بإمكانية حدوث تعادل جزئى (وليس كاملا) بين أسعار عناصر الإنتاج.

استخدام عنصر الإنتاج الوفير، ونقص الكمية المنتجة من السلعة المستخدمة لعنصر الإنتاج النادر، يترتب على ذلك ارتفاع ثمن عنصر الإنتاج الوفير، ونقص ثمن عنصر الإنتاج النادر، ويستمر ذلك إلى أن تتساوى أسعار كل من السلعتين فى البلدين، فتتجه كذلك أسعار كل من عنصرى الإنتاج إلى التعادل الجزئى فى البلدين.

وهكذا أمكن لهكشر / أولين باستخدام نموذج من عاملن وسلعتين وبلدين (٢×٢×٢) من إرجاع قيام التجارة الخارجية إلى ما يوجد من أسعار نسبية مختلفة للسلعتين (أو بمفهوم ريكاردو إلى اختلاف النفقات النسبية)، والتى ترجع إلى الاختلاف النسبى فى المتوفر بكل من البلدين من عاملى الإنتاج. فتصدر كل بلد السلعة التى يتطلب إنتاجها مدخلات أكبر نسبيا من عامل الإنتاج الأكثر وفرة فيها وبالتالى الأقل سعرا، وتستورد السلعة التى تتطلب نسبيا مدخلات كبيرة من عامل الإنتاج الأقل وفرة والأكثر كلفة.

التقييــم :-

لعل أهم خطوة حققتها نظرية هكشر/ أولين هو التخلص من الاعتماد على نظرية العمل فى القيمة، واعتمادها على نظرية الثمن الحديثة، وبالتالى تناولت نموذج ٢×٢×٢ بدلا من نموذج ٢×٢×١، وتعرضت إلى سبب الاختلاف فى النفقات النسبية، ولكن جاء ذلك بالتجاهل الكامل لجانب الطلب فيما يتعلق بإهمال تغير واختلاف الأذواق نتيجة التجارة الخارجية وتغيرها واختلافها أصلا من دولة إلى أخرى، علاوة على إهمال تغير مستوى وأنماط الدخول وتأثيراتها.

كما أن ما استخدم من فروض تتعلق بالعرض مثل تماثل نسب تآلف عناصر الإنتاج فى أنتاج كل سلعة من السلع، واختلافها بين السلع المختلفة، يتجاهل ما يوجد فى الواقع من العديد من نسب التآلف بين عناصر الإنتاج لإنتاج نفس السلع. فعلى سبيل المثال نجد أن إنتاج النسيج يمكن أن يتم باستخدام النول اليدوى والنول الميكانيكى والنول النفاث ..... ألخ. ويوجد من كل من هذه المستويات الآلية فى الإنتاج العديد من التآلفات والمستويات التكنولوجية التى تختلف فى كل منها نسب الاشتراك بين عناصر الإنتاج. ومن هنا يمثل افتراض تماثل التكنولوجي تجاهل كبير لما يحدث من تطور تكنولوجى، وما يوجد من اختلاف بين الدول فى مستوى النمو والتقدم وظروف الإنتاج.

كما جاء تركيز النظرية على نوعين فقط من عوامل الإنتاج، أما إذا زادت العوامل عن ذلك صعب تحديد كثافة العامل للسلع المختلفة. فبافتراض عاملين فقط كرأس المال والعمل يمكن بسهولة التعرف على ما إذا كانت السلعة كثيفة رأس المال أم كثيفة العمل مقارنة بسلعة أخرى. فإذا كانت الكمية المستخدمة من رأس المال أكبر من الكمية المستخدمة من العمل بالمقارنة بسلعة أخرى اعتبرت السلعة كثيفة رأس المال والسلعة الأخرى كثيفة العمل. أما إذا زاد عدد العوامل إلى ثلاثة أو أكثر تتعقد عملية تحديد كثافة العوامل للسلع المختلفة محل المقارنة.

علما بأن عدد عوامل الإنتاج ليس بثلاثة أو أربعة، فمن كل عامل توجد نوعيات عديدة ومختلفة من حيث الجودة والصفات. فالنظرية تبعدنا كثيرا عن واقع الحياة التى نعيشها وبالتالى يصبح تفسيرها للتجارة الخارجية غير صالح إلا تحت شرط تحقيق فروضها، خاصة وأنها قد بقيت أسيرة للفروض الأخرى

الخاصة بالنظرية الكلاسيكية مثل المنافسة الكاملة، عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، تجاهل نفقات النقل. ومن هنا تقع النظرية فى سلبيات الأخذ بهذه الفروض.

وعلى ذلك لم يكن غريبا أن فشلت النظرية فى تفسير التبادل الدولى فى الحياة الواقعية عندما تعرضت للاختبار التطبيقى، فأعطيت نتائج عكسية تماما، لما توقعته النظرية. وقد كان الاختبار الأول للنظرية على يد ليونتيف فى سنة ١٩٤٧ ثم كرره مرة أخرى فى سنة ١٩٧١. وقد تم الاختبارين عن الولايات المتحدة الأمريكية التى يفترض تمتعها بوفرة نسبية فى رأس المال وندرة نسبية فى العمل بالمقارنة بغيرها من الدول التى تتعامل معها فى التبادل. ومن ثم كان من المتعين- طبقا لنظرية هكشر/ أولين – أن تصدر السلع ذات الكثافة الرأسمالية، وتستورد السلع كثيفة العمل. ولكن باستخدام ليونتيف جداول المدخلات والمخرجات وبدراسته للصادرات والواردات الأمريكية حسب استخدامها لكل من رأس المال والعمل تبين له أن هذه الدولة ذات الكثافة الرأسمالية تقوم بتصدير السلع ذات الكثافة العمالة واستيراد السلع ذات الكثافة الرأسمالية وقد أعطيت العديد من التبريرات التى قد تبدو منطقية لتفسير هذه النتائج، وذلك تمسكا بصحة نظرية نسب عناصر الإنتاج لهكشر/ أولين، ودور الظروف الخاصة بكل دولة فى اختلاف النتائج(*).

(*) أنظر : مصطفى محمد عز العرب (دكتور) – النظرية البحتة فى التجارة الخارجية – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ص١٥٩.

وعموما فيوجد من يقصر – تمشيا مع نتائج الدراسات التطبيقية – صلاحية هذه النظرية فى تفسير نمط وشروط التجارة الخارجية على المنتجات الصناعية النمطية Standardized Industrial Goods دون غيرها من المجموعات السلعية. ويقصد بالمنتجات الصناعية النمطية تلك المنتجات التى يتم إنتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة يمكن شراؤها من الأسواق العالمية ويتم تصنيعها فى ظل ثبات الغلة Constant Returns to scale باستخدام عنصرى الإنتاج : العمل ورأس المال. ومن أمثلة هذه المنتجات الغزل والنسيج، الحديد والصلب .....الخ(*).

(*) أنظر : سامى عفيفى حاتم (دكتور) – دراسات فى الاقتصاد الدولى – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ١٩٨٩ – ص ص ٨١:٨٤.

الفصل السادس

تشابه هيكل الدخل أو التفضيل

Income or Preference Similarity Hypothesis

مـثل تفسـير نموذج هكشر / أولين الاساس النظرى لاختلاف النفقات والمـيزات النسـبية، ولاقـى قبولا عاما خاصة بعد تطويره بمعرفة سامولسون وليرنو، وسيطر خلال الثلاثينات والاربعينات من القرن العشرين كمفسر لمصدر الـتجارة الخارجـية. ولكن جاء فشل تفسير التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكـية طبقا لهذا النموذج على يد ليونتيف مفجرا لجدل كبير حول ما أطلق علـيه "لغز ليونتيف" . وقد تمخض هذا الجدل عن العديد من المصادر الاخرى للتجارة الخارجية ، نوجز أهمها فيما يلى[١] : –

١- نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة أو نظرية رأس المال البشرى .
٢- نظرية ليندر عن تشابه هيكل الدخل أو التفضيل .
٣- نظريات التبادل اللامتكافئ .
٤- نظرية اقتصاديات الحجم .
٥- مناهج التفوق التكنولوجى .
٦- نظرية التنوع .

---

(١) ارجع هنا الى : سامى عفيفى حاتم (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ٢٧: ٨٦ .
مصطفى محمد عز العرب (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ١٥٣ : ٢١٢ .

ونكتفى هنا بعرض نظرية ليندر عن تشابه هيكل الدخل أو التفضيل، على أن نعرض النظريات الأخرى فى الفصول التالية .

تفسير ليندر لقيام التجارة الخارجية :

قدم الاقتصادى السويدى ستافان ليندر Staffan B. Linder فى سنة ١٩٦١ نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف فى المنهج والمضمون عن نظرية هكشر / أولين[١] . فقد اتبع منهج التحليل الديناميكى الذى لا يكتفى بمقارنة وضعى التوازن قبل وبعد التجارة الخارجية، بل يهتم أيضاً بدراسة العوامل التى تؤدى الى الانتقال بين وضعى التوازن. فركز على مسار الاقتصاد القومى انتقالا من وضع ما قبل التجارة الى وضع ما بعدها. وقد ميز بين الدول الصناعية المتقدمة التى تتمتع بمرونة الجهاز الانتاجى بما يمكنها من اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لأى تغيرات فى هيكل الاسعار وفرص التجارة الخارجية، وبين الدول النامية التى لا تتمتع بهذه المرونة، بما يؤدى الى اختلاف نتائج ما يتم من تجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فقد يكون التبادل مفيداً للأولى وضارا للثانية. كما يقتصر تفسير نظرية ليندر على قيام التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية على عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فى المنتجات الأولية، فهو يتطابق مع تفسير نظرية هكشر /أولين لنسب عناصر الانتاج. فتبادل المنتجات الاولية يتم

---

(١) Staffan B. Linder, An Essay on Trade and Transformation, John Wiley & Sons., New York , 1961.

طبقا للميزة النسبية، وتتحدد الميزة النسبية بنسب عناصر الانتاج. ويفترض ليندر أن كـثافة العناصـر للمنتجات الاولية واحدة بصرف النظر عن الاثمان النسبية للعناصـر . فعندما تكثر عناصر الانتاج (الموارد الطبيعية) الخاصة بانتاج منتج أولـي معين، تكون تكلفة هذه العناصر منخفضة وتكلفة المنتج منخفضة. وعندما تندر عناصر الانتاج (الموارد الطبيعية) الخاصة لإنتاج منتج معين، تكون أثمان هـذه العناصـر مـرتفعة وتكلفة المنتج مرتفعة . وفى الحالة الأولى يتم تصدير المنتج، وفى الحالة الثانية قد يتم استيراده.

والاضـافة الهامـة لنظرية ليندر تتعلق بتفسير قيام التجارة الدولية في المنـتجات الصـناعية[1]، فتشـابه نمط الطلب فى البلاد المختلفة هو الذى يقيم الـتجارة فـيما بيـنها. فلا يستطيع أى بلد أن يحقق ميزة نسبية فى انتاج سلعه صـناعية إذا لـم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية. فالطلب المحلى على السلعة شرط ضرورى، وإن لم يكن كافيا، لتحقيق الميزة النسبية. وعلى ذلك فإن الـتجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين البلاد التى تتشابه هياكل الطلب فيها. وإذا كـان الدخل الفردى هو المحدد الاساسى للطلب، فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التى يتقارب مستوى دخل الفرد فيها.

ولتوضـيح نظـرية لـندر نجـد أنـه ميز ما بين الصادرات المحتملة والـواردات المحتملة Potential Exports and Imports وما بين الصادرات

---

(١) تم الرجوع هنا للعرض التفصيلى للنظرية فى : -
جوده عبد الخالق (دكتور) – الاقتصاد الدولى : من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٣ – ص ص ٥٧ : ٧٢.

الفعلـــية والواردات الفعلية Actual Exports and Imports ووضح العوامل التى تحدد كل منها.

فالبنســبة للصـــادرات المحــتملة نجــد أن أهم محدداتها " حجم الطلب المحلـــى" . فوجـــود طلب محلى على السلع يعتبر شرطا ضروريا (وليس كافيا) لـــتكون هذه السلع صادرات محتملة، ولابد أن يكون الانتاج منها (على الاقل فى المراحل الأولى) موجها لهذا الطلب المحلى. والمقصود هنا بوجود طلب محلى هو أن يكون موجودا عند الأثمان السائدة فى السوق الدولية لهذه السلع.

والســـر فـــى اشـــتراط ليـــندر لوجود طلب محلى للسلع التى يمكن أن تمثل صـــادرات محـــتملة هـــو أن الدرايـــة بظروف السوق المحلية تكون أكبر من الدراية بظروف الاسواق الخارجية. فالمنتجون يستجيبون لفرص الربح التى يكونون على علم بهـــا، ومـــن بعد ذلك تتفتح أمامهم فرص البيع فى الاسواق الخارجية. كما أن الطلب المحلـــى ضرورى حتى يستطيع المنتج حل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع (المتعلق بالسلعة) وما قد يقترن به من مشاكل وابتداع الحلول لها قبل الانطلاق بالسلعة للأســـواق الخارجـــية. فتعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة لا يمكن أن يتم الا فى الســـوق المحلـــية. فالاحتكاك القريب والمباشر بين المنتج والسوق، يخفض من تكاليف الانتاج، بما يجعله يحقق الميزة النسبية.

فمـــن الصعب تحقيق ميزة نسبية فى انتاج سلعة معينة، ما لم تنتج هذه السلعة لمواجهة طلب فى السوق المحلية فى بداية الامر. ويستثنى من هذا الشرط حالـــه ســـهولة التعرف على الطلب الخارجى حتى مع عدم وجود طلب محلى، وعندما لا يتطلب انتاج السلعة الى اختراع أو تعديل أو تطوير فى السلعة.

ويفهـم من ضرورة وجود طلب محلى وأسبابه، أنه بالتبعية تكون دوال الانـتاج ليست واحدة فى كل البلاد، بمعنى أن هناك اختلاف فى أساليب الانتاج، وهـنا يختلف ليندر عما جاء به هكشر /أولين فى نظرية نسب عناصر الانتاج. فوجود الطلب المحلى، وبما يقترن بالانتاج المحلى من تجويد يجعل دوال الانتاج للسـلع المطلوبـة فى السوق المحلية تحقق درجة من الامتياز والكفاءة أكبر من دوال الانتاج للسلع التى لا يكون عليها طلب فى هذه السوق.

هذا فيما يتعلق بالصادرات المحتملة، أما فيما يتعلق بالواردات المحتملة لـبلد مـن البلاد، فمن الواضح أن الطلب المحلى عند الاسعار الجارية هو الذى يحدد السلع التى قد تستورد .

وبمعلومـية الصادرات المحتملة والواردات المحتملة نتكلم عن التجارة المحتملة بين بلدين فنجدها تكون أكثر كثافة بينهما كلما تشابه هيكل الطلب لهذين البلدين. بمعنى أن الميل للاستيراد يزداد ما بين البلدين كلما كان هناك تشابها فى المكونـات السـلعية لمـا يطلـبه كل من البلدين من حجم للطلب. ونتساءل عن محـددات هيكل الطلب فى البلاد المختلفة. فنجد أن ليندر يرجع هيكل الطلب الى مجموعـة مـن العوامل أهمها الدخل المتوسط. فهو يرى أنه كلما ارتفع متوسط الدخـل فى بلد ما، كلما أدى ذلك الى تحول الطلب الى سلع معقدة التركيب سواء كانـت سـلعا استهلاكية أو سلع استثمارية[1] . وعلى ذلك فإن التجارة المحتملة

---

(١) يفترض هنا ضمنا بالطبع أن درجة التفاوت فى توزيع الدخل لا تتغير بارتفاع متوسط الدخل. إذ لو تغير هذا التوزيع لما كان هناك ضمان للعلاقة المذكورة فى المتن بين متوسط الدخل وهيكل الطلب.

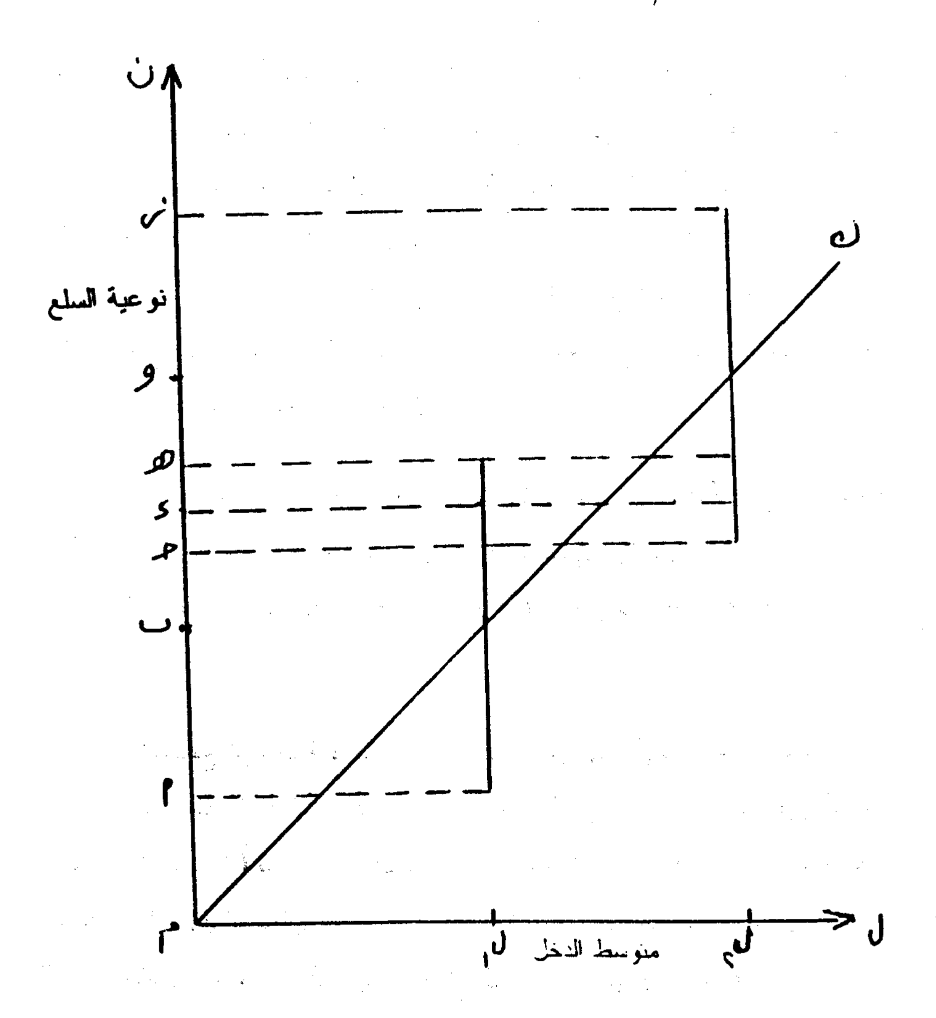
تكــون اكــثر كــثافة بين الدول التى يتقارب مستوى الدخل المتوسط فيها، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب.

يســتنتج من هذا أن الاختلاف ما بين الدول فى متوسط دخل الفرد يمثل العقبة أمام التجارة المحتملة؛ فالسلع التى تنتج بكفاءة فى بلد لا تكون مطلوبة فى الــبلد الآخــر بسبب اختلاف متوسط الدخل، وما يترتب عليه من اختلاف هيكل الطلب. ويعتبر هذا هو الاسهام الحقيقى لليندر. فلقد أهملت نظرية نسب عناصر الانتاج الطلب بإفتراضها أن أذواق المستهلكين واحدة فى الدول المختلفة[1].

يمكن بعد ذلك الاستعانة بالرسم البيانى لتوضيح نطاق ما ذكر من تجارة محــتملة بيــن بلدين (صادرات محتملة وواردات محتملة) وللتعرف كذلك على نطــاق مــا يعــرف بالتجارة الفعلية (صادرات فعلية وواردات فعلية) . فيصور الشكل البيانى رقم (١٣) على الاحداثى السينى مستويات متوسط الدخل (ل) ،

---

(١) "وإذا أردنا المقارنة – بشكل واضح – بين نظرية نسب العناصر ونظرية ليندر فى التجارة الدولية فى السلع الصناعية، فلابد من الربط بين نسب العناصر ومتوسط الدخل. وطالما أننا نتحدث عن السلع الصناعية فلا شك ان أهم عناصر الانتاج فيها هى العمل ورأس المال. ولنصور نسب العناصر هنا بنسبة رأس المال / العمل من نظرية الانتاج يتضح لنا أنه كلما زادت نسبة رأس المال / العمل كلما زادت انتاجية العمل، وبالتالى كلما زاد متوسط دخل الفرد. وعلى ذلك فإن هناك علاقة طردية بين نسب العناصر، مقاسة بنسبة رأس المال/ العمل، ومتوسط دخل الفرد. وطبقا لنظرية نسب العناصر تزداد امكانية التجارة كلما اختلفت نسب العناصر.أى أن التجارة الدولية، فى مفهوم نظرية نسب العناصر، تكون أكبر ما تكون بين دول يتفاوت الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن التجارة الدولية، فى مفهوم نظرية ليندر، تكون أكبر ما تكون بين دول يتقارب الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة" .
جودة عبد الخالق – المرجع السابق – ص ص ٦٣ : ٦٤ .



شكل رقم (١٣)

وعلـــى الاحداثـــى الصادى نوعيه السلع المطلوبة سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغـــراض الاستثمار (ن). والعلاقة بين مستويات متوسط الدخل فى تزايدها (أو تناقصـــها) وبيـــن مستويات نوعية السلع المطلوبة (هيكل الطلب) فى تزايده (أو تناقصـــه) طرديه كما قلنا، ويمثلها بيانيا الخط المائل بزاوية ٤٥° (م ك)، بمعنى أنه كلما ارتفع متوسط الدخل كلما ارتفعت نوعية السلع المطلوبة وزادت تعقيدا. ولكـــن هـــناك عوامـــل كثـــيرة من شانها أن تجعل العلاقة المشار اليها علاقة "متوسطة" ، مع وجود انحرافات حولها.

فمـــثلا عـــند متوسط الدخل (ل١)، يكون متوسط نوعية السلع المطلوبة (ب) ولكـــن هذه النوعية تتفاوت داخل المدى (أهـــ). وبالمثل عند مستوى الدخل (ل٢)، يكون متوسط نوعيه السلع المطلوبة (و)، ولكن هذه النوعية تتفاوت داخل المدى حـــ ز .

والســـلع الواقعـــة فـــى المـــدى الـــنوعى (أهـــ) تمثل سلع الصادرات والـــواردات المحـــتملة للبلد الذى متوسط دخله (ل١)، والسلع الواقعة فى المدى الـــنوعى (حـــــ ز) تمثل سلع الصادرات والواردات المحتلمة للبلد الذى متوسط دخلـــه (ل٢). ويلاحظ أن المدى حـــ هـــ يمثل طلبا متداخلا بين البلدين، وعلى ذلك فإن التجارة تقوم بين البلدين فى السلع الممثلة نوعيتها بهذا المدى.

وقد أطلق ليندر مفهوم " الطلب الممثل" Representative Demand لتضييق نطاق الصادرات المحتملة للبلد الأول من (حـ هـ) الى (حـ ء)، وكذلك تضييق نطاق الصادرات المحتملة للبلد الثانى من (حـ هـ) الى (ء هـ). "فالطلب الممثل" كصادرات محتملة للبلد الاول هو مدى نوعية السلع الاقرب (حـ ء) لمتوسط النوعية (ب) للبلد الأول. والطلب الممثل كصادرات محتملة للبلد الثانى هو مدى نوعية السلع الاقرب (ء هـ) لمتوسط النوعية (و) للبلد الثانى .

بعد التعرف على نطاق التجارة المحتملة نوضح نطاق التجارة الفعلية. والتجارة الفعلية هى محصلة ما يسمى القوى الخالقة للتجارة Trade Creating Forces والقوى المعوقة للتجارة Trade – Braking Forces [(١)].

بالنسبة للقوى الخالقة للتجارة ، تتمثل فيما يلى : –

١– المنافسة الاحتكارية : تعتمد المنافسة الاحتكارية على تمييز المنتجات. فالسلعة المصدرة من البلد والمستورده اليه هى نفس السلعة، ولكن كل من نوعيات مختلفة، مما يؤدى الى ترويج التجارة الخارجية بين الدول التى يتقارب متوسط الدخل فيها. فعلى حد تعبير ليندر: السفن التى تحمل البيره الأوربية الى أمريكا تعود حاملة البيرة الامريكية الى أوربا.

٢– التفوق التكنولوجى والمهارات الادارية ووفورات النطاق: تعمل كل من هذه العوامل على اختلاف الاسعار النسبية للسلع من بلد الى آخر، فتحدد دوال

---

(١) المرجع السابق – ص ص ٦٥ : ٦٨ .

الانتاج. ومن ثم فإن الاختلاف ما بين الدول فى دوال الانتاج يؤدى الى قيام التجارة فيما بينها، فهو من قوى خلق التجارة. وفى هذا يختلف ليندر عن نظرية نسب عناصر الانتاج التى تفترض تمثال دوال الانتاج فى البلاد المختلفة.

٣- الاختلاف فى درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة فى البلاد المختلفة: فحيث تزداد الفوارق بين البلاد من حيث متوسط الدخل فيها، تزداد الفروق بين درجة تمثيل الطلب على المنتجات المختلفة. وتؤدى هذه الفروق، من خلال تأثيرها على دوال الانتاج، الى خلق التجارة. ويمكن توضيح هذه النقطة بالرجوع الى الشكل البيانى رقم (١٣). فمن المحتمل أن يكون البلد الاول أكثر قدرة على تصدير السلع التى تقع فى المدى النوعى (حـ ء) لقرب هذا المدى من مستوى النوع النمطى عند (ب). ومن المحتمل أن يكون البلد الثانى أكثر قدرة على تصدير السلع الواقعة فى المدى النوعى (ء هـ) لقرب هذا المدى من مستوى النوع النمطى عند (و) .

٤- اختلاف نسب عناصر الانتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل فى البلدين : فيمكن اعتبار السلع التى تقع نوعيتها فى المدى (حـ هـ) فى الشكل البيانى رقم (١٣) ذات طلب ممثل فى كل من البلدين. ولذا فإنها ذات طلب متداخل فى البلدين. وبهذا المعنى فهى تمثل صادرات وواردات محتملة لكل منهما. ولكن إذا كانت نسب عناصر الإنتاج بحيث تجعل انتاج بعض هذه السلع أرخص فى أحد البلدين عنه فى الآخر، فإن هذا الاختلاف فى نسب العناصر يؤدى الى تحويل الصادرات المحتملة الى صادرات فعلية، ويعتبر بذلك من قوى خلق التجارة.

ويصل ليندر من عرضه للقوى الخالقة للتجارة الى نتيجة هامة وهى أنه فى حالة عدم وجود عوائق للتجارة فإن التجارة الفعلية تناهز التجارة المحتملة .

وبالانتقال الى القوى المعوقة للتجارة، نجدها تتلخص فى : عامل المسافة، فكلما بعدت المسافة كلما قل علم المنتج بحاجات السوق البعيد مما يحد من مجال التجارة المحتملة. ونفقات النقل، فبزيادتها يقل كذلك نطاق التجارة الفعلية. يضاف الى ذلك القيود على التجارة مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد وخلافه. فكل هذه تعتبر قوى معوقة للتجارة.

أثر قيام التبادل الدولى :

هذا ولم يقتصر ما اضافته نظرية ليندر علي ما أوضحه كمصدر للتجارة الدولية فى المنتجات الصناعية، ولكن إمتدت مساهمته وشملت ما يترتب على التجارة الدولية من أثر على البلاد المختلفة محل التبادل[١].

وفى هذا المجال يفرق ليندر بين البلاد التى تتمتع اقتصادياتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد، بإعادة تخصيص الموارد، وهى البلاد المتقدمة، والبلاد التى لا تتمتع بهذه القدرة، وهى البلاد المتخلفة. ففى النوع الثانى من البلاد يكون الهيكل الاقتصادى من الجمود بحيث لا يمكن اعادة تخصيص الموارد بين قطاع التصدير والقطاع الذى يتعرض لمنافسة الواردات، مما يؤدى فى المدى الطويل الى اختفاء قطاع منافسة الواردات. ويستند فى ذلك على الفروض التالية للاقتصاد المتخلف:

---

(١) المرجع السابق – ص ص ٦٨ – ٧٢ .

١- يتكون الاقتصاد القومى، حال قيام التجارة، من قطاعين متساويين فى حجم العمالة ومستوى الدخل. قطاع التصدير وقطاع منافسة الواردات، ويتساوى توزيع الدخل داخل كل منهما.

٢- قبل التجارة يكون متوسط الدخل فى الاقتصاد القومى عند حد الكفاف.

٣- هناك عنصران للانتاج فقط هما العمل ورأس المال.

٤- الطلب على منتجات قطاع التصدير تام المرونة.

٥- ليس هناك امكانية لإعادة تخصيص الموارد بين قطاعى الاقتصاد القومى .

٦- يتلقى العاملون فى قطاع منافسة الواردات، بعد قيام التجارة أجوراً أقل من حد الكفاف، ولا يحصلوان على آية إعانات.

فيترتب على قيام التجارة فى الاقتصاد المتخلف ارتفاع متوسط الدخل فى قطاع التصدير، وانخفاض متوسط الدخل فى قطاع منافسة الواردات، وذلك لان قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الانتاج الموظفة فى القطاع الاول ويقلل من الطلب على عناصر الانتاج الموجودة فى القطاع الثانى. ويؤدى ارتفاع متوسط دخل الفرد فى قطاع التصدير الى تزايد السكان وتراكم رأس المال فى هذا القطاع. كما يؤدى انخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع منافسة الواردات الى تناقص السكان وتقلص رأس المال فى هذا القطاع. وتستمر العملية حتى ينقرض قطاع منافسة الواردات كلية ويستقر الاقتصاد القومى عند وضع توازن جديد. وهنا لا تكون النتيجة مجرد اعادة تخصيص الموارد بل تغيير حجم ونوع الموارد ذاتها. وقد يترتب على اختفاء قطاع انتاج السلع المنافسة للواردات ضرر يفوق النفع المتمثل فى توسع قطاع الصادرات.

وهنا نجد أن رأى ليندر أن التجارة الدولية ليست مضمونة الكسب. فهى ليست الوسيلة لتضييق هوة التفاوت فى الدخول بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، بل أنها تؤدى إلى زيادة حدة التفاوت فى متوسط دخل الفرد بين نوعى الدول. وقد استشهد ليندر على صحة رأيه بما حدث لجنوب ايطاليا من اختفاء شبه كامل لصناعاتها بعد اتحادها مع شمال ايطاليا، وما اقترن به ذلك من الغاء الحواجز الجمركية المرتفعة لجنوب ايطاليا. وكذلك ما حدث لمصر بعد هزيمة محمد على وتوقيع الاتفاق التجارى البريطانى / التركى عام ١٨٣٨، والذى بمقتضاه فتح الباب على مصراعيه للتجارة الحرة مما أدى الى القضاء على الصناعة المصرية الناشئة، ولم يستطع قطاع التصدير المصرى قياده عملية النمو بمفرده.

وهكذا نجد أن ليندر اختلف عما جاء من قبله من رأى للنظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر/ أولين فى أن من رأيهم – أن حجم السكان الثابت وتركيبهم ثابت، وأن هناك افتراض بإمكانية دفع تعويض من الفئة المستفيدة من التجارة الى الفئات المضارة منها، بالاضافة الى افتراض الحدوث الفورى لكل آثار التجارة، وبالتالى يترتب على حرية التجارة حصول كل دولة على كمية أكبر مما قبل من كل من السلعتين محل التبادل. وبالتالى فإنه كان من رأيهم أن حرية التجارة تحقق النفع لكل الاطراف.

تقييم نظرية ليندر :

وأخـــيراً يمكن القول أن نظرية "ليندر" فى تفسير التجارة الدولية وتحليل آثارهـــا تعتـــبر تطوراً للأدب الاقتصادى فى مجالها، ويرجع ذلك الى الاسباب التالية[١]: -

١- تطـــبق نظرية ليندر المنهج الديناميكى فى التحليل، فهى تدرس العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى، وهى بذلك تكون اعمق من نظرية نسب عناصـــر الانتاج التى تهتم بأثر التجارة الدولية على تخصيص كمية معطاه من الموارد فحسب.

٢- تدخـــل الـــنظرية فى اعتبارها جانب الطلب فى تحديد امكانيات التخصص الدولى وهو ما أهملته نظرية نسب عناصر الانتاج.

٣- تؤكـــد هـــذه النظرية الفارق الجوهرى بين البنيان الاقتصادى للدول النامية والـــدول المـــتقدمة، اتســـاقا مع اختلاف كل منهما فى هيكل القيم والتراث والـــنظام الاجتماعى والسياسى. وهى بذلك تنقل التحليل النظرى فى مجال التجارة الدولية نحو الواقعية.

---

(١) المرج السابق – ص ٤٧٢؛ سلوى محمد موسى (دكتوره) – الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية : الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة (التطورات الحديثة فى نظريات التجارة الدولية والدول النامية) – مذكرة خارجية رقم ١٤٩٦ معهد التخطيط القومى – القاهرة – فبراير ١٩٨٩ . ص ١١ .

٤- تقدم هذه النظرية تحليلاً نظريا لأسباب التفاوت فى الدخول بين دول العالم وهى تحقق بذلك الانسجام بين النظرية والواقع.

٥- تلقــى النظرية ظلالا من الشك على مذهب حرية التجارة، مؤكدة أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة.

الفصل السابع

نظرية التبادل اللامتكافئ ومصادر أخرى للتجارة

مقـدمه :-

اتضـــح من دراستنا السابقة لكل من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية (نظـــرية الـــنفقات النسبية) والنظرية الكلاسيكية الجديدة (نظرية نسب عناصر الانـــتاج) أن كلـــيهما تنادى بوجود مصلحة متبادلة لطرفى التبادل فى التخصص والتبادل. وأن من شأن التبادل الدولى أن يؤدى الى تقارب مستويات الدخول فى الـــدول المخـــتلفة. بمعنى أنه يترتب على التجارة الخارجية الحرة تناقص الفجوة بيـــن مســـتويى الدخل فى البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة واتجاهها إلى الزوال . ولكن التاريخ الاقتصادى يؤكد عدم صدق هذا القول.

إن الـــنظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية الجديدة يقوما على فروض ولـــى زمانها وانتهى سريانها بإنتهاء القرن الثامن عشر والتاسع عشر. فالمنافسة الكاملـــة والمنافسة الحرة غير موجودة فى العلاقات الدولية. والتبادل الدولى يتم بين أطراف غير متقاربة فى القوة والنفوذ. فالامر يتم بمعرفة شركات احتكارية تسندها قوة الدولة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية.

فبالرجوع الى ما ورد على لسان ريكاردو دفاعا عن حرية التجارة نجده يقـــول[١] " فى ظل نظام التجارة الحرة .. يكرس كل بلد .. عمله ورأسماله لتلك

---

(١) ارجع فى هذه الاشارة الى :
جوده عبد الخالق – المرجع السابق – ص ٧٤.

الاســتخدامات التى تكون أكثر فائدة للطرفين. هذا السعى للميزة الفردية مرتبط بشــكل مدهش بالخير العام للمجموع، فبشحذه الهمم ومكافأة الابداع، وبإستخدام القــوى الخاصـــة التى وهبتها الطبيعة بأكبر درجة من الكفاءة، فإنه يوزع العمل بأقصــى فعالــيه واقتصاديه. ومن ناحية أخرى، فإنه بزيادة الحجم الكلى للإنتاج ينشــر الخير ويربط المجتمع العالمى للأمم فى كل أنحاء العالم المتحضر برباط واحد مشترك من "المصلحة والتفاعل" فهو فعلا نتيجة لحرية التجارة وما اقترنت بــه مــن تخصص وتقسيم للعمل الدولى طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين انتشر الخير بين مختلف الدول طرفى التبادل؟

المتتبع للتاريخ الاقتصادى يجد أن ما حدث وما يحدث هو عكس ما قاله ريكــاردو بالضبط. فلقد ساهم فكر المدرسة الكلاسيكية فى التجارة الخارجية فى تقســيم دول العــالم الى ما يطلق عليه دول متقدمة ودول اخرى متخلفة. الدول الاولــى تخصصت فى انتاج السلع الصناعية والدول الثانية تخصصت فى انتاج المواد الخام والغذاء، طبقا لما يتصف به كل منها من مزايا نسبية فيما تخصص فيه فى نقطة زمنية معينة. وبحيث كانت الدول الاولى سوق للمواد الخام والغذاء المنــتج فى الدول الثانية، وكانت الدول الثانية (المتخلفة) سوق للانتاج الصناعى الــذى تخصصــت فــى انــتاجه الدول الاولى . ولقد كان هذا فى حد ذاته أحد الاسـباب الرئيســية لــتقدم الدول الاولى وتحول الدول الثانية الى التخلف. ولقد حدث هذا بالفعل لمصر عقب الاتفاق البريطانى التركى عام ١٨٣٨ – كما سبق القــول – بفرض نمط تقسيم العمل الدولى على مصر عن طريق تحرير التجارة (ازالــة الحماية الجمركية) بأن تتحول مصر الى منتج ومصدر للقطن، ومستورد للســلع الصناعية، وبأن تصبح بيئة صالحة للاستثمارات الاجنبية. هذا الامر قد صبغ الاقتصاد المصرى بطابع التخلف، وأفقده فرصه الانطلاق والنمو .

فما حدث من تحرر فى التجارة لم يتم بين طرفين على نفس الدرجة من النفوذ والقوة، فقد تم فى اطار من اللاتكافؤ بين أطرافه، ومن ثم كان محركا لنمو وتقدم الطرف القوى (البلاد التى تقدمت)، وفى نفس الوقت كان الفرملة التى ادت الى تراجع الطرف الضعيف (البلاد التى تخلفت). هذا الامر وهو" اللاتكافؤ بين أطراف التبادل " هو الذى أكدته "نظرية التبادل اللامتكافئ"، فالتبادل الدولى يتم فى اطر من اللاتكافؤ بين أطرافه.

نظرية تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية

تمثل الافكار الاولية التى طرحها كل من سنجر وبريبتش وميردال خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين، وأطلق عليها البعض" نظرية تدهور معدل التبادل الدولى للدول النامية "[1] ، اللبنة الاساسية التى صيغت على أساسها فى شكل أكثر تطوراً "نظرية التبادل اللامتكافئ" ، التى ظهرت خلال عقد السبعينات على يد أرجيرى إمانويل والاقتصادى المصرى سمير أمين.

فنجد أن نظرية سنجر – بريبتش تقوم على بعض الفروض الأساسية ومن أهمها :

١- قيام التنظيمات الاحتكارية فى الدول الصناعية المتقدمة، وسيطرة ظروف المنافسة بين الوحدات المنتجة للمواد الاولية فى قطاع التصدير للدول النامية .

٢- انخفاض درجة مرونة الطلب الدخلية والسعرية على المواد الأولية.

---

(١) ارجع فى هذه النظرية الى :
سلوى محمد مرسى (دكتوره) – المرجع السابق ذكره – ص ص ١١ : ١٥.

وتتلخص وجهة نظر "سنجر – بريبتش" فى تفسير تدهور معدل التبادل الدولى للدول النامية، وما يترتب عليه من هوة متزايدة بين مستويات المعيشة فى كـل من الدول المنتجة (والمصدرة) للمواد الأولية والدول المنتجة (والمصدرة) للسلع الصناعية، هو أن ما يحدث من تقدم تكنولوجى فى الدول الصناعية ينعكس فى شكل ارتفاع فى دخول أفرادها، بينما ينعكس فى الدول المنتجة للمواد الاولية (الـبلاد المـتخلفة) فـى شكل انخفاض فى أسعار انتاجها وصادراتها من المواد الاولـية. والسـر فـى ذلك يرجع الى وجود عنصر الاحتكار فى سوق عناصر الانتاج (فى البلاد المتقدمة)، وخاصة فى سوق عنصر العمل، حيث تعمل نقابات العمال على رفع الاجور بنسبة كبيرة فى أوقات الرواج، وتحول دون انخفاضها فـى أوقـات الكسـاد. فيحصـد أفراد المجتمع المتقدم عائد ما يتحقق من تقدم تكنولجى فى صورة ارتفاع فى الاجور والارباح، نظرا لقوة أصحاب عنصرى العمـل ورأس المال وضعف أصحاب المدخلات (المواد الأولية المستوردة) التى يـنخفض أسعارها نتيجة لوفورات التقدم التكنولوجى، وعدم قدرة منتجى المواد الاولـية مـن تحويـل مواردهـم الانتاجية لانتاج سلع أخرى، خاصة مع تدنى الاسـعار فـى أوقـات الكساد. وهكذا يحصل أفراد الدول الصناعية على فائدة مـزدوجة، الاولـى كمسـتهلكى للمواد الاولية (التى تتناقص أسعارها)، والثانية كمنـتجى للسـلع المصنوعة (التى ترتفع معدلات الاجور والارباح فيها)، وذلك لاختلاف استجابه كل من الدخول والاسعار لتغيرات الانتاجية فى كل من الدول الصناعية والدول النامية.

ويضـيف سنجر تفسيرا إضافيا لتدهور معدل التبادل للبلاد النامية، وهو مـا تتصـف به المواد الأولية من انخفاض فى مرونة الطلب الدخلية عليها، وما تتمـيز بـه السـلع الصـناعية (بالعكس من ذلك) من ارتفاع فى مرونة الطلب

الداخلية، مما يؤدى الى تدهور أسعار المواد الأولية. وذلك نظرا الى أنه مع تصاعد مستوى الدخل فى البلاد المتقدمة يتناقص معدل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية، ولكن يحدث العكس فيما يتعلق بواردات البلاد النامية من السلع الصناعية، فمعدلات الطلب عليها تتصاعد مع ارتفاع مستوى الدخل فى البلاد المتخلفة، ومن ثم ينعكس الامر على الاسعار، فتتصاعد أسعار المنتجات الصناعية بما يفوق معدلات تصاعد أسعار المواد الأولية وبالتالى تتدهور معدلات التبادل الدولى للبلاد النامية[1].

ونظرا لهذا الوضع نجد أن بريبتش يقترح عدم أخذ البلاد النامية بمبدأ حرية التجارة، وأن تتبع هذه البلاد سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعتها الوطنية.

بترك سنجر وبريبتش والاتجاه الى ميردال نجده يهاجم الفكر الكلاسيكى لخطأ ما يدعيه من أن التبادل الدولى يؤدى الى تقارب الدخول فى الدول المختلفة، فهذا لا يتفق مع واقع ما يحدثنا به التاريخ. ويرجع هذا الخطأ الى ما يقوم عليه الفكر الكلاسيكى من فروض غير سليمة، وأهمها التوازن المستقر وانسجام المصالح والمنافسة الكاملة. ومضمون فكرة التوازن المستقر، هو أنه إذا إختل التوازن، فإن هذا الاختلال نفسه يولد قوى تلقائية تعيد الامور مرة أخرى الى التوازن. فالفروق التى توجد بين الدول فى أسعار عناصر الانتاج وفى الدخول تولد قوى تلقائية، من خلال التبادل، تعمل على القضاء على هذه الفروق. فإنخفاض سعر أحد عناصر الانتاج فى بلد عنه فى بلد آخر يخلق ميزة

---

(١) يضاف الى ذلك أن انخفاض مرونة الطلب على المواد الاولية يجعل كميات الطلب على الصادرات منها أقل تأثيرا بتغيرات أسعارها.

نسبية للبلد الاول على البلد الثانى فى السلعة الكثيفة فى عنصر الانتاج الرخيص. وبذلــك يصــدر البلد الأول هذه السلعة. وهذه العملية ذاتها تزيد من الطلب على عنصــر الانــتاج الرخيص، فيتجه سعره نحو الارتفاع. والعكس يحدث فى البلد الآخر. أما فرض انسجام المصالح، فهو يعنى أنه ليس هناك تناقض أساسى بين طــرفى التــبادل، فمصلحة الطرفين أن يتم التعاون بينهما، طالما أن هذا يحقق المصلحة لكليهما. وفرض المنافسة الكاملة يتضمن فى أساسه أنه ليس فى مقدور أى من طرفى التبادل أن يحدد نتيجة التبادل بمفرده(١).

ولقد هاجم ميردال هذه الفروض، فهو يرى أن العملية الاقتصادية عملية تراكمــية، بمعنى أن وجود فروق فى أسعار عناصر الانتاج وفى الدخول يؤدى، فــى ظل الظروف القائمة، الى مزيد من الفروق، أى حدوث أثر تراكمى، وليس عــودة الــى اســتعاده التوازن(٢). ويرى ميردال أن فرض انسجام المصالح هو

---

(١) جوده عبد الخالق (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ٧٧ : ٧٨ .

(٢) يأخذ ميردال فى تحليله الاقتصادى للاختلافات فى مستوى الدخل حتى بين مناطق البلد الواحد بفكره الاثر التراكمى، فإستمرار النمو فى بعض مناطق البلد يأتى على حساب زيادة التخلف النسبى للمناطق الأخرى وذلك لأن تقدم مناطق معينة يأتى بآثار حسنة انتشاريه Spread effects وأخرى سيئة backwash effects على المناطق الاخرى. ولكن المحصلة أن مجموع الآثار الحسنة (زيادة الطلب على المواد الاولية والمنتجات الزراعية الموجودة بالمناطق الاخرى) تكون أقل من مجموع الآثار السيئة (هجرة القوى العاملة الشابه المنتجة والمدخرات بحثا عن الفرص الافضل بالمناطق النامية، والمنافسة القاتلة للانشطة الصناعية المحدودة بالمناطق المتخلفة)، وبالتالى تزداد الفجوة اتساعا ما بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة من نفس البلد.

G. Myrdal, Economic theory and Underdeveloped Regions. London , 1957.

تعبـــير عن وجهة نظر المستفيد من عملية التبادل. وفرض المنافسة الكاملة فهو غـــير موجـــود واقعيا فى العلاقات الدولية. ومع بطلان كافة الفروض يأتى عدم التكافؤ بين طرفى التبادل .

وهنا نجد أن أفكار سنجر وبريبتش وميردال تتصف بالمنطقية والصدق مـــع واقع ما تمر به عمليات التبادل من ظروف ويرى البعض أنها لا ترقى الى مستوى النظرية من حيث اطارها الفكرى ولكنها تمثل نقد سليم للفكر الكلاسيكى يمثل تمهيد لنظرية التبادل اللامتكافئ.

نظرية التبادل اللامتكافئ

Unequal Exchange Theory (١)

ظهـــرت هـــذه الـــنظرية حديـــثا فى عقد السبعينات من القرن العشرين. ويقصد بالتـــبادل اللامتكافـــئ، التبادل الذى يعطى ثمنا لسلع أحد الطرفين أقل من القيمة الحقيقة لهذه السلع.

ويشـــير الاقتصـــادى الفرنســـى أرجـــيرى ايمانويل الى أخذ نظرية التبادل اللامتكافئ بالفروض التالية :

---

(١) تم الرجوع هنا الى :
سلوى محمد مرسى – المرجع السابق ص ص ١٥ : ١٩؛ جوده عبد الخالق – المرجع السابق – ص ص ٧٩: ٨٧. ويلاحظ أنه فى عرض النظرية تم استبعاد بعض التفاصيل التى يصعب فهمها من القارئ المبتدئ.

١- عدم انتقال عنصر العمل بين الدول، أما رأس المال فهو قادر على الانتقال وبالتالى يسود معدل ربح واحد فى مختلف الدول. وهذا الامر يختلف عن افتراض ريكاردو وعدم امكانية انتقال كل من العمل ورأس المال بين الدول.

٢- رأس المال ليس عنصر اوليا للانتاج، ولكنه من انتاج العمل. ويختلف هذا الرأى عما تقول به نظرية نسب عناصر الانتاج (هكشر/ أوليه) التى تعامل رأس المال كعنصر مستقل من عناصر الانتاج.

٣- يتحدد الاجر بعوامل تاريخية وانسانية، وبناء عليها نجد أن معدل الاجر فى الدول المتقدمة أعلى منه فى الدول المتخلفة. ويختلف هذا عن رأى ريكاردو بتحدد الاجر عند مستوى الكفاف .

٤- لا يتوقف الاستهلاك فى مجموعة على الأسعار النسبية للسلع المختلفة.

ويوضح ايمانويل صورتين للتبادل. ففى الصورة الاولى تكون الاجور واحدة فى الدولتين بينما يكون التركيب العضوى لرأس المال[١] مختلفا بينهما. وبفعل قانون تحويل القيمة (أى تحويل القيمة الى أثمان للانتاج) فإن أثمان الانتاج تتحدد بساعات العمل فى كل من الدولتين. فساعة من العمل الكلى للدولة

---

(١) يقصد بالتركيب العضوى لرأس المال نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير طبقا لمفهوم ماركس. حيث أن رأس المال الثابت عنده (أى عند ماركس) هو قيمة المواد الخام ومقابل اهلاك الآلات ، ورأس المال المتغير هو الاجور.

الـــتى يرتفع فيها التركيب العضوى لرأس المال[١] (وهى عادة الدول المتقدمة)، يمكـــنها عند التبادل فى السوق العالمى الحصول على منتجات أكثر مما تحصل علـــيه ســـاعة من العمل الكلى للدولة التى ينخفض فيها التركيب العضوى لرأس المـــال. أى أن اخـــتلاف انتاجية العمل، يترتب عليه اختلاف فى معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلى فى البلدين. ولاغبار على هذا التبادل طالما أن عدم التكافئ يبرره فى هذه الحالة تفاوت الانتاجية.

أمـــا الصـــورة الثانية، فتتمثل فى حالة تساوى التركيب العضوى لرأس المال (أى تشـــابه أســـاليب الانتاج) فى الدولتين مع اختلاف معدلات الاجور فيها. وفى هذه الحالة تتشابه طرق الانتاج فى الدولتين، ولكن معدل الاجر فى الدولة النامية (المتخلفة) يكـــون أقل من معدل الاجر فى الدولة المتقدمة. وفى هذه الحالة تحصل الدولة النامية عن طريق التبادل الدولى عن أقل مما تحصل عليه الدولة المتقدمة. أى أن قيام التجارة يـــؤدى إلى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الاجر المنخفض الى الدولة ذات الاجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولى وهذا ما يسميه ايمانويل التبادل اللامتكافئ .

ويـــرى ســـمير أميـــن[٢] أن هـــذه الحالة التى وصفها ايمانويل بالتبادل اللامتكافـــئ تـــناظر ما يحدث فى الواقع. ويشرح ذلك بقوله أن صادرات العالم الثالث تمثل فى المقام الاول منتجات القطاع الحديث (البترول والمناجم والمزارع

(١) التى ترتفع فيها نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتغير أو بعبارة أخرى ترتفع فيها كثافة رأسمال الثابت.

(٢) Samir Amin, "Unequal Development", An Essay on the social formation of peripheral capitalism. London, Monthly Review press 1976, P.143.

مذكور فى المرجع السابق – سلوى محمد مرسى (دكتوره) – ص ١٧ .

الحديثة). وبالرجوع الى اجمالى صادرات البلاد المتخلفة فى عام ١٩٦٦ نجدها تبلغ حوالى ٣٥ مليار دولار، ساهم فيها القطاع الحديث بحوالى الثلاث أرباع، أى ما يساوى ٢٦ مليار دولار. فإذا فرض وأن كانت هذه المنتجات قد انتجت فى الدول المتقدمة بنفس الاساليب (ولكن بتكلفة أعلى بسبب ارتفاع الاجور) لوصلت قيمتها الى ٣٤ مليار دولار (أى بزيادة قدرها ٨ مليار دولار) .

وبالاضافة الى هذه الصادرات غير التقليدية للدول المتخلفة، فإن صادراتها التقليدية تعانى أيضا من هذا الاختلال. فإذا علمنا أن الصادرات التقليدية للدول المتخلفة قد بلغت فى نفس السنة حوالى ٩ مليار دولار، فإن القيمة الحقيقية لهذه الصادرات هى ٢٣ مليار دولار[١]، أى بزيادة قدرها ١٤ مليار دولار. وبذلك يكون تحويل القيمة من الدول المتخلفة الى الدول المتقدمة بحوالى ٢٢ مليار دولار (٨ + ١٤). هذا القدر المحول بسبب التبادل اللامتكافئ يزيد سنويا عن ضعف حجم المعونات ورأس المال الخاص الذى يتدفق فى الاتجاه العكسى من الدول الغنية الى الدول الفقيرة.

وقد عرض سمير امين نموذجاً رياضياً يمثل مثال لصورتى التبادل التى سبق أن عرضها ايمانويل، واستخلص منه النتيجة بأن انخفاض الاجر فى البلد المتخلف عنه فى البلد المتقدم يؤدى الى تدهور معدل التبادل الدولى للبلد المتخلف. ويأتى عدم التساوى فى الاجور بسبب الظروف التاريخية المتمثلة فى الفرق بين التكوين الاجتماعى فى البلد المتخلف والتكوين الاجتماعى فى البلد

---

(١) على أساس أن نسبة الاجر لوحدة الناتج فى الدول النامية الى الاجر لوحدة الناتج فى الدول المتخلفة تبلغ حوالى ٢,٥ .

المتقدم، مما يمثل الاساس لنمط للتخصص ولنظام للاسعار الدولية يتسم بالامساواة، أى بالاتكافؤ فى التبادل[١].

ويضيف سمير أمين أن التبادل اللامتكافئ لا ينتج فقط عن اختلاف الاجور فى الدول المتقدمة عنها فى البلاد المتخلفة، بل يرجع أيضا الى سيادة الاحتكار فى العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، حيث تسيطر الشركات الاحتكارية الاجنبية (الشركات متعددة الجنسية) اما على عمليات الانتاج أو توزيع الموارد التى تنتجها الدول المتخلفة،أو هذه السيطرة الاحتكارية تتيح ظروفاً مواتية لتحويل القيمة أو لاستنزاف الفائض من الدول المتخلفة الى الدول المتقدمة[٢] .

وفى النهاية يلاحظ أن نظرية التبادل اللامتكافئ قد أدخلت عنصر القوة فى تحليل التبادل الدولى، ويتسق هذا مع منطق الظواهر الاقتصادية، وانقسام العالم بشكل حاد الى شمال غنى وجنوب فقير. فتشرح النظرية الآليات المختلفة التى يستخدمها الاول لاستغلال الثانى، وبذلك فقد ركزت النظرية على تحليل نتائج التبادل، ولكنها أهملت الاسباب التى يقوم عليها هذا التبادل.

نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة :

ظهرت هذه النظرية فى محاولة كل من Kreinin, Kessing and Kenen فى ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ إيجاد حل للغز ليونتيف بما يحافظ على نظرية

---

(١) إرجع الى المثال فى :
جوده عبد الخالق (دكتور) – المرجع السابق – ص ص ٨٤ : ٨٥.
(٢) أنظر المرجع السابق الاشارة اليها من قبل .

هكشر/ أولين ، وذلك بتوسعه مفهوم عنصر رأس المال بضم العمل الماهر Labour skills إليه، باعتباره نوعا من الاستثمار (رأس المال البشرى) الذى يجب أضافته إلى عنصر رأس المال. فتميز الولايات المتحدة الأمريكية بصادرات صناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحظى به هذه الدولة من وفرة نسبية فى عنصر رأس المال البشرى (العمالة المدربة الماهرة). وهنا بضم كلا من الصادرات الأمريكية كثيفة رأس المال المادى والصادرات الأمريكية كثيفة رأس المال البشرى نجد أن حقيقة الصادرات الأمريكية أنها كثيفة رأس المال، وهو ما يتفق مع جوهر نظرية هكشر/ أولين لنسب عناصر الإنتاج.

فهنا يضاف عنصر جديد من عناصر الإنتاج هو رأس المال البشرى بجانب عنصرى العمل ورأس المال إلى محددات التخصص والتجارة الدولية فى نموذج هكشر/ أولين الاستاتيكى.

نظرية اقتصاديات الحجم :-

ينظر هنا إلى وفورات الحجم الكبير كأحد المصادر الرئيسية للتجارة الخارجية، لما لها من أثر على تكلفة الإنتاج، وبالتالى من ميزة نسبية لبعض الدول. هذه الميزة يمكن أن تتمتع بها – ولو على الأقل فى بعض المنتجات – الدولة التى يتوفر لديها سوق داخلى متسع. فأتساع السوق يسمح بحجم إنتاج يبرر الاستثمار الضخم فى رأس المال بحيث تصبح التكلفة معتدلة تسمح بالتصدير إلى الخارج. فيتم الإنتاج فى بعض الدول، وتصبح الدول الأخرى مستوردة.

النظرية التكنولوجية :-

تتكون هذه النظرية من ثلاثة نماذج هى.

- نموذج اقتصاديات الحجم المشار إليه فى النقطة السابقة.
- نموذج الفجوة التكنولوجية ويركز على جانب العرض.
- نموذج دورة المنتج ويركز على جانب الطلب.

وبذلك يدخل جانبى العرض والطلب فى التحليل الخاص بتفسير قيام التجارة بين الدول. علاوة على ذلك فلقد احتوت النظرية على عناصر نتائج كل من نظرية ليندر ونظرية رأس المال البشرى. فجمعت النظرية التكنولوجية كل من العناصر الديناميكية التى احتوتها هذه النظريات، وراعت جميع المصادر المؤدية إلى اختلاف المزايا النسبية الطبيعية والمكتسبة. وقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية صحة ما توصلت إليه من نتائج فى شرح أساس قيام التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية الراجعة إلى التغيرات التكنولوجية. ولأهمية هذه النظرية نتناولها بشئ من التفصيل فى الفصل التالى.

نظرية التنوع Product Differentiation :-

يقدم المدى المتسع للتفاوت السلعى داخل الصناعة مصدرا قويا للتجارة الدولية. وهنا يكون لتأثير الدخل دور هام على جم التجارة الخارجية. فارتفاع الدخل يعنى القدرة على شراء نوعيات مختلفة من السلعة، يكون لكل منها خصائص مختلفة تحقق أغراض يرى المستهلكون ضرورة توفرها. وبزيادة الطلب على هذه الخصائص، نتيجة زيادة الدخل ، تزيد الواردات.

فتساعد نظرية التنوع على تفسير ظاهرة الاستيراد والتصدير لنفس السلعة – ولكن بنوعيات مختلفة – فى دولة ما، والتى أخذت تنمو فى السنوات

الأخير، وأن كان يكتنفها العديد من الصعوبات وأوجه النقد. فهى تحاول أن تشرح سبب قيام التجارة معتمدة فى ذلك على اختلاف الأذواق كشرط أساسى للحصول على نوعيات مختلفة من نفس السلعة. وأن كانت مسألة الذوق من الأمور غير الممكن قياسها، مما يصعب معها تحديد حجم الطلب وتغيراته .... إلخ.

الفصل الثامن

النظرية التكنولوجية

تختلف النظرية التكنولوجية فى فروضها عن فروض كل من النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية ونظرية هكشر/ أولين. فتأخذ باختلاف نسب تآلف عناصر الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول (اختلاف دوال الإنتاج)، وتسمح باقتصاديات الحجم أى بتزايد الغلة مع زيادة حجم العمليات الإنتاجية، ولا تستبعد النظرية انعكاس كثافة عناصر الإنتاج فى المراحل الأولى لإنتاج السلعة قبل انتقالها إلى مرحلة النمطية والاستقرار، ولا تتجاهل الإمكانية الجزئية لانتقال عناصر الإنتاج بين الدول. فقد تتحرك رؤوس الأموال باحثة عن مواقع إنتاج جديدة أقل نفقة ، خاصة مع انتشار ظاهرة الشركات متعددة الجنسية . ولم تأخذ كذلك النظرية التكنولوجية بالفروض غير الواقعية الخاصة بسيطرة المنافسة الكاملة وحرية التجارة ، وعدم وجود نفقات نقل. فالتزمت بما هو واقع من وجود عقبات تجارية ونفقات لانتقال السلع بين الدول وما يستلزمه انتقال المعلومات عن الأسواق الخارجية من نفقة.

ولفهم النظرية التكنولوجية كأساس لتفسير المعاملات التجارية بين الدول نعرض نموذج الفجوة التكنولوجية Technological Gap Model ونموذج

دورة الإنتاج Product life Cycle Model (*)، وقد سبق شرح نموذج اقتصاديات الحجم.

نموذج الفجوة التكنولوجية :-

يؤكد هذا النموذج – الذى ابتكره بوزنر Posner سنة ١٩٦١ –(**) أن التكنولوجى ليس سلعة حرة، وأن انتقال المعلومات التكنولوجية الجديدة من بلد إلى أخرى يحدث فقط بعد فاصل زمنى معين ، تتمتع خلاله الدولة صاحبة الاختراع باحتكار مؤقت فى إنتاج وتصدير السلعة محل التقدم التكنولوجى. فيمكنها هذا السبق التكنولوجى أما فى أنتاج منتجات جديدة أو منتجات أفضل جودة أو أقل نفقة ، مما يجعلها تتمتع بمزايا نسبية مكتسبة، تقيم الأساس لتجارة خارجية بينهما وبين دول أخرى. وبانتهاء هذا الفاصل الزمنى، بزوال التفوق التكنولوجى، يزول احتكار الدولة صاحبة السبق التكنولوجى وتصبح العملية الإنتاجية نمطية، وتتشابه نسب تآلف عناصر الإنتاج بين الدول، ويزول التفسير التكنولوجى كعامل يقيم التجارة الخارجية لهذا النوع من السلع.

واستخدام بوزنر اصطلاحى فجوة الطلب Demand - lag وفجوة التقليد Imitation - lag فى تحديد الفجوة التكنولوجية، ويمكن توضيح مفهوم هذين المصطلحين من الشكل البيانى رقم (١٤).

(*) أنظر : سامى عفيفى حاتم (دكتور) السابق ذكره – ص ٥١-٨٦.

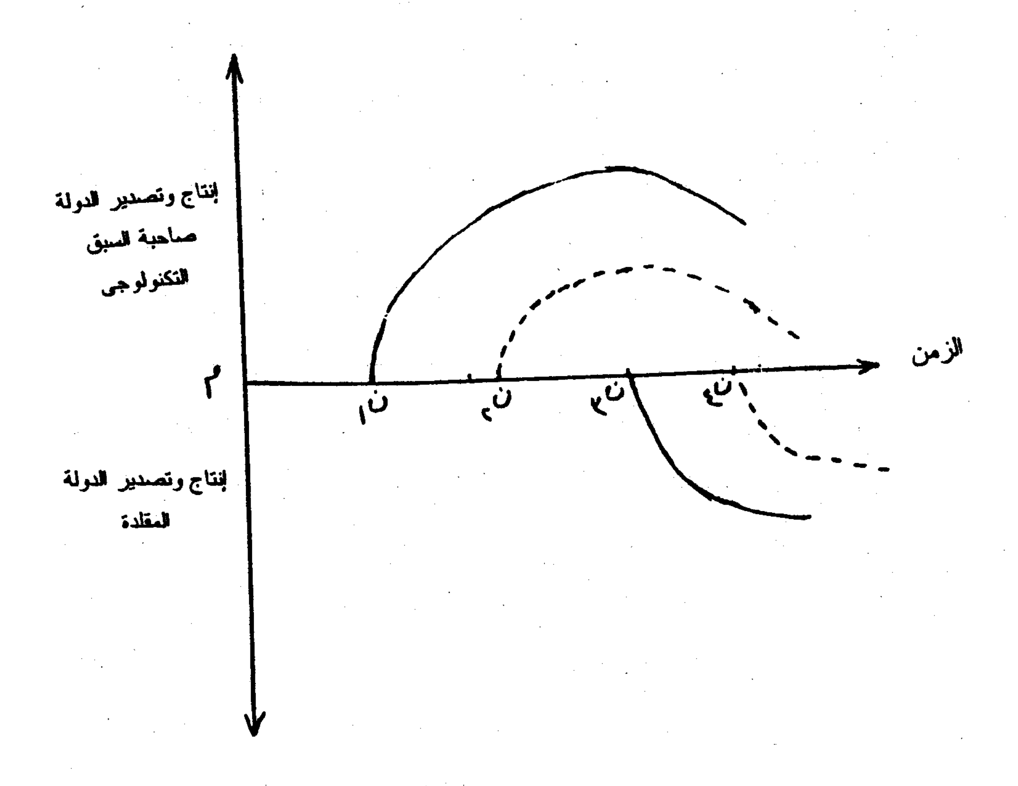
** M. V. Posner "International Trade and Technical Change", Oxford Economic Papers, N. S., 13, 1961, PP. 323-341.
مشار إليه فى المرجع السابق.

تبدأ فجوة الطلب من نقطة بداية إنتاج السلعة محل التقدم التكنولوجى ن١، وتنتهى عند نقطة بداية استهلاك السلعة فى الدولة المقلدة ن٢. وتبدأ فجو التقليد كذلك من نقطة بداية الإنتاج فى دولة السبق التكنولوجى ن١، وتنتهى عند نقطة بداية الإنتاج فى الدولة المقلدة ن٣. وبناء على ذلك تتحدد الفجوة التكنولوجية بالفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ن١ ن٢) وفجوة التقليد (ن١ ن٣)، فتتمثل فى المسافة الزمنية ن٢ ن٣، أى من بداية استهلاك الدولة المقلدة لسلعة السبق التكنولوجى حتى بداية تقليد إنتاجها لهذه السلعة. فيتم خلال هذه الفترة حدوث تجارة الفجوة التكنولوجية ، بتصدير السلعة من دولة السبق التكنولوجى إلى غيرها من الدول التى لم تبدأ بعد فى إنتاجها، فتفسر العوامل التكنولوجية هذه العمليات التجارية. أما بظهور الإنتاج فى الدول المقلدة ، تبدأ العوامل التكنولوجية فى فقدان دورها فى تفسير التجارة الخارجية لهذا النوع من السلع كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج فى كلا الدولتين، كمفسر لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التبادل الخارجى ، ويبدأ الأمر فى السير طبقاً لنموذج هكشر/ أولين لنسب عناصر الإنتاج.

وقد دلت نتائج الدراسات التطبيقية على مقدرة نموذج الفجوة التكنولوجية على تفسير التجارة الخارجية فيما يتعلق بسلع السبق التكنولوجى ، وأن كان قد ظهر بعض القصور على يد كل من هوفباور G. C. Huffbauer وفريمان C. Freeman فيما يتعلق بـــ (*):

(*) G. C. Hufbauer, Synthetic Materials and the Theory of International Trade, Harvard University, Cambridge, Mass, 1966; C. Freeman, "The plastics Industry A comparative Study of Research and Innovation" in National Institute Economic Review, 26 (1963), p. 22.

مشار إليه فى المرجع الأسبق ، ص ٦٥،٦٦ .


إنتاج وتصدير الدولة صاحبة السبق التكنولوجى
م
الزمن
ن١
ن٢
ن٣
ن٤
إنتاج وتصدير الدولة المقلدة

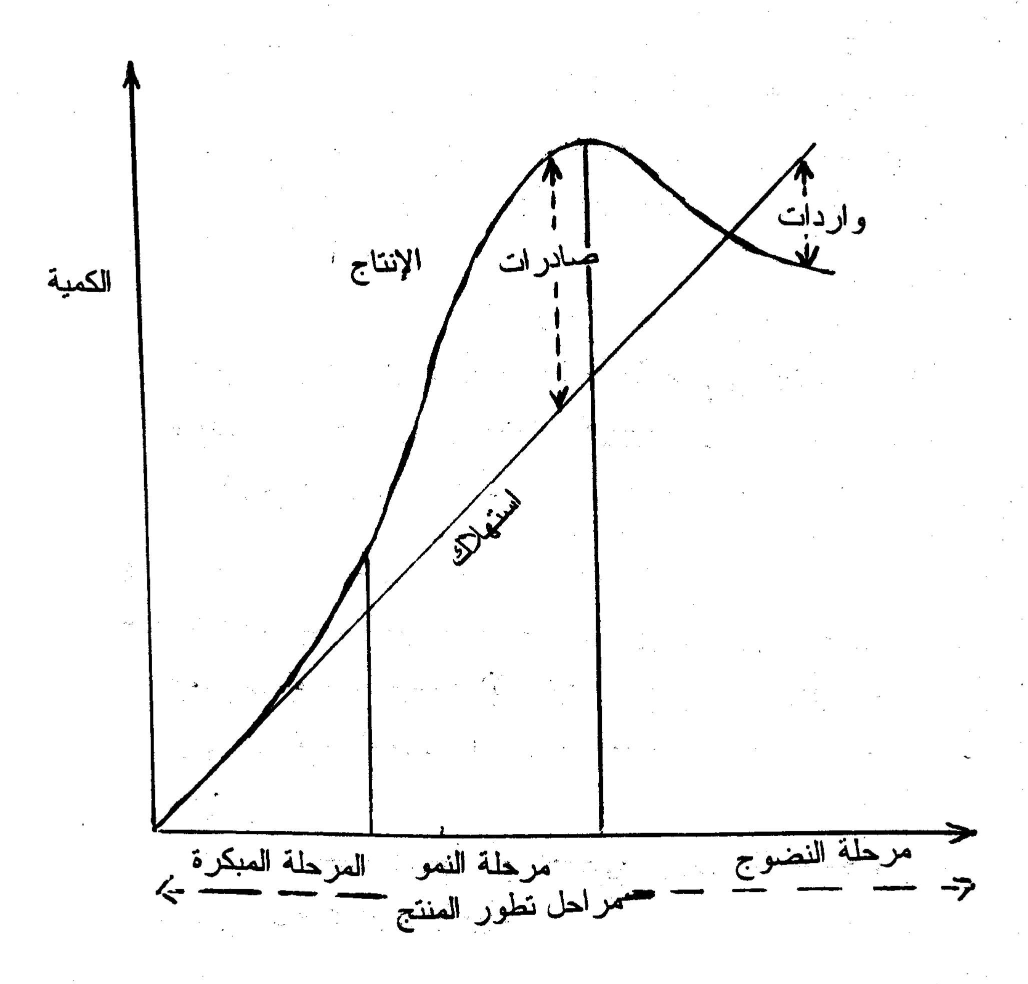
شكل رقم (١٤)

- دور مستويات الأجور الدولية فى تحديد طول الفجوة التكنولوجية ، وتحديد اتجاه التجارة الخارجية الناشئة عنها. فقد تنتقل التطورات التكنولوجية بسرعة من الدولة موطن الاختراع أو التجديد إلى دولة أخرى تتمتع بمستويات أجور منخفضة ، وبالتالى تكون أقل نفقة إنتاج عن الدولة موطن التطور التكنولوجى. ويفسر هذا الدور الهام الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى تنمية التجارة الخارجية بين الدول، وقيامها بالاستثمار خارج الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد، بإقامة المشروعات حيث مستويات الأجور المنخفضة، عندما يكون للأجور دور هام فى تحديد نفقات الإنتاج.

- عدم القدرة على أجابه السؤالين :
  - لماذا تقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان دون غيرها من الدول الأخرى سواء الدول المتقدمة الأقل وزنا أو الدول النامية؟
  - ما هو طول الفترة الزمنية التى تستغرقها الفجوة التكنولوجية وما يصاحبها من مزايا نسبية مكتسبة؟

نموذج دورة المنتج :

جاء نموذج دورة المنتج وأعطى الإجابة على ما أثير من تساؤلات لم يجب عليها نموذج الفجوة التكنولوجية، فقدم تفسيرا لتطور التجارة الخارجية خلال دور المنتج التى تتمثل فى ثلاث مراحل رئيسية مبينة فى الشكل البيانى رقم (١٥).



شكل رقم (١٥)

فى المرحلة الأولى المبكرة يظهر الاختراع أو التجديد نتيجة لعمليات التطور والبحوث (R and D) فى الدول الصناعية الأكثر تقدما، نظرا لتوفر المقومات اللازمة لذلك، والتى تتمثل فى توفر طلب محلى يبرر ما يتم أنفاقه من

استثمارات على البحوث والتطوير. وتوفر الإمكانيات والطاقات التكنولوجية من معامل للبحوث وباحثين وأيدى عاملة مدربة ومعدات وآلات تسمح بذلك . وهنا يجب أن يكون المنتجين الجدد فى منأى عن المنافسة ، فلا يتم الإنتاج الا بعدد قليل من المنتجين (وكذلك الدول)، فتصميم السلعة لا يزال محل للتعديل، والتكلفة تكون مرتفعة، والمبيعات تعد منخفضة . وينحصر التركيز فى الغالب على السوق المحلى، حيث يمكن حل أى صعوبات فيه، واختبار أذواق المستهلكين والتعرف على حجم الطلب. وتجتمع هذه الظروف فى الدول الصناعية المتقدمة الكبرى، مما يجعلها محلا لتوطن المشروعات خلال هذه المرحلة المبكرة من دورة المنتج.

وفى المرحلة الثانية الخاصة بالنمو يمكن الإنتاج الكبير والتوزيع المتسع، فتنخفض التكلفة والسعر، ويصبح المنتج قابلا للتصدير بقدر الفرق بين منحنى الإنتاج ومنحنى الاستهلاك. وفى هذه المرحلة – وبالذات مع نهايتها – قد يجد منتج السلعة ميزة تنافسية استراتيجية فى إنشاء فروع لها فى الدول المستوردة، سواء أكانت صناعية متقدمة أو دولا نامية لمواجهة الطلب المتزايد فيها والاستفادة من نفقات الإنتاج الأرخص بها ، أما لوفرة المواد الأولية أو لانخفاض الأجور فيها، وقد يرجع ذلك إلى الرغبة فى تقوية المركز التنافسى فى الأسواق الخارجية.

وفى المرحلة الثالثة تصبح السلعة والعمليات التصنيعية نمطية Standardized وروتينية، وترتفع مرونة الطلب السعرية، وتتناقص الصادرات من الدول صاحبة السبق التكنولوجى بفقدها ما كانت تتمتع به فى المرحلتين السابقتين من ميزة نسبية مكتسبة، ويصبح الإنتاج ممكنا فى الدول التى كانت فى

السابق مستوردة، بحصولها على الترخيص بالإنتاج، أو باعتبار التكنولوجى متاحا بصفة عامة. وقد يكتسب المنتجون الجدد ميزة نسبية فى هذه السلع النمطية ، ويتحولوا إلى تصديرها إلى دول أخرى ، وقد يكون من بينها الدولة التى كانت سباقة بالإنتاج ، نظرا لفقدها ميزتها النسبية الأولى. فبتغير المزايا النسبية للمتطلبات من المدخلات عبر دورة حياة المنتج، تتغير كذلك المزايا النسبية لإنتاج السلعة من دولة بالنسبة لغيرها من الدول، ويتغير تبعا لذلك التخصص وتقسيم العمل الدولى. وهكذا تتطابق فى النهاية خصائص سلعة دورة المنتج فى مرحلتها الثالثة مع خصائص سلع هكشر/ أولين ، بما يؤدى إلى سيطرة نموذجه الخاص بنسب عناصر الإنتاج فى تفسير ما يتم بالنسبة لها من تجارة خارجية.

وبما قدمته النظرية التكنولوجية من فكر أمكن تفسير لغز ليونتيف ، استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة مرتفعة من سلع دورة المنتج، وأن أنتاج هذه السلع فى حاجة كبيرة إلى رأس المال البشرى الممثل فى العلماء والخبراء والفنيين والعمال المتخصصين ، بما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية كثيفة رأس المال البشرى فى هيكل الصادرات الأمريكية، وهو ما سبق أن أشرنا إليه عند شرح نظرية رأس المال البشرى (نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة). وقدمت النظرية التكنولوجية التفسير للعديد من ظواهر الاقتصاد العالمى باعتبارها لكل من اقتصاديات الحجم، رأس المال البشرى، الإنفاق على البحوث والتطوير مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول. كما أدركت النظرية دور الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالتجارة الخارجية. وبصدد تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول فرقت النظرية بين كل من الدول الصناعية الأكثر تقدما والدول الصناعية الأقل تقدما والدول النامية. وقد أبدت

الدراسات التطبيقية ما انتهت إليه النظرية التكنولوجية من نتائج ، وتوصلت إلى تقرير أن الدول الصناعية المتقدمة تتمتع بمزايا نسبية فى إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحوث والتطوير، وأن الدول الصناعية الأقل تقدما والدول النامية يتمتعا بميزة نسبية فى إنتاج وتصدير سلع هكشر/ أولين، حيث تتخصص الدول الصناعية الأقل تقدما فى إنتاج وتصدير لسع هكشر/ أولين كثيفة رأس المال ، وتتخصص الدول النامية فى إنتاج وتصدير سلع هكشر/أولين كثيفة العمل ، لما تتمتع به كل منها من ميزة نسبية فيما يتوفر فيها من عناصر إنتاج.

وهكذا نجد أن النظرية التكنولوجية قد اقتصرت على تفسير التجارة الخارجية لسلع دورة المنتج (السلع الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية المرتفعة)، وتركت تفسير تجارة ما تعدى ذلك من سلع إلى ما سبقها من نظريات / باعتبار أن هذا أمر مسلم به دون البحث فى تفصيلاته. وبما قدمته النظرية من تحليل يمكن التنبؤ بهيكل التجارة وتوزيعها بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ولكن لم تقدم النظرية ما يفيد في شرح عائد أو ناتج الاشتراك فى العمليات التجارية، وكيفية اقتسامه بين الدول. وقد يفترض فى هذا أن هناك تكافؤا فيما يحققه طرفى التبادل من كسب نتيجة التبادل الخارجى ، فعنصر القوة مستبعد هنا من دراسة وتفسير ظاهرة التخصص والتبادل الدولى، وفى ذلك – بدون شك – تحيز فى صالح الطرف المستفيد من النمط الراهن لتقسيم العمل الدولى .

الباب الثانى
العلاقات النقدية الدولية

تجنبنا فى التحليل السابق أن نشغل أنفسنا بميزان المدفوعات بافتراض آليه أتوماتيكية لانضباط توازن المدفوعات من خلال التغيرات فى الأسعار الداخلية أو معدلات التبادل الدولى بالقدر الكافى الفعال لكى تكون قيمة صادرات البلد مساوية لقيمة وإدارتها. هذا الافتراض جعلنا نركز الاهتمام على النواحى غير النقدية للتجارة الخارجية أو ما يطلق عليه النظرية البحتة للتجارة الخارجية، للتعرف على القوى الحقيقية طويلة الأجل التى تحدد كيفية توجيه الموارد الموجودة بمختلف أنحاء العالم لإنتاج السلع المختلفة، وما يترتب على ذلك من تخصص فى الإنتاج بين الدول ، وما يتبعه من نمط للتجارة الدولية.

هذا وبعد أن تمت هذه المعرفة نستبعد حاليا هذا الفرض حتى نلم بالمبادئ الأساسية للعلاقات النقدية الدولية ، أو ما يطلق عليه اقتصاديات النقد الدولية International Monetary Economics ، التى تهتم أساس باقتصاديات التحليل الكلى للتجارة الخارجية، وبالذات مشاكل ميزان المدفوعات التى تمثل الشغل الشاغر للكثير من الدول من حيث التوازن، وما يتبع من إجراءات لإعادة هذا التوازن.

ويدفعنا هذا إلى دراسة :-

الفصل التاسع : ميزان المدفوعات.

الفصل العاشر : سعر الصرف.

الفصل الحادى عاشر : توارن ميزان المدفوعات.

الفصل الثانى عشر : صندوق النقد الدولى وتطور النظام النقدى العالمى.

الفصل التاسع

ميزان المدفوعات

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية فى أنها تتم بين دول مختلفة منفصلة عن بعضها البعض بحدود سياسية، بما يستلزم التعرف على ما يتم بين كل منها وبقية الدول من تعاملات اقتصادية، وذلك للدور الهام الذى يلعبه قطاع العالم الخارجي فى الاقتصاد المحلى لأى دولة، وضرورة صياغة السياسات الاقتصادية التى تجعل من هذا القطاع عامل إيجابى للاقتصاد المحلى . هذه المعرفة تتم بتسجيل هذه التعاملات الاقتصادية بترتيب وقواعد وشكل معين يطلق عليه ميزان المدفوعات.

تعريف ميزان المدفوعات :-

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لأى دولة بأنه سجل ملخص منظم لكل المعاملات الاقتصادية خلال مدة معينة بين المقيمين فى هذه الدولة والمقيمين فى بقية دول العالم.

فالتعريف يتعلق بميزان المدفوعات، وكلمة ميزان تعنى وجود كفتين متقابلتين متضادتين، تستخدمان فى التعرف على حالة ما يعبر عنه هذا الميزان. إحدى الكفتان تعبر عن حالة دائنيه الدولة تجاه العالم الخارجى، والكفة الثانية تعبر عن حالة المديونية.

ويعنى ميزان المدفوعات بتسجيل كل المعاملات الاقتصادية بشكل ملخص، وهذا يعنى الشمول وفى نفس الوقت التلخيص. فيتم تسجيل جميع الصفقات الاقتصادية، دون تفصيل لكل مفردة منها. فتجمع البنود المثيلة وتسجل كبند واحد. وتتعدد أنواع الصفقات الاقتصادية التى تتم بين الدول، كما يأتى ذكرها بعد قليل.

ويعد ميزان المدفوعات عن مدة معينة تمثل فى الغالب سنة واحدة، قد تختلف فى بدايتها ونهايتها من دولة إلى أخرى. فقد تأخذ بالتقويم الميلادى فتبدأ من أول يناير إلى أخر ديسمبر من نفس العام. أو قد تبدأ وتنتهى فى شهور أخرى حسب ظروف كل بلد. وقد يعد الميزان كذلك عن فترات أقصر من سنة لفائدته فى توجيه السياسات الاقتصادية.

ويعرف "المقيم" لأغراض استخدام ميزان المدفوعات بأنه أى شخص طبيعى أو معنوى تربطه علاقات قوية بإقليم الدولة، ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها وقت اللزوم(*). ولا تشترط الإقامة الدائمة فى بلد معين حتى يعد الفرد من المقيمين بها. فقد يسافر الفرد إلى الخارج للعلاج أو السياحة أو التعليم، ولا يسقط هذا من صفة اعتباره من مقيمى بلده الأصلى. ولا يجوز أن يفهم من ذلك أن المقيم هو المتمتع بجنسية البلد. فالفرد يعتبر مقيما حيث يعيش فى العادة. فالسائح يعتبر مقيما بالنسبة لبلده الأصلى، ولكن رجل الأعمال الذى يعيش فى

(*) وجيه شندى (دكتور)، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥،ص ٦٨. مذكور فى سامى عفيفى حاتم (دكتور)، المرجع السابق، ص ص ٩٠:٩١.

الخـــارج لمـــدة طويلة تتعدى فترة معينة (تحددها قوانين الدولة التى يعيش فيها) يعتبر كالمقيم فى الدولة الأجنبية والشركات الأجنبية التى تزاول نشاطها فى بلاد غـــير الـــتى تتبعها تعتبر مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات تلك البلاد، ولا تعتـــبر مقـــيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات البلاد التى تتبعها. أما المنظمات الدولـــية، كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى تعتبر أجنبية بغض النظر عن مكان تواجدها، بينما لا يعتبر موظفيها كذلك.

مكونات ميزان المدفوعات :-

لا توجـــد طـــريقة واحدة سليمة لكيفية عرض العناصر المكونة لميزان المدفوعـــات. فيـــتوقف الأمـــر على نوع النظام النقدى العالمى السائد، وطبيعة المشكلات التحليلية المراد دراستها على ضوء المعاملات الدولية للبلد.

وبالنســـبة لأنواع النظم النقدية العالمية فسوف يتم دراستها تفصيلا فيما بعد، ويهمنا هنا فقد أن نشير إلى أنه إذا أستلزم النظام النقدى السائد الحفاظ على معـــدلات صرف لا تتعدى حدين معينين حول معدل الصرف الثابت around fixed par values (وليكـــن ± ١% من المعدل الثابت) مثلما كان عليه الحال مـــن سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٧١، تقوم السلطات النقدية الرسمية بالتدخل فى سوق الصـــرف الأجنبى بالشراء أو البيع، ويستدعى هنا الأمر استخدام ميزان عمليات الأحتياطى الرسمية A balance of official reserve transactions، لتحديد التغير الصافى فى الاحتياطات الدولية للبلد كنتيجة للتدخل فى سوق الصرف. أما إذا كـــان الـــنظام الـــنقدى العالمى السائد يسمح بمعدلات صرف عائمة freely floating rates، لا تكـــون هـــناك حاجـــة لاحتياطيات دولية، ويتم إنجاز كل الموازين من خلال تحركات معدل الصرف حتى يتساوى العرض مع الطلب فى

أسـواق الصـرف الأجنـبى. وإذا تدخلت الدولة لإدارة المعدل العائم للصرف Managed floating rates لتجنـب خـروجه عن حدود معينة، أستلزم الأمر كذلـك وجـود أصـول نقديـة مقبولة دوليا للتدخل بها فى سوق الصرف لتنفيذ المطلوب(*).

وتمـثل المعـاملات الـتى تدرج فى ميزان المدفوعات تدفقات Flows أما للداخـل (متحصلات)، وتصبح الدولة بخصوصها دائنة، وتعامل مفرداتها بإشارة موجـبة (+)، وأما تدفقات للخارج (مدفوعات)، وتصبح الدولة بمقتضاها مدينة، وتعـامل مفـرداتها بإشـارة سـالبة (-). فالمعاملات التى يشتمل عليها ميزان المدفوعات تخلق متحصلات ومدفوعات دولية، وهى تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

- معـاملات تحـدث فى سوق السلع والخدمات، وتترتب بالتالى على الإنتاج الجـارى أو تؤثـر فيه. فهى تنشأ بصدد ما يتم من إنتاج جارى، وما يحدث مـن أنفـاق للدخـل الجارى، أى تتعلق بالفترة الزمنية التى يغطيها ميزان المدفوعات، ويتم تسجيلها فى الحساب الجارى من ميزان المدفوعات The current Account of Balance of Payments.
- معـاملات تتضمن شراء وبيع الأصول، وبالتالى يترتب عليها أما مدفوعات أو متحصلات دولية ولكنها لا تتعلق بالإنتاج الجارى فلا تؤثر عليه بالزيادة أو النقص، ولكنها قد تؤثر على الإنتاج فى الفترات القادمة، فيزيد بما يحدث مـن استثمارات، وزيادة فى الأصول المشتراة. ويتم تسجيل هذه المعاملات فى ميزان حساب رأس المال Capital Account.

(*) Gerald M. Meier, International Economics, Oxford University Press, New York, 1980, PP. 132:133.

ويعنى هذا أن ميزان المدفوعات ينقسم إلى جزئين – كما هو موضح فى جدول رقم (٤) – ميزان الحساب الجارى أو ميزان المعاملات الجارية، وميزان حساب رأس المال(*).

ويسجل ميزان الحساب الجارى الصادرات والواردات من كل من السلع المادية ومختلف أنواع الخدمات بالإضافة إلى التحويلات. وقد تميز الصادرات والواردات السلعية، وتسجل منفردة فى الميزان التجارى Merchandise Trade Balance، باعتبارها تجارة منظورة Visible Trade، تختلف عن بقية مفردات ميزان الحساب الجارى غير المنظورة Invisibles. وقد تستبعد التحويلات عن جانب واحد والهبات والتعويضات والإعانات من ميزان الحساب الجارى، وتوضع فى ميزان مستقل، أو تضاف إلى ميزان حساب رأس المال، وذلك إذا لم تأخذ هذه التحويلات صفة الدورية، وطالما لم ترتبط بالإنتاج الجارى.

وتتمثل الصادرات المنظورة فى قيمة السلع المباعة من المقيمين بالبلد إلى غير المقيمين، وتنتقل هذه السلع من داخل البلد عبر حدوده السياسية إلى خارجه. أما الواردات المنظورة فهى تعبر الحدود السياسية للبلد من الخارج إلى

(*) قد سبق القول بأنه لا توجد طريقة واحدة سليمة لعرض عناصر ميزان المدفوعات، فقد يقسم الميزان إلى ثلاث أقسام رئيسية (بدلا من قسمين) هى ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية وميزان الذهب والصرف الأجنبى. وقد يقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هى ميزان المعاملات الجارية، ميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان المعاملات الرأسمالية، وميزان الذهب والصرف الأجنبى.

أنظر : سامى عفيفى (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص٩٢،

Gerald Meier, Ibid., P. 136

جدول رقم (٤)

نموذج نمطى لميزان مدفوعات

المتحصلات (دائن +)	المدفوعات (مدين −)
ميزان الحساب الجارى	
* صادرات منظورة (سلع)	* واردات منظورة (سلع)
(رصيد ميزان التجارة)	
* صادرات غير منظورة (خدمات) * هبات – تعويضات – إعانات تحويلات إلى غير المقيمين من جانب واحد	* واردات غير منظورة (خدمات) * هبات – تعويضات- إعانات- تحويلات إلى غير المقيمين من جانب واحد
رصيد ميزان الحساب الجارى ميزان حساب رأس المال	
*واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل (استثمارات – قروض) * واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. * صادرات الذهب (للأغراض النقدية) * السحب من رصيد العملات الأجنبية.	* صادرات رؤوس الأموال طويلة الأجل (استثمارات – قروض) * صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. * واردات الذهب (للأغراض النقدية) * الإضافة الى رصيد العملات الأجنبية.
رصيد ميزان حساب رأس المال (±) السهو أو الخطأ (±) بند متمم.	

الداخل ويشتريها المقيمين بالبلد من غير المقيمين. وتكون الدولة دائنة بمقدار ما تصدره من سلع، ومدينة بمقدار وارداتها من السلع.

وبالنسبة للصادرات والواردات غير المنظورة فهى تتمثل فى تبادل لخدمات بين مقيمى البلد وغير المقيمين فيه. فالخدمات التى يقدمها المقيمين للغير تعتبر صادرات غير منظورة تزيد دائنيه البلد تجاه الدول الأخرى التى قدمت الخدمات لأفراد مقيمين فيها. وكذلك الخدمات التى تقدم من أفراد مقيمين فى دول أخرى إلى المقيمين بالبلد المعنية تعتبر واردات غير منظورة لهذة البلد. فلا يقتصر التبادل التجارى بين الدول على السلع المادية الملموسة أو المنظورة فحسب بل يمتد أيضا إلى العديد من الخدمات وذلك مثل :

- خدمة نقل الركاب وشحن البضائع بالطرق البحرية والجوية وخدمة المرور فى القنوات المائية التى تقع ضمن الأراضى الإقليمية لدول معينة وذلك مثل المرور فى قناة السويس لغير المقيمين فى مصر والتى تعتبر لمصر صادرات غير منظورة .

- خدمة التأمين التى تقدم لأفراد أو التى تتم على بضائع خاصة بأفراد غير مقيمين. فيعتبر ما يدفع مقابلها من أقساط أو رسوم من قبيل الصادرات غير المنظورة للدولة المقدمة للخدمة، ويعتبر هذا المقابل واردات غير منظورة للدولة المستفيدة بالخدمة.

- خدمة السياحة وتشمل كافة الخدمات التى تقدم للمسافرين خارج محل أقامتهم المعتادة سواء كانت خدمات سياحية أو تعليمية أو علاجية أو خلافه. وتعتبر

كافـــة هذه الخدمات واردات غير منظورة للبلد التابع لها المسافر، وهى فى نفـــس الوقـــت صادرات غير منظورة للبلد التى قدمت هذه الخدمات لهؤلاء المســـافرين غـــير المقيمين فيها. كما تعتبر كافة نفقات البعثات الدبلوماسية والحكومة مهما كان الغرض منها واردات غير منظورة للبلد التى تمثلها هذه البعثات، وفى نفس الوقت صادرات غير منظورة للدولة المضيفة.

- يترتب على ما تقدمه عوامل الإنتاج من خدمات تحقيق عائد معين، قد يتمثل فى صورة فوائد أو أرباح أو ريع. وقد يمتلك عوامل الإنتاج هذه أفراد غير مقيميـــن بالبلد محل الاستثمار، ومن ثم يتعين خروج هذه العوائد على شكل مدفوعـــات لهم، يحصلوا عليها حيث تكون أماكن أقامتهم المعتادة بالخارج. وهـــنا يعتبر البلد محل الاستثمار مدين بهذه المدفوعات، وتعتبر البلاد محل إقامة أصحاب عوامل الإنتاج دائنة بما يصلها من متحصلات.

وقـــد يســـافر مواطنى البلد للعمل بالخارج، ولا تنقطع صلتهم بموطنهم الأصـــلى، فـــيقوموا بـــتحويل جزء من مدخراتهم من وقت إلى أخر إليه. هذه الـــتحويلات تمثل متحصلات للوطن الأصلى، يعتبر بقيمتها دائن (ويطلق عليها تحويـــلات إلى المقيمين من جانب واحد) ، وهى فى نفس الوقت مدفوعات للبلد الـــذى يعمل فيه هؤلاء الأفراد، ويعتبر هذا البلد مدين بها ويطلق عليها تحويلات إلى غير المقيمين من جانب واحد) . وتعتبر هذه تحويلات خاصة تمييزاً لها عن الـــتحويلات الرســـمية التى تأتى للحكومة (أو تدفعها الحكومة) كنوع من الدعم الرســـمى من (أو إلى) دولة أو جهات رسمية خارجية، وكأمثلة لذلك التعويضات الـــتى حصـــل عليها الأسرائيليون من ألمانيا وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية،

والاعلانات أو الدعم التى حصلت عليه دول المواجهة العربية من بعد حرب ١٩٦٧.

وقد يضاف – كما سبق القول – بند الهبات والتعويضات والإعانات إلى بقية بنود ميزان الحساب الجارى، وهنا تسجل المفردات التى تمثل متحصلات فى الجانب الدائن من الميزان لأنها تأخذ نفس حكم الصادرات من حيث تحقيق موارد للميزان. وتسجل من جهة أخرى المفردات التى تمثل مدفوعات فى الجانب المدين، باعتبارها فى نفس حكم الواردات بالنسبة للدول التى تقدم الهبات أو التعويضات أو الإعانات. ومن الأمثلة على ذلك الهدايا والهبات التى تصل إلى الأفراد المقيمين أو الهيئات الوطنية من جهات أو أفراد بالخارج.

وهكذا نجد أن ميزان الحساب الجارى للبلد يسجل فى الجانب الدائن كافة العمليات الجارية التى يترتب عليها متحصلات للبلد سواء كانت صادرات منظورة أو غير منظورة أو تحويلات أو هبات متلقاة وما فى حكمها، ويسجل فى الجانب المدين كافة العمليات الجارية التى يترتب عليها مدفوعات تدفعها البلد سواء كانت واردات منظورة أو غير منظورة أو تحويلات أو هبات للغير فى الخارج وما فى حكمها، وبزيادة جانب المتحصلات (الدائن) عن جانب المدفوعات (المدين) يكون ميزان الحساب الجارى فى حالة فائض. وإذا حدث العكس وقلت المتحصلات عن المدفوعات يكون ميزان الحساب الجارى فى حالة عجز.

ننتقل إلى الجزء الثانى من ميزان المدفوعات وهو الخاص بميزان رأس المال الذى تسجل فيه التعاملات التى تغير من أصول وخصوم الدولة قبل العالم

الخارجى، أى التعاملات بين المقيمين وغير المقيمين بشراء وبيع الأصول وزيادة ونقص الخصوم، ولا تتسم هذه التعاملات بالدورية، ولا تمثل مصدرا من مصادر الدخل الجارى.

وقد يقتصر مفهوم حساب رأس المال بالمعنى الضيق على حركة رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل، فيتضمن صادرات وواردات رؤوس الأموال (القروض والاستثمارات) طويلة وقصيرة الأجل. وقد يتسع مفهوم حساب رأس المال ويتضمن بالإضافة إلى ذلك التعاملات فى الذهب النقدى Money Gold والأصول الاحتياطية الأخرى وبالذات العملات الأجنبية القابلة للتحويل واحتياطى الدولة لدى صندوق النقد الدولى وحقوق السحب الخاصة SDR (*).

وتتمثل واردات رؤوس الأموال فى تدفق رأس المال لداخل البلد Capital inflow، ويعالج هذا التدفق فى الميزان كمفرده دائنة، باعتبار أنه قد تم مقابل تصدير(**) ، (أو بيع) أوراق مالية بقيمة مناظرة (أسهم، سندات .....الخ)، أو مقابل اكتساب الغير لما يفيد زيادة حقوقهم تجاه البلد المعنية، أو مقابل نقص ما يكتسبه المقيمين من حقوق تجاه غير المقيمين.

(*) ويتم معالجة التصدير كمفردة دائنة.

(**) يتم فيما بعد شرح المقصود بحقوق السحب الخاصة.

ويــتم التميــيز بين واردات رؤوس الأموال حسب المدى الزمنى الذى يغطــيه الــتعامل، فيعتبر التعامل طويل الأجل إذا تعلق بمدة تتعدى سنة واحدة، ويعتبر قصير الأجل إذا تعلق بأقل من سنة(*).

وكمــثال لواردات رؤوس الأموال طويلة الأجل نجد ما يتم من استثمار أجنــبى مباشر بالبلد المعنى سواء بإنشاء مشروع أجنبى داخل البلد أو المساهمة فى رأس مال مشروع قائم أو شراء غير المقيمين لأوراق مالية طويلة الأجل، أو حصــول حكومة البلد المعنية أو الأفراد المقيمين فيها على قروض طويلة الأجل من الحكومات الأجنبية أو الأفراد غير المقيمين.

أمــا واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فنذكر منها ما يرد إلى البلد مــن تدفقــات رأسمالية لشراء ما تصدره حكومتها من اذونات خزانة أو سندات (يقــل عمــرها عــن ســنة)، وما يتحقق من أيداعات أو زيادة فى أرصدة غير المقيميــن لــدى البنوك المحلية، وما يحدث من سحب فى إيداعات المقيمين من البــنوك الأجنبية، وما يتم من زيادة ما يمتلكه غير المقيمين من مطالبات تجارية Commercial Claims أو دائنيه تجاه المقيمين أو حكومة البلد المعنية. وهكذا نجــد أنــه بتدفق رأس المال قصير الأجل إلى البلد، قد يحدث أن تزيد التزامات الدولة إلى غير المقيمين، أو قد تقل مطالبات الدولة على غير المقيمين.

وبعكس واردات رؤوس الأموال نجد أن صادرات رؤوس الأموال تمثل تدفــق رأس المال إلى خارج البلد Capital outflow، ويعالج هذا التدفق فى

(*) وقد يميز للمدة التى تتعدى سنة واحدة بين تدفق رؤوس الأموال متوسط وطويل الأجل، بحيث يقتصر طويل الأجل على المدة التى تزيد فى الغالب عن ثلاث سنوات.

ميزان رأس المال كمفردة مدينة، باعتبار أنه قد تم مقابل استيراد(*) (أو شراء) أوراق مالية بقيمة مناظرة، أو مقابل اكتساب البلد لما يفيد زيادة حقوقها تجاة البلاد الأخرى، أو مقابل نقص ما تكسبه غير المقيمين من حقوق المقيمين.

ويتم التمييز كذلك بين صادرات رؤوس الأموال حسب المدى الزمنى الذى يغطيه التعامل، فيعتبر التعامل طويل الأجل إذا تعلق بمدة تتعدى سنة واحدة، ويعتبر قصير الأجل إذا تعلق بأقل من سنة.

وتشتمل صادرات رؤوس الأموال طويلة الأجل على ما يتم من استثمارات فى الخارج بتمويل الحكومة المحلية أو أفراد مقيمين سواء تمثلت هذه الاستثمارات فى إنشاء مشروعات بالخارج أو المساهمة فى مشروعات قائمة أو شراء أوراق مالية أجنبية طويلة الأجل، أو منح غير المقيمين أو الحكومات الأجنبية قروض طويلة الأجل.

أما صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فتتضمن شراء ما تصدره الحكومات الأجنبية من أذونات أو سندات قصيرة الأجل، والزيادة فى إيداعات أو أرصدة المقيمين لدى البنوك الأجنبية، والسحب من أرصدة غير المقيمين فى البنوك المحلية، وزيادة ما يمتلك المقيمون من مطالبات تجارية أو دائنيه تجاه غير المقيمين أو الحكومات الأجنبية. هكذا نجد أن تدفق رأس المال قصير الأجل إلى الخارج، قد يعنى أما زيادة حقوق الدولة على غير المقيمين (زيادة الأصول) ، وأما نقص التزامات الدولة تجاه غير المقيمين (أى نقص خصوم الدولة).

(*) ويتم معالجة الاستيراد كمفردة مدينة.

ويتضمن – كما سبق القول – ميزان حساب رأس المال بالمفهوم الواسع حـركة الذهـب تصديرا واستيرادا فى الأغراض النقدية كمدفوعات دولية. أما استخدامه لأغـراض الاسـتهلاك السلعى فيدرج ضمن بنود ميزان المعاملات الجاريـة ضـمن الصادرات والواردات المنظورة. ويسجل تدفق الذهب النقدى للخـارج Cold outflow كمفـردة دائنة، تأخذ نفس حكم الصادرات، كتسوية لخفـض المديونـية تجـاه الـدول الأجنبية. وتعالج بنفس الحكم المسحوبات من الأصـول الاحتياطية الأخرى التى تمتلكها الدولة لمواجهة مدفوعاتها الخارجية، وذلـك مـثل العملات الأجنبية القابلة للتحويل ورصيد الدولة لدى صندوق النقد الدولـى وحصـة الدولة من حقوق السحب الخاصة. فالسحب من هذه الأصول الاحتياطـية وتدفقهـا للخارج يسجل كبنود دائنة فى ميزان حساب رأس المال، باعتبارها وسائل دفع تقلل من مديونية البلد.

وبـالعكس تسـجل حـركة الذهـب النقدى للداخل Gold inflow أو واردات الذهـب (للأغـراض الـنقدية) والإضـافات إلى الأصول الاحتياطية كمفـردات مديـنة، تأخذ نفس حكم الواردات كتسوية لخفض الدائنيه تجاه الدول الأجنبية.

وبتسـجيل كافـة المعـاملات المذكورة فى ميزان المعاملات الجارية ومـيزان رأس المـال يفترض حدوث توازن – كما يأتى شرحه فيما بعد – بين جانـبى مـيزان المدفوعات. وقد لا يحدث فى الغالب هذا التوازن، مما يستدعى كـتابة مـتمم الـتوازن تحت عبارة الخطأ والسهو Errors and Omissions. والمفروض أن تكون قيمة بعض لبنود. فليس هذا المتمم صغيرة، وقد ترجع إلى الخطـأ أو صعوبة تقدير قيمة بعض البنود. فليس من العسير حساب وتقدير قيمة

الصـــادرات والـــواردات الملموســـة، طالما كانت هذه التدفقات السلعية تمر من المـــنافذ الرســـمية للـــبلد(*)، أما ما يمر من هذه السلع بطريقة التهريب فيصعب تســـجيله (وقد يصل إلى قيم هامة فى بعض الدول) ويتم تقدير بعض البنود غير الملموســـة بطرق غير مباشرة، حيث يصعب – على سبيل المثال – تقدير أنفاق المقيميـــن فـــى رحلاتهـــم للخـــارج، وهنا قد تعمم نتائج مسح عينه تعتمد على استقصـــاء يدونـــه المقيم العائد من الخارج. وبذلك قد لا يخلو الأمر من احتمال الخطأ فى التقدير.

وكذلـــك مـــن أجـــل اكـــتمال المـــيزان قـــد يضـــاف بـــند المـــتمم Counterpart items لكـــى يحتسب التغير فى مخزون الأصول الذى لا يرجع إلـــى ما يحدث من عمليات، بل قد يرجع إلى التغير فى تقييم أرصدة العملات

(*) تقييم الصادرات بقيمتها عند ميناء التصدير أى بما يطلق عليه فوب (Free on Board) F. O. B. أى بما يعنى قيمة السلعة على المركب عند خروجها من ميناء التصدير وقبل أن تضاف إليها تكلفة الشحن والتأمين والنقل من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد. وتقييم الواردات بقيمتها عند ميناء الوصول (الاستيراد) أى بما يطلق عليه سيف (Cost Insurance Freight) C. I. F. بمعنى بعد أن أضيف إليها نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد.

ويتم قيد معاملات تصدير واستيراد السلع عند وقت عبورها للحدود السياسة للدولة المعنية دون النظر إلى مواعيد الدفع أو توقيع الاتفاق الخاص بهذه المعاملات. فالتسجيل فى ميزان الحساب الجارى لا يتم إلا عند عبور السلع للحدود السياسية، فهنا فقط تعتبر صفقة التصدير أو الاستيراد قد تمت.

الأجنبية، نتيجة تغير معدلات الصرف، أو قد يرجع إلى صك الذهب إلى عملات أو تحويل العملات إلى ذهب(*).

وفـــى الـــنهاية يلاحظ على تكوين وعرض ميزان المدفوعات أن كافة بنوده أو مفرداته الدائنة تمثل بالنسبة للبلد عرض العملات الأجنبية وبالتالى طلب العملـــة المحلية، وفى مواجهة ذلك نجد أن كافة بنود الميزان المدينة تمثل طلب العمـــلات الأجنبـــية وبالتالى عرض العملة المحلية. فبأخذنا فى الاعتبار أسواق الصرف الأجنبى نجد أن المفردات الدائنة تعكس مصادر هذا السوق من العملات الأجنبية، وأن المفردات المدينة تمثل استخداماته من العملات الأجنبية. ومن هنا علينـــا أن نـــدرك أن ما نضعه من بنود فى الجانب الدائن من الميزان هو يمثل مصـــدر العمـــلات الأجنبية للبلد بحيث يزيد دائنيتها أو يقلل مديونيتها قبل الدول الأخـــرى. وأن مـــا نضعه من بنود فى الجانب المدين من الميزان هو ما يمثل اســـتخدام العملات الأجنبية بحيث يزيد من مديونية البلد أو يقلل من دائنيتها قبل الـــدول الأخـــرى. وتنطبق هذه القاعدة على كافة بنود الميزان المدفوعات سواء المتعلقة بميزان الحساب الجارى أو ميزان حساب رأس المال.

التعادل الحسابى لميزان المدفوعات :-

يحكم التعاملات الاقتصادية بين الدول المبدأ الإقتصادى العام الذى يسود كافة تعاملات الأعمال وهو(**): "أنت تدفع مقابل ما تحصل عليه "أو" لا يحصل أحـــد على الإطلاق على شئ بلا مقابل " One never gets something for nothing. فكـــل صـــفقة أعمـــال لابد لها من جانبين، جانب دائن وجانب مدين

(*) P. T. Ellsworth and J. Clark Leith, Ibid., P. 317.
(**) Ibid, PP. 314:315.

مناظر له ومعادل له في القيمة. فإذا قمت أنت ببيع سلعة لشخص معين، اعتبرت دائـــناً بقيمة الصفقة المباعة، وفى نفس الوقت لابد أن تحصل على مقابل لعملية البـــيع معادل لقيمة السلعة المباعة، هذا المقابل الذى يمكن أن يكون نقداً أو ورقة تجاريـــة (كمبيالة أو سند أو مجرد قرض)، يمثل الجانب الأخر للصفقة، وتعتبر أنـــت مدينا بقيمته. فلهذه الصفقة جانبين من زاوية البائع، فهو دائن بقيمة السلعة المـــباعة ومديـــن بمـــا يدفـــع له من ثمن لها. وكذلك للصفقة جانبين من زاوية المشـــترى، فهـــو مدين بقيمة السلعة المشتراة، ودائن بما دفعه من ثمن للحصول علـــيها. وبهـــذا المنطق يمكن أن تسجل هذه الصفقة فى سجلات البائع، بجانبيها الدائـــن (تقديـــم السلعة للبيع) والمدين (المقابل المحصل كقيمة للسلعة المباعة). ويمكـــن أن تسجل كذلك الصفقة فى سجلات المشترى بجانبيها المدين (الحصول علـــى الســـلعة بالشـــراء) والدائن (المقابل المدفوع كقيمة للسلعة المشتراة). هذا التســـجيل لكـــل صـــفقة سواء فى سجلات البائع أو المشترى لكلا جانبيها الدائن والمديـــن يعتـــبر تمســـكا بقواعد القيد المزدوج فى مسك الحسابات Rules of double bookkeeping الـــذى يقرر ضرورة تسجيل جانبى كل صفقة المدين والدائن.

وكمبدأ يتم تسجيل صفقات ميزان المدفوعات طبقا لهذه القواعد الخاصة بالقـــيد المـــزدوج. فيعتبر ميزان مدفوعات البلد مدينا بقيمة كل شئ يحصل عليه الـــبلد (أى يحصـــل علـــيه المقيمين فيه) ويعتبر دائنا بقيمة أى شئ يعطى لغير المقيميـــن فيه. ومن ثم تسجل عمليه التصدير فى ميزان مدفوعات البلد المصدر كمفردة دائنة، ويسجل ما يناظرها من حالة تم بمقتضاها الدفع كمفردة مدينة (فى نفـــس ميزان المدفوعات). وكذلك الحال تسجل الواردات بطريقة عكسية، فتعالج

كمفــردة مدينة فى حساب ميزان مدفوعات البلد المستورد، ويسجل كمفردة دائنة المقابل المناظر المدفوع.

ولزيادة توضيح كيفية تسجيل جانبى الصفقة فى حساب ميزان مدفوعات إحــدى الدول ولتكن مصر، نأخذ عملية تصدير البرتقال من مصر إلى السعودية فيــتم تسجيل عملية التصدير فى ميزان المدفوعات المصرى كمفردة دائنة، ويتم تســجيل المقــابل المناظر المدفوع كقيمة للبرتقال كمفردة مدينة فى هذا الميزان. وقد يأخذ هذا المقابل المدين واحد أو أكثر من الصور التالية:

- قــد يقوم المستورد السعودى بشراء "حوالة مصرفية" من أحد البنوك الســعودية بالمــبلغ المتعين عليه أن يدفعه على أساس سعر الصرف الســائد لصــالح مصدر البرتقال المصرى ويقوم البنك بإرسال امر (حوالــة) إلــى أحد فروعه أو مراسلة فى مصر لدفع قيمة الحوالة للمصــدر المصرى. وقد يقوم المستورد بفتح "اعتماد مصرفى" لدى أحــد البنوك بالسعودية (نظير دفع عمولة للبنك) ويقوم البنك بمقتضاه بقــبول الكمبيالة المرسلة إليه من المصدر المصرى ودفع قيمتها فى الحال أو عند حلول ميعاد أستحقاقها. وقد يقوم المصدر المصرى من جانــبه بسحب كمبيالة تجارية بالقيمة على المستورد السعودى لصالح إحــدى البنوك المصرية الذى يقوم بتسوية عملية السداد، بأن يرسلها مــع مستندات استلام البضاعة المصدرة إلى أحد فروعه أو مراسله بالســعودية، لكــى يقوم نيابة عنه بتحصيل المبلغ فى الحال أو بتقدم المستورد إليه لقبول الكمبيالة، إذا كانت غير مستحقة حالا، وحصوله على مستندات استلام البضاعة.

وفــى كافــة هــذه الــبدائل التى يتم فيها توسط البنوك لتسوية المتحصلات المترتبة على صفقة التصدير قد يكون المقابل المدين لعملية التصــدير متمــثلا فــى واردات سلعية أو خدمية وسطت البنوك كذلك لتســوية المدفوعــات اللازمة لها. وقد يكون المقابل المدين متمثلا فى كمبيالات تجارية لم يستحق بعد أجل سدادها (يكون المستورد السعودى أو البنك الذى يتعامل معه مدين بقيمتها) وتعالج هذه المفردة كصادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- وقــد يأخذ المقابل المدين صورة السحب من رصيد إيداعات المستورد فى البنوك المصرية، فيمثل نقص فى الالتزامات المستحقة على مصر، بما يعتبر كذلك صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- وقد تكون صورة المقابل المدين احتفاظ المصدر المصرى بقيمة الصفقة كــإيداع فــى أحــد البنوك السعودية بما يعتبر كذلك كصادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- وقــد يعتبر المصدر المصرى قيمة الصفقة تحويلات من جانب واحد أو هبة يوزعها المستورد السعودى بدون مقابل على الفقراء من حجاج بيت الله الحــرام فتســجل كمفــردة مديــنة كتحويلات من جانب واحد لغير المقيمين Unilateral Transfer to Foreigners .

- أو قــد يحصل المصدر المصرى على المقابل فى صورة واردات بقيمة مناظرة من التمر السعودى، فتسجل المفردة المدينة كواردات منظورة.

- أو قد يحصل المصدر المصرى على المقابل على صورة خدمات تقدم له ولأسرته أثناء قضاء فريضة الحج بالسعودية، فتسجل هنا كمفردة مدينة تحت بند واردات غير منظورة.

- أو قد يبقى المصدر المقابل ويشترى به أسهم كاستثمار طويل الأجل فى إحدى الشركات المساهمة فى السعودية، فيتم التسجيل هنا كمفردة مدينة تحت بند صادرات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

- أو قد يتم معالجة الأمر بالمقاصة بتوسط البنوك "بالإضافة إلى رصيد العملات الأجنبية لمصر" أو حدوث واردات ذهب نقدية.

وهكذا نجد أنه مهما كانت الصفقة محل التبادل الخارجي لابد أن يكون لها جانبين أحدها مدين والأخر دائن بنفس القيمة، بحيث يتم التسجيل فى كل من الجانبين المدين والدائن من ميزان المدفوعات. وقد يحدث أن يكون التسجيل فى جانبى نفس الميزان الفرعى لميزان المدفوعات، أو قد يتم تسجيل الجانب المدين فى أحد الموازين الفرعية، والجانب الدائن فى ميزان فرعى أخر. ومن هنا يمكن القول بأن التعادل الحسابى أمر حتمى بين الجانبين المدين والدائن لميزان المدفوعات. فميزان المدفوعات يكون على الدوام فى حالة تعادل حسابى Balance بين جانبيه المدين والدائن، ولكن يقترن هذا عادة بعدم التعادل الحسابى لجانبى كل من موازينه الفرعية (ميزان الحساب الجارى وميزان رأس المال). وهنا نجد أن الرصيد الدائن لأحد موازينه الفرعية لابد أن يوجد له نظير رصيد مدين فى الميزان الفرعى الأخر (أو نظير رصيد مدين موزع بين الموازين الفرعية الأخرى فى حالة وجود عدة موازين فرعية لميزان

المدفوعات). ويجب أن يساوى الجمع الجبرى للأرصدة المدينة والدائنة للموازين الفرعية الصفر.

توازن ميزان المدفوعات :-

علمنا أن ميزان المدفوعات يكون دائما فى حالة تعادل حسابى بين جانبيه المدين والدائن بحكم قاعدة القيد المزدوج، وما يحكم كل صفقة أعمال من جانبين مدين ودائن، "فما يعطى لابد أن يكون له مقابل مناظر ومساوى له فى القيمة" . وطالما أن التعادل الحسابى لميزان المدفوعات أمر حتمى علينا أن نتساءل: كيف يكون الأمر كذلك ونسمع دائما عن وجود عجز أو فائض فى موازين المدفوعات؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول أن كون ميزان المدفوعات دائما فى توازن (أو تعادل) حسابى Always balances لا يعتبر علامة بأن هذا الميزان فى حالة توازن اقتصادى Equilibrium. فالتعادل الحسابى لميزان المدفوعات أمر حتمى، ولكنه قد يقترن أما بعجز أو فائض فى الميزان فطالما يتم أدراج جميع البنود التى يتعين تسجيلها فى ميزان المدفوعات لابد أن يحدث تعادل حسابى وتوازن ظاهرى فى الميزان، فلا يكون العجز أو الفائض ظاهرا فى الميزان، إلا إذا استبعدت بعض البنود، وهى التعاملات التى تلعب دور التسوية Settlement transactions، فيكون رصيد بقية البنود، وهى التعاملات العادية (أو البنود المستقلة Autonomous items) أما عجزاً أو فائضاً.

ومــن هنا يصبح من المتعين أن نعرف البنود التى تعتبر بنود تسوية أو موازنـــة Settlement or accomodating، أو مـــا يطلــق عليه أحيانا بنود تعويضيه Compensatory لتصحيح وضع الميزان وتغطيه الفائض أو العجز فى البنود المستقلة. هذا التحديد لبنود الموازنة، وبالتالى لحجم العجز لا توجد له أجابــه موحــدة، وذلك لأن الاهتمام بتحديد العجز يرجع إلى أدراك الحاجة إلى سياسة علاجية. وطالما أن تفسير حاجة الدولة إلى سياسات تصحيحية قد يختلف، فإنه يكون كذلك الأمر فى تفسير ما يعتبر عجزا فى ميزان مدفوعات الدولة. كما أن تحديــد أى الصــفقات لها طبيعة تعويضية (أو للموازنة) وأيها مستقلة يتوقف بصــفة رئيســية على دوافع السلطات النقدية وكذلك القطاع الخاص، وهذا بدون شك أمر يخضع للحكم الشخصى وليس الموضوعى.

فبالنظر إلى مفردات واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل نجد أنه قد لا يحــدث اتفاق فى الحكم حول تحديد أى من صفقات تدفق رأس المال ما يمكن أن يعتــبر توازنــى، وأى منها ما يعتبر مستقل أو تلقائى. فزيادة إيداعات غير المقيمين بالبنوك المصرية قد يرجع إلى رغبتهم فى حفظ مدخراتهم فى بلد أمن مســتقر، ومن ثم لا ترجع إلى دافع توازنى لميزان المدفوعات. وقد ترجع زيادة الأيداعــات إلــى الرغبة فى التمتع بأسعار فائدة مرتفعة حددت بمعرفة السلطات النقدية من أجل تحقيق هدف توازنى لميزان المدفوعات.

وعمومــا لا يوجــد اختلاف فى الرأى فيما يتعلق بالطبيعة المستقلة لبنود ميزان المدفوعات المتعلقة بموازين كل من السلع والخدمات والتحويلات وصفقات رأس

المـــال طويل الأجل. أما الاختلاف فينحصر فى البنود الباقية. ونجد هنا فى هذا الشأن عدة معايير (*).

فـــيوجد المعـــيار الـــذى يستند على مبدأ المعاملات الأساسية Basic Transactions وطـــبقا له تعتبر كل المعاملات الأساسية بنود مستقلة. وتشمل هـــذه المعاملات الأساسية كل من موازين السلع والخدمات والتحويلات وصفقات رأس المال طويل الأجل، أما ما يقابل رصيد هذه المعاملات من مفردات أخرى فيعتـــبر بنود من أجل التسوية أو الموازنة وذلك مثل تحركات راس المال قصير الأجـــل ســـواء فى ذلك الرسمي أو الخاص، علاوة على تحركات الذهب النقدى وبـــند الخطأ والسهو. ويرجع إضافة بند الخطأ والسهو ضمن بنود الموازنة إلى الاعـــتقاد أنه يتكون أساساً من التغيرات فى تدفق رأس المال قصير الأجل غير المســـجل. ويقـــوم مـــبدأ المعـــاملات الأساسية على منطق أن ميزان العمليات الأساســـية يـــتعلق بقـــياس الاتجاهـــات طويلة الأجل فى الاقتصاد بالتجرد من المفـــردات ســـريعة الزوال مثل تدفقات رأس المال قصير الأجل، وأن المفردات غـــير الأساســـية هـــى فى الغالب الأكثر حساسية للتغيرات فى سياسة الحكومة وبالذات السياسية النقدية.

وهـــناك معـــيار ثـــانى يستند على مبدأ سيولة Liquidity Concept العجـــز أو الفـــائض، ومعـــيار ثالث يعتمد على الترتيبات الرسمية Official settlements أو معـــاملات الاحتـــياطى الرســـمية Official reserve transactions. ويـــتفق المعياران معاً فى اعتبار التغير فى الاحتياطات النقدية (أى الســـحب والإضافة إلى رصيد العملات الأجنبية) وتحركات الذهب النقدى

(*) Gerald M. Meier, Ibid., PP. 139: 144.

بنود تسوية. اما فيما يتعلق بتحركات رأس المال قصير الأجل نجد أن معيار السيولة يعتبرها كلها بنود تسوية، على حين يستبعد منها المعيار الثالث تحركات رأس المال قصير الأجل الخاص، ويقصر بنود التسوية على الجزء الرسمى من تحركات رأس المال قصير الأجل.

فيقاس حجم العجز فى ميزان المدفوعات طبقا لمعيار السيولة بمجموع كل مما يلى :

صادرات الذهب النقدى + السحب من رصيد العملات القابلة للتحويل + السحب من صندوق النقد الدولى + واردات رأس المال قصير الأجل الخاص والرسمى.

وطبقا للمعيار الثالث يقاس حجم العجز فى ميزان المدفوعات بنفس القدر المحسوب به تبعا لمعيار السيولة مع استبعاد واردات رأس المال قصير الأجل الخاص، باعتبار أنه لا يمثل بند تسوية. وعلى ذلك نجد أن معيار السيولة قد يبالغ فى إظهار حجم العجز فى حالة رجوع واردات رأس المال قصير الأجل الأجنبى الخاص إلى أسباب نشاط الأعمال العادية.

هذا وقبل الانتهاء من دراسة نقطة توازن ميزان المدفوعات، وقياس حجم الخلل فيه يهمنا أن نشير إلى أنه قد يتحقق توازن الميزان دون ظهر عجز فيه، ومع ذلك قد توجد هناك مصاعب خلل فى ميزان المدفوعات. وقد يحدث عجز فى ميزان المدفوعات بحجم معين أقل من الحجم الحقيقي له، وذلك كما هو واضح فى الحالات الأتية :-

- قـد يـرجع اختفاء العجز أو انخفاضه نتيجة لفرض تعريفة جمركية مرتفعة وفرض حصص استيراد لتجنب زيادة الواردات. وهنا نجد أن اختفاء العجز أو أنخفاضـة راجـع فقـط إلى القيود المفروضة على التجارة، ومن ثم لا نسـتطيع الإدعاء بعدم مواجهة الدولة مشكلة ميزان مدفوعات حتى وإن لم يكن ظاهراً العجز فى الميزان.

- وقـد يرجع اختفاء العجز أو انخفاضه إلى تجنب الدولة اتباع سياسة التشغيل الكـامل للعمالـة. فهـنا نجـد أن معدل البطالة أعلى من نظيره فى الدول الأخـرى، والإبقـاء علـى ذلك يكون لتجنب زيادة الطلب على الواردات، وتجنـب حـدوث العجز فى ميزان المدفوعات. فوجود البطالة يكون البديل للـتدفق الخـارجى للأحتـياطى النقدى أو التدفق للداخل لرأس المال قصير الأجل ومن هنا لا يمكن أن نتجاهل وجود مشكلة توازن ميزان المدفوعات.

وهكـذا يمكـن القـول أن ميزان مدفوعات البلد يعتبر فى حالة توازن Equilibrium إذا لـم توجد بنود موازنة، بشرط أن يقترن هذ بعدم المعاناة من الـبطالة الزائدة، وعدم فرض قيود على الصفقات العادية ورأس المال. وعلاوة علـى ذلـك نضـيف بأن التدخل الرسمى فى سوق الصرف للحفاظ على معدل صـرف مغالى فيه Overvalued يعتبر كذلك مؤشر على وجود عجز ضمنى فى ميزان المدفوعات. وعموما فإن تحليل ميزان المدفوعات لعدة سنوات متتالية يمكن أن يعطى دلالة أدق فيما يتعلق بحقيقة ما يواجهه البلد من صعوبات توازن مـيزان المدفوعات، وذلك تجنباً للظروف غير العادية التى قد تتعلق بسنة معينة بالذات (أو أكثر)، فتؤثر على نتيجة التحليل.

الفصل العاشر
سعر الصرف

أوضحنا فى الفصل السابق أن ميزان المدفوعات بجانبيه الدائن والمدين لبلد معين يمثل عرض وطلب العملات الأجنبية للدول الأخرى محل التعامل مع هـذا البلد، وهو ما يعكس فى نفس الوقت ما يقابل هذا من طلب وعرض العملة المحلـية. فتعـبر بنود الجانب الدائن من الميزان عن عرض العملات الأجنبية وبالـتالى طلـب العملة المحلية للبلد، وتعبر بنود الجانب المدين من الميزان عن طلـب العمـلات الأجنبية وبالتالى عرض العملة المحلية للبلد. ومن هنا يعكس الـتوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ما يحدث فى نفس الوقت من توازن فى سـوق النقد الأجنبى. فبتوازن ميزان المدفوعات اقتصاديا يتكافأ عرض العملات الأجنبية مع الطلب على هذه العملات ويتوازن سوق النقد الأجنبى.

فيخـتلف الـتعامل الاقتصـادى مع الخارج عن التعاملات الاقتصادية الداخلـية فى استخدامه لأنواع مختلفة من العملات، بينما يقتصر التعامل الداخلى علـى العملة المحلية فقط، مما يستدعى عرض العملة المحلية وطلب ما يكافئها مـن نقـد أجنـبى (صـرف أجنبى Foreign exchange) للقيام بالمدفوعات للخـارج، وكذلك تستدعى الحاجة إلى عرض النقد الأجنبى وطلب ما يكافئه من عملـه محلـية لإنجـاز المدفوعـات للداخل. فبقيام الوطنيون (أو بمفهوم أدق المقيميـن) بالشـراء من الخارج أو تملك أصول أجنبية يكون مطلوبا منهم الدفع بالعملـة الأجنبـية، وبالتالى الحاجة إلى تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية،

وبالمـثل بقـيام المقيميـن ببيع سلع أو خدمات أو أصول للأجانب، قد لا يعنيهم الحصـول علـى عملات ليست مستعملة فى المعاملات المحلية. فالعملة المحلية هـى المطلوبة فقط للشراء من السوق المحلى أو للدفع لعوامل الإنتاج محليا، مما يسـتدعى كذلك تحويل المتحصلات من الصرف الأجنبى إلى العملة المحلية. من هنا تظهر الحاجة إلى وجود سوق للصرف، يتم فيها تحديد أسعار صرف العملة المحلـية فـى مقـابل مخـتلف أنواع العملات الأخرى المستخدمة فى التعامل الخارجى للدولة.

وهـنا يتمثل سعر الصرف (أو معدل الصرف) Exchange rate فى عـدد وحـدات عملة بلد معين يتم تبادلها مقابل وحدة واحدة من عملة بلد أخر. فيـتحدد سعر الصرف بين عملتين بعدد وحدات إحدى العملتين المساوى لوحدة واحـدة مـن العملـة الأخرى. وهذا يعنى أنه قد يكون ذلك بالتعرف على عدد وحـدات العملـة الوطنـية التى تساوى الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية، أو بـالعكس عـدد وحـدات العملة الأجنبية التى تساوى الوحدة الواحدة من العملة الوطنـية. فالأمـر قد يعنى أحد معنيين: أما سعر الصرف بدلالة وحدات العملة الوطنـية، أو سعر الصرف بدلالة وحدات العملة الأجنبية. فسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى قد يتمثل فى عدد وحدات الجنيه المصرى التى يتم تبادلها مقابل كل دولار أمريكى، فنقول أنه يساوى ٤,٢ جنيه مصرى. أو قد يتمثل فى عدد وحدات الدولار الأمريكى التى يتم تبادلها نظير كل جنيه مصرى، فنقول أنه يساوى ٠,٢٤ دولار أمريكى (أى ١/٢,٨)، فسعر صرف عملة معينة بدلالـة أى عملة أخرى قد يعنى هذين المعنيين، ومن ثم فإنه منعا لاختلاف الفهم فإنـنا نعـنى هنا بسعر صرف عملة ما بدلالة أى عملى أخرى عدد وحدات هذه العملـة الأخرى التى تساوى الوحدة الواحدة من هذه العملة المعينة. فيكون بذلك

سعر صرف الدولار الأمريكى بدلالة الجنية المصرى مساويا ٤,٢ جنيه مصرى.

ويتحدد سعر الصرف – كأى سلعة أخرى – فى سوق يطلق عليه سوق الصرف الأجنبى، بناء على التقاء عرض الصرف الأجنبى طلبا للعملة المحلية، وطلب الصرف الأجنبى عرضا للعملة الوطنية. وبهذا التلاقى تتحدد قيمة عملة البلد بالتبادل مع وحدات عملات البلاد الأخرى فى هذا السوق.

سوق الصرف الأجنبى :-

بتلاقى عرض الصرف الأجنبى (طلبا للعملة المحلية) مع طلب الصرف الأجنبى (عرضا للعملة الوطنية) نجد ما يطلق عليه سوق الصرف الأجنبى، حيث يتم تسهيل تبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، طبقاً لما يتحدد فى هذه السوق من أسعار للصرف. ويتكون هذا السوق من البنوك المسموح لها بهذه التعاملات ومكاتب الصرافة والسماسرة والمتعاملين بشراء وبيع الصرف الأجنبى بالإضافة إلى البنك المركزى وممثلى الخزانة لما لهم من دور فى عمليات هذا السوق. وليس من اللازم أن تحتل هذه السوق مساحة معينة من الأرض لالتقاء المتعاملين فى السوق عليها، بل يكفى فقط أن توجد وسائل الاتصال بينهم(*).

(*) الشرط الأساسى لوجود سوق لسلعة معينة، هو أن تتوفر فيه الوحدة والتماسك بين أجزائه، ومن ثم فلابد أن يتيسر الاتصال بين المتعاملين فيه من بائعين ومشترين، بما يمكنهم من عقد الصفقات مع بعضهم البعض، بالأسعار السائدة فى السوق. -

وتتصـف سوق الصرف الأجنبى بسمات المنافسة الكاملة، لما تتمتع به السـلعة المتبادل فيها – وهى النقود من عملة معينة – من تجانس تام بين جميع وحداتهـا، فلا توجد أى ضرورة لمعاينة المشترى للسلعة قبل الشراء، ولا يهمة من يكون البائع، طالما لا يوجد اختلاف بين البائعين فى أسعار البيع. فإذا فرض ووجـد هـذا الاختلاف فى السعر، فإن التنافس بين المشترين للشراء من البائع الأقـل ثمـناً يـؤدى إلى اتجاه الأسعار إلى التساوى. كما يهم كل بائع أن يلتزم بالسـعر السائد فى السوق، فإذا عرض أى بائع سعراً أعلى، لن يجد من يشترى مـنه، وإذا باع بسعر أقل من السوق، فإنه يضيع على نفسه فرصة ربح محقق. ومـن ثـم فـإن سعراً واحداً فقط هو الذى يسود السوق، وتتم على أساسه كافة الصفقات التى تحدث فى نفس الوقت. ومما يساعد على ذلك اتساع السوق وكثرة عـدد المتعامليـن فـيه وتمتعهم (ولو على الأقل من ينوب عنهم) بخبرة ودراية واسعة بأحوال وظروف السوق والعوامل المؤثرة عليه، خاصة وأن هذه الأسواق تتصـف بـأعلى درجة من التنظيم ونشر المعلومات الخاصة بأحوال وظروف السوق(*)، ولما يوجد من إمكانية لضمان سريان أسعار موحدة تقريباً لنفس العملة بيـن مختلف أسواق الصرف الأجنبى المتباعدة جغرافيا، وذلك بما يتم من عملية مـراجحة Arbitrage يـزيد بمقتضاها الكميات المطلوبة من العملة فى السوق

- ولا يشترط فى ذلك أن ينحصر السوق ويقع على مساحة معينة من الأرض، فطالما تيسر الاتصال بين المتعاملين، ولو بالطرق الحديثة مثل الرسائل اللاكترونية والفاكس والتلكس والتليفون وغير ذلك، بما يمكن من عقد الصفقات بينهم، فإن هذا يعتبر سوقاً.
- أنظر لكاتب هذه السطور : التحليل الاقتصادى الجزئى – الفاروق للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٨٨/١٩٨٩، ص١١.

(*) المرجع السابق ، ص ٨٢:٨٥.

الـــذى يحقـــق ســـعراً أقل من غيره، بما يؤدى إلى ارتفاع السعر إلى ما يناظر الأســـواق الأخرى. ويزيد الكميات المعروضة من العملة فى السوق الذى يشهد ســـعراً أعلـــى من غيره، بما يعمل على خفض السعر إلى ما يناظر غيره من الأسواق.

وتتمثل الوظيفة الرئيسية لسوق الصرف الأجنبى فى تحويل المدفوعات والمتحصـــلات بين الدول Transfer function . وقد يتم إنجاز هذه التدفقات الـــنقدية المترتـــبة علـــى الصـــفقات الاقتصادية بين الدول اما مباشرة باستخدام الـــتحويلات التلغرافـــية Telegraphic transfer (بالـــتلكس Telex أو برقيا Cable) أو عـــن طـــريق المقاصة. وبجانب هذه الوظيفة تقوم أسواق الصرف الأجنبى بوظائف أخرى فرعية، وذلك مثل الوظيفة الائتمانية Credit function ووظيفة التغطية Hedging function [*].

(*) يسمح بفترة ثلاثة شهور لاستحقاق دفع التحويلات التلغرافية بما يعطى المستورد فرصة امتلاك السلعة وبيعها والحصول على ثمنها للسداد، ومن ثم فإن الائتمان مطلوب فى هذه الفترة. وتقوم كذلك أسواق الصرف الأجنبى بممارسة وظيفة التغطية بتقديم تسهيلات مختلفة لتغطية أخطار الصرف (عندما تتجه أسعار الصرف اتجاها ليس فى صالح بعض المتعاملين) التى تنشأ عن المطالبات الحالية أو الآجلة. وتقوم أسواق الصرف بعمليات أخرى مثل عمليات المراجحة بتقليل التفاوت بين أسعار الصرف الخارجى للعملات المختلفة، بشراء العملات من المناطق التى تتسم فيها بالرخص، وبيعها إلى المناطق التى يرتفع فيها السعر نسبياً.

الواثق بالله عبد المنعم أحمد (دكتور) – اقتصاديات التجارة الدولية – بدون ناشر – القاهرة – ١٩٨٧ – ص ١٠٨:١٠٩.

ويوجـــد نوعين من سوق الصرف الأجنبى: السوق الحاضرة وهى التى يحدث فيها التعامل طبقا لأسعار الصرف الحاضرة Spot Exchange Rates ويـــتم تبادل العملات فى الحال. وأسواق الصرف الآجلة، ويتم التعامل فيها طبقاً لأسعار الصرف الآجلة Forward Exchange Rates فى وقت محدد مستقبلا ويخـــتلف ســـعر الصرف الأجل عن سعر الصرف الحاضر بالزيادة، إذا كانت تشير التوقعات بارتفاع قيمة العملة المطلوب التحويل إليها بالنسبة للعملة المحلية. وقـــد يكون الاختلاف بالنقص، إذا كانت تشير التوقعات عكس ذلك. وفى السوق الأجـــل يتم تبادل العملات فى الوقت المحدد مستقبلا تبعاً لصفقة التحويل. ويمكن التميـــيز بين ثلاثة أنواع من المعاملات التى تتم فى أسواق الصرف الآجلة وهى المضاربة Speculation، والمراجحة Arbitrage والتحكيم فى سعر الفائدة(*).

(*) المضاربة : إذا توقع المتعاملون فى سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع فى المستقبل، فإنهم فى هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع. وبالعكس إذا تصور المتعاملون فى سوق الصرف الأجنبى أن سعر إحدى العملات سينخفض فى المستقبل فإنهم يلجأون إلى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين.

التحكيم أو المراجحة : يقصد بعمليات التحكيم أو المراجحة – كما سبق القول – فى أسواق الصرف الآجلة أنها تلك العمليات التى تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعرى فى سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر فى وقت واحد عن طريق شراء العملة فى السوق المنخفضة السعر وبيعها فى السوق المرتفعة السعر. ومن الواضح أن المراجحة تؤدى إلى القضاء على التفاوت بين أسعار صرف العملات فى أسواق الصرف المختلفة، أما عمليات المضاربة فتسعى إلى الاستفادة من اختلاف متوقع فى قيمة العملة داخل سوق واحدة للصرف ولكن مع اختلاف فى الوقت.

عرض الصرف الأجنبي :-

مـــن دراســـتنا لميزان المدفوعات تبين لنا أن مصادر عرض الصرف الأجنـــبي وهـــي فـــي نفس الوقت أوجه الطلب على العملة الوطنية تتلخص في التالي:-

---

- التحكيم في سعر الفائدة: تتم عمليات التحكيم أو الراجحة في سعر الفائدة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة. فبافتراض حالة مستثمر مصري يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية من خلال إيداع أمواله في صورة ودائع أجله لدى البنوك، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك المصرية لمدة عام ١٠ %، وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة لدى البنوك الإنجليزية ١٥ % لذلك فإن هذا المستثمر المصري سوف يحاول إيداع مدخراته في سوق لندن.

ولكي يتسنى له ذلك لابد من إجراء عملية تحويل للجنيهات المصرية إلى جنيهات إسترلينية، غير أن مكمن الخطورة هو أنه بعد سنة سوف يحاول هذا المستثمر إعادة تحويل الجنيهات الإسترلينية إلى جنيهات مصرية مرة أخرى. ففي هذه الحالة فإنه سوف يتعرض لمخاطر تقلب سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الأسترليني.

وتفاديا لهذه المخاطرة فإن المستثمر المصري قد يحاول منذ البداية (في الوقت الذي يشترى فيه الجنيهات الاسترلينية مقابل الجنيهات المصرية من السوق الحاضرة لإيداعها في البنك الإنجليزي بلندن) أن يقوم ببيع نفس حجم هذا الايداع لجنيهات استرلينية مقابل جنيهات مصرية في سوق لندن الآجلة. وبذلك يستفيد المستثمر المصري من ارتفاع سعر الفائدة في سوق النقد بلندن (بما أجراه من تحويل للعملة المحلية إلى العملة الأجنبية والإيداع في البنك الإنجليزي) وفي نفس الوقت تجنب التعرض لمخاطر تقلب سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الإسترليني خلال فترة ايداع مدخراته بالخارج ، فمعلوم له منذ البداية السعر الذي سوف يبيع به الجنيهات الإسترلينية (التي سوف يستردها بعد إنقضاء فترة الإيداع) مقابل الجنيهات المصرية لتحويلها مرة أخرى إلى مصر.

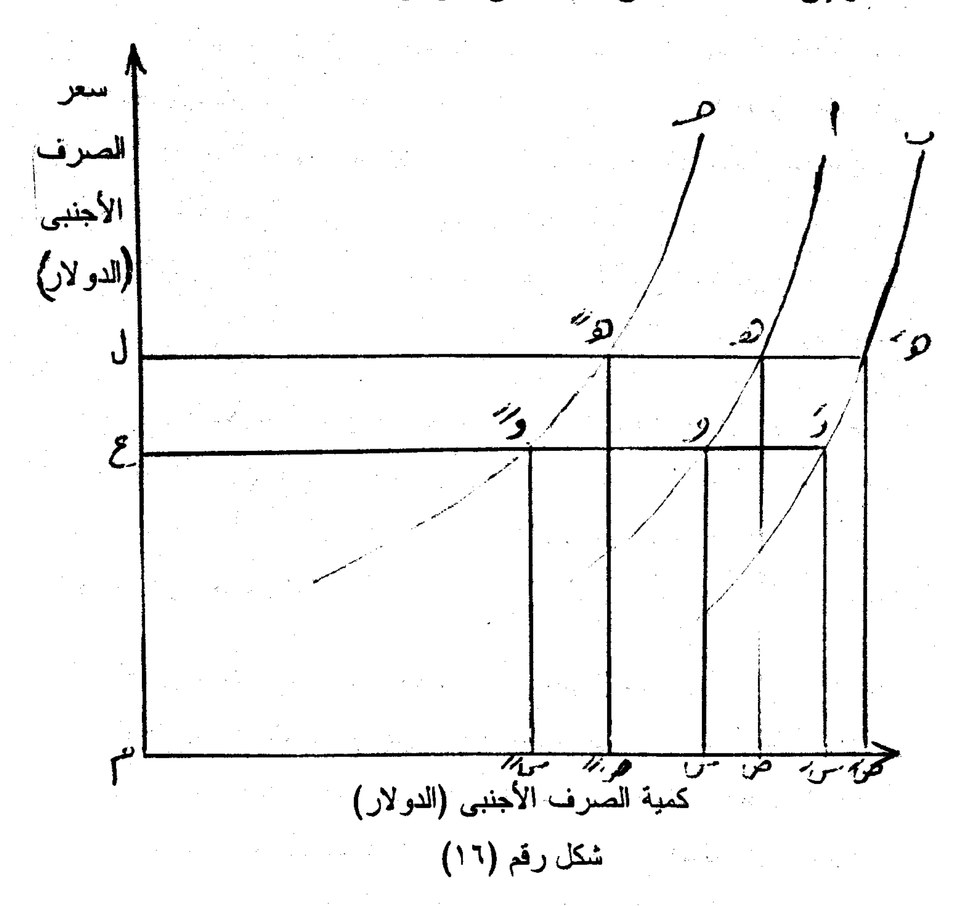
- الصادرات السلعية (المنظورة).
- الصادرات الخدمية (غير المنظورة).
- التحويلات إلى المقمين من جانب واحد.
- واردات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل.
- صادرات الذهب.

فعرض الصرف الأجنبى مشتق من الطلب على السلع والخدمات والأوراق المالية الوطنية، ومن ثم فانه محكوم بما يؤثر على هذا الطلب من عوامل.

هذا ومن المعلوم أن عرض أى سلعة – وتتمثل هنا السلعة فى الصرف الأجنبى وليكن الدولار الأمريكى – ما هو الا الكمية التى يمكن أن تباع فعلا فى السوق من هذه السلعة خلال مدة معينة، نتيجة لتفاعل مجموعة محدودة من العوامل، وذلك باعتبار العرض متغير تابع وهذه العوامل المؤثرة عليه متغير مستقل، وهى الثمن وظروف العرض (*) وهنا نجد بخصوص الثمن (سعر الصرف) أن العلاقة بينه وبين كميات العرض علاقة طردية، وذلك مع افتراض ثبات ظروف العرض. فتكون الكميات التى يكون البائع على استعداد لبيعها فى وقت معين متزايدة مع تزايد الثمن، ومتناقصة مع تناقص الثمن، وذلك بثبات العوامل الأخرى. فبارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى تزيد الكمية المعروضة منه، وبانخفاض سعره تقل الكمية المعروضة. هذه العلاقة الطردية بين كميات عرض الدولار وما يناظر كل منها من سعر للصرف يمكن عرضها

(*) ارجع إلى كتاب كاتب هذه السطور : التحليل الاقتصادى الجزئى (المرجع السابق) – ص ١٥ :٢٧.

على هيئة جدول عرض أو منحنى عرض للصرف الأجنبى (الدولار)، وينعكس هــنا أثــر التغــير فى سعر الصرف على كمية العرض بالانتقال من نقطة إلى أخــرى واقعة على نفس منحنى العرض. فكما هو واضح فى الشكل البيانى رقم (١٦)، تزيد الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى من م س إلى م ص نتيجة لارتفــاع ســعر الصرف الأجنبى من م ع إلى م ل ، ويكون هنا الانتقال من النقطة و إلى النقطة هــ على نفس منحنى العرض أ أ .



شكل رقم (١٦)

وبالانـتقال إلـى ظروف العرض نجد أن تغيرها بالزيادة يؤدى إلى انـتقال منحنى العرض إلى وضع جديد على يمين المنحنى الأصلى، بما يعنى زيـادة العـرض عـند نفس معدلات الصرف الأجنبى السابقة. فبانتقال منحنى العرض من وضعه الأصلى أ أ إلى الوضع ب ب جهة اليمين يزيد العرض من م س إلى م س/ عند نفس معدل الصرف م ع ، ويزيد العرض من م ص إلى م ص/ كذلـك عـند نفـس معدل الصرف م ل، وتكون الزيادة فى العرض هنا راجعـة إلـى تغير ظروف العرض بالزيادة. أما إذا تغيرت ظروف العرض بالـنقص ينـتقل منحنى العرض من مكانه الأصلى إلى جهة اليسار، بما يعنى نقـص العرض عند نفس معدلات الصرف السابقة. فبانتقال منحنى العرض من الوضـع أ أ إلـي الوضع حـ حـ يقل العرض من م س إلى م س// ، ومن م ص إلـي م ص// عند نفس مستويات معدل الصرف السابقة م ع، م ل على الترتيب.

وبالـتعرف علـى ظـروف عـرض الصرف الأجنبى- ولنفترض أنه الـدولار الأمريكى - نجد أنها تمثل فى الغالب - كما سبق القول - طلب مشتق مـن الطلـب الأمـريكى على صادراتنا الوطنية السلعية والخدمية، وهى بالتالى تتوقف على العوامل التالية: -

١- تغـير دخول المستهلكين الأجانب بالزيادة أو النقص : فتغير دخل المستهلك الأجنـبى بالزيادة يؤدي إلى زيادة الطلب على صادراتنا الوطنية، وبالتالى زيادة الطلب على العملة الوطنية بزيادة عرض الصرف الأجنبى (الدولار). ويـتم حـدوث ذلـك عند نفس معدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى زيادتهـا. وبـنفس المنطق يؤدى تغير دخل المستهلك الأجنبي بالنقص إلى

انخفــاض الطلب على صادراتنا الوطنية وبالتالى نقص الطلب على العملة الوطنــية بــنقص عرض الدولار. ويتم كذلك هذا التغير عند نفس معدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى انخفاضها.

٢- تغــير أذواق المستهلكين الأجانب بما يؤدى إلى زيادة تفضيلهم للصادرات الوطنية، ويعمل بالتالى على زيادة عرض الدولار عند نفس أسعار الصرف السابقة دون حاجة إلى زيادتها. وقد يؤدى تغير الأذواق إلى نقص تفضيل الصادرات الوطنية وبالتالى نقص عرض الدولار عما سبق، دون حاجة إلى نقص أسعار الصرف.

٣- تغــير عدد المستهلكين الأجانب وبالتالى تغير عرض الدولار. فبزيادة عدد المستهلكين يزيد عرض الدولار وبانخفاض عدد المستهلكين ينخفض عرض الدولار بنفس المنطق المذكور فى الفقرة السابقة.

٤- تغير مستوى أسعار الصادرات الوطنية، وما يترتب عليه اذا ما كان التغير بالــزيادة من نقص فى كمية الطلب الأجنبى على هذه الصادرات، وبالتالى نقــص الطلب على العملة الوطنية بنقص عرض الدولار عند نفس معدلات الصـــرف السابقة دون حاجة إلى نقصها، وإذا كان تغير أسعار الصادرات الوطنــية بــالخفض قــد يترتب عليه زيادة كمية الطلب الأجنبى على هذه الصــادرات، وبالــتالى زيــادة الطلب على العملة الوطنية، بزيادة عرض الدولار عند نفس معدلات الصرف السابقة بدون زيادة.

٥- تغير مستوى أسعار صادرات البلاد المنافسة لمصر فى الأسواق الأجنبية : تكــون النتيجة هنا عكس المذكور فى البند السابق. فإذا تغيرت هذه الأسعار

بالارتفـــاع، يؤدى هذا إلى زيادة طلب الصادرات الوطنية، وبالتالى زيادة عـــرض الـــدولار عند نفس أسعار الصرف السابقة بدون زيادة. وإذا حدث تغـــير الأســـعار بالانخفـــاض يحـــدث العكس، أى نقص طلب الصادرات الوطنـــية، وبالـــتالى نقص عرض الدولار عند نفس أسعار الصرف السابقة دون نقص.

٦- تغير مستوى الأسعار داخل الأسواق الأجنبية : إذا حدث ارتفاع فى الأسعار الداخلـــية للولايات المتحدة الأمريكية تصبح الصادرات المصرية أكثر قبولا مما قبل بالسوق الأمريكية، ويترتب على ذلك زيادة هذه الصادرات، وزيادة عـــرض الـــدولار عند نفس سعر الصرف السابق دون حاجة إلى زيادته. والعكـــس بـــالعكس صـــحيح فى حالة انخفاض الأسعار الداخلية للولايات المـــتحدة الأمريكـــية، حيث تصبح الصادرات المصرية أقل قبولا مما قبل بالســـوق الأمريكية، ويترتب على ذلك نقص هذه الصادرات، وبالتالى نقص عرض الدولار عند نفس سعر الصرف السابق دون حاجة إلى انخفاضه.

الطلب على الصرف الأجنبى :

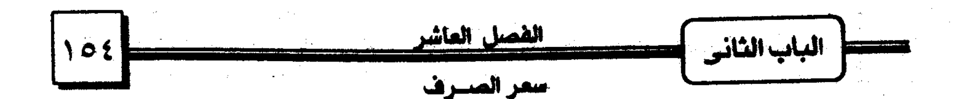
نـــنتقل إلى جانب الطلب على الصرف الأجنبى، وهو ما يمثل جانب المدفوعات المدين من ميزان المدفوعات، وتعتبر فى نفس الوقت بنوده المصادر التى تستدعى عرض العملة الوطنية، وتتلخص فيما يلى: -

- الواردات السلعية (المنظورة) .
- الواردات الخدمية (غير المنظورة).
- التحويلات إلى غير المقيمين من جانب واحد.
- صادرات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل.

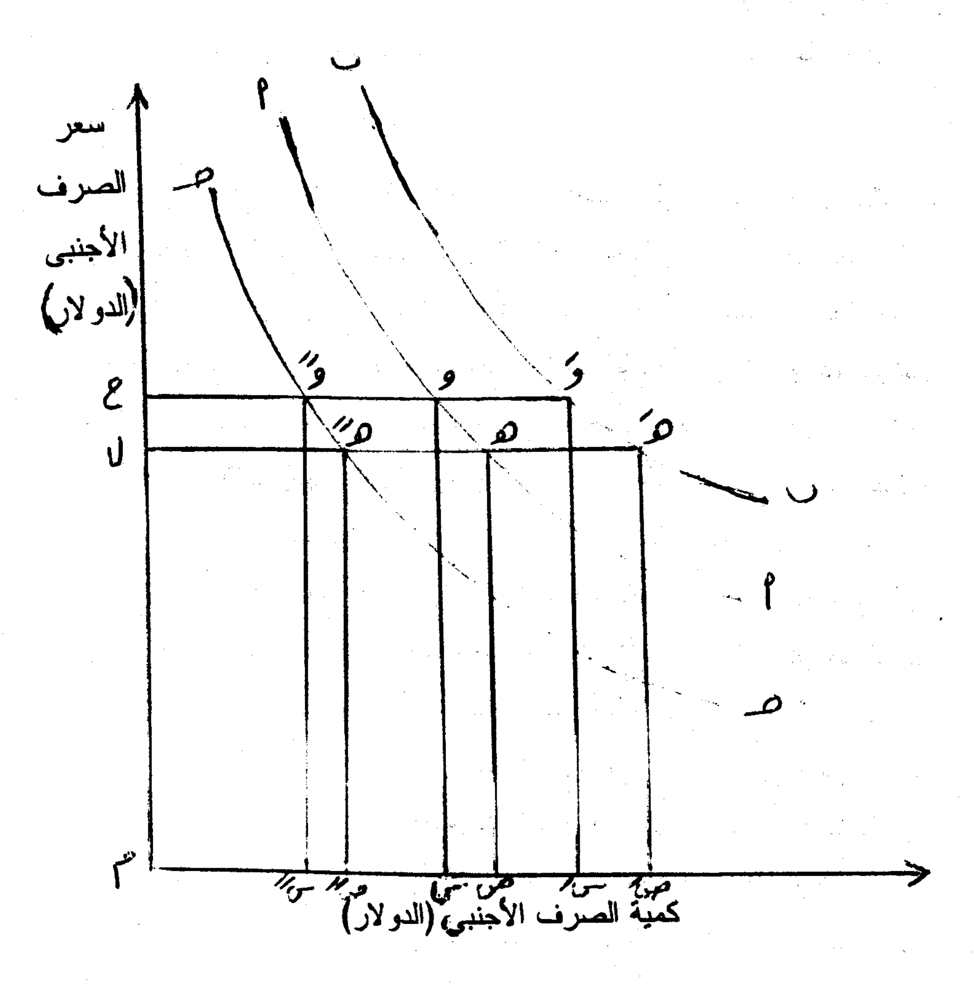
- واردات الذهب.

فالطلـب علـى الصـرف الأجنبى مشتق من الطلب على السلع والخدمات والأوراق المالـية الأجنبـية، ومن ثم فانه محكوم بما يؤثر على هذا الطلب من عوامل.

ومن المعلوم فى النظرية الاقتصادية أن الطلب على أى سلعة – وتتمثل هنا السـلعة فـى الصرف الأجنبى ولتكن الدولار الأمريكى – ما هو الا الكمية التى يمكـن أن تشترى فعلا فى السوق من هذه السلعة خلال مدة معينة، نتيجة لتفاعل مجموعـة معيـنة مـن العوامل، وذلك باعتبار الطلب متغير تابع وهذه العوامل المؤثـرة علـيه– وهـى الثمـن وظـروف الطلب – متغير مستقل. وهنا نجد بخصـوص الثمـن (سـعر الصرف) أن العلاقة بينه وبين كميات الطلب علاقة عكسـية وذلـك مـع افـتراض ثبات ظروف الطلب. فبانخفاض سعر الصرف الأجنـبى يحدث أن تزيد الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبى. وبارتفاع سعر الصـرف تنخفض الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبى، وذلك بافتراض ثبات ظـروف الطلـب. فمن المنطقى أن يترتب على انخفاض سعر صرف الدولار زيـادة فـى الكمـيات المطلوبة من الدولار، وبالعكس يترتب على ارتفاع سعر صـرف الـدولار انخفاض فى الكميات المطلوبة منه. هذه العلاقة العكسية بين كمـيات طلب الدولار وما يناظر كل منها من سعر للصرف يمكن عرضها على هيـئة جـدول طلـب أو منحنى طلب للدولار، وينعكس هنا أثر التغير فى سعر الصـرف علـى الكمية المطلوبة بالانتقال من نقطة إلى أخرى واقعة على نفس منحـنى الطلـب، كما هو واضح فى الشكل البيانى رقم (١٧). فبانخفاض سعر



الصـــرف مـــن م ع إلى م ل تزيد الكمية المطلوبة من الدولار من م س إلى م ص، وذلك بالانتقال من النقطة و إلى النقطة هـــ على نفس منحنى الطلب أ أ .



شكل رقم (١٧)

وبالانتقال إلى ظروف الطلب- وهى العوامل الأخرى المؤثرة على طلب الصرف الاجنبى – نجد أن تغيرها بالزيادة يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب إلى وضع جديد على يمين المنحنى الأصلى، بما يعنى زيادة الطلب عند نفس معدلات الصرف الأجنبى السابقة. فبانتقال منحنى الطلب من وضعه الأصلى أ أ إلى الوضع ب ب جهة اليمين، يزيد الطلب من م س إلى م س/ عند نفس معدل الصرف ويزيد الطلب من م ص إلى م ص/ كذلك عند نفس معدل الصرف م ل ، وتكون الزيادة هنا فى الطلب راجعة إلى تغير ظروف الطلب بالزيادة. أما اذا تغيرت ظروف الطلب بالنقص ينتقل منحنى الطلب من مكانه الأصلى إلى جهة اليسار بما يعنى نقص الطلب عند نفس معدلات الصرف السابقة. فبانتقال منحنى الطلب من الوضع أ أ إلى الوضع حـ حـ يقل الطلب من م س إلى م س//، من م ص إلى م ص// عند نفس مستويات معدل الصرف السابقة م ع ، م ل على الترتيب.

وبالتعرف على ظروف طلب الصرف الأجنبى – ويفترض هنا أنه الدولار الأمريكى – نجد أنها تمثل فى الغالب طلب مشتق من الطلب المحلى على الواردات السلعية والخدمية الأجنبية (التى يدفع بالدولار مقابل الحصول عليها) وهى بالتالى تتلخص فيما يلى: -

١- تغير دخل المستهلك المحلى بالزيادة أو النقص : فتغير دخل المستهلك المحلى بالزيادة يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات من الخارج، وبالتالى زيادة عرض العملة الوطنية من أجل شراء (طلب) الدولار اللازم لتحقيق زيادة الواردات. ويتم حدوث ذلك عند نفس معدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى انخفاضها. وبنفس المنطق يؤدى تغير دخل المستهلك

الوطـنى بالـنقص إلـى انخفاض الطلب المحلى على الواردات الأجنبية، وبالتالى نقص عرض العملة الوطنية ومن ثم نقص طلب الدولار، ويتم ذلك عند نفس معدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى ارتفاعها.

٢- تغـير أذواق المستهلك المحلى : إذا تغير ذوق المستهلك المحلى بحيث زاد تفضـيله لطلـب السـلع أو الخدمات المستوردة، فان هذا يؤدى إلى زيادة عـرض العملة الوطنية لزيادة طلب الدولار، بدون أن يستلزم هذا انخفاض فـى سـعر الصـرف. وقد يؤدى تغير ذوق المستهلك المحلى إلى نقص تفضيل الواردات وبالتالى نقص طلب الدولار، بدون أن يصحب ذلك ارتفاع فى سعر الصرف.

٣- تغير عدد المستهلكين الوطنيين : يترتب على تغير عدد المستهلكين المحليين بالـزيادة زيادة الاستيراد، وزيادة طلب الدولار عند نفس معدلات الصرف السـابقة، والعكـس بالعكس صحيح.فإذا نقص عدد المستهلكين المحليين قل الاسـتيراد، ونقص بالتالى الطلب على الدولار عند نفس معدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى زيادتها.

٤- تغـير مسـتوى أسـعار الـواردات : يترتب على ارتفاع أسعار الواردات انخفـاض فـى كمية ما يطلب منها محليا ، وبالتالى انخفاض طلب الدولار عـند نفـس معـدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى ارتفاعها، والعكس بـالعكس صحيح. ففى حالى انخفاض أسعار الواردات تزيد كمية ما يطلب مـنها محلياً، وبالتالى زيادة الطلب على الدولار عند نفس معدلات الصرف السابقة دون حاجة إلى إنخفاضها.

٥- تغـير مسـتوى أسـعار الواردات المنافسة للواردات الأمريكية : إذا حدث انخفـاض فـى أسـعار الواردات البديلة للواردات المصدرة من الولايات المـتحدة الأمريكية للسوق المحلى يقل الطلب على الدولار الأمريكى نتيجة لانخفـاض الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم هذا بنفس معدل الصرف السابق. وإذا حدث العكس بزيادة أسعار الواردات البديلة للواردات الآتـية مـن الولايات المتحدة الأمريكية يزيد الطلب على الدولار الأمريكى عند نفس معدل الصرف السابق دون حاجة إلى انخفاضه.

٦- تغـير مسـتوى الأسـعار المحلية : إذا حدث ارتفاع فى مستوى الأسعار المحلـية تصـبح الواردات الأمريكية أكثر قبولا مما قبل بالسوق المحلى، ويترتـب على ذلك زيادة فى الواردات وزيادة طلب الدولار عند نفس سعر الصرف السابق دون حاجة إلى انخفاضه والعكس بالعكس صحيح فى حالة انخفـاض مسـتوى الأسعار المحلية، حيث تصبح الواردات الأمريكية أقل قـبولا ممـا سبق بالسوق المحلى، ويترتب على ذلك نقص الواردات منها، وبالتالى نقص طلب الدولار عند نفس سعر الصرف السابق دون حاجة إلى ارتفاعه

سعر الصرف التوازنى :

بأخذنـا فى الاعتبار ما سبق شرحه بخصوص عرض الصرف الاجنبى وطلـب الصرف الاجنبى، وبالتركيز فقط على مصادر الصرف الأجنبى وأوجه طلب الصرف الأجنبى الراجعة إلى معاملات اقتصادية مستقلة، أى باستبعاد ما يـرجع إلى العمليات التعويضية، يمكن الوصول إلى سعر الصرف التوازنى، حيـث يـتطابق عـرض الصـرف الأجنبى مع الطلب عليه فى سوق الصرف

الأجنبى عند نقطة تقاطع منحنى عرض الصرف الأجنبى بمنحنى طلب الصرف الأجنـبى. ويحقق سعر الصرف التوازنى فى نفس الوقت شرط التوازن السوقى لميزان المدفوعـات بتسـاوى جانبيه المدين والدائن من المعاملات الاقتصادية المستقلة، وذلـك طالمـا أن طلب وعرض الصرف الأجنبى لا يتم إلا لتسوية المدفوعـات الدولية، هذه المدفوعات التى تتمثل فى البنود المختلفة لجانبى ميزان المدفوعـات. فـبما يـتحقق من توازن فى سوق الصرف الأجنبى يتحقق كذلك تـوازن فـى ميزان المدفوعات فى المعاملات الاقتصادية المستقلة، وذلك بفضل الوصول إلى سعر الصرف التوازنى (*).

(*) تتطابق اجمالى صفقات سوق الصرف الأجنبى خلال سنة معينة مع ما يتم تسجيله خلالها فى ميزان المدفوعات، اذا ما كان يتم تسوية كل صفقات الأعمال التى تتم خلال هذه السنة بين المقيمين فى الدولة وبين بقية دول العالم فى سوق الصرف الأجنبى. وقد لا يحدث هذا التطابق، فبعض الصفقات لا يترتب عليها شراء أو بيع قطع أجنبى، ومن أمثلة ذلك: الهبات ، المقايضة المباشرة لتبادل سلع بين طرفين، ترتيبات السداد الخاصة التى يقوم بمقتضاها المستورد فى كل من دولتين بالدفع للمصدر بعملته الوطنية، وبالإضافة إلى ذلك السلع والخدمات المشتراة أو المباعة بالائتمان والتى يظل ثمنها غير مسدد حتى نهاية السنة، فهى تسجل ضمن الأنشطة التى تمت خلال العام فى ميزان المدفوعات، ولكن لا تظهر فى سوق الصرف الأجنبى لنفس العام طالما لم يتم السداد خلاله . وعلى العكس من ذلك تتم عند بداية العام صفقات سداد فى سوق الصرف الأجنبى دون أن تقترن بتسجيل مطابق فى ميزان المدفوعات لأنه قد تم عقدها وتسجيلها خلال العام السابق.

وتعنى هذه الاستثناءات بأنه لا يمكن أن تتم المطابقة بين اجمالى صفقات سوق الصرف الأجنبى خلال سنة معينة وما يتم تسجيله فى ميزان المدفوعات لنفس السنة. ولكن يرد على ذلك بأنه طالما أن المقايضات والترتيبات الخاصة للسداد تتم فى حالات استثنائية،فما لم تكن التحويلات من جانب واحد كبيرة، فانه يمكن أن نجد أن مشتريات ومبيعات الصرف الأجنبى
=

وللوصـــول إلى سعر الصرف التوازنى يستلزم الأمر مرور فترة من الزمـــن لا تعكـــس أثر التقلبات الموسمية، وتستبعد التقلبات الدورية التى تحدث علـــى مختلف مراحل الدورة الاقتصادية. ويميل بعض الكتاب إلى اعتبار فترة ثـــلاث ســـنوات فترة مناسبة للوصول إلى سعر الصرف التوازنى. فيكون سعر الصـــرف الذى يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبى والكمية المعروضـــة منه خلال فترة الثلاث سنوات هو السعر التوازنى بشرط ألا يتحقق الـــتعادل باللجوء إلى القيود على الواردات، أو عن طريق حدوث معدلات عالية من البطالة أو التضخم (*).

وبحـــدوث اختلال فى التوازن يهمنا أن نشير إلى ما يؤدى مرة أخرى إلـــى عودة التوازن فى سوق الصرف الأجنبى، ويكون هذا بإدخال أثر مرونة الطلـــب علـــى الصرف الأجنبى ومرونة عرض الصرف الأجنبى فى الاعتبار. فتتوقف مرونة الطلب على الصرف الأجنبى على كل من: مرونة الطلب المحلى علـــى الـــوادرات، ومرونة العرض الخارجى للواردات. وتتوقف مرونة عرض الصـــرف الأجنـــبى علـــى كل من : مرونة الطلب الخارجى على الصادرات، ومـــرونة العـــرض المحلى للصادرات. وزيادة مرونة كلا من العرض والطلب

= تقترب بدرجة دقة كبيرة من مديونية ودائنية ميزان المدفوعات. وأما بخصوص سداد بعض صفقات السنة السابقة فى بداية العام الحالى، فإنها يمكن أن تتعادل فى الظروف العادية مع ما يتم تأجيل سداده خلال العام الحالى حتى نهاية العام (ويتم دفعه خلال العام التالى) . ولذلك يمكن القول بدرجة دقة أولية بأن كل الصفقات الداخلة سوق الصرف الأجنبى خلال سنة معينة تؤثر على ميزان المدفوعات لنفس هذه السنة .

P.T. Ellsworth and J. Clark Leith, Ibid., PP. 330:331.

(*) جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٢٣.

يؤدى إلى امكانية تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة بتغير بسيط فى سعر الصرف، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض مرونة كلا من العرض والطلب لا يجعل تحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة ممكنا الا بتحرك كبير فى سعر الصرف (*).

ومن هنا كان لارتفاع المرونات أثر كبير على تيسير الوصول إلى سعر الصرف التوازنى. فاذا كانت كلا من مرونة عرض الصادرات ومرونة عرض الواردات لا نهائية، فانه يكفى لاستقرار توازن ميزان المدفوعات أن يكون مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الواحد. ويطلق على هذا الشرط شرط Marshall-Lerner Condition مارشال – ليرنر

وفى مثل هذه الحالة يؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات (**).

نظم الصرف المختلفة :

علمنا كيف يتحدد سعر الصرف بفعل قوى العرض والطلب، ولكن هذه القوى لا تلعب دورها داخل إطار موحد وثابت، فهناك من العوامل ما يعمل على تكييف قوى عرض وطلب الصرف الأجنبى، وبالتالى تتحكم فى تحديد سعر الصرف. وتختلف هذه العوامل تبعا لاختلاف نظام الصرف Exchange

---

(*) المرجع السابق لكاتب هذه السطور : التحليل الاقتصادى الجزئى – ص ٦٨.

(**) فؤاد هاشم عوض (دكتور) – مرجع سابق- ص ص ٢٣٩-٢٤١ .
جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٢٥.

System السـائد . ويقصـد بنظام الصرف ما يتحدد من دور لكل من السلطات النـقدية والمتعاملين الآخرين فى سوق الصرف الأجنبى طبقا لمجموعة القواعد المعـروفة باسـم قواعد اللعبة Rules of the Game التى تكفل الإجابة على العديد من التساؤلات التى أهمها : ما إذا كان يبقى سعر الصرف ثابتا أم متغيراً؟ ومـا إذا كان هذا الثبات أو التغير مطلق أو محدد بحدود معينة؟ وما تكون عليه هذه الحدود إن وجدت؟ وطبقا لذلك يمكن التمييز بين ثلاث نظم رئيسية للصرف:

- نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate System
  و ما يطلق عليه قاعدة الذهب .
- نظام أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate System
  و ما يطلق عليه نظام العملات الورقية المستقلة .
- نظام الرقابة على الصرف Exchange Control System

(١) نظام أسعار الصرف الثابتة :

سـيطر هـذا النظام طوال القرن التاسع عشر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولـى، بما ساد هذه الفترة من قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدى الدولى [*] ، حيث يلزم لسريان نظام أسعار الصرف الثابتة توفر الشروط التالية: -

---

(*) سيطر كذلك نظام آخر للصرف الثابت طوال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينات (١٩٧١) يستند على قاعدة الصرف بالذهب، يتغير فيه سعر الصرف فى =

- تحديد قيمة العملة الوطنية بوزن معين وثابت من الذهب.
- الســماح بحرية الافراد فى تحويل العملة الوطنية إلى ذهب (وبالعكس تحويل الذهب إلى عملة) طبقا لقيمة العملة المحددة بوزن معين وثابت من الذهب.
- السماح بحرية تصدير واستيراد الذهب.

ويؤدى ارتباط مختلف العملات بهذه الشروط إلى وجود علاقة ثابتة، تشمل أســعار صرف ثابتة بين كافة هذه العملات. فإذا تصورنا من منطلق التبسيط أن الســلطات المصرية قد حددت قيمة الجنيه المصرى بمقدار ٢ جرام من الذهب، وأن الســلطات بالولايــات المــتحدة الأمريكية قد حددت قيمة الدولار الأمريكى بمقــدار جــرام واحد من الذهب، وأن السلطات الإنجليزية قد حددت قيمة الجنيه الاســترلينى بمقــدار ٣ جرامات من الذهب، تصبح العلاقة ثابتة بين قيم الثلاث عملات، أو بعبارة أخرى تصبح أسعار الصرف ثابتة كما يلى:

١ جنيه مصرى = ٢ دولار أمريكى = ٢ / ٣ جنيه استرلينى .

وتظــل أسعار الصرف هذه ثابتة رغم ما قد يحققه ميزان مدفوعات أى مــن هذه الدول الثلاث من عجز أو فائض فى التوازن. وهنا قد نتساءل : كيف يكــون هــناك عجز أو فائض وتظل أسعار الصرف ثابتة دون تغيير؟ أليس هذا يــتعارض مع ما سبق أن أوضحناه بخصوص أثر تغير كميات طلب أو كميات عرض الصرف الأجنبى على تغير أسعار الصرف؟

= حدود مدى معين حول سعر التعادل طبقا لما كانت تقضى به اتفاقية صندوق النقد الدولى قبل تعديلها فى ١٩٧٨، كما يتم شرحه فيما بعد.

الإجابة المباشرة تقول أنه لا يوجد هناك تعارض، والسر فى ذلك يرجع إلـى قواعـد اللعبة التى تتمثل فى الشروط الثلاث التى يقوم عليها نظام أسعار الصرف الثابتة. فكيف يكون هذا؟

نفـترض أن مـيزان المدفوعـات المصـرى قد حقق عجزا فى تعاملاته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كان هذا العجز نتيجة لنقص فى صـادرات القطن المصرى، أو لزيادة فى واردات القمح الأمريكى، المهم أن هذا العجـز يتمثل – كما درسنا من قبل – فى زيادة الكميات المطلوبة من الصرف الأجنـبى (الـدولار) عـن الكميات المعروضة منه، مما يولد ضغطا على سعر صـرف الجنـيه المصـرى بدلالة الدولار فينخفض (بمعنى أن الجنيه المصرى يكـون مسـاويا لأقـل من ٢ دولار أمريكى). فان حدث ذلك يقوم المستوردون المصـريون بشـراء الذهب بالجنيهات المصرية، فيحصلوا على ٢ جرام ذهب مقـابل كـل جنـيه مصـرى، ويقومـوا بتصدير الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحولوه هناك إلى دولارات، فيحصلوا مقابل كل ٢ جرام ذهب علـى ٢ دولار أمـريكى، وبذلـك يحققوا مكسب نتيجة هذه العملية. وبالتنافس لتحقيق هذا المكسب يزول المكسب ويرجع سعر الصرف إلى مستواه الأصلى. فطالمـا وجـدت إمكانـية تجنب تغير سعر الصرف بتحديد قيمة كل من الجنيه المصرى والدولار الأمريكي بوزن معين من الذهب وبإمكانية التحويل من الجنيه أو الدولار إلى الذهب وبالعكس، وبإباحة تصدير واستيراد الذهب، فطالما توفرت هـذه الشروط يظل سعر الصرف لأى عملة ثابت دون أى تغيير، لأن هناك باب خلفـى يسـمح بتعويض أى نقص يحدث فى الكميات المعروضة من أى عملة، بحيث يظل سعر الصرف مستقرا عند مستواه.

مـــا سبق من تحليل صحيح طالما توفرت الشروط المذكورة، ولكن من المعلـــوم أن تصـــدير أو استيراد الذهب لا يتم الا بتحمل نفقات معينة مقابل نقله والتأميـــن علـــيه. ومـــن ثم لابد من أخذ أثر هذه النفقات فى الاعتبار، حتى وان كانـــت تمـــثل قيمة هامشية، حيث يتقرر سعر الصرف عند قيمة قد تزيد أو تقل بقـــدر قـــيمة هذا الهامش. فإذا فرض وان كانت نفقة النقل والتأمين على الجرام الواحـــد مـــن الذهـــب مساوية لخمس مليمات، فان الفرصة المتاحة للحفاظ على اســـتقرار ســـعر الصرف لن تجعله يقل إلا بقدر يساوى هذه النفقة، فيصبح الحد الأدنى لسعر صرف الجنيه المصرى بدلالة الدولار:

واحد جنيه مصرى = ١,٩٨ دولار أمريكى.

ويمـــثل هذا السعر الحد الأدنى لسعر صرف الجنيه المصرى بالدولار لأنـــه لـــو قـــل عنه سعر الصرف لاضطر المستوردون فى مصر إلى تصدير الذهب كما أشرنا من قبل، ولتحملوا نتيجة عملية التصدير نفقة ٠,٠٢ دولار فقط مقابل كل ٢ دولار، يحصلوا عليها بتحويل واحد جنيه مصرى فى البداية. وبذلك يسمى الحد الأدنى بنقطة خروج الذهب.

وإذا حـــدث العكـــس وارتفع سعر صرف الجنيه بالدولار، فلن يتعدى الحد الأقصى.

واحد جنيه مصرى = ٢,٠٢ دولار امريكى.

والسبب فى ذلك – بنفس المنطق – أنه لو تعدى هذا الحد الأقصى، يقوم المســـتورد الأمـــريكى بشراء الذهب بالدولار الأمريكى، فيحصل على ٢ جرام ذهـــب مقـــابل كـــل ٢ دولار أمريكى، ويصدر الذهب إلى مصر مقابل تحمل

نفقة ٠,٠٢ دولار لكل ٢ جرام ذهب. وفى مصر يشترى الجنيه المصرى الواحد مقـــابل ٢ جرام ذهب، وبالتالى يكون اجمالى ما يتحمله مقابل الحصول على كل جنيه مصرى واحد مساويا ٢,٠٢ دولار أمريكى . ولهذا يسمح بهذا المعدل كحد أقصــى لارتفاع سعر صرف الجنيه المصرى بالدولار ولا يسمح بأعلى من ذلك لأنـــه يحقـــق ربح لمن يقوم بتصدير الذهب من أمريكا، بما يؤدى إلى التنافس للحصول عليه حتى يقل ويزول. ويسمى هذا الحد الأقصى بنقطة دخول الذهب.

فيطلق على الحد الأدنى لسعر الصرف نقطة خروج الذهب، لأنه إذا انخفض الســعر عــن هــذا الحد يتم تصدير الذهب. ووجود هذه الإمكانية يمنع انخفاض الســعر عــن هــذا الحد. ويطلق على الحد الاقصى لسعر الصرف نقطة دخول الذهــب، لأنـــه إذا ارتفع السعر عن هذا الحد يتم استيراد الذهب. لأنه إذا ارتفع الســعر عــن هذا الحد يتم استيراد الذهب. ولكن وجود هذه الإمكانية يمنع كذلك ارتفـــاع السعر عن هذا الحد. وهكذا نجد أن نظام الصرف هنا يستند على قاعدة الذهــب، ويتمـــتع نتـــيجة لذلك بالثبات، وان كان هذا الثبات لا يعنى عدم التغير المطلـــق، ولكنه يعنى الاستقرار والتغير فى حدود هامشية ضئيلة لا تتعدى مدى خروج ودخول الذهب.

(٢) نظام أسعار الصرف المرنة (نظام العملات الورقية المستقلة)

تخـــتفى هـــنا فى ظل نظام أسعار الصرف المرنة أو الحرة العلاقة المحددة الثابتة بين العملات المختلفة المحكومة بوزن معين ثابت من الذهب لكل عملة، ويصبح كل من العملات الورقية المستخدمة مستقل عن غيره من العملات. فيتحدد سعر تبادله بغيره من العملات (سعر الصرف) طبقا لقوى

العــرض والطلــب، مثله فى ذلك كمثل أى سلعة أخرى يتحدد سعرها طبقا لقــوى السوق. وقد سبق أن شرحنا كيفية تحديد سعر الصرف التوازنى فى السوق.

ويطلــق فــى الوقــت الراهن على نظام سعر الصرف المرن أو الحر مسمى نظام تعويم العملات Floating System وهنا لا تتحمل السلطات النقدية والمالــية – كقــاعدة عامــة – أى عــبء فى مجال مواجهة الخلل فى ميزان المدفوعــات بــل يــترك الأمر كلية لجهاز الثمن لأحداث التغيرات المناسبة فى معدلات الصرف، بما يؤدى إلى التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات وعلــى تدفقات رؤوس الأموال، ويعمل على توازن ميزان المدفوعات. وان كان هــذا هو الأصل، إلا أنه ليس من المقبول أن تترك الدولة مصير سعر الصرف لقــوى الســوق دون تدخل من جانبها. فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة الــتى تنعكس تغيراتها على مستوى الأسعار فى الداخل والخارج، وبالتالى على مستويات النشاط الاقتصادى واستقرارها. ومن هنا تحتفظ السلطات النقدية (البنك المركــزى) فــى مختلف الدول بأرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية للــتدخل بهــا –عندما يتطلب الأمر ذلك – بالبيع أو الشراء فى أسواق الصرف الأجنبى لعدم ترك الأمر كلية لقوى السوق الحرة. ويمكن هنا التمييز بين نوعين مــن التعويم: التعويم النظيف Clean floating والتعويم غير النظيف (التعويم القذر) Dirty floating (*).

(*) سامى عفيفى (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٥٦ : ١٥٧.

فطبقا لنظام التعويم النظيف للعملة، تترك السلطات النقدية سعر الصرف حـــرا، يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى، ولا تتدخل فـــى هــذا الســـوق كــبائعة أو مشترية إلا بقصد حماية قيمة العملة الوطنية من التأثـــيرات العارضة أو المؤقتة أو التى تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة. أمـــا نظـــام الـــتعويم غير النظيف للعملة، فيتمثل فى تدخل السلطات النقدية فى أسواق الصرف الأجنبى بائعة أو مشترية بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهدافـــا معيـــنة. فقـــد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعـــروض مـــنها، وبالـــتالى تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لـــزيادة الطلـــب العالمى عليها. وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها، وبالتالى رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهـــرب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضا. وقد يؤدى هذا التدخل إلى تحقيق مصالح وطنية معينة على حساب الاقتصاد العالمى.

ونظـــرا إلـــى أنه فى ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة يكون الاســـتقرار الاقتصادى للبلد معرضا للتأثر سلبيا بالتغير المستمر الحر فى أسعار الصرف، علينا أن نتساءل عما إذا كان هذا التغير محكوم بعوامل معينة؟

نظرية تعادل القوة الشرائية :

جـــاءت الإجابـــة عن التساؤل المذكور فى آخر الفقرة السابقة فى عام ١٩١٦ فـــى نظـــرية تعادل القوة الشرائية The Purchasing Power Parity للعالم السويدى جوستاف كاسل Justaf Cassel . وبناء على هذه النظرية فان ســـعر الصـــرف التوازنى بين عملتين هو السعر الذى يساوى بين القوة الشرائية لها. وقد بنيت هذه النظرية على أساس فكرة أن الطلب على العملة الأجنبية ينبع

مـن الرغـبة فـي شراء السلع الأجنبية بها، فإذا كان سعر الصرف القائم بين عملتيـن س ، ص يجعـل المواطن فى الدولة س قادرا- عن طريق شراء كمية مـن الـنقد الأجنبى ص على أساس سعر الصرف السائد - على الحصول على كمـية أكـبر مـن السلع فى الدولة ص عما يمكنه الحصول عليه فى الدولة س بالكمـية مـن العملـة المحلية التى بادلها بالعملة الأجنبية، فمعنى هذا أن سعر الصـرف القـائم بيـن العملتين س ، ص أقل من قيمته الحقيقية مما يؤدى إلى زيادة الطلب على العملة ص ورفع قيمتها، ويرتفع بالتالى سعر الصرف الأجنبى بيـن العملتين س،ص (هذا بفرض توافر الحرية المناسبة فى أسواق الصرف). ويحـدث العكس إذا كانت الكمية من السلع التى يستطيع المواطن من الدولة س شـراءها - بـتحويل كمية من النقد المحلى إلى العملة ص طبقا لسعر الصرف القـائم بيـن العملتيـن س ،ص - أقـل من الكمية من السلع التى كان يمكن له شـراؤها محلـيا بعملته الأصلية، فان هذا يعنى تقويم العملة الأجنبية بأعلى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدى إلى نقص الطلب عليها، وانخفاض قيمتها بالتالى إلى المسـتوى التوازنى الذى يعكس العلاقة بين الأسعار فى الدولتين. وهكذا يتحديد سـعر الصرف التوازنى عند المستوى الذى يؤدى إلى قيام التجارة بين البلدين فـى السـلع الـتى يتمتع فيها كل منهما فقط بميزات نسبية وفقا لنظرية النفقات النسـبية، ويـتوقف اتجاه الهروب من النقد المحلى لدولة من الدولتين إلى السلع عموما (*).

(*) فؤاد هاشم (دكتور) - مرجع سابق - ص ١٢٤ : ٢٢٥.

ويـــأخذ سعر الصرف التوازنى الذى يساوى بين القوة الشرائية للعملتين الصورة الجبرية التالية :

ص = د/ع

حيــث أن ص ترمـــز إلى سعر الصرف، د ترمز إلى مستوى الأسعار الداخلــية مقومـــا بالعملة المحلية، ع ترمز إلى مستوى الأسعار العالمية مقدرا بإحدى العملات الدولية.

وهكـــذا فإن أى اختلاف لسعر الصرف فى السوق عن السعر التوازنى الـــذى يســـاوى بيـــن القـــوة الشرائية للعملتين، يؤدى إلى توليد القوى فى سوق الصرف بدفع سعر الصرف نحو سعر التوازن. هذا وإن كانت هناك من العوامل مـــا يطمس العلاقة الواضحة والمحددة بين القوة الشرائية للعملات المختلفة داخل بلادهـــا، بمـــا يجعل بالتالى تحديد سعر صرف التعادل صعباً. من هذه العوامل علـــى ســـبيل المـــثال مـــا تضع كل دولة من العديد من القيود أمام الصادرات والواردات، وما تتدخل به فى تحديد أسعار العديد من السلع من فرض للضرائب أو منح للإعانات. ومن ثم نجد أن جوستاف كاسل (المنادى بنظرية تعادل القيمة الشـــرائية) يـــرى أن نظريته لا تستخدم فى تحديد سعر الصرف التوازنى، وإنما فـــى قـــياس التغـــير الذى يطرأ على هذا السعر بين تاريخ وأخر نتيجة لتطور مستويات الأسعار(*).

(*) جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١١٦.

فـإذا كان سعر صرف الجنيه المصرى مقوماً بالدولار فى سنة ١٩٨٥ عـبارة عـن : واحـد جنيه مصرى = ٠,٥ دولار أمريكى، وحدث أن ارتفعت الأسعار المحلية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ بنسبة ٩٠%، بينما ارتفعت الأسـعار بالولايـات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة بنسبة ٣٠% فقط، فإن سعر صرف الجنيه المصرى مقوماً بالدولار فى سنة ١٩٩٠ يصبح كما يلى :

سعر الصرف فى ١٩٩٠ = $\frac{١}{٢}$ × $\frac{\%١٣٠}{\%١٩٠}$ = ٠,٣٤

بمعنى أن :

سعر الصرف الجديد = سعر الصرف القديم × $\frac{\text{الرقم القياسى للأسعار فى الولايات المتحدة الأمريكية}}{\text{الرقم القياسى للأسعار فى مصر}}$

أو بصيغة أخرى (*)

سعر الصرف الجديد = سعر الصرف القديم × $\frac{\text{القوة الشرائية للجنيه المصرى}}{\text{القوة الشرائية للدولار بالولايات المتحدة الأمريكية}}$

ويلاحـظ أن تضخم الأسعار بنسبة أعلى فى مصر بالمقارنة بالولايات المـتحدة الأمريكـية قد أدى إلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى مقوماً بـالدولار الامـريكى مـن ٠,٥ دولار إلى ٠,٣٤ دولار. ويمكن كذلك أن نقول بعـبارة أخـرى أن انخفـاض القـوة الشرائية للجنيه المصرى بنسبة أعلى من

(*) على أساس أن القوة الشرائية للنقود = مقلوب مستوى الأسعار معبراً عنه بالرقم القياسى. المرجع السابق – ص ١١٧.

انخفــاض القوة الشرائية للدولار الأمريكى قد أدى إلى هذا الأنخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى.

هــذا وإن كانت تعكس نظرية تعادل القوة الشرائية فكرة مقبولة منطقيا، إلا أنهــا قــد لاقت العديد من الانتقادات التى أدت إلى التخلى عنها كنظرية لتفسير التغير فى أسعار الصرف وتحديد مستواها، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلى(*).

١- الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار يعرض القياس لكل العيوب التى تكمــن فى حساب هذه الأرقام، من حيث مدى تغطيتها لكل السلع، ومن حيــث طبيعة السنة التى تؤخذ أساساً لحساب الرقم القياسى، ومن حيث نوع الرقم القياسى المستخدم.

٢- اتخــاذ الســعر القديم كنقطة انطلاق بإدخال التغير النسبى فى الأسعار علــيه، يفــترض أن سعر الصرف القديم كان سعراً توازنياً وهذا غير صــحيح فــى جميع الأحوال، وبالتالى تنتقل إلى سعر الصرف الجديد المحسوب كافة العيوب والأخطاء التى كانت كامنة فى السعر القديم.

٣- يقــوم منطق النظرية على أساس افتراض حرية أسواق الصرف، وهذا أمر غير واقعى بالنسبة لمعظم أسواق الصرف فى عالم اليوم، بل ومنذ الكساد الكبير فى سنوات الثلاثينات.

(*) هاشم فؤاد (دكتور) – مرجع سابق – ص ٢٢٦.

٤- تقـف الـنظرية عاجـزة عن أن تفسر التحول فى الطلب الدولى وفى حـركات رؤوس الأموال وأثر التغيرات الفنية فى طرق الإنتاج وغير ذلـك من الأمور التى تؤثر فى معدلات التبادل الدولى. وكان من نتيجة ذلـك أن اعتـبرت النظرية نظرية خاصة تفسر ظروفاً معينة ولا تقدم تفسيراً عاما لأسعار الصرف.

تقييم نظام سعر الصرف المرن(*).

يوجـد اختلاف فى الرأى بين مؤيدين ومعارضين لنظام أسعار الصرف المـرن أو الحـر، ويبنى المؤيدون وفى طليعتهم فريد مان M. Friedman ، هابرلار Haberler ، وجروبل Gruble وجهة نظرهم على الحجج التالية :

١- تتكفل قوى السوق فى ظل هذا النظام فى أحداث التغيرات اللازمة فى سعر الصـرف للقضاء على الخلل فى ميزان المدفوعات. ويتم شرح هذه النقطة فيما بعد.

٢- إعفـاء البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة من عبء التدخل فى أسواق الصـرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية لرفع أسعار عملاتها فى حالة الأنخفاض، أو تخفيض أسعار عملاتها فى حالة الارتفاع.

(*) وجيه شندى (دكتور) - المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٥ - ص ٣٣-٣٥ . مشار إليه فى : سامى عفيفى (دكتور) - مرجع سابق - ص ١٦٤:١٦٦.

٣- عدم الحاجة إلى احتفاظ البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة بإحتياطيات نقديــة فــى صــورة ذهب وعملات أجنبية لعدم تدخلها فى سوق الصرف الأجنبى كعارضة أو طالبة لعملتها.

٤- لعــل أكــبر الحجــج المؤيدة لنظم تعويم العملات هو عدم اضطرار الدول المطــبقة لهذا النظام إلى تكييف سياساتها النقدية والمالية لمتطلبات التوازن الخــارجى لميزان المدفوعات، أو الالتجاء إلى إتباع سياسات تجارية تقليدية لخفــض واردات الدولة من الخارج أو تدفق رؤوس الأموال من الخارج أو إلى الخارج.

مــن هنا يمكن للسلطات النقدية والمالية توجيه سياساتها النقدية والمالية لمواجــه متطلبات التوازن الاقتصادى الداخلى المتمثل فى تحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.

ويقــابل هــذه الحجــج المؤيدة لنظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة طائفة أخرى تعارض هذا النظام نظراً لوجود العديد من المساوئ تتلخص فيما يلى:

١- تعــرض الاســتقرار الاقتصادى الداخلى لهزات عنيفة كرد فعل للتقلبات فى أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة.

٢- تعــرض عملــيات التصدير والاستيراد لمخاطر اقتصادية نظراً لاحتمالات تغيــير ســعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم (وقت السداد) ويخلق هذا الوضع حالة من عدم الثقة فى المعاملات الاقتصادية الخارجية.

٣- تعـرض حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل للنقص بسبب وجود عنصر عـدم الـتأكد مـن استقرار قيمة الأموال المستثمرة فى الخارج وعائد هذه الاستثمارات.

٤- تؤدى التقلبات فى أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التى تؤدى إلى المبالغة فى رفع أو خفض قيمة العملة، إذ يفسر المضاربين ارتفاع قيمة العملـة علـى أنـه مقدمة لارتفاع جديد فيقبلون على شرائها متجهين بذلك بسعرها إلى الارتفاع. وعلى العكس يفسر المضاربون انخفاض سعر العملة علـى أنه مقدمة لانخفاض جديد، فيعمدون إلى بيعها متجهين بذلك بسعرها إلـى الانخفاض. ومن الواضح أن تدخل الدولة فى مثل هذه الحالات يعتبر ضـرورة لا محـيض عنها للحد من أتساع تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يحمل البنوك المركزية عبئاً ماليا لتدخلها فى أسواق صرف عملاتها.

(٣) نظام الرقابة على الصرف:

ظهر هذا النظام على نطاق واسع فى غمار الكساد العالمى الكبير الذى شـهده العـالم خـلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣، فأنتشر العمل به فى ألمانيا ودول أوروبـا الوسـطى والشـرقية وأمريكا اللاتينية. فلقد حدث أبان هذه الأزمة أن انهـارت قاعدة الذهب الدولية، واختلت موازين مدفوعات العديد من الدول نتيجة مـا ترتب على الأزمة من انكماش فى حجم التجارة الخارجية، وانخفاض تدفق رؤوس الأمـوال طويلة الأجل، وهروب رؤوس الأموال لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية. فانقسمت نتيجة لذلك دول العالم إلى مجموعتين: مجموعة أولـى اتجهت إلى نظام أسعار الصرف الحرة، رغبة منها فى الإبقاء على قابلية عملاتهـا للـتحويل، مـع تكوين أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية

للـتدخل بهـا بالبيع والشراء فى أسواق الصرف الأجنبى، لتلطيف حدة التقلبات الفجائـية أو قصـيرة الأجـل علـى قـيمة عملاتها، كما سبق أن تناولنا ذلك. ومجموعـة ثانـية فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبى، كوسيلة لحماية القيم الخارجية لعملاتها، ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل(*).

ويتمـثل نظام الرقابة على الصرف فى تدخل الدولة فى سوق الصرف الأجنـبى بحيث لا يسمح بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى الا طبقاً للقواعـد المـنظمة لذلـك الـتى تضعها الدولة، وكذلك الأمر فيما يتعلق بحركة تصدير واستيراد النقد الأجنبى والتعامل فيه فهى مقيدة بقواعد معينة. ويختفى هنا سـوق الصرف الأجنبى المقصود عند الحديث عن نظام الذهب أو نظام الصرف المرن. حيث يتحدد سعر للصرف الأجنبى ناتج عن تفاعل قوى العرض والطلب للصـرف الأجنبى فى إطار قواعد اللعبة الخاصة بكل نظام. فرغم اختلاف هذه القواعد – كما سبق القول – بين نظام قاعد الذهب ونظام الصرف المرن، إلا أن فـى هاتين الحالتين يوجد سعر واحد للصرف الأجنبى. أما فى ظل نظام الرقابة علـى الصـرف فعادة ما ينشأ أكثر من سوق، وبالتالى أكثر من سعر للصرف الأجنبى طبقاً لمعايير مختلفة يأتى فى مقدمتها مجال استخدام النقد الأجنبى(*).

هـذا وإن كـان استخدام نظام الرقابة على الصرف أبان الكساد العالمى الكبـير قـد حدث بهدف معالجة اختلال موازين المدفوعات الدولية، إلا أن هذا

(*) المرجع السابق – ١٦٦:١٦٧.

(*) جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ١١٨:١١٩.

الهـدف يعتـبر أحد الأهداف التى يمكن أن يحققها نظام الرقابة على الصرف. فيهدف النظام علاوة على ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية(*).

- المحافظـة علـى القيمة الخارجية للعملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية Overvalued. ويـتم هذا بقيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنـبى بمـا يتناسب مع القدر المتاح منه، ويترك بالتالى جزء من الطلب الداخلى على الصرف الأجنبى دون إشباع.

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية سواء بعدم الترخيص بالصرف لـتمويل اسـتيراد سـلع مثيلة للمنتج محليا، أو بفرض سعر صرف مرتفع للعملات الأجنبية التى تستخدم لنفس الغرض.

- دعـم خطـط التنمية الاقتصادية بإعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية والحد من استيراد السلع الكمالية أو غير الأساسية طبقاً لأولويات الخطة.

- تنمـية الاحتياطى النقدى من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل سواء كان ذلك فى صورة فرض ضريبة على بيعها أو منح علاوة بمناسبة شرائها بمـا يترتـب علـى ذلك من ارتفاع السعر الفعلى لهذه العملات عن السعر الرسمى المقرر لها.

(*) محمد زكى شافعي (دكتور) مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية- دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٥٧ – ص ١٨٩:١٩١. وجيه شندى (دكتور) – مرجع سابق – ص ٣٩:٤٤، سعيد النجار (دكتور) – التجارة الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٦٤ – ٢٤١:٢٤٣. مذكور فى سامى عفيفى (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٦٨:١٧٠.

- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى المجالات التى تتفق فيها الاستثمارات الأجنبية مع أحتياجات السياسة الاقتصادية للدولة. كذلك تستخدم للسيطرة على هجرة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج.

- السيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة بتحديد الأولويات فى تخصيص استخدام الصرف الأجنبى بين أنواع المدفوعات وتحديد ما يخصص من الصرف الأجنبى للأستيراد من مناطق معينة.

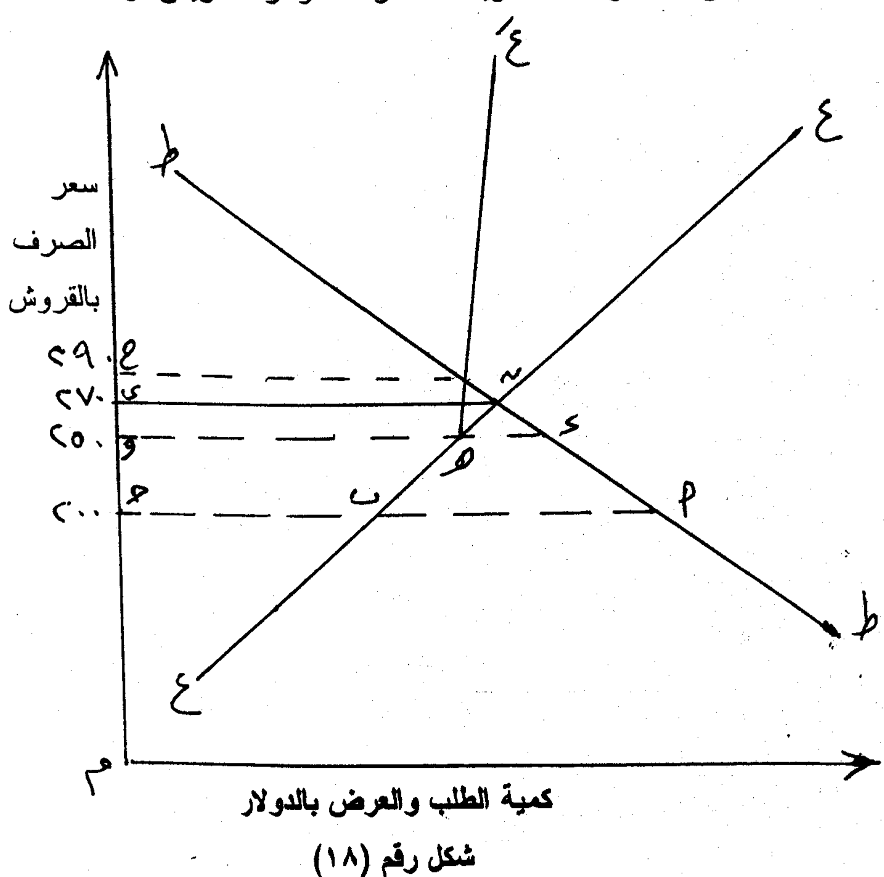
- تشجيع السياحة إلى الدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبى المتحصل عن معاملات السياحة بسعر تشجيعى أعلى.

- تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة الضغوط الاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك ما تسعى إليه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من فرض الحصار الأقتصادى على أحدى الدول بتجميد أرصدتها الخارجية.

وهكذا نجد أن ما يسعى إليه نظام الرقابة على الصرف من أهداف متعددة لا يكون بالسماح لقوى العرض والطلب الحرة بتحديد سعر الصرف دون تدخل إدارى مباشر بالقوانين واللوائح والتصاريح. فبالتدخل الحكومى يتم تخصيص الصرف الأجنبى على أوجة الاستخدامات المختلفة، بحيث يتساوى الطلب عليه مع المعروض منه عند سعر الصرف الذى تختاره السلطات النقدية، والذى تعتقد أنه يخدم تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة على الصرف(*).

(*) سامى عفيفى (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٧٠.

ويمكــن توضـــيح كيفية تحديد عدة أسعار للصرف فيما يعرضه الشكل البـــيانى رقم (١٨). فنأخذ هنا الكمية المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى (وليكن الدولار) على المحور الأفقى. ونأخذ على المحور الرأسى سعر الصرف معــبراً عنه بوحدات العملة المحلية (ولتكن القروش). ونعبر عن جدول عرض الصـــرف الأجنــبى بالمنحــنى ع ع وعن جدول طلب الصرف الأجنبى ط ط، فيــتقاطع منحــنى الطلــب ومنحــنى العرض عند النقطة ن، حيث يكون السعر الــتوزانى للصـــرف مســاويا ٢٧٠ قرشاً للدولار الأمريكى. وبتدخل السلطات



شكل رقم (١٨)

النقدية فى سوق الصرف، وتحديد السعر الرسمى للصرف عند ٢٠٠ قرشاً للدولار، نجد أن الكمية المعروضة من الدولار (جـ ب) أقل من الكمية المطلوبة منه (حـ أ) بفجوة تساوى (أ ب)، ومن ثم تقوم هذه السلطات بتقييد الطلب على الدولار، ولا تسمح ألا بتلبية جزء منه يساوى الكمية المعروضة حـ ب عند هذا السعر الرسمى الذى يقل عن السعر التوازنى. فتلبى فقط الاحتياجات الأولى بالاهتمام عند هذا السعر المنخفض، وتترك جزء من الطلب يساوى (أ ب) دون تلبية ويسمى السوق الذى يتم فيه التحويل بالسعر الرسمى "السوق الرسمى للصرف".

وقد تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر أخر للصرف يزيد عن السعر الرسمى، ويطلق عليه "السعر التشجيعى". وارتفاع سعر الصرف فى هذا السوق يكون بهدف تخفيض الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبى وتشجيع زيادة الكميات المعروضة منه عند هذا السعر. وقد كان يوجد سوق مثيل لذلك فى مصر يطلق عليه "السوق الموازية". فبفرض أن سعر صرف هذا السوق قد حدد عند ٢٥٠ قرشاً للدولار، نجد أن الفجوة بين الكمية المطلوبة (و د)، والكمية المعروضة (و هـ) تقل عما سبق، وتصبح مساوية د هـ. فيسمح هذا السوق بتلبية جزء إضافى من الطلب على الصرف الأجنبى تحدده السلطات النقدية، تبعاً لقوانين ولوائح هذه السوق التشجيعية. وطالما ظل هناك جانب من الطلب على الصرف الأجنبى غير ملبى سواء فى السوق الرسمية أو التشجيعية (نظراً لانخفاض هذين السعرين عن سعر التوازن)، لابد أن يكون من المتوقع ظهور سوق سوداء للصرف يرتفع فيها سعر الصرف، بحيث لا يتعدى السعر التشجيعى فحسب بل يتعدى كذلك سعر التوازن، لما تتضمنه عملية البيع فى السوق السوداء من مخاطر التعرض للحبس أو الغرامة أو للاثنين معاً تبعاً

للقوانين الخاصة بذلك. فمن يقوم بمخاطرة البيع فى السوق السوداء لابد أن يحصل من وراء ذلك على عائد مجز يكون كافياً لحثه على القيام بهذه المخاطرة. وبفرض أن تحريم التعامل فى السوق السوداء يقتصر على البيع (دون الشراء)، نجد أن منحنى العرض ينكسر من بعد النقطة هـ، وتقل مرونته فيتخذ منحنى العرض الوضع (ع هـ ع/)، ويتقاطع مع منحنى الطلب عند النقطة ن فيكون سعر الصرف فى السوق السوداء مساوياً ٢٩٠ قرش (م ح).

وهكذا نجد أنه فى ظل الرقابة على الصرف توجد أكثر من سوق واحد للصرف وبالتالى أكثر من سعر واحد للصرف، تبعاً لما تستهدفه السلطات النقدية فى هذا الشأن.

الفصل الحادى عشر
توازن ميزان المدفوعات

علمـنا أن الـتوازن الحسابى لميزان المدفوعات أمر محتوم، طالما يتم التمسك بقواعد القيد المزدوج فى تسجيل الصفقات الاقتصادية بميزان المدفوعات. وتبين لنا أن التوازن الحسابى لا يستلزم الاقتران بالتوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات، فباستبعاد بنود الموازنة من الميزان والاقتصار فقط على البنود المستقلة قد يكون الميزان فى حالة اختلال فى التوازن. وقد يتمثل اختلال توازن ميزان المدفوعات فى حدوث عجز أو حدوث فائض. والعجز فى ميزان المدفوعات قد يكون ظاهراً بزيادة المدفوعات عن المتحصلات من الصفقات الاقتصادية الخارجية المستقلة، أو كامناً بحدوث تكافؤ بين هذه المدفوعات والمتحصلات، مقترناً بارتفاع فى نسبة البطالة أو انخفاض فى مستوى النشاط الاقتصادى أو بتقييد الواردات أو تدهور معدل التبادل الدولى. ففى كل هذه الحالات يكون التوازن الاقتصادى الظاهرى لميزان المدفوعات راجعاً فقط إلى أى من هذه الأسباب، ولكن فى الحقيقة يكون هناك عجز فى الميزان.

والمهم فى حالة اختلال التوازن فى ميزان المدفوعات علينا أن نتساءل: عن أسباب هذا الاختلال؟ وعن كيفية مواجهته واستعاده التوازن؟

أنواع اختلال ميزان المدفوعات تبعاً لسبب الحدوث:

تتعدد أنواع الاختلال وفقا لسبب حدوثه كما يلى(*):

- الاختلال العارض: وهو ما يحدث نتيجة لظروف طارئة لا يمكن توقعها أو دفعهـا مـثل الكوارث التى تصيب المحاصيل الزراعية الرئيسية فى البلاد، ومـا يصـاحب الـزلازل والفيضانات والحروب من تخريب فى المنشآت والمصـانع وانقطـاع فى طرق النقل والاتصال فيترتب على ذلك نقص فى الصـادرات وزيـادة فى الواردات. وهذا النوع من الاختلال يكون مؤقت، ويزول بزوال الأسباب التى أدت إليه.

- الاختلال الموسمى: ويظهر هذا الاختلال إذا ما أعد ميزان المدفوعات لفترة أقصر من سنة، وكانت البلد منتجة للحاصلات الزراعية والمواد الأولية التى يتم تصديرها فى فترة معينة من السنة لم تغطيها الفترة التى يصورها ميزان المدفوعـات. ويـتم تلاشى هذا النوع من الاختلال على مدار السنة بتغطية ميزان المدفوعات لفترة سنة كاملة.

- الاختلال الدورى : يرتبط هذا النوع من الاختلال بالدورات الاقتصادية التى تتميز بها اقتصاديات دول السوق الحر. فتنتقل التقلبات الاقتصادية من دولة إلى أخرى عن طريق التجارة الخارجية، حيث يؤدى الرواج الاقتصادى فى إحـدى الدول إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجى، مما يؤدى إلى زيادة

(*) العشرى حسين درويش (دكتور) – التجارة الخارجية – مكتبة عين شمس – القاهرة – ١٩٧٨ – ص ١٢٣:١٢٥.

– سامى عفيفى (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٧٣:١٧٥.

الإنتاج والتوظف فى تلك البلاد المصدرة، والعكس صحيح فى حالة الكساد الاقتصادى، حيث يؤدى إلى انخفاض مستويات الإنتاج والتوظف، وبالتالى انخفاض الطلب على الواردات من العالم الخارجي. وإن كانت تتفاوت الآثار المترتبة على مراحل الدورة الاقتصادية فى وقعها على موازين مدفوعات مختلف الدول. فمراحل الدورة لا تحدث فى وقت واحد فى كل الدول أطراف الاقتصاد العالمى، كما إنها لا تتم بنفس الدرجة، فضلاً عن تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات، بما يؤدى إلى تفاوت الاختلال بين الموازين.

- الاختلال الهيكلى: ويعد هذا النوع من الاختلال اختلالا جوهريا حيث تظل أسبابه قائمة وباقية دون زوال، بعكس الاختلال العارض الذى يزول بزوال السبب، أو الاختلال الموسمى الذى يزول بأخذ مدار السنة بالكامل فى الحسبان، أو الاختلال الدورى الذى يتغير بانتقال الدورة الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى أو بمعالجته عن طريق تدخل السلطات الحكومية بسياسات نقدية ومالية معينة. ويرجع الاختلال الهيكلى إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

  - تغير هيكل الطلب الخارجى وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر. ومن أمثلة ذلك التحول من استخدام الفحم إلى استخدام البترول، ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية.

  - التغيرات التى تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة، والتى تؤدى بالتالى إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول (قانون النفقات

النسـبية) فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدى إلى اكتساب إحـدى الـدول لمـزايا الطلـب الخارجى على صادراتها من تلك المنـتجات، وهـو ما يؤدى بالتالى إلى حدوث اختلال فى موازين المدفوعات.

- ارتفـاع مستويات الدخول لإحدى الدول كما هو الحادث فى الدول الأعضـاء فى منظمة الأوبك، الأمر الذى يرفع من طلبها الخارجى علـى الـواردات، ممـا يـؤدى إلـى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات.

- حـدوث تغـير فـى الأصـول التى تملكها إحدى الدول فى العالم الخـارجى الأمـر الذى يصحبه تغير العائد الذى تحصل عليه من العـالم الخـارجى، وبالتالى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات. ومن أوضح الأمثلة على ذلك إيران أثناء حكم الشاه.

ونجـد أن طبـيعة نوع اختلال ميزان المدفوعات بالدول النامية تندرج ضـمن نـوع الاخـتلال الهيكلى، حيث تتصف الهياكل الإنتاجية فى هذه البلاد بالجمود وعدم المقدرة على مواكبة التغيرات المختلفة فيما حدث من بعد الحرب العالمية الثانية من استحداث ومنافسة المواد التخليقية (الألياف الصناعية، المطاط الصناعى، مواد البلاستيك.. ألخ) ، للمواد الطبيعية والاقتصاد فى استخدام المواد الطبيعـية، فـتأثرت سلبياً صادرات ومعدلات نمو أسعار صادرات معظم البلاد النامـية. وبمـا حـدث مـن أنماط تنمية مشوهة فى هذه البلاد ازدادت تبعيتها لاقتصـاديات العالم الرأسمالى المتقدم، وتأثرت موازين مدفوعاتها بما يمر بهذه

الاقتصاديات المتقدمة من مراحل انتعاش أو كساد (وما تعانى منه هذه الاقتصاديات من كساد تضخمى كظاهرة حديثة) هذا فضلا عما اقترن بعمليات التنمية من تزايد الحاجة إلى الاستيراد، مما جعل المرونة الدخلية للاستيراد تزيد عن الواحد الصحيح، بما يعنى زيادة معدلات نمو الاستيراد عن معدلات نمو الدخل القومى. ولم تقتصر قائمة الاستيراد على الآلات وقطع الغيار والتكنولوجيا ومستلزمات الإنتاج بل امتدت إلى السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية، نتيجة لتزايد معدلات الاستهلاك عن الإنتاج. ومن ثم كان لنمو الواردات وقصور نمو الصادرات الأثر على اختلال موازين مدفوعات البلاد النامية، التى ازدادت تفاقما بما اقترن بذلك من زيادة المديونية للخارج، وتصاعد أعباء خدمة الديون(*).

كيفية استعادة توازن ميزان المدفوعات :-

هذا وأن كانت تتعدد أسباب اختلال ميزان المدفوعات بحسب طبيعة نوعية العوامل المؤثرة فى الاختلال (سواء كانت طارئة – موسمية – دورية – هيكلية) إلا أن هذه العوامل تتعلق فى النهاية بثلاثة متغيرات مستقلة تؤثر على حجم التجارة الخارجية كمتغير تابع. هذه المتغيرات المستقلة الثلاث هى مستوى الأسعار، مستوى الدخل وسعر الصرف الأجنبى. فبتغير أى أو كل هذه المتغيرات الثلاثة يمكن التأثير على توازن ميزان المدفوعات سواء بحدوث

(*) ارجع فى هذا الشأن إلى ما كتبه كاتب هذه السطور فى كتاب: التنمية الاقتصادية – الفاروق للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٩٠ – ص ٥٨:٤٨، ٧٠:٦٠، ١٢٥:١٠٤. وكذلك فى الدراسة التى قام بها عن : الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية – سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى العدد ١٤ – أغسطس ١٩٨٤– ص ٦٠:٥٣.

اخـتلال فـى التوازن أو لمواجهة الاختلال فى التوازن. ويستثنى من ذلك نوع الاخـتلال الهـيكلى فـى ميزان المدفوعات، وبالذات الاختلال الهيكلى لميزان مدفوعات البلد النامى، فهنا تقل فاعلية المتغيرات الثلاث كآليات لاستعادة توازن ميزان مدفوعات البلد النامى.

فلنسـتعرض كل من هذه المتغيرات الثلاث لبيان دورها كسبب لحدوث الاخـتلال فـى مـيزان المدفوعـات وكوسـيلة بالتالى لإستعادة توازن ميزان المدفوعـات. ونوضـح فـى الـنهاية خصوصية توازن ميزان مدفوعات البلاد النامـية، وضعف فاعلية المتغيرات الثلاث لاستعادة توازن ميزان مدفوعات هذه البلاد.(*)

(١) تغير مستوى الأسعار :

تشـرح لـنا الـنظرية الكلاسيكية أسباب حدوث اختلال توازن ميزان المدفوعـات، وأليه استعادة توازن الميزان بالتركيز على ما يحدث من تغير فى الأسعار والنفقات فى الداخل والخارج. فتقوم النظرية بالاستناد على قاعدة الذهب السـابق شـرحها، وعلـى نظرية كمية النقود. ومن ثم فإنه يطلق على النظرية الكلاسيكية فى هذا الشأن النظرية النقدية لتوازن ميزان المدفوعات، نظراً إلى أنه بالـتحكم فـى كمـية الـنقود يتم التأثير على مستويات أسعار السلع والخدمات، وبالتالى استعادة توازن ميزان المدفوعات.

(*) أرجع هنا إلى : جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٤٧:١٣٢. فؤاد هاشم عوض (دكتور) – مرجع سابق – ص ٢٢٠:٢٠٧، ٢٤١:٢٣٢. سامى عفيفى حاتم _دكتور) مرجع سابق، ص. ١٩٥:١٧٥.

فتقوم قاعدة الذهب – كما سبق القول – على أن للعملة وزن معين وثابت بالذهب، وعلى حرية تحويل العملة الى ذهب والذهب إلى عملة، وعلى حرية تصدير واستيراد الذهب. ويضاف إلى ذلك اعتبار الذهب أساس للنظام النقدى الداخلى، أى تناسب كمية النقود المتداولة فى الاقتصاد الوطنى مع كمية الذهب التى بحوزته. ومن ثم فإنه بزيادة (أو نقص) كمية الذهب بالاقتصاد الوطنى، تزيد (أو تنقص) بنفس النسبة كمية النقود المتداولة. وبالتمسك كذلك بنظرية كمية النقود(*)، يترتب على زيادة (أو نقص) كمية النقود المتداولة، زيادة (أو نقص) المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وبذلك نجد انه يترتب على حركة الذهب استيرادا أو تصديرا ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار، وهنا نوضح أثر ذلك على حدوث اختلال توازن ميزان المدفوعات وعلى استعادة توازن هذا الميزان.

فالتجارة الخارجية – طبقاً للنظرية الكلاسيكية – تقوم على نظرية النفقات النسبية فى تفسيرها لحركة السلع بين البلاد، فإذا ارتفعت (أو انخفضت) مستويات الأسعار فى دولة معينة، تقل (تزيد) الصادرات منها، وتزيد (تقل) الواردات إليها، أو تستورد بعض السلع التى كانت تصدرها من قبل (إذا ارتفعت

(*) يمكن التعبير عن نظرية كمية النقود فى الصورة التالية :
حجم المعاملات × المستوى العام للأسعار = سرعة تداول النقود × كمية النقود المتداولة.
وبأفتراض ثبات حجم المعاملات (نظراً لأفتراض التشغيل الكامل للموارد)، وأفتراض ثبات سرعة تداول النقود (بمعنى عدد مرات تداول وحدة النقود خلال فترة معينة) يكون هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المتداولة، بحيث أن زيادة (أو نقص) كمية النقود لابد أن يترتب عليه زيادة (أو نقص) المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

الأسعار ارتفاعا شديداً)، أو تصدر بعض السلع التى كانت تستوردها من قبل (إذا انخفضـت الأسـعار انخفاضا شديداً). ومن هنا يترتب على ارتفاع أو انخفاض مسـتوى الأسـعار المحلـية حدوث خلل فى توازن ميزان المدفوعات، فيؤدى الارتفـاع فـى مسـتوى الأسعار المحلية إلى نقص كمية الصادرات (انكماش الصـادرات)، وزيادة كمية الواردات (تمدد الواردات)، وظهور عجز فى ميزان المدفوعـات. ويـؤدى الانخفـاض فى مستوى الأسعار المحلية إلى زيادة كمية الصـادرات ونقص كمية الواردات، وظهور فائض فى ميزان المدفوعات. ومن هـنا كان منطق النظرية الكلاسيكية فى أن ما حدث من عجز فى الميزان نتيجة لارتفـاع المستوى العام للأسعار يمكن أن يعالج ويستعاد التوازن بحدوث العكس أى بالانخفـاض فـى المسـتوى العام للأسعار. وكذلك ما حدث من فائض فى الميزان نتيجة لانخفاض المستوى العام للأسعار يمكن أن يعالج ويستعاد التوازن بحـدوث العكس، كذلك بالارتفاع فى المستوى العام للأسعار. وترى النظرية أن اسـتعادة الـتوازن أمر يتم بتلقائية، فإن ما حدث من اختلال فى التوازن يحدث مجموعة من الآثار يكون من شأنها أتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن.

فلنوضـح ميكانـيزم استعادة التوازن، ولنفترض حالة دولة حدث فيها عجز فى ميزان المدفوعات، فإنه يترتب على ذلك خروج الذهب منها لتسوية هذا العجز (طبقاً لقاعدة الذهب)، ويكون لخروج الذهب هذا الأثر على انخفاض كمية الـنقود المـتداولة (بتمسك السلطات النقدية بوجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب الموجـود بالـبلد وكمية النقود المتداولة بها). وهنا يترتب بالتالى على انخفاض كمـية الـنقود المتداولة، انخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة (بالتمسك بـنظرية كمـية النقود). فيكون هذا ما يحدث فى الداخل، أما ما يحدث بالخارج يكـون عكس هذا الوضع تماماً، حيث يكون هناك فائض فى ميزان المدفوعات.

فيسوى هذا الفائض بدخول الذهب الذى خرج من دولة العجز. وطبقاً للعلاقة بين رصـيد الذهب وكمية النقود تزداد كمية النقود بالتبعية، فيترتب على هذه الزيادة فـى كمية النقود ارتفاع المستوى العام للأسعار فى الخارج بنفس النسبة. وتكون محصـلة ما سبق أن يؤدى الانخفاض فى المستوى العام للأسعار فى الداخل إلى تمـدد الصـادرات وانكماش الواردات فى هذه الدولة صاحبة العجز فى ميزان المدفوعـات، ويسـتمر هذا إلى أن يتحقق توازن ميزان المدفوعات فيها. وكذلك فـإن الارتفـاع فـى المسـتوى العـام للأسعار فى الخارج يؤدى إلى انكماش الصـادرات وتمـدد الواردات (حيث كان الفائض فى ميزان المدفوعات)ويستمر هذا التحرك إلى أن يتحقق كذلك توازن ميزان المدفوعات.

وهكـذا تـم استعادة التوازن بميزان مدفوعات الدولة صاحبة العجز فى مـيزان المدفوعـات، وتـم فى نفس الوقت بطريقة عكسية استعادة التوازن فى الخـارج بـالدول الأخـرى صـاحبة الفائض فى ميزان المدفوعات طبقاً لفكر المدرسـة الكلاسـيكية، بتمسـكها بنظرية النفقات النسبية فى التجارة الخارجية، وبأخذهـا بقـاعدة الذهـب، وبالتمسـك بالذهب كأساس للنظام النقدى الداخلى، والتمسـك بنظرية كمية النقود. ويقوم هذا التحليل للمدرسة الكلاسيكية على عدة فـروض تمـثل حـدود صـلاحية التحلـيل كميكانيزم لاستعادة توازن ميزان المدفوعات. وتتلخص هذه الفروض فيما يلى(*) :-

١- ثـبات حجم الدخل القومى الحقيقى بافتراض التشغيل الكامل للموارد (عمل، رأس مـال، أرض وخلافـه). فيمـثل الدخل القومى أقصى مستوى يمكن

(*) جودة عبد الخالق (دكتور) – المرجع السابق – ص ١٣٩:١٤٠.

الوصول إليه، ومن ثم فإن أى زيادة فى الأنفاق لا يمكن أن يترتب عليها إلا زيـــادة الدخل النقدى أما الدخل الحقيقى فهو مغطى بمستوى التشغيل الكامل للموارد.

٢- تمـــتع الأســـعار بمرونة كافية طبقاً لمقتضى الحال. فإذا زاد الأنفاق القومى عـــند مســـتوى التشغيل الكامل ترتفع الأسعار، وإذا قل الأنفاق القومى عند مســـتوى التشـــغيل الكـــامل تـــنخفض الأسعار. وتفهم هنا الأسعار بالمعنى الواســـع، أى أســـعار الســـلع والخدمـــات وعناصـــر الإنتاج. وعلى وجه الخصوص، تعنى فرضية مرونة الأسعار إمكانية ارتفاع الأجور (النقدية) أو انخفاضها. ويبنى هذا على فرض ضمنى بسيادة المنافسة الكاملة فى أسواق الســـلع وعناصـــر الإنتاج. وهذا بدون شك فرض ولى زمانه وأصبح غير واقعى.

٣- حـــياد الـــنقود، بمعـــنى أن كمـــية النقود لا تؤثر إلا على المستوى المطلق للأســـعار، وليس لها أى تأثير على المتغيرات الحقيقية فى الاقتصاد القومى (الدخـــل، الناتج، العمالة، الأسعار النسبية) ولا شك أن النقود أضحت تلعب دوراً أكثر إيجابية فى عالم اليوم.

٤- الافـــتراض الضـــمنى بأن مقتضيات الاستقرار الخارجى (أى استقرار سعر الصـــرف) تعلـــو علـــى مقتضيات الاستقرار الداخلى (أى استقرار الأسعار والتكالـــيف والأجـــور). ولكـــن الواقع المعاصر يرجح اعتبارات الأستقرار الداخلى على اعتبارات الاستقرار الخارجى.

(٢) مستوى الدخل :-

يؤثـــر تغير مستوى الدخل على توازن ميزان المدفوعات، فزيادة الدخل القومى فى دولة معينة يؤدى إلى زيادة الأنفاق على الواردات بهذه الدولة، بما قد يترتب عليه اختلال توازن ميزان مدفوعاتها وظهوره فى حالة عجز(*). وتنعكس زيـــادة الـــواردات هنا على الدولة الأجنبية بزيادة صادراتها، بما قد يترتب عليه كذلـــك اختلال توازن ميزان مدفوعاتها وظهوره فى حالة فائض(**). وإذا حدث العكـــس ونقـــص الدخـــل القومى فى دولة معينة، فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض أنفاقهـــا على الواردات، وقد يترتب على ذلك ظهورها فى حالة فائض وينعكس نقـــص الـــواردات هذا على الدولة الأجنبية بنقص صادراتها، بما قد يترتب عليه ظهورها فى حالة عجز.

هـــذا الشرح المبسط لسبب اختلال توازن ميزان المدفوعات الراجع إلى تغـــير الدخـــل يخفـــى ورائه فكر متكامل للنظرية الكينزية، يربط بين التغير فى مستويات الدخل والإنتاج والتوظف وبين توازن ميزان المدفوعات. فلقد سبق أن أوضـــحنا تمســـك النظرية الكلاسيكية بسيادة حالة التوظف الكامل، ومن ثم فلقد افترضـــت ثبات مستوى الدخل القومى الحقيقى، وبالتالى استبعدت تغيره وما قد يترتـــب علـــى ذلـــك مـــن أثر على ميزان المدفوعات. وهنا حصرت النظرية الكلاســـيكية أثر زيادة النقود وبالتالى الأنفاق، وجعلته ينصب على زيادة مستوى الدخل القومى النقدى، أى المستوى العام للأسعار. وعلى العكس من ذلك نجد أن النظرية الكينزية قد تحررت من سيطرة حالة التوظف الكامل أو التشغيل الكامل،

(*) إذا كانت الدولة من قبل ذلك فى حالة توازن.

(**) إذا كانت الدولة الأجنبية من قبل ذلك فى حالة توازن.

وأخذت بفكرة التوظف الناقص أو التشغيل الناقص، ومن ثم استطاعت أن تتعقب أثر تغيرات الدخل القومى على استعادة توازن ميزان المدفوعات. وقد استخدمت هــنا فكــرة "مضاعف التجارة الخارجية"، بحيث نجد أن ما يترتب على اختلال تــوازن ميزان المدفوعات من آثار يؤدى إلى خلق القوى التى تعمل على إعادة التوازن.

فلنــبدأ مــن حالة حدوث اختلال فى توازن ميزان مدفوعات بلد معينة، بحــدوث فــائض فى ميزان مدفوعاتها (أى بعبارة مبسطة زيادة صادرات هذه الدولــة بالمقارنة بوارداتها)، مما يعنى زيادة قيمة متحصلاتها من النقد الأجنبى عــن قيمة مدفوعاتها، أو بعبارة أخرى أن هناك زيادة فى الأنفاق الأجنبى على ســلعها وخدماتها. فما ينفقة غير المقيمين على سلع وخدمات البلد يفوق ما ينفقه المقيمون على سلع وخدمات البلاد الأجنبية. ومن المعلوم أن ماينفقه الفرد يعتبر دخــلا لفــرد أخر، ومن ثم نجد أن بمقدار زيادة الأنفاق على سلع وخدمات البلد يكــون هــناك زيادة فى دخل بعض المقيمين بنفس هذا القدر (وعلى العكس من ذلــك فى البلاد الأجنبية، التى يقل الأنفاق فيها ويقل بالتالى دخل بعض المقيمين فــيها). ومــن المعلوم أنه يترتب على زيادة الدخل زيادة فى كل من الاستهلاك والاســتيراد. فيزيد الاستهلاك طبقاً للميل الحدى للاستهلاك ك (نسبة التغير فى الاستهلاك △س إلى التغير الذى حدث فى الدخل △د، أى أن ك=△س/△د)، وزيــادة الاستهلاك ما هى الا زيادة فى الأنفاق يترتب عليها مرة تالية زيادة فى الدخــل وبالتبعية زيادة أخرى فى الاستهلاك والاستيراد. وهكذا تحدث إضافات متتالــية فــى الدخل والأنفاق، تقل فى كل مرة عن المرة السابقة عليها بقدر ما يتســرب إلـــى الخارج من أنفاق على الاستيراد، بحيث تصبح فى النهاية زيادة

الدخـــل القومـــى بصـــورة مضـــاعفة، تعرف بمضاعف التجارة الخارجية (م) Foreign Trade Multiplier، الذى يأخذ الصورة الجبرية التالية(*) :

$$م = \frac{١}{١ - ك + ر} ك$$

$$\text{أى أن مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{١}{\text{١- الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للاستيراد}}$$

---

* يتكون الدخل القومى من أوجه الانفاق التالية :

د = س + ث + ص − و

(حيث ترمز د للدخل القومى، س للأستهلاك، ث للأستثمار، ص للصادرات، وللواردات).

وبأفتراض أن مقدار كل من الاستثمار والصادرات معطى، وإن مقدار الاستهلاك والاستيراد معطى لسنة أساس معينة (س/، و/ على الترتيب)، وأننا نريد أن ندخل الميل الحدى للأستهلاك والميل الحدى للأستيراد فى المعادلة السابقة (بالأنتقال من سنة الأساس إلى سنة تالية)، للتعرف على أثرهم على تغيير الدخل القومى، كما يلى :

د = (س/ + ك د) + ث + ص − (و/ + ر د)

د = (س/ + ث) + (ص − و/) + (ك − ر) د

د − د (ك − ر) = (س/ + ث) + (ص − و/)

د (١ − ك + ر) = (س/ + ث) + (ص − و/)

$$د = \frac{١}{(١- ك + ر)} (س/ + ث) + (ص - و/)$$

وهنا تكون مقدار الزيادة الكلية فى الدخل القومى الراجعة إلى ما تحقق من فائض أولى فى ميزان المدفوعات مساوية لحاصل ضرب هذا الفائض ومضاعف التجارة الخارجية. ومن المعلوم أن قيمة مضاعف التجارة الخارجية تكون أكبر من الواحد الصحيح (م>١)، طالما كان مقام الكسر أقل من الواحد الصحيح (١- ك + ر < ١، أى ر < ك) بما يعنى فى نفس الوقت، كلما قل الميل الحدى للاستيراد (ر) وزاد الميل الحدى للاستهلاك (ك).

ويمكن باستخدام نفس المنطق إثبات العكس فى حالة حدوث عجز (وليس فائض) فى ميزان المدفوعات، بزيادة الاستيراد عن التصدير. فعجز ميزان المدفوعات يعنى أن جزء من الانفاق القومى قد تسرب إلى الخارج، فالانفاق القومى على السلع والخدمات الأجنبية يفوق الانفاق الأجنبى على السلع والخدمات المحلية. فالمنفق محليا قد قل، وبالتالى يقل بنفس القدر دخل بعض الفئات المحلية، فيقل بالتبعية انفاقها الاستهلاكى وأنفاقها على الاستيراد. وبأنخفاض الانفاق على الاستهلاك يقل فى حلقة تالية الدخل. وهكذا تحدث انخفاضات متتالية فى الدخل راجعة إلى ما حدث من عجز فى ميزان المدفوعات، بحيث يكون إجمالى الأنخفاض فى الدخل مساويا لحاصل ضرب مقدار عجز ميزان المدفوعات ومضاعف التجارة الخارجية، فيتوقف الأمر فى النهاية عل مقدار كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد.

وخلاصة ما تقدم أن اختلال توازن ميزان المدفوعات بحدوث فائض (زيادة صادرات)، يترتب عليه زيادة فى الواردات دون أن يشترط لحدوث ذلك تغير الأسعار (بالاختلاف عن التحليل الكلاسيكى). فزيادة الواردات هنا ترجع إلى زيادة الدخل والتوظف، وبالتالى الطلب على السلع سواء المحلية أو

المستوردة. ويتوقف مقدار زيادة الواردات نتيجة لزيادة الدخل على الميل الحدى للاستيراد بالدولة المعنية، وكل ذلك يتم عن طريق عمل مضاعف التجارة الخارجية. وكون أنه بحدوث فائض فى ميزان المدفوعات يستتبعه ظهور القوى التى تعمل على زيادة الواردات، فإن هذا يعنى الاتجاه نحو تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات. وكذلك إذا ما حدث العكس وتحقق عجز فى ميزان الدفوعات (زيادة الواردات)، فإن هذا العجز يعمل على خلق القوى التى تعمل على نقص الواردات، وذلك نتيجة لنقص الدخل والتوظف وبالتالى الطلب على الواردات (بالإضافة إلى نقص الطلب على السلع المحلية). ويتوقف مقدار نقص الطلب على الواردات نتيجة لنقص الدخل، على الميل الحدى للاستيراد، ويتم ذلك عن طريق عمل مضاعف التجارة الخارجية. وكون أنه بحدوث عجز فى ميزان المدفوعات، يستتبعه تناقص الواردات، فإن هذا يعنى كذلك الاتجاه نحو تصحيح ما حدث من اختلال فى توازن ميزان المدفوعات.

ففى النظرية الكينزية يشكل التغير فى الدخل والتوظف فى موازنة ميزان المدفوعات نفس الدور الذى يلعبه فى النظرية الكلاسيكية التغير فى الأسعار والتكلفة.

(٣) تغير سعر الصرف :

افترضنا عند عرض الوسيلتين السابقتين لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات جمود سعر الصرف(*). أى عدم تخطية نقطتى خروج ودخول الذهب فى ظل قاعدة الذهب التى سادت العالم حتى الحرب العالمية الأولى، أو عدم

(*) المقصود وسيلتى تغير الأسعار وتغير الدخل.

تخطــية الحــدود المعنية حول سعر التعادل فى ظل قاعدة الصرف بالذهب التى جاءت من بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧١، ومن ثم جاء التحليل أولا بعــرض اثر تغير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات، ثم جاء ثانيا بعرض أثــر تغير الدخل على توازن الميزان. وهنا نستبعد هذا الفرض لدراسة أثر تغير ســعر الصـــرف على توازن ميزان المدفوعات، أى نركز الإهتمام على دراسة كيفية أستعادة التوازن فى ظل نظام سعر الصرف الحر أو المرن، بالتعرف على القــوى التى تؤدى دورها فى سوق الصرف، وتؤثر على سعر الصرف بالزيادة أو النقص مما يعيد ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

فإذا تعرض ميزان المدفوعات لاختلال التوازن بتحقق عجز فيه فإن هذا يعــنى أن الكميات المطلوبة من العملة المحلية اقل من الكميات المعروضة منها بمـــا يــؤدى إلى أنخفاض قيمة العملة المحلية Depreciation أى ارتفاع سعر الصـــرف الأجنبى. فيترتب على ذلك ارتفاع أسعار واردات البلد المعنى مقومه بعملــته الوطنية، وفى نفس الوقت انخفاض أسعار صادراته مقومه كذلك بعملته الوطنــية. فــإذا كانت مرونة عرض الصادرات والواردات لا نهائية، ومجموع مــرونة الطلــب الخارجى على الصادرات المحلية ومرونة الطلب الداخل على الــواردات أكــبر من الواحد الصحيح(*)، فإنه يترتب على انخفاض قيمة العملة الوطنــية زيــادة كمية الصادرات الوطنية ونقص كمية الواردات، مما يؤدى إلى اتجاة ميزان المدفوعات إلى التوازن.

(*) أى تحقق شرط مارشال – ليرنر لأستقرار توازن ميزان المدفوعات السابق الاشارة إليه.

وإذا حـدث العكس وتعرض ميزان المدفوعات لاختلال التوازن بتحقيق فـائض، فإن هذا يعنى أن الكميات المطلوبة من العملة المحلية أكبر من الكميات المعروضـة مـنها، بمـا يؤدى إلى أرتفاع قيمة العملة Appreciation، أى أنخفـاض سعر الصرف الأجنبى فيترتب على ذلك انخفاض أسعار واردات البلد المعـنى مقومة بعملته الوطنية، وفى نفس الوقت أرتفاع أسعار صادراته مقومة كذلك بعملته الوطنية. فإذا كانت مرونة عرض الصادرات والواردات لا نهائية، ومجمـوع مـرونة الطلـب الخـارجى على الصادرات المحلية ومرونة الطلب الداخلـى على الواردات أكبر من الواحد الصحيح، فإنه يترتب على أرتفاع قيمة العملة الوطنية نقص كمية الصادرات الوطنية وزيادة كمية الواردات، مما يؤدى إلى أتجاه ميزان المدفوعات إلى التوازن.

ومـن الواضح هنا أن استعادة التوازن لميزان المدفوعات، بفضل فعل قوى السوق الحرة فى سوق الصرف الأجنبى، مشروط بتوفر درجات عالية من المـرونة السعرية لكل من عرض وطلب السلع والخدمات المصدرة والمستوردة طبقاً لشرط مارشال – ليرنر، وذلك حتى يمكن أن يتم التوازن خلال أقصر فترة ممكنة، وبأقل تغير فى سعر الصرف.

توازن ميزان مدفوعات البلاد النامية :-

أستعرضنا الوسائل الثلاث التى يمكن بأى منها أو ببعضها أو بها جميعا استعادة توازن ميزان المدفوعات، حيث يتم ذلك بطريقة طلقائية، لما يترتب على اخـتلال التوازن من أثار تؤدى إلى خلق القوى التى تعمل على إعادة التوازن. وأستعرضـنا كذلك الشروط أو الفروض التى يؤخذ بها لكى يمكن أن تؤدى كل

من هذه الوسائل الثلاث دورها فى إعادة توازن ميزان المدفوعات بفاعلية وخلال أقصر فترة ممكنة.

وبمراجعة شروط عمل كل من الوسائل الثلاث المشار إليها ومضاهاتها بمــا يسود البلاد النامية من ظروف ، نجد أن هذه الظروف لا تسمح بأن تؤدى أى مــن هــذه الوســائل الــثلاث دورهــا المطلوب فى استعادة توازن موازين مدفوعات هذه البلاد.

فبالرجوع إلى وسيلة تغير الأسعار والنفقات، نجدها طبقاً لفكر المدرسة الكلاســيكية تعــتمد على العديد من الفروض التى أتقضى عصر سريانها(*). أو الــتى تتصــف بعدم الواقعية مع الظروف الراهنة للبلاد النامية. ويكفى أن نشير هــنا إلــى فرض التشغيل الكامل للموارد من عمل ورأس مال وأرض وخلافه، ونــتذكر ما تعانيه معظم البلاد النامية – خلافا لذلك – من بطالة وعدم استغلال كفء وكامل للمتاح بها من موارد.

(*) مثال قاعدة الذهب وفروضها (للعملة وزن معين وثابت بالذهب، وحرية تحويل العملة إلى ذهب والذهب إلى عمله وحرية تصدير واستيراد الذهب) واعتبار الذهب أساس للنظام النقدى الداخلى. والتمسك بنظرية كمية النقود وفروضها (ثبات حجم المعاملات نظراً للتشغيل الكامل للموارد – ثبات سرعة تداول النقود) وكذلك التمسك بنظرية النفقات النسبية.

بالإختصار يُرجع إلى الفروض السابق ذكرها والتى تمثل حدود صلاحية وسيلة تغير الاسعار والنفقات كميكانيزم لاستعادة توازن ميزان المدفوعات. وبدون شك فإن هذه الفروض لاتتفق مع ظروف البلاد النامية ولاحتى البلاد المتقدمة.

وليس معنى اتصاف معظم البلاد النامية بعدم الاستغلال الكامل للموارد والبطالة أن يجعلنا نعتقد أن تحليل المدرسة الكينزية الذى يقوم على عدم التشغيل الكامل للموارد يصلح للأنطباق على ظروف هذه البلاد. فعدم الاستغلال الكامل للموارد الموجود بالبلاد النامية يمثل مشكلة اختلال فى البنيان الاقتصادى، ولا يرجع إلى نقص فى الطلب الفعال، فما يعانيه الاقتصاد النامى، هو أن العديد من الأنشطة الانتاجية غير موجود بالمرة أو غير كاف أو غير كفء، وذلك على الرغم من تعطل الاستغلال الاقتصادى للعديد من الموارد، فالمشكلة هنا ترجع إلى معوقات فى جانب العرض، وليس إلى قصور فى حجم الطلب، ومن ثم لا يمكن أن يترتب على زيادة الانفاق تشغيل الموارد المعطلة، وتحقيق زيادة فى الانتاج ومستوى النشاط الاقتصادى. فالعديد من الطاقات الانتاجية الضرورية غير متوفر أصلا فى الاقتصاد النامى، وليس كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية المتقدمة، حيث نرى الوجود الكامل للعديد من الطاقات الانتاجية، فهى لا تعانى من معوقات فى جانب العرض، ولكن تعانى من عدم الاستغلال الكامل لطاقاتها الانتاجية، نتيجة لنقص الطلب الفعال، فيكون لزيادة الانفاق الأثر الفعال فى زيادة درجة تشغيل طاقاتها الانتاجية، ورفع مستوى الانتاج والدخل. فالنظرية الكينزية ظهرت لتعالج مشاكل النمو للبلاد الرأسمالية المتقدمة، ولم توضع أصلا بما يلائم ظروف الاقتصاديات النامية.

ومن الطبيعى أن ندرك استحالة توفير شروط مارشال – ليرنر بالبلاد النامية، لاستعادة توازن موازين مدفوعاتها عن طريق تغير أسعار الصرف. فتتصف صادرات البلاد النامية بضعف مرونة العرض فهى تتكون عادة من سلع أولية زراعية أو تعدينية ليس من السهل أن يستجيب المعروض منها للتغيرات فى أسعار التصدير فيرتبط الأمر هنا بالظروف المناخية والعادات

الاجتماعية وطبيعة التخصص الضيق وتقسيم العمل الذى فرض طوال حقبة طويلة من الاستعمار على هذه البلاد. كما أستلزم ضعف وعدم تنوع هياكل إنتاج هذه البلاد النامية ضرورة اعتمادها على الخارج فى استيراد العديد من المنتجات الصناعية (بالإضافة إلى العديد من المنتجات الغذائية والزراعية فى السنوات الأخيرة). وتتصف الحاجة إلى استيراد هذه المنتجات بالجمود، بما يؤدى إلى ضعف المرونة السعرية للطلب الداخلى على هذه الواردات، خاصة وأن أتجاة البلاد النامية للتنمية قد وسع من نطاق السلع التى يتم استيرادها، وعمق من ضروريات الحصول عليها بأنتظام. هذا من ناحية الداخل بالبلاد النامية، أما من ناحية الخارج فنجد أن طلب الدول المتقدمة على صادرات البلاد المتخلفة(*) يتصف فى الغالب بضعف المرونة السعرية، حيث تتمثل هذه الصادرات – كما سبق القول – فى مواد أولية تعدينية أو زراعية، ليس للتغير فى اسعارها اثر كبير على تغيير الكميات التى تطلب منها. كما أن ما تصدره البلاد النامية من منتجات صناعية (وبعض المنتجات الزراعية) محكوم بقيود تجارية من جانب البلاد المتقدمة، يكون فيها الجانب الأضعف فى التعامل التجارى هو البلد النامى.

وبهذا التعقيب عن فشل وسائل موازنة موازين المدفوعات فى استعادة التوازن بطريقة طلقائية لهذه الموازين بالبلاد النامية ندرك أهمية قيام هذه البلاد بدور ضرورى للعمل على عدم تفاقم اختلال موازين مدفوعاتها، بأتباع أدوات الرقابة على الصرف – كما سبق الحديث عنها – بالإضافة إلى الرقابة على التجارة الخارجية، كما يأتى الحديث عنها فيما بعد.

(*) حيث تعتبر الدول الرأسمالية المتقدمة المتعامل الرئيسى الأكبر فى التجارة الخارجية مع الدول النامية.

ميزان المدفوعات المصرى:

بعــد التعرف من قبل على مكونات ميزان المدفوعات، وخضوع التسجيل فــيه لقــاعدة القيد المزدوج، ومن ثم ضرورة التعادل الحسابى لجانبيه، وما ينشأ فــيه مــن عدم توازن اقتصادى وكيفية قياسه. وأسباب عدم التوازن الاقتصادى هــذا، وكيفية استعادة توازن ميزان المدفوعات، ومعوقات ذلك فى البلاد النامية. بعــد الــتعرف علــى كل ذلك ننتقل الى استعراض ميزان المدفوعات المصرى كحالــة تطبيقيه عن مكونات ميزان المدفوعات، وما يعكسه من حالة عدم توازن اقتصادى، يلقى الضوء على جانب من مشاكل الاقتصادى المصرى كإقتصاد بلد نامى.

وهــنا يســتعان ببيانات البنك المركزى المصرى لعدد من السنوات خلال عقــدى الثمانيــنات والتسعينات لإعطاء فكرة أولية عن المطلوب. وقد تم إعادة عــرض البيانات كما تبدو فى الجدولين رقمى (٥) ، (٦) حتى يتفق العرض مع مــا جاء فى الجدول السابق رقم (٤) الذى تعرفنا من خلاله على مكونات ميزان المدفوعات.

ومن هذه البيانات يمكن أن نستخلص ما يلى:

١- يعكــس ميزان المدفوعات المصرى العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى، فلقد تصاعد العجز من ٤,٦ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٨٤ الى ٢٢,٦ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٩١/٩٠، والى ما يقرب ضعف هذا الاخير (٣٩,٢ مليار) فى سنة ٢٠٠٠/٩٩، بما يوضح القصور الكبير والمتزايد فى حجم الصادرات السلعية بالمقارنة بحجم الواردات السلعية.

جدول رقم (٥) : ميزان المدفوعات المصرى (١٩٨٤-٩١/٩٠) (بالمليون جنيه مصرى)

البيان	المتحصلات (دائن +)				
	*١٩٨٤	*١٩٨٦	**٨٧/٨٧	**٩٠/٨٩	٩١/٩٠
ميزان الحساب الجارى					
- صادرات منظورة (سلع)	٢٧٠٣,٢	١٨٤٢,٢	٣٧٦٦	٥٥٦٧,٢	٩٤٣٨,٩
- العجز التجارى	٤٥٩٠,٨	٣٤٥٠,٢	١٤٤١٩,٢	٢٠٦٤٨,٤	٢٢٦٢٨,٦
	٧٢٩٤,٠	٥٢٩٢,٤	١٨١٨٥,٢	٢٦٢١٥,٦	٣٢٠٦٧,٥
- صادرات غير منظورة (خدمات)	٢٤٦٠,٢	٢٦٣٥,٤	٧٠٥٩,٢	١٣٩٧١,٥	٢٠٩٢١,٣
- التأمين	٤٠,٧	٥١,١	-	-	-
- الملاحة	٣٩٥,٦	٤٠٢,٦	٧٠١,١	٩٨٨,٠	٢١٧٧,٨
- رسوم قناة السويس	٦٦٥,٤	٧٦٨,٩	٨٨٨,١	١٦١٨,٩	٣٩٩٤,٩
- السياحة واخرى	٩١٨,٢	١٠٥٠,٠	١٩٢٢,٢	٢٧٦١,٨	٢٦٨٧,٤
- فوائد وارباح اخرى	٤٤٠,٣	٣٦٢,٨	١١١١,٩	١٦٥٧,٥	٢٨٥٧
- اخرى	-	-	٢٤٣٥,٩	٦٩٤٥,٣	٩٢٠٤,٢
- تحويلات	٢٨٥٧,٨	٢٠١٩,٣	٩٠٨٧,٩	١٢٢٩١,٠	١٥٢٦١,٣
- حكومية	٨٣,٩	٢٦٥,٢	١٥٤٤,٥	٢٥٢٧,٣	٤٠٥٧,٧
- العاملين بالخارج واخرى	٢٧٧٣,٩	١٧٥٤,٢	٧٥٤٣,٤	٩٧٦٣,٧	١١٢٠٣,٦
- عجز الحساب الجارى	١٣٨٥,١	١٠٥٠,٢	٢٤١٣,٤	١٦٤٢,٥	-
	٦٧٠٣,١	٥٧٠٥,٢	١٨٥٦٠,٥	٢٧٩٠٥,٠	٣٦١٨٢,٦
ميزان حساب راس المال					
- فائض الحساب الجارى	-	-	-	-	٣٤٠٧,١
- واردات رؤوس الأموال	١٢٤٣,٦	٩٩٨,٠	١٣٩٩,٥	-	-
- تدفقات اخرى	٥١٠,٩	٨٥٣,٤	٢٢٧١,١	-	-
- صافى الأصول الأجنبية (اخرى)	-	٣١٨,٠	-	-	-
- السهو والخطأ	-	-	-	-	-
- النقص فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى	٥٧٤,٥	-	-	-	-
	٢٣٢٩,٠	٢١٦٩,٤	٣٦٧٠,٦	-	-

تابع جدول رقم (٥) : ميزان المدفوعات المصرى (١٩٨٤-٩١/٩٠) (بالمليون جنيه مصرى)

البيـــان	المدفوعات (مدين -)				
	١٩٨٤	١٩٨٦	٨٨/٨٧	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
ميزان الحساب الجارى					
- واردات منظورة (سلع)	٧٢٩٤,٠	٥١٩٢,٤	١٨١٨٥,٢	٢٦٢١٥,٦	٣٢٠٦٧,٥
	٧٢٩٤,٠	٥٢٩٢,٤	١٨١٨٥,٢	٢٦٢١٥,٦	٣٢٠٦٧,٥
- العجز التجارى	٤٥٩٠,٨	٢٤٥٠,٢	١٤٤١٩,٢	٢٠٦٤٨,٤	٢٢٦٢٨,٦
- واردات غـــير مـــنظورة (خدمات)	٢١١٢,٣	٢٢٥٥,٠	٤١٤١,٣	٧٢٥٦,٦	١٠١٤٦,٩
- التأمين	٢٢,٩	٤١,٠	-	-	-
- الملاحة	١١٥,٦	١٤٧,١	٢٤٥,٤	٢٠٧,٥	٢٨٥,٩
- السفر والعلاج والتعليم	١٧٦,٦	٧٩,٣	١٨٩,٣	٢٢٤,٢	٢٥٢,٣
- مصروفات الحكومة	١٩٠,٤	١٩٩,١	٣١٣,٠	٤٩٠,٦	١٠٨٥,٩
- مدفوعات أخرى	٨٣٥,٨	٩٩٧,٢	٢٤٠٩,٦	٣٨١٣,٢	٤٦٧٠,٥
- فوائد وأرباح واخرى	٧٦٦,٠	٧٩١,٣	٩٨٤,٠	٢٥٢١,١	٢٨٥٢,٣
- فائض الحساب الجارى					٢٤٠٧,١
	٦٧٠٢,١	٥٧٠٥,٢	١٨٥٦٠,٥	٢٧٩٠٥,٠	٣٦١٨٢,٦
ميـــــــــــــزان حســـــــــــــاب رأس المال					
- عجز الحساب الجارى	١٣٨٥,١	١٠٥٠,٣	٢٤١٣,٤	١٦٤٢,٥	
- سداد القروض والالتزامات الأخرى	٩٢٤,٣	١٠٣٩,٧	١٠١٣,١	-	
- تدفقات أخرى	١٩,٦	٧,٤	٦٤,٦	-	
- السهو والخطأ	-	٧٢,٠	-	-	
- الـــزيادة فـــى الأصـــول الأحتياطية للبنك المركزى	-	-	١٧٩,٥		
	٢٣٢٩,٠	٢١٦٩,٤	٣٦٧٠,٦	-	-

على أساس الدولار يساوى ٧٠ قرشاً ** على أساس ٧٠ قرشاً للدولار لبعض معاملات البنك المركزى ، ومتوسط سعر السوق المصرفية الحرة (٢٢٢,٩ قرشا للدولار) لباقى المعاملات.

*** على أساس السابق ، وأسعار السوق الأولية والسوق الحرة خلال مارس/ يونيو ١٩٩١. ويلاحظ أن ٩١/٩٠ أرقام مبدئية. المصادر : البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – المجلدات السادس والعشرون (العدد الثالث – ١٩٨٦) والثامن والعشرون (العدد الثالث ١٩٨٨/٧٨) – والتقرير السنوى ٩٠/٨٩ والتقرير السنوى ٩١/٩٠.

جدول رقم (٦) : ميزان المدفوعات المصرى (٩١/٩٠-٩٩ / ٢٠٠٠) (بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	٩١/٩٠	٩٣/٩٢	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
التحصيلات (مدين +)							
البيـــــان	ميزان الحساب الجارى						
- صادرات منظورة (سلع)	٩٤٢٨,٩	١٧٤١٩,٥	٢١٨١٩,٢	١٥٦٤٤,٠	١٨١٤٤,٠	١٥١٠٠,١	٢١٨٢١,٩
بترول	-	[illegible]١٠,٨	٧٧٨٢,٢	٧٥٥٥,٠	٨٧٤٩,٨	٢٤١٤,٠	٧٧١٥,٨
- العجز التجارى	٢٣٦١٢٨,٧	٣٣٣٤٢,٩	٣٦٦٦٢,٤	٣٣٣٤١,٨	٣٤٤٨٦,٥	٤٣٦٧٢,٢	٣٩١٧٤,٠
	٣٢٠٦٧,٥	٣٥٦٦٢,٤	٤٢٤٨١,٧	٤٧٨٨٥,٨	٥٢٨٣٠,٥	٥٧٧٧٢,٤	٦٠٩٩٥,٩
- صادرات غير منظورة (خدمات)	٢٩١٧,٣	٢٧٧٧٩,٦	٣٢٤١٨,٦	٣٦١٠٤,٩	٢٨١٥٨,٤	٣٧٥٥٣,٠	٢٨٩٩٦,١
- الملاحة (النقل)	٢٣٧٣,٨	١٥٧٧,٩	١٥٠٥,٦	٢٨٠٤,٢	٢٢٢٩,٢	٢٩٤١,٧	٢٩١٥,٩
- رسوم قناة السويس	٣٩٩٤,٩	٦٤٢٣,٨	٦٩٨٦,٦	٦٣٩٧,٩	٦١٣٦,١	٦٠١٥,٦	٦٠٨١,٤
السياحة	٣٦٨٧,٤	٧٩١٨,٢	٧٨٠٢,٥	١٠٢١٥,٨	١٢٢٧٧,١	١٠٩٨٩,٦	١٤٧٣١,٦
- فوائد وارباح اخرى	٢٨٥٧	٢٩٤٢,٦	٥٥٠٦,٦	٦٢١٠,٨	٩١٦٦,٩	٩٥٦٥,٤	٦٢٥٨,٢
- اخرى	٩٢٠٤,٢	٦٨١٢,٠	٨١٦٣,٢	١٠٤٧٦,٢	١٠٢٠٩,١	١٠٩٤٠,٧	٩٠٠٨,٩
- صافى التحويلات	١٥٣٦١,٢	١٩١٢٧,٨	١٢٥٥١,٤	١١٩٥٧,٠	١٤٠٧٠,٢	١٦٥٤١,٧	١٥٩٨٨,٦
- حكومية	٤٠٥٧,٧	٦٣٤١,٦	٣١٢٢,٦	٢٤٦٠,٤	٢٠١٩,٥	٣٧٢٩,٢	٣١٨٧,٩
- خاصة العاملين بالخارج واخرى	١١٣٠٢,٦	١٢٧٨٦,٢	١١١٢٨,٨	٩٤٩٦,٦	١١٠٥٠,٧	١٢٨١٢,٤	١٢٨٠٠,٧
- عجز الحساب الجارى		-	-	٦٢٤,٢	-	٥٨٥٦,٧	٢٩٨٧,٢
	٣٦١٨٢,٦	٤١٩٠٧,٤	٤٦٦٧٠,٠	٤٨٦٨٦,٢	٥٢٢٢٨,٧	٥٩٨٥١,٤	٥٨٩٧٦,٩
ميزان حساب رأس المال							
- فائض الحساب الجارى	٦٤٠٧,١	٧٧٦٦,١	١٢٩٩,٨	-	٤٠٨,١	-	
- استثمارات المباشر فى مصر (صافى واردات)	-	٢٧٩٩,٤	٢٦٥٦,٥	٢٣٧٨,٢	٣٦١٣,١	٢٤١٣,٩	٥٦٥٥,٦
- الاستثمار محفظة الاوراق المالية فى مصر (صافى)	-	١٦,٠	١٣,٩	٨٧٤,٦	٤٩٦٦,٥	٥٨٩,٧ —	١٦١٣,٩
- صافى استثمارات اخرى	-	٣٦٥٢,٩	١٠٥٠٤,٠ —	٥٠٢,٨	٤٩١,٢ —	١٦٣٢,٢	١٠٤٠٩,٢ —
- صافى الاقتراض	-	٣٦٩,٤	٣٦٧٩,٨	٢٠٠,٥	٣١٢,٩	٦٤٨,٩	١٤٢٥,٨
- قروض متوسطة وطويلة الاجل	-	٩٨٤,٢	١٠٣٦,٢	٢٥٤,٦٠ —	٢٨١,٩ —	١١٥٠,٢ —	١٨١٦,٨ —
- المستخدم	-	٣٢٢٨,٥	٢٢١٥,٦	١٦٠٢,٨	١٤١٣,٠	٩٢٥,٧	٦٦٠,٨
- تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الاجل	-	-	-	-	-		
- المستخدم	-	٩٠٦,٥	٥٥٢,٢	١٩٠,٨	٣١٢,٨	٢٩٧,٢	٨٠٦,٢
- تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الاجل (صافى)	-	-	٣٣٢٤,٥	١٥١٥,٩	١٩٩٥,٢	٢٧٧١,٤	٢٥٦٥,٦
- اصول اخرى	-	١١٦٠,٢	٣٧٣٢,٩٠ —	٢٠١,٨	٤٩٠٦,٨ —	١٩٤٦,٩ —	٨٠٧,٦
- صافى السهو والخطأ	-	٥٣٥,٨	-	-			
- النقص فى الاصول الاحتياطية للبنك المركزى	-		-	-		٧١٩٠,٤	١٠٣٢٩,٤
الميزان الكلى	-	١٩٥٦٤,٩	٥٥٥٩,٢	٧١١٨	٦٦٦٠,٠	١٣٨٩٠,٢	١٣٠٢٠,٠

تابع جدول رقم (٦) : ميزان المدفوعات المصرى (٩٠/٩١-٩٩ / ٢٠٠٠) (بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	٩١/٩٠	٩٣/٩٢	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
المدفوعات (مدين -)							
ميزان الحساب الجارى							
- واردات منظورة (سلع)	٣٢٠٦٧,٥	٣٥٦٦٢,٤	٤٢٤٨١,٧	٤٧٨٨٥,٨	٥٢٨٣٠,٥	٥٧٧٧٢,٤	٦٠٩٩٥,٩
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	٣٢٠٦٧,٥	٣٥٦٦٢,٤	٤٢٤٨١,٧	٤٧٨٨٥,٨	٥٢٨٣٠,٥	٥٧٧٧٢,٤	٦٠٩٩٥,٩
- العجز التجارى	٢٢٦٢٨,٦	٢٢٢٤٢,٩	٢٦٦٦٢,٤	٣٢٢٤١,٨	٣٤٦٨٦,٥	٤٢٦٧٢,٣	٣٩١٧٤,٠
- واردات غير منظورة (خدمات)	١٠١٤٦,٩	١٥٨٩٨,٤	١٨٧٠٧,٨	١٦٤٤٤,٤	١٧١٣٤,١	١٧١٧٩,١	١٩٧٩٧,٩
- الملاحة (النقل)	٢٨٥,٩	٧٣٧,٥	٨٢٠,٢	٦٨٧,٦	٨٢٠,٩	١٢٧٩,٥	١٥٥٩,٢
- السفر	٢٥٢,٣	٢٠٩٢,٤	٢٨٣٦,٣	٤٥٣٢,٤	٤٥٢١,٤	٣٧٤٩,٦	٢٥١١,٧
- دخل الاستثمار (منها فوائد مدفوعة)	٢٨٥٢,٣	٤٢٨٩,٢	٥٠٣٨,٨	٤٢٨٠,٩	٣٦٨٤,٥	٣١٦٠,٣	٢٠٧٥,٦
- أخرى	٥٧٥٦,٤	٨٢٢٦,٣	٩٠٠٧,٥	٦٨٤٣,٥	٨١٠٧,٣	٨٩٨٩,٧	١١٦٥١,٤
- فائض الحساب الجارى	٣٤٠٧,١	٧٧٦٦,١	١٢٩٩,٨	-	٤٠٨,١	-	-
	٣٦١٨٢,٦	٤٦٩٠٧,٤	٤٦٦٧٠,٠	٤٨٦٨٦,٠	٥٢٢٢٨,٧	٥٩٨٥١,٤	٥٨٩٧١,٩
ميزان حساب رأس المال							
عجز الحساب الجارى	-	-	-	٦٢٤,٣	-	٥٨٥٦,٧	٣٩٨٧,٢
- الاستثمار المباشر فى الخارج	-	٣٩٥,٧	١٦١,٦	٥١,٩	١٦٠,٢	١٨٩,٦	١٤٥,١
- استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج	..	..	..	..	..	١٤٦,٤	٤١,٧
- صافى استثمارات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
- صافى الاقتراض	-	-	-	-	-	-	-
- قروض متوسطة وطويلة الأجل	-	-	-	-	-	-	-
- المسدد	-	١٧٤٤,٣	١٤٤٨,٩	١٨٥٨,٤	١٧٩٣,٩	٢٠٧٥,٩	٢٤٧٧,٦
- تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	-	٧١٤,٨	٥٨١,٤	٩٦٠,٨	٨٥٠,٤	٣٧٢,٣	٣٢٣,٠
- المسدد	-	١٦٢١,٣	١١٣٣,٦	١١٥١,٦	١١١٣,٢	٦٦٩,٥	١١٢٩,٣
- خصوم أخرى	-	١٤٢٩,٦	٤٣,١-	٦٠٢,٣	٤١٤٣,٦-	٤٩٨,٠	٢٢٣٣,٤
صافى السهو والخطأ	-	-	١٩٨,٤	٨٩٢,٣	٨٤٤,٠	٤٤٥٣,٢	٢٠١٥,٧
- الزيادة فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى	-	١٤٣٧٤,٥	٢٥٥٩,٨	١٩٣٧,٢	٦٤٩٢,٣	-	-
الميزان الكلى	-	١٩٥٦٤,٩	٥٤٥٩,٢	٧١١٨	٦٢٦٠,٠	١٣٨٩٠,٣	١٣٠٢٠,٠

المصدر : البنك المركزى المصرى – المجلة الأربعون – العدد الرابع – سنة ٩٩/٢٠٠٠ ص ص ١٩٥،١٩٦.

فلقد ساهمت الصادرات السلعية فى تغطية نسبة ٣٧% فقط من قيمة واردات سنة ١٩٨٤، وانخفضت أكثر الى ٢٠%، ٢١% فى سنتى ٨٨/٨٧ ، ٩٠/٨٩على الترتيب، وارتفعت قليلا الى ٢٩% فى سنة ١٩٩١/٩٠، ثم الى ما يقرب من ثلث الواردات خلال عقد التسعينات، ووصلت الى نسبة ٣٥,٨% من قيمة الواردات فى سنة ٢٠٠٠/٩٩، بما يوضح العجز الكبير فى قيمة الصادرات السلعية بالنسبة لقيمة الواردات السلعية.

حقـا قد تصاعدت قيمة الصادرات السلعية تدرجياً (بالاسعار الجارية) من حوالـى ٢,٧ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٨٤ الى ٩,٤ مليار ، ٢١,٨ مليار جنيه مصرى فى سنتى ٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠/٩٩ على الترتيب، الا أن هـذا التصاعد (الذى يمثل جانب هام منه ارتفاع الاسعار) اقترن بتصاعد أكـبر مـنه فى قيمة الواردات السلعية (بالاسعار الجارية) من ٧,٣ مليار جنـيه فى سنة ١٩٨٤ الى ٣٢,١ مليار، ٦١,٠ مليار جنيه فى سنتى ٩٠/ ٩١، ٢٠٠٠/٩٩ على الترتيب.

٢- وبإضـافة الصـادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) والتحويلات الـى رصـيد الميزان التجارى نصل الى رصيد ميزان الحساب الجارى، الذى يعكس نتيجة صافى العمليات الجارية للاقتصاد المصرى فى علاقته مـع العامل الخارجي. هذا الصافى فى حالة عجز متزايد – لحد ما – من سنة الى أخرى خلال عقد الثمانينات حيث ارتفع من ١,٤ مليار جنيه فى سنة ١٩٨٤ الى ٢,٤ مليار جنيه سنة ٨٨/٨٧ ، ثم انخفض قليلا فى سنة ٩٠/٨٩، وتحول الى فائض مقداره ٣,٤ مليار جنيه فى سنة ٩١/٩٠. هذا الفـائض الأخـير فى ميزان الحساب الجارى حدث على سبيل الاستثناء

نتيجة لظروف غير متكرره مرتبطة بأزمة الخليج، كارتفاع أسعار البترول(*)، وتصاعد النشاط الملاحى ورسوم قناة السويس، وزيادة التحويلات الخاصة والحكومية، كما هو واضح من الجدول رقم (٥). ومن المهم الافادة بأن ميزان الحساب الجارى المصرى فى حالة عجز مستمر منذ الحرب العالمية الثانية.

هذا وقد استمر هذا الفائض (الاستثنائى) فى الحساب الجارى خلال بعض سنوات عقد التسعينات (٩٣/٩٢ / ٩٤/٩٣، ٩٥/٩٤، ٩٧/٩٦) وذلك على الرغم من انخفاض التحويلات الحكومية من الخارج وشبه ثبات تحويلات العاملين بالخارج، وذلك لارتفاع المتحصلات من قناة السويس والسياحة بالاضافة الى عائدات الاستثمارات بالخارج، ومن وراء كل هذا نجاح المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اتبعته مصر فيما يتعلق بالاصلاح النقدى والمالى. وعاد عجز الحساب الجارى فى الظهور مرة أخرى فبلغ ٥,٩ مليار، ٤ مليار جنيه مصرى فى سنتى ٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٠/٩٩، ممثلا مستوى أعلى مما تحقق من قبل (بالاسعار الجارية).

(*) فلقد ارتفعت حصيلة صادرات البترول بنسبة ٦٠% لتبلغ ٢ مليار دولار فى ٩١/٩٠ مقابل ١,٢ مليار دولار فى السنة السابقة، وذلك نتيجة زيادة أسعار وكمية صادرات البترول. فلقد زادت كمية الصادرات من خام البترول بنسبة ٢٥% وكمية الصادرات من منتجات البترول بنسبة ١٦% وارتفعت أسعار تصدير خام البترول بنسبة ٢٩%ومنتجات البترول بنسبة٣٧% البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى ٩١/٩٠ – ص ٣٢.

٣- واضح أن ما يحدث فى ميزان المدفوعات المصرى من عجز فى الحساب الجارى أقل بكثير من العجز التجارى. فجزء كبير من الأخير يتم تغطيته بالفائض الذى يتحقق من التجارة غير المنظورة والتحويلات. وهنا تبرز أهمية كل من تحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة ورسوم قناة السويس كصادرات غير منظورة تمد الاقتصاد المصرى بجزء هام من موارد الصرف الاجنبى التى تواجه جانب هام من الواردات السلعية للإقتصاد المصرى، حيث بلغ مقدار كل منها طبقاً لبيانات سنة ٩٩/٢٠٠٠ ١٢,٨، ١٤,٧ ، ٦,١ مليار جنيه مصرى على الترتيب، بما يمثل اجمالى ٣٣,٦ مليار جنيه، يغطى نسبه ٥٥% من اجمالى الواردات السلعية لسنة ٩٩/٢٠٠٠. تلك البنود الثلاث تمثل فى المرحلة الحالية أهم مصادر الصرف الاجنبى للاقتصاد المصرى يضاف اليها بند رابع يشترك معها فى الأهمية وهو الصادرات من البترول الخام ومنتجات البترول الذى حقق ٧,٨ مليار جنيه فى سنة ٩٩/٢٠٠٠، بما يغطى نسبة ١٢,٧% من قيمة الواردات السلعية لنفس السنة. ومن بين تلك المصادر الهامة للصرف الاجنبى نجد أن قطاع السياحة بما حققه من موارد للصرف الاجنبى فى سنة ٩٩/٢٠٠٠ تقدر بحوالى ١٤,٧ مليار جنيه مصرى يأتى فى المركز الأول وهو بذلك يكون قد تفوق على قطاع الصناعة بما حققه من صادرات مصنعة ونصف مصنعه تقدر بحولى ٩,٨ مليار جنيه في نفس العام(*). وهكذا نجد أن الريادة حاليا (كمصدر لموارد الصرف الاجنبى) قد أصبحت لقطاع السياحة الذى تفوق على

(*) باستبعاد المصدر من المنتجات البترولية.

قطـــاع الصـــناعة ومن قبله قطاع الزراعة. فلقد تضاءل ما يحققه قطاع الـــزراعة مـــن موارد للصرف الاجنبى، وأصبحت لا تتعدى حوالى ١,١ مليار جنيه مصرى فى سنة ٩٩/٢٠٠٠ ممثلة فى القطن الخام والمنتجات الزراعية الأخرى.

٤- يلاحـــظ أهمـــية بند "سداد القروض" فهو يتعدى المليار جنيه سنوياً خلال عقد الثمانينات، ويصل الى ما يقرب من ثلاثة مليارات جنيه سنوياً خلال عقد التسعينات، وذلك على الرغم من التنازل عن جزء من المديونية التى كانـــت على الاقتصاد المصرى طبقاً لما عقد من اتفاقيات ناجحة فى هذا الشأن.

كمـــا يلاحـــظ ارتفـــاع قيمة بند المدفوعات السنوية من "الفوائد والارباح" بحيـــث يـــبلغ ٢,٥ مليار جنيه مصرى فى ٨٩/٩٠، ويقترب من أربعة مليارات جنـــيه مصـــرى فـــى ســـنة ٩٠/٩١، ويتصاعد هذا الرقم الى أن يعدى الخمسة ملـــيارات فـــى سنة ٩٤/٩٥، مما يعكس عبء المديونية الخارجية التى يتحملها الاقتصاد المصرى، خاصة اذا ما قورنت هذه الأرقام بالقيم المناظرة للصادرات الســـلعية(**). وقـــد تـــناقص هذا البند من بعد ذلك تدريجيا واقترب من الثلاث ملـــيارات، نتيجة لتأثير ما تم التنازل عنه من جزء من المديونية التى كانت على مصر.

(**) فـــنجد – علـــى ســـبيل المثال – أن ما دفع من "فوائد وأرباح" فى سنة ٩٤/٩٥ قد التهم حوالى ٣٠% من عائدات الصادرات السلعية لنفس العام.

ومـن الجديـر بالذكر أن بند المدفوعات السنوية من "الفوائد والارباح" لا يمـثل مدفوعـات الفوائد على مديونية مصر للخارج فحسب، بل يتضمن أيضاً الاربـاح المحولة للخارج على الاستثمارات الأجنبية فى مصر. وبدون شك فإن هـذه الـتحويلات فـى تصاعد نتيجة للزيادات السنوية التى تحدث للاستثمارات الأجنبـية فـى مصر، ومن ثم فإن هذا ينعكس على بند "المدفوعات من الفوائد والارباح".

هـذا ومن ناحية أخرى يلاحظ كبر وتصاعد بند "المتحصلات من الفوائد والأربـاح"، حيث ارتفع من أقل من نصف مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٨٤ (٠,٤) الـى حوالى ٢,٩ مليار جنيه فى سنة ٩١/٩٠، ثم الى حوالى ٥,٥ مليار جنيه فى ٩٥/٩٤، ومن بعد ذلك تعدى بقليل رقم الستة مليارات جنيه خلال بقية سنوات عقد التسعينات. ويعكس هذا بصفة خاصة أهمية وتزايد الفوائد المحصلة علـى ودائع الجهاز المصرفى فى الخارج. وإن كان هذا الإيراد يعد إيجابياً من زاويـة تـوازن مـيزان المدفوعـات، إلا أنه يظهر قصور الجهاز المصرفى المصرى فى امكانية توظيف المدخرات المحلية فى استثمارات بالداخل، وبالتالى فـإن الجهـاز المصرفى يساهم فيما يوحد بالإقتصاد المصرى من ركود وكساد ونقـص فـى فـرص التوظف، بما يتصرب من خلاله من مدخرات محلية إلى الخارج.فكيف أننا نسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للدخول إلى مصر لكى تـزيد مـن الطاقات الإنتاجية، وفى نفس الوقت يتسرب جانب هام من مدخراتنا المحلـية، دون اسـتثمار داخل مصر !؟ وبالتالى نفتقد القدرة على زيادة طاقاتنا الإنتاجية بالاعتماد على النفس!.

٥- ويلاحظ بالنسبة لمدى الاعتماد على التمويل الخارجي خلال عقد التسعينات أن هناك شبه تناقص تدريجي في الاعتماد على القروض طويلة ومتوسطة الاجل، بحيث انخفض صافي تدفقها السنوى للداخل من ٣,٦ مليار جنيه في سنة ٩٣/٩٢ الى ١,٥ مليار جنيه في سنة ٢٠٠٠، الا أن هذا الأمر لم ينطق على التسهيلات قصيرة الاجل، فبعد أن انخفض تدفقها السنوى للدخل من ٣,٢ مليار جنيه فى سنة ٩٥/٩٤ الى ١,٥ مليار جنيه فى السنة التالية، أخذ بعد ذلك فى التزايد الى أن وصل الى ٣,٦ مليار جنيه فى سنة ٢٠٠٠/٩٩. هذا بالنسبة للاقتراض من الخارج أما بخصوص التدفق الصافى للاستثمار الاجنبى المباشر الى مصر فقد شهد بعض التقلب من ٣,٨ مليار جنيه فى سنة ٩٣/٩٢ الى ما يقترب من ٢,٥ مليار جنيه سنوياً خلال السنوات التالية ثم قفز الى ٥,٧ مليار جنيه فى سنة ٢٠٠٠/٩٩. ومن المعلوم أن السياسة المعلنة من الحكومة المصرية تسعى الى الحد من التوسع فى الاقتراض، والعمل على زيادة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعتبر هذا واضح من تناقص التدفق السنوى للقروض طويلة ومتوسطة الاجل للداخل، ولكنه للأسف قد عوض بتزايد الاعتماد على القروض والتسهيلات قصيرة الاجل. وهذه أكثر تكلفة وعبئاً بالمقارنة بالقروض متوسطة وطويلة الاجل. وبالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة فتدفقاتها للداخل لا يزال يعد متواضع (باستثناء السنة الأخيرة).

٦- والمفروض أنه – طبقاً لما درسنا من قبل – يمكن التعرف على حجم عدم التوازن الاقتصادى فى ميزان المدفوعات بالرجوع الى مكونات ميزان

حساب رأس المال، بإعتبار أن عدم التوازن (سواء كان عجزا أو فائضا) يتمثل في بنود التسوية أو الموازنة أو ما يطلق عليه أحيانا البنود التعويضية لتصحيح وضع الميزان وتغطية العجز أو الفائض فى البنود المستقلة. وقد سبق أن أشرنا الى ما يستخدم من معايير مختلفة فى هذا الشأن الا أنه يتعذر استخدامها هنا لعدم الفصل بين تدفقات رؤوس الأموال طويلة الاجل وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فى البيانات المستخدمة خلال عقد الثمانينات، وعدم الافصاح عن مكونات البنود المشار اليها "بأخرى" سواء كانت أصول أم خصوم، فضلا عن عدم استكمال بيانات بعض السنوات.

٧- من المفيد أن نستكمل الصورة ونضيف بعض التفاصيل عن الصادرات السلعية، خاصة وقد بدى لنا القصور فى أهميتها وضعف نموها بالنسبة للواردات السلعية.

فنجد كما يبدو من الجدول رقم (٧) أن أهم الصادرات السلعية – كما سبق القول – البترول فلقد ساهمت صادرات البترول بحوالى ثلثى قيمة الصادرات السلعية فى سنة ١٩٨٤، وإن كانت قد انخفضت مع انخفاض أسعارها فى السنوات التالية، الا أنها مثلت حوالى نصف قيمة الصادرات السلعية فى سنة ٩١/٩٠ وما تلاها من سنوات فى عقد التسعينات، ثم انخفضت الى حوالى ثلث الصادرات السلعية فى سنة ٢٠٠٠/٩٩. فالبترول الخام ومنتجاته يحتل الأهمية الأولى فى هيكل الصادرات السلعية. أما القطن الخام والذى كان عماد الاقتصاد المصرى طوال النصف الأول من القرن العشرين، وكانت قيمة صادراته تزيد عن

نسبة ٩٠% من اجمالى الصادرات المصرية فى أوائل عقد الخمسينات من القرن العشرين، تناقصت صادراته من حيث الكمية والأهمية النسبية، فساهم بنسبة ١٢% فقط من اجمالى الصادرات السلعية فى سنة ١٩٨٤، ثم بنسبة ٢,١% فقط فى سنة ١٩٩١/٩٠، ومع انتهاء القرن العشرين لم تزد صادرات القطن عن نسبة ٢,٦% من اجمالى الصادرات السلعية. ولا يرجع هذا فقط الى زيادة نسبة تصنيع القطن المصرى محليا، ولكنه يرجع كذلك الى تناقص المساحات المنزرعة قطنا، وتناقص إنتاجية الفدان من القطن، وتراجع كميات تصديره الى الخارج، ليس لأسباب خارجية فقط، بل أيضا أسباب محلية. وبالنسبة للصادرات الزراعية الأخرى (بطاطس - بصل - ثوم - موالح - بهارات - فول سودانى - نباتات طبية - كتان وأخرى) لم تتعدى صادراتها (٢,٤%) النسبة الضئيلة التى تمثلها صادرات القطن الى اجمالى الصادرات السلعية فى سنة ٢٠٠٠/٩٩، وذلك للعديد من الصعوبات الخارجية والداخلية التى تواجه تصديرها. فمن الواضح أن الانجاز التصديرى لقطاع الزراعة ضعيف.

٨- ويترك الزراعة والانتقال الى الصناعة التحويلية نجد أن ما حققته من صادرات صناعية يتسم بالسمات الآتية(*).

(*) ارجع الى دراسة الماجستير التى اشرف عليها كاتب هذه السطور: سويلم جوده سعيد - آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى المصرى - رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد - كلية التجارة ببنها - ٢٠٠٠ ص ١١٥، ١٤٨، ٢٣٩، ٢٤١.

جدول رقم (٧)

الصـــــــــــادرات السلعية المصرية (مليون جنيه)

البيان	١٩٨٤		١٩٨٦		١٩٨٨/٨٧	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
- القطن	٣٢٤,٠	١٢,٠	٢٣٩,٤	١٣,٠	٢٤٩,٥	٦,٦
- زراعية أخرى	١٤٤,٥	٥,٣	٨٢,٠	٤,٤	٢٣٦,٢	٦,٣
- البترول	١٧٤٤,٩	٦٤,٥	٩٦٩,٨	٥٢,٦	١٠٩٣,٩	٢٩,٠
- الغزل والنسيج	٢٠٧,٣	٧,٧	١٩٦,٤	١٠,٧	١٠١٠,٨	٢٦,٨
- غذائية	٣٣,٦	١,٢	٢٥,٧	١,٤	١١٢,١	٣,٠
- كيماوية وتعدينية	٧٠,٧	٢,٦	٧٠,٤	٣,٨	١٣٧,٧	٣,٧
- هندسية ومعدنية	٨١,٧	٣,٠	٥٤,٣	٢,٩	٤٤٨,١	١١,٩
- أخرى	٩٦,٥	٣,٦	٢٠٤,٢	١١,٠	٤٧٧,٧	١٢,٧
اجمالى الصادرات	٢٧٠٣,٢	١٠٠,٠	١٨٤٢,٢	١٠٠,٠	٣٧٦٦,٠	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٧)
الصـــــــــــــــــادرات السلعية المصرية (مليون دولار امريكى)

١٩٩٠/٨٩		٩١/٩٠		٩٩/٩٨		٢٠٠٠/٩٩	
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
٢٢٠,٠	٧,٠	٨٣,٢	٢,١	٢٠٧,٧	٤,٧	١٦٦,٧	٢,٦
١٨٧,٢	٥,٩	١٤٢,٨	٣,٧	٢٥٤,٦	٥,٧	١٥٣,٧	٢,٤
١٢٢٨,٦	٣٩,١	١٩٧٠,٧	٥٠,٧	٩٩٩,٧	٢٢,١	٢٢٧٢,٩	٣٥,٦
٦٣٥,١	٢٠,٢	٥٢٨,٩	١٣,٦	٦٩٦,٢	١٥,٦	٤٧٩,٣	٧,٦
٥٩,٦	١,٩	٨٥,٨	٢,٢	١٧٦,٨	٣,٩	٦١,٨	١,٠
٢٤٨,٠	٧,٩	١٨٠,٦	٤,٦	١٦٦	٣,٨	١٧٤	٢,٧
٢٧٨,٣	٨,٨	٢٧٧,٩	٧,١	٣٣٢,١	٧,٥	١٦٥,٩	٢,٦
٢٨٨,٠	٩,٢	٦١٦,٩	١٦,٠	١٦٢٠,٠	٣٦,٣	٢٩١٣,٤	٤٥,٥
٣١٤٤,٨	١٠٠,٠	٣٨٨٦,٨	١٠٠,٠	٤٤٤٥,١	١٠٠,٠	٦٣٨٧,٧	١٠٠,٠

ملاحظة : أنظر أسعار الصرف المذكورة فى رقم (٦)، علماً بأن أرقام السنوات ٨٤ ، ٨٦ ،٨٨/٨٧ بالملــيون جنــيه مصـــرى والسنوات التالية بالمليون دولار وجميع القيم بالاسعار الجارية.

المصادر : نفس مصادر الجدول رقم (٥) والجدول رقم (٦)

أ- حققت صادرات الصناعة التحويلية معدل نمو ١٩% خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦، ٢٢,٤% خلال الفترة التالية ٨٧/٨٦ - ٩٦/ ١٩٩٧ بالاسعار الجارية، وهو ما يعد منخفضا اذا ما قورن خلال الفترتين بكل من حجم الاستثمارات المتجهه لهذا القطاع والتسهيلات المختلفة الممنوحة له من خلال السياسات التجارية، بالاضافة الى بعض معدلات النمو السالبة المحققة فى بعض القطاعات.

ب- انخفاض نسبة الصادرات الصناعية الى قيمة الإنتاج الصناعى من ٧,٧% عام ١٩٧٤ الى ٣,٧% عام ١٩٨٧/٨٦ ثم ارتفاعها الى حوالى ٩% خلال عقد التسعينات. وهذا يشير الى أن الجزء الأكبر من المنتجات الصناعية يتم تصريفه محليا. فالسوق المحلى المحمى جمركياً هو السوق الرئيسى للمنتجات الصناعية المحلية، ويتم الانتاج المحلى استجابة لزيادة الطلب الداخلى. وهذا يعتبر نتيجة طبيعيه للتحيز فى السياسات الاقتصادية لمدد طويلة ضد الصادرات وجعل السوق المحلى أكثر ربحية من أسواق التصدير. فضعف جودة المنتجات وانخفاض انتاجيتها يقلل من قدرتها على المنافسة الخارجية. كما نجد أن انخفاض النسبة المصدرة قد يرجع أحيانا الى اعتماد التصدير على فائض الانتاج وليس على توجه قوامه الانتاج من أجل التصدير.

ج- انخفاض نسبة الصادرات الصناعية الى الناتج المحلى الاجمالى التى بلغت ٧,٦%، ٨,١% فى سنتى ٩١/٩٠، ٩٧/٩٦ على الترتيب

بيـــنما نجدها تبلغ ٥٠% فى البلدان النامية سريعة النمو (فى عام ٩٧/٩٦). ويتضـــح هـــذا الانخفـــاض اذا مـــا قورن معدل نمو الصـــادرات فـــى مصر بمثيله فى بعض الدول مثل جنوب شرق آســـيا وتركيا، اذ ارتفعت صادرات كوريا من ٣٠ مليون دولار فى الستينات إلى ما يزيد عن ٨٠ مليار دولار فى عام ٩٥/٩٤ ، كما أرتفعت الصادرات التركيه من ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ الـــى ١٦ ملـــيار دولار عـــام ٩٣ فـــى حين تزايدت الصادرات المصرية من ٥٠٠ مليون دولار خلال الستينات الى نحو ٥ مليار دولار عـــام ٩٥/٩٤. ويـــرجع هـــذا التدنى الى ضعف متوسط معدلات نمو الصناعات المختلفة.

د- استمرار سيطرة المنتجات التحويلية البسيطة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة على هيكل الصادرات الصناعية بما يعنى تركز معظم الصـــادرات الصناعية فى مجموعة السلع الاستهلاكية على حساب مســـاهمة كـــل مـــن الصادرات الوسيطة والرأسمالية. ويدعم هذه الحقيقة استحواز صادرات الغزل والنسيج على ما يقرب من نصف الصـــادرات الصـــناعية بما يعنى ضعف مساهمة باقى الصناعات التحويلية، وبما يشير الى أن ثمة مجالا كبيرا لتحسين الاداء فى هذه الصناعات اذا ما طبقت سياسات سليمة.

مـــن المهم أن نشير الى أن هناك حاجة الى تنمية وتوسيع الطاقات الإنتاجـــية المحلـــية والـــنهوض بمســـتويات الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية والإداريـــة والتســـويقية. وهـــناك ضرورة للاهتمام بنظم الجودة وأجهزة

الـرقابة الصـناعية والقضـاء على القيود التى تعرقل العملية التصديرية وتحمل المنتج المصرى لأعباء ضريبيةوجمركية كبيرة ومعاناة من تهريب السـلع والمنـتجات الأجنبية. ومن المفيد أن نشير الى أن ما تم فى بداية التسـعينات مـن اصـلاحات نقدية عملت على استقرار أسعار الصرف وتحريـر الـنقد الاجنبى تمثل عاملا إيجابياً مشجعاً للمصدر المحلى، وإن كـان هـذا يحـتاج الى استمرار فى اصلاح ما يجد من خلل فى أسعار الصـرف، ومـا يوجـد من معوقات أخرى. كما أن التصدير يحتاج الى الـتمويل الكـافى والتأمين وتوفير وسائل النقل المعتدلة التكلفة خاصة الى الاسواق العربية والافريقية.

الفصل الثانى عشر
صندوق النقد الدولى وتطور
النظام النقدى العالمى

تطور النظام النقدى العالمى(*):

لقــد ساد نظام قاعدة الذهب- كنظام نقدى عالمى- طوال القرن التاسع عشر وأوائــل القــرن العشرين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد كان هذا النظام هو النظام النقدى الداخلى لبريطانيا فانعكس على العلاقات النقدية الدولية ؛ لما كانت تحتله بريطانيا من مركز قيادى للاقتصاد العالمى.

أمــا وقــد بدأت عمليات الاستعداد للحرب بتطلب أموالا ضخمة للتمويل، عجــزت الضـــرائب والقروض المحلية عن توفيرها، التجأت الدول الى التمويل التضـــخمى، خاصة عندما اشتعلت نيران الحرب فى سنة ١٩١٤، فخرجت بنوك الاصـــدار فى كل الدول المتحاربة عن الالتزام الذى يربط الاصدار بنسبة تغطية ذهبـــية معينة(*). واضطرت هذه البنوك الى اعلان سعر الزامى للأوراق النقدية؛ بعد أن تعذر امكان تحويلها الى ذهب. وأصبح تصدير واستيراد الذهب أمر غير

(*) ارجع فى هذا الشأن الى الدراسة المستفيضة القيمة:

رمـــزى زكـــى (دكتور) – التاريخ النقدى للتخلف: دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكويـــن التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث – عالم المعرفة – سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والآداب بالكويت – العدد ١١٨ اكتوبر ١٩٨٧ – الكويت – ص ٨٦ : ٢١٥.

(*) باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

مأمون نتيجة للعمليات الحربية ؛فلجأت بعض الدول الى فرض حظر على تصدير الذهب ؛وعلى المعاملات الخارجية ؛خاصة مع الأعداء. وتم اللجوء الى الاتفاقيات الثنائية وأعمال المقاصة لتسوية العمليات الخارجية، فاختفت حرية التجارة وانهارت قاعدة الذهب.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى شهدت الأحوال النقدية بالدول الأوربية حالة من الفوض والتقلبات العنيفة، فلقد ترتب على التمويل التضخمى أثناء الحرب حالة من التضخم وانهيار الثقة فى العملات، وتقلب أسعار الصرف، وتفاقم الاختلال فى موازين المدفوعات، وتأزم مشكلة ما تراكم من ديون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب، وثقل وطأة ما فرض على ألمانيا من تعويضات حرب. فتحت ظل ظروف ما بعد الحرب هذه شغلت قضية الاصلاح النقدى اهتمام الساسة والاقتصاديين الغربيين، فعقد لهذا الغرض مؤتمران عالميان فى بروكسل عام ١٩٢٠، وفى جنوة عام ١٩٢٢، حيث كان الاجماع بضرورة الرجوع مرة أخرى لقاعدة الذهب. ويتم ذلك باتباع الحرية الاقتصادية، وتحرير التجارة الخارجية، وربط النقود بالذهب، والعودة الى حرية تصدير واستيراد الذهب. ولقد كان هذا الأمر يهم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، التى خرجت من الحرب بأقوى جهاز اقتصادى وأكبر قدر من الموارد وأضخم رصيد من الذهب، وبحجم عظيم من الدائنية. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت عن قاعدة الذهب بعد، ومن ثم فقد كان يهمها عودة دول أوربا الى قاعدة الذهب والالتزام بالحرية الاقتصادية، فان هذا يؤدى الى استمرار ما شهدته الولايات المتحدة من انتعاش وزيادة فى التصدير أثناء الحرب.

وبـــالفعل بذلت اجراءات عديدة للعودة الى قاعدة الذهب بمعرفة العديد من الـــدول، بـــربط قيمة النقود الورقية بالذهب، واعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهـــب، والعمل على توازن الموازنة العامة للدولة ومكافحة التضخم، والسعى الـــى تحقـــيق توازن ميزان المدفوعات، وزيادة كمية الذهب ببنك الدولة. وبذلك عادت الى قاعدة الذهب كل من ألمانيا فى عام ١٩٢٤ وانجلترا فى أبريل ١٩٢٥ وفرنســا فـــى يونيو ١٩٢٨، بحيث أصبح معظم دول العالم يمتثلول بحلول سنة ١٩٢٨ لقـــاعدة الذهـــب. ولكن العودة الى قاعدة الذهب لم تكن فى صورة قاعدة الـــنقود الذهبـــية Gold specie standard (كمـــا كانت من قبل الحرب العالمية الأولـــى)، ولكـــن أصـــبحت فى صورة قاعدة السبائك الذهبية Gold Bullion Standard، حيـــث يـــتم تداول النقود الورقية فى الداخل، ويكون الاستعداد لبيع الذهـــب بمـــا لا يقـــل عن وزن معين فى شكل سبائك ذهبية كوسيلة للمدفوعات الخارجية(فقط).

ولكـــن بحـــدوث الكساد العالمى الكبير فى ١٩٢٩ واستمراره لعدة سنوات (حتى١٩٣٣) ، وبفقدان الثقة فى النقود الورقية وطلب صرفها بالذهب، اضطرت الحكومـــة الأمريكـــية الـــى ايقاف الصرف بالذهب فى مارس ١٩٣٣،حيث كان غطاء الذهب لا يقابل الا حوالى ٤٠ % أو أقل من التداول النقدى، فانتهى العمل بقـــاعدة الذهب، وحدث ما يشابه ذلك فى كافة البلدان الرأسمالية، واكتملت عملية الخـــروج عـــن قـــاعدة الذهب فى سنة ١٩٣٦ (*). وكان خروج بريطانيا عن

(*) بغـــض النظر عن حدوث الكساد العالمى الكبير، فلقد كان انهيار قاعدة الذهب أمر حتمى للأسباب التالية: =

قاعدة الذهب فى سبتمبر ١٩٣١، وعملت على تعويم عملتها، فهبطت قيمتها الى حوالـــى ٣٠ %، فتزلزلـــت بذلك العلاقات النقدية بالدول التى كانت تتخذ الجنيه الاســـترلينى أساســـا لاحتياطياتها النقدية، وكغطاء للاصدار النقدى بها (وهو ما يطلـــق علـــيه نظام الصرف بالذهب)، فتكونت من بعض هذه الدول (التى آثرت لأسباب سياسية واقتصادية العدول عن قاعدة الصرف بالذهب) كتلة الاسترلينى، ومن ثم اصبحت عملتها تتقلب بالتبعية لتقلب الاسترلينى(*).

=

- عـــدم اســـتعداد بعـــض الـــدول الرأسمالية تحقيق التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية، فعزلت تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة، فلـــم تطـــبق سياســـة انكماشـــية عند تحقيق عجز فى ميزان مدفوعاتها ولم تسلك سياسة تضخمية بحدوث فائض فى ميزان مدفوعاتها.
- عـــودة بعض الدول الى قاعدة الذهب على أساس تثبيت سعر صرفها عند مستواه السابق قـــبل الحـــرب، رغم تغير مستوى الأسعار المحلية (بالارتفاع) بفارق كبير عن مستويات الأسعار فى الدول الأخرى. فظل ميزانها التجارى يعانى عجزا مزمنا، ويئن اقتصادها من الـــبطالة، وتدهور معدلات النمو، والمثال على ذلك انجلترا أما فرنسا التى خفضت سعر صـــرفها الـــى حوالى خمس مستواه قبل الحرب، فأصبحت الأسعار الداخلية فيها أقل من مســـتواها فـــى الـــدول الأخرى، فتمكنت من تحسين قدرتها التنافسية، وزيادة صادراتها، وجذب الذهب اليها.
- لجوء بعض الدول ذات الفائض الى اتباع سياسة تكديس الذهب فيها، دون السماح بحرية تصديره، بما يخل بسلامة عمل قاعدة الذهب، ويخلق مشكلة حادة فى السيولة الدولية.
- التـــنافس فى إدارة توجيه النظام بين بريطانيا الضعيفة اقتصادياً والولايات المتحدة الأقل خبرة وفرنسا الناقمة على كل من انجلترا والولايات المتحدة، فقد أدى هذا الى التنافس بين الـــدول الـــثلاث فى مجال أسواق رؤوس الأموال قصيرة الأجل وفى مجال حشد الذهب.

رمزى زكى (دكتور) – المرجع السابق – ص ١٢٣ : ١٢٧.

(*) تتصف هذه الكتلة بما يلى:

وســاد الفــترة بين عام ١٩٣٥ وبداية الحرب العالمية الثانية عدم استقرار الــتعامل بين أسواق النقد العالمية، وزيادة حركات تخفيض أسعار الصرف، بما انعكــس بالضــرر على التجارة الدولية. وتدهورت أسعار الصرف أكثر وأكثر أثناء الحرب العالمية الثانية، نتيجة تزايد العجز فى موازين المدفوعات وحركات رؤوس الأمــوال. واتبعــت سياســات تعويم العملات غير النظيفة، للعمل على تحسين أحوال موازين التجارة على حساب مصالح الغير.

ونتــيجة لهــذه الفوضى فى الشئون النقدية والمالية والتجارية الدولية، كان هناك اقتناع بمجرد ظهور بصيص من الأمل بقرب النصر (فى الحرب العالمية الثانــية) بضرورة الاجتماع على المستوى الدولى، لوضع ترتيبات عصر ما بعد الحــرب، بحيــث يمكن تجنب ما حدث من فوضى فى نظام النقد الدولى، سادت

=

- احتفاظ دول الكتلة باحتياطياتها النقدية (بعضها أ، كلها) فى لندن.
- ثبات سعر الصرف بين عملات الأعضاء والجنية الاسترلينى.
- قابلية الاسترلينى للتحويل الى الذهب أو العملات بالسعر السائد فى السوق.
- وجود علاقة تجارية وثيقة بين الأعضاء وبريطانيا.

وتضــم هــذه الكــتلة بالاضافة الى انجلترا (الدولة الأم) كلا من السويد – النرويج – الدانمــارك – مصــر – الارجنتيــن – بوليفيا – واليابان وكل المستعمرات البريطانية والبلاد التابعة لها.

وباشــتعال الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩، تحولت هذه الكتلة الى منطقة الاسترلينى Sterling Area، بفرض تدابير رقابة على الصرف موحدة على جميع الاعضاء، ووقف حرية تحويــل الاســترلينى الــى ذهــب أو دولار أو غير ذلك من العملات، والزام جميع الأعضاء بالمــنطقة بتســليم مــا يحصــلوا علــيه من عملات أجنبية لبنك انجلترا مقابل الحصول على الاسترلينى ... الخ. المرجع السابق – ص ١٣٠: ١٤٠.

طـــوال الفترة منذ اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى. وجاء اجتماع صيف عام ١٩٤٤ فـــى مديـــنة بريـــتون وودز Bretton Woods فـــى الولايـــات المتحدة الأمريكـــية، بحضـــور ممثلو ٤٤ دولة، لمناقشة ما ينبغى الالتزام به من قواعد السلوك النقدى فى الفترة المقبلة. هذه القواعد التى يتعين أن توفر حرية التجارة، وكفايـــة الســـيولة، وتجنـــب فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية، والبعد عن تطبيق سياسات افقار الجار Beggar- my neighbour policies

وعلـــى الرغم من الاتفاق على الهدف الا أن خلافا حادا حدث فى المؤتمر بيـــن وجهة نظر انجلترا، الممثل فى مشروع لورد كينز John Keynes، ووجهة نظـــر الولايات المتحدة الأمريكية الذى قدم فى مشروع هارى هوايت Harry White. فلقـــد حاول كينز أن يستعيد موقع بريطانيا المنهار فى الاقتصاد العالمى ويحـــتفظ لهـــا بمركـــز قيادى، ولكن هوايت لم يمكنه من ذلك، فلقد انتقل مركز الصـــدارة فـــى القـــوة الاقتصـــادية والعسكرية والسياسية الى الولايات المتحدة الأمريكـــية، فجاء مشروع هوايت لتعزيز دور القيادة للولايات المتحدة الأمريكية فى النظام الاقتصادى لما بعد الحرب.

والمهـــم أن مـــا صدر عن المؤتمر من وثيقة عكس قوة وهيمنة الاقتصاد الأمريكى، فلم يكن الهدف الأساسى توفير السيولة الدولية الاضافية(*)، كما كانت

(*) يقصـــد بالســـيولة الدولية International Liquidity كمية وسائل الدفع التى تستخدم فى الوفـــاء بحاجات التعامل الخارجى بين الدول، وتتمثل هذه الوسائل فى الاحتياطيات الدولية من ذهب وعملات قابلة لتحويل وأى وسائل دفع أخرى.

ترغـب دول أوربـا الغربـية(*) بل تم السعى الى العمل على الغاء القيود على المدفوعـات الخارجية، والتوصل الى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات ـ كما هو واضـح فى النقطة التالية ـ بما يجنب الصادرات الأمريكية من القيود أو ضوابط النقد والاستيراد والاتفاقيات الثنائية وحروب تخفيض قيمة العملة.

اتفاقية بريتون وودز :

نصـت اتفاقية بريتون وودز على عدد من المبادئ الأساسية، التى وافقت الدول الأعضاء على اتباعها(**):

١- اعتبار تغيرات اسعار الصرف من الشئون الدولية، ولا يمكن أن تعتبر من شأن دولة بعينها. فانفراد كل دولة بعلاج مشكلة ميزان مدفوعاتها، قد يدفعها الى اتـباع سلسـلة من الاجراءات، تؤثر بالضرورة على غيرها من الدول، فيكون تـوازن ميزان المدفوعات لدولة ما على حساب موازين مدفوعات دول أ خرى. والقـول بالحاجـة الـى استقرار أسعار الصرف لا يعنى بالضرورة ثبات هذه الأسـعار عـند مستوى معين فى الأجل الطويل، بل ان مرونة أسعار الصرف وخضـوعها للتغير المرسوم Managed flexibility أمر ضرورى لكى تتجاوب

(*) وإن كانـت مراعاة مصالح هذه الدول من جانب الولايات المتحدة لم تهدر، فلقد قدمت لها طـبقاً لمشرع مارشال (١٩٤٨- ١٩٥٢) ما يتراوح بين ١٣،١٥ بليون دولار، تمثلت فى القـروض الميسرة والمساعدات والمنح. وذلك علاوة على الانفاق العسكرى الضخم الذى أنفقته الولايات المتحدة فى هذه الدول لدعم ما يسمى بالدفاع المشترك. وبذلك قامت أمريكا الى حد كبير بسد نقص الموارد فى الدول الأوربية خلال فترة تعميرها وإعادة البناء فيها، بدرجة أدت الى دعمها اقتصادياً وسياسياً- المرجع السابق – ص ١٦٧

(**) انظـر فـؤاد هاشـم عوض (دكتور) – مرجع سابق – ص ٣٣١ : ٣٣٢؛ وجوده عبد الخالق (دكتور) مرجع سابق – ص ١٩٧.

بين آن وآخر مع التغيرات الأساسية والهيكلية التى قد تحدث فى الاقتصاد القومى.

٢- ضرورة إقامة إطار يسمح بتوفير حد أدنى من السيولة الدولية لكل بلد، فيكون هناك جهاز دولى معين يوفر أرصدة كافية، تكمل الأرصدة الوطنية من النقد الأجنبى، وتيسر لكل دولة احتياجات العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات عن طريق السحب على هذه الاحتياطيات، بدلا من الاضطرار بين آن وآخر الى العبث بالاستقرار القائم فى الاقتصاد الداخلى وفى مستوى الدخل والتوظف تصحيحا للعجز. وحتى لا يترتب على نقص السيولة الدولية ما دفع الكثير من الدول فى فترة ما بين الحربين الى اللجوء الى الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع والمقاصة، مما حد من نطاق التجارة الدولية.

٣- ان حرية التجارة الدولية وقابلية العملات للتحويل بعضها للبعض الآخر لهو السبيل الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتعاون الدولى.

٤- ان التعاون النقدى يدعمه وجود جهاز دولى ذو أهداف محددة تشارك فى عضويته كل الدول، وتعمل على نجاحه.

٥- أن المشاكل النقدية التى تنشأ لا يكفى لحلها معالجة الجانب النقدى فقط، اذ أن المشكلة الاقتصادية كل لا يتجزأ. فحجم التوظف ومستوى الدخل القومى وتيار التجارة الخارجية كلها متغيرات قد تكون من أسباب خلق المشكلة النقدية فى ميزان المدفوعات، وعليه فعجز ميزان المدفوعات وان كان يحتاج لتغطيته الى توافر أرصدة نقدية دولية، الا أن أسبابه ووسائل

القضـــاء علـــيه تمـــثل بالضرورة جوانب غير نقدية للمشكلة، وعليه فقيام مـــنظمة دولـــية تعـــالج الجانب النقدى الدولى لا يستبعد بل يستلزم وجود مـــنظمات دولـــية أخرى للجوانب الأخرى: التوظف الكامل، حرية التجارة الدولية... الخ.

٦- ان اســـتمرار الاســـتثمارات الدولـــية ضرورى جدا للانعاش والتنمية بعد الحرب، وان قيام بنك دولى للاستثمارات أمر بالغ الأهمية.

ومـــن هـــنا أنشـــأت اتفاقية بريتون وودز جهازين دوليين: صندوق النقد الدولـــى International monetary Fund(I.M.F) لمعالجة مشاكل أسعار الصرف وتحويل العملات، اى لتثبيت أسعار الصرف وموازنة موازين المدفوعات·والبنك الدولـــى للانشـــاء (للتنمية) والتعمير International Bank for Reconstruction and Development(L.B.R.D.) لمعالجة مشاكل انتقال رؤوس الأموال.

صندوق النقد الدولى:

بناء على اتفاقية بريتون وودز، أنشئ صندوق النقد الدولى بعضوية الدول التى وقعت على اتفاقية بريتون وودز، وهى دول العالم الرأسمالى المتقدم والدول النامية، حيث رفض الاتحاد السوفيتى التوقيع على الاتفاقية، ولم ينضم هو ودول المعسكر الاشتراكى الى عضوية الصندوق(*) وابتدأ الصندوق فى مباشرة أعماله منذ عام ١٩٤٦ وفقا للأهداف المعلنة التالية:-

(*) كـــون الاتحاد السوفيتى فيما بعد بالاشتراك مع مجموعة الدول الاشتراكية مجلس المعونة الاقتصـــادية المتـــبادلة Council for Mutual Economic Assistance (C.M.E.A) ويعرف بالكوميكون، كتنظيم ما بين هذه الدول فى مختلف مجالات التعاون الانتاجى والتجارى والنقدى والتكنولوجى.

١- العمــل علــى تحقيق النمو المتوازن للتجارة الخارجية، بما يساعد على زيـادة تشـغيل المـوارد وتحقيق مستويات عالية من الدخل فى الدول الأعضاء.
٢- السـعى نحـو إقامـة نظام دولى للمدفوعات متعدد الأطراف، لتحقيق الاستقرار المعقول لأسعار الصرف.
٣- تخفيف وإلغاء القيود على الصرف الأجنبى، بما يؤدى الى إزالة العقبات التى تقف أمام نمو التجارة الدولية.
٤- العمل على استقرار أسعار الصرف، وتجنب موجات التخفيض التنافسى لها.
٥- العمل على تقليل حدة الاختلال فى موازين المدفوعات، وتقصير مدته.

وبصـدد تحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بوظيفتى الممول والمراقب(*) ففى الأولى يمد الصندوق أعضائه بمزيد من وسائل الدفع الدولية (توفير السيولة الدولية) مثلما يمد البنك عملاءه بالقروض، وفى الثانية عليه أن يراقب تصرفات الـدول الأعضـاء مـثلما يفعل المراقب أو الحكم فى أى لعبة. وعليه أن يطبق شـروط اللعبة وقواعدها، ويوقع الجزاءات التى تنص عليها لائحة إنشائه. وعلى الـدول الأعضـاء كذلـك الالتزام هى الأخرى بمراعاة قواعد اللعبة، أو بعبارة أخـرى شـروط وواجـبات العضـوية، وأن تخضع لأحكامها، ولتطبيق جهاز الصـندوق لها فى إدارته للشئون النقدية الدولية من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكـر، التى نصت عليها اتفاقية الصندوق وقبلها الأعضاء بتوقيعهم عليها. ومن

(*) هاشم فؤاد (دكتور) – مرجع ساق – ص ٣٣٢ : ٣٣٣.

لــم يراعى شروط وواجبات العضوية من الدول الأعضاء لا يستطيع التمتع بما يوفره الصندوق من سيولة دولية.

وقــد حددت الدول الأعضاء - بناء على اتفاقية إنشاء الصندوق - أسعار الصــرف لعملاتهــا بالذهب، طبقا لما كانت عليه الأسعار السائدة فعلا فى ١٨ ديســمبر ١٩٤٦، واعتــبرت هــذه الأسعار أسعار التعادل Par Values للدول الأعضــاء، فأصبحت هناك أسعار صرف ثابتة بين مختلف عملات هذه الدول. ونظرا لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الى ذهب للبنوك المركــزية الأجنبــية الــتى تحتفظ بالدولار الورقى على أساس سعر أول يوليو ١٩٤٤، وهــو ٠٨٨٨٦٧١ ر. جرام للدولار (بما يعنى ٣٥ دولارا للأوقية)، فان الــدولار أصبح بديلا للذهب كوسيلة للمدفوعات الدولية، بما يمكننا من القول أن نظام الصرف الذى ساد تحت رعاية صندوق النقد الدولى ليس مجرد نظام قاعدة الصــرف بالذهــب Gold Exchange Standard فحسب، ولكن أيضاً نظام قاعدة الصرف بالدولار الذهبى. فتحديد سعر كل عملة بالذهب، وفى نفس الوقت تحديد ســعر ثابت للتحويل من الدولار للذهب، جعل هناك أسعار صرف محددة وثابتة بيــن الدولار وغيره من العملات المختلفة للدول الأعضاء. وقد استمرت إمكانية الــتحويل مــن الــدولار الى الذهب سارية حتى أغسطس ١٩٧١، حين تحللت الولايــات المتحدة الأمريكية من التزامها السابق بقيام التحويل، نظرا لتفاقم أزمة الــدولار والتــناقص الرهيــب فيما كان يحتفظ به البنك المركزى الأمريكى من احتياطيات ضخمة من الذهب فى أقبية فورت نوكس وما نهاتن. وبانهيار العلاقة الثابــتة الــتى ظلت لمدة ربع قرن بين الدولار والذهب، انهارت بالتبعية علاقة العملات الأخرى بالذهب (أى أسعار التعادل) وحدث تعديل فى إتفاقية الصندوق

فى أبريل ١٩٧٨، أعتبر بمقتضاه تعويم العملات قانونياً بشرط أن يشرف الصندوق على ما يتم من اتفاقيات لأسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وهنا أصبح الأمر لا يتعلق بأسعار صرف ثابتة ولكن مستقره.

وبالرجوع ثانية الى قواعد إنشاء صندوق النقد الدولى، نجد أنها نصت على الحدود التى يمكن أن تتغير فى نطاقها أسعار التعادل المحددة فى سنة ١٩٤٦، بما لا يتعدى نسبة ١% (عدلت فيما بعد الى ٢,٢٥%)، وبأن لا يجرى تعديل فى هذه الأسعار إلا فى حالة الاختلال الهيكلى Structural فى ميزان المدفوعات(*). أما فى حالات الاختلال الموسمى أو الدورى، فيتكفل هنا الصندوق بتمكين الدولة من السحب على موارده من الذهب والعملات الأجنبية طبقاً لما يذكر حالا فى الفقرات التالية بهذا الخصوص. واذا حدث واقتضى الأمر تعديل سعر الصرف، يشترط الحصول على موافقة الصندوق القيام بذلك، وعادة ما يوافق الصندوق على التغيير الأول فى سعر الصرف فى حدود ١٠% من قيمة التعادل الأصلية.

ويرتبط تمويل الصندوق لأعضائه بحجم حصة كل عضو، حيث تم تقدير الحصة على أساس حجم التجارة الخارجية، ومقدار الدخل القومى وحجم الاحتياطيات النقدية التى يمتلكها العضو(**). وتمثل مجموع حصص الأعضاء

(*) ارجع الى ما ذكر من قبل عن أنواع اختلال موازين المدفوعات طبقاً لسبب الاختلال.

(**) لا يقتصر دور حجم حصة العضو على تحديد اجمالى التمويل الذى يمكن للعضو سحبه فحسب، بل يحدد أيضاً عدد الأصوات التى يتمتع بها ونصيبه فى التمثيل فى إدارة الصندوق. وتستأثر الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها بنسبة خُمس قوة التصويت، وترتفع هذه النسبة الى حوالى ثلثى الأصوات للدول العشر الصناعية الكبرى.

المصدر الرئيسى لموارد الصندوق، وقد تم زيادة حصص الأعضاء بنسبة ٥٠% فـى عـام ١٩٥٩. وتدفع حصة العضو بالذهب أو الدولار فى حدود ٢٥% من الحصة أو بما يمثل نسبة ١٠% من قيمة ما فى حوزة العضو من أرصدة الذهب والـدولار الأمـريكى (وقـت العمل بالاتفاق) أيهما أقل، أما باقى الحصة فيدفع بالعملـة الوطنية للعضو. ويتحدد التمويل الذى يسمح للعضو، فيكون له الحق فى السحب من الصندوق، بشراء العملات الأجنبية التى يريدها بعملته الوطنية. بقدر لا يـزيد ما فى حوزة الصندوق من العملة الوطنية للعضو بأكثر من ٢٥% من حصـته فـى العام الواحد (أى مدة الاثنى عشر شهرا السابقة على السحب). ولا يـزيد مجمـوع ما فى حوزة الصندوق من هذه العملة الوطنية فى أى وقت عن ٢٠٠% مـن حصـة العضـو الأصلية(*). ويتعين على العضو تسوية ما تم من

(*) ولشـرح إمكانـيات السحب طبقاً للنسب المذكورة نفترض أن حصة مصر فى الصندوق تعادل ٤٠٠ مليون دولار أمريكى، تنقسم هذه الحصة المكتتب بها الى ما يعادل ١٠٠ مليون دولار (نسبة ٢٥%) بالذهب أو الدولار يحتفظ بها الصندوق، وما يعادل ٣٠٠ مليون دولار (نسبة ٧٥%) بالجنيه المصرى مودعة لحساب الصندوق فى البنك المركزى المصرى. ومن هـنا نجد أنه يحق لمصر أن تسحب فى السنة الواحدة ما يعادل ٢٥% من حصتها، أى أن تشترى ١٠٠ مليون دولار، باضافة ما يقابلها بالجنيهات المصرية لحساب الصندوق بالبنك المركزى المصرى (ويطلق على شريحة السحب الأولى الشريحة الذهبية، لأن ما يقابلها من حصـة العضو مدفوع بالذهب أو العملات الحرة، أما الشرائح التالية فيطلق عليها ما يسمى الشـرائح الائتمانية). وتستطيع مصر الاستمرار سنة بعد أخرى فى شراء العملات الأجنبية الـتى تحـتاج الـيها (مقابل الجنيه المصرى) حتى نسبة ١٢٥% من حصتها المكتتب بها بالذهب أو الدولار (أى ١٠٠ مليون دولار × ٥= ٥٠٠ مليون دولار). وبالوصول الى هذه النسـبة يكون اجمالى ما يحتفظ به الصندوق (فى حسابه لدى البنك المركزى المصرى) من العملة المصرية يعادل ٨٠٠ مليون دولار (أى ٣٠٠ مليون دولار الاكتتاب المصرى بالعملة
=

ســحب خــلال فترة ما بين ٣ ،٥ سنوات عن طريق إعادة شراء عملته الوطنية مقابل الدفع بالذهب أو العملات القابلة للتحويل، وذلك حرصا على توفر السيولة لــدى الصــندوق لممارســة أعماله بصفة مستمرة. وتعد هذه الفترة كافية طالما يقتصــر تمويــل الصندوق على معالجة إختلال توازن ميزان المدفوعات، الذى يرجع الى عوامل عارضة، لا تلبث وأن تزول خلال فترة قصيرة من الزمن. أما اختلال الميزان الهيكلى أو الذى يرجع الى عوامل طويلة الأجل، فلا يكون – كما سبق القول – من اختصاص الصندوق أمر تمويله.

ويحصل الصندوق على نسبة ٠,٥% من قيمة كل صفقة كأتعاب مقابل خدماته، علاوة على فائدة اذا تعدت المدة التى تنقضى ما بين شراء العضو للعملات الأجنبية وبيعها بعملته الوطنية (أى اذا تعدت مدة القرض) مدة ثلاثة شهور، وهنا يتصاعد معدل الفائدة مع كل من تزايد نسبة ما بحوزه الصندوق من عملة العضو وتزايد مدة القرض، طبقاً للمعدلات الموضحة فى جدول رقم (٨).

= الوطنــية + ٥٠٠ ملــيون دولار اجمــالى المسحوبات)، وهو ما يساوى نسبة ٢٠٠% من اجمالى حصة مصر المكتتب بها لدى الصندوق.

هــذا وقــد سمح الصندوق فى ظل ظروف معينة لبعض الدول، أن تسحب ما يزيد عن ٢٢٥% مــن اجمالى حصتها، وذلك فى عام ١٩٦٦، وفى عام ١٩٧٦اتخذ المديرون التنفيذيون قرارا بتوسيع الشرائح الائتمانية بنسبة ٤٥%، أى أن الشريحة الواحدة تساوى ٣٦,٢٥ بدلا من ٢٥%، بينما بقيت الشريحة الذهبية كما هى.

الواثق بالله عبد المنعم (دكتور) – مرجع سابق – ص ص ١٢٣: ١٢٤.

جدول رقم (٨)

الرسوم التي يتقاضاها الصندوق مقابل استخدام موارده(*)

(نسب مئوية%)

مدة القرض (أو المدة التي انقضت من تاريخ السحب)	مقابل ما في حوزة الصندوق من عملة العضو		
	١٠٠٪ - ١٥٠٪	١٥٠٪ - ١٧٥٪	١٧٥٪ - ٢٠٠٪
٠ – ٣ شهور	صفر	صفر	صفر
٣ – ٦ شهور	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٦ – ١٢ شهور	٢,٠	٢,٠	٢,٥
١٢ – ١٨ شهور	٢,٠	٢,٥	٣,٠
١٨ – ٢٤ شهور	٢,٥	٣,٠	٣,٥
٣٠ – ٣٦ شهور	٣,٠	٣,٥	٤,٠
٣٦ – ٤٢ شهور	٤,٠	٤,٠	٤,٥
٤٢ – ٤٨ شهور	٤,٥	٥,٠	
٤٨ – ٥٤ شهور	٥,٠		

(*) فؤاد هاشم (دكتور) – مرجع سابق – ص ٣٣٧.

ويشترط للسماح للعضو بالسحب موافقة الصندوق، وهنا يلزم أن لا تكون الدولة قد أجرت تغييرات على سعر الصرف الرسمى لم يوافق عليها الصندوق، بمعنى أن يكون العضو منضبط طبقا لقواعد اللعبة المنصوص عليها فى مزاولة عمـل الصـندوق. وقـد يشترط الصندوق مقابل تقديم التمويل للعضو الالتزام بمـبادئ معيـنة فـى سياسة العضو الاقتصادية الداخلية، مثل الحد من الانفاق الحكومـي (بالغـاء الدعـم على سبيل المثال)، وزيادة الايرادات العامة لخفض العجـز فـي الموازنـة العامة، بالاضافة الى ضغط الاستهلاك المحلى،وتحرير أسـعار الصرف وسياسات التجارة الخارجية، ويشترط كذلك ألا يستخدم القرض لمواجهـة حـركة نـزوح رأس المـال من الدولة العضو بشكل كبير، ويعمل الصـندوق كذلـك على التأكد من استخدام العضو للعملة المطلوبة وفق أغراض الصندوق.

ولمواجهـة الاحتـياجات المتزايدة للتمويل، فقد درج الصندوق منذ انشائه علـى خلـق وسـائل جديدة للتمويل. ففى سنة ١٩٥٢ ابتدع الصندوق ترتيبات ائتمانـية تسـمى ترتيبات المساندة Stand-by credit Arrangements ، تتيح للأعضـاء الحصول على تمويل تلقائى فى حدود معينة. وفى سنة ١٩٦٣، وفى مواجهـة اشـتداد مشـاكل الـتمويل بالنسبة للدول المختلفة، استحدث الصندوق تسـهيلات الـتمويل التعويضى Compensatory Financing Facility. ويتيح هذا التسـهيل للبلاد النامية امكانية السحب من موارد الصندوق فى حدود ٥٠% من حصـتها لديـه. كما استحدث الصندوق فى سنة ١٩٦٩ حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (S. D.R) وبعـد ارتفـاع أسـعار البـترول أنشأ

الصـــندوق فـــى أول أغســطس ١٩٧٥ مـــا يسمى تسهيل النفط Oil Facility لمساعدة الدول المتضررة من ارتفاع أسعار البترول(*)

وبخصـــوص حقوق السحب الخاصة (S.D.R) نجد أنها نوع من الأصول الدولـــية، يصـــدرها صندوق النقد الدولى، وتعرف أحيانا بالذهب الورقى، دلالة علـــى قـــوة ابرائها. وقد تم الموافقة على استخدام هذا النوع من الأصول الدولية عـــام ١٩٦٩بعـــد مـــا اتضح من تواضع معدلات الزيادة فى الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، أو بعبارة أخرى ظهور مشكلة عجز السيولة. فاتفق على أن تســـاوى الوحـــدة من حقوق السحب الخاصة ٨٨٦٧١ ر. جراما من الذهب الخـــالص، وهـــو مـــا يساوى نفس قيمة الدولار الأمريكى بالذهب آنذاك. ويقوم صندوق النقد الدولى بايجاد هذه الأصول وتوزيعها على أعضائه المشتركين فى الاتفاقـــية الخاصـــة باصدارها بنسبة حصصهم فى الصندوق، حيث أن لأعضاء الصندوق أن ينضموا باختيارهم للاشتراك فى هذه التسهيلات. ويلتزم كل مشترك فـــى هـــذه التسهيلات أن يقدم الى المشتركين الآخرين، بناء على طلب صندوق الـــنقد، عمـــلات قابلـــة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصة، وذلك فى حدود ضعف الحصة التى تقررت له من حقوق السحب الخاصة(**) ولكى ترحب الدولة العضـــو بـــتحويل عملـــتها مقابل حقوق السحب الخاصة (بالاضافة الى الميزة الأصلية وهى حق الدولة فى استخدام ماليديها من أرصدة حقوق السحب الخاصة فـــى ســـداد العجز فى مدفوعاتها الدولية) قرر الصندوق أن يدفع للدولة العضو

(*) جودة عبد الخالق (دكتور)- مرجع سابق- ص ٢٠٧: ٢٠٨.

(**)المرجع السابق – ص ٢٠٠.

فـائدة ٥ر١ % على ما لديها من أرصدة حقوق السحب الخاصة التى تزيد على مخصصـاتها الأصـلية. ويتقاضى الصندوق كذلك فائدة على أى نقص فى هذه الأرصدة عن المستوى المحدد لمخصصات الدولة العضو(*).

أزمة النقد العالمية فى ١٩٧١ :

أوضـحنا كـيف أنه طبقا لاتفاقية بريتون وودز قد تم انشاء صندوق النقد الدولـى والسـير علـى قاعدة الصرف بالذهب كنظام نقدى دولى، يتم بمقتضاه تحويـل العمـلات ليس مباشرة الى ذهب، ولكن الى عملة للتحويل بدورها الى ذهـب. هـذه العملة هى الدولار، فلقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية- كما سبق القول- باستعدادها لتحويل ما يقدم لها بواسطة البنوك المركزية الأجنبية من دولارات أمريكـية الـى ذهـب بسعر ثابت قدره ٣٥ دولار للأوقية، نظرا لما تمتعـت بـه من قوة اقتصادية كبيرة من بعد الحرب العالمية الثانية، وما تراكم لديها من ذهب يقدر بحوالى ثلثى ذهب العالم(**). فتمتع الدولار الأمريكى بقبول عـام، وقـوة ابراء للمعاملات بين الدول، مما دعا الى أن يطلق على نظام النقد العالمى مسمى" قاعدة الصرف بالدولار".

وجاء قيام صندوق النقد الدولى فى ظل هذه الظروف، فحافظ على الالتزام بالسـير طـبقا لقاعدة الصرف بالدولار، بما وفره من سيولة دولية ساعدت على اسـتقرار أسعار الصرف. وان كانت السيولة التى وفرها لم تكن لتتناسب مع ما حـدث من نمو كبير فى التجارة الدولية من بعد الحرب العالمية الثانية. فمعدلات نمو التجارة الخارجية كانت تفوق معدل زيادة السيولة الدولية من ذهب وعملات

(*) هاشم فؤاد (دكتور)- مرجع سابق- ص ٣٣٩.
(**) رمز زكى (دكتور) - مرجع سابق - ص ١٤٥.

قابلة للتحويل. ولكن القصور فى هذه الاحتياطيات الدولية لم يظهر كمعوق خلال السـنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية، فلقد كانت الدول الأوربية فى مرحلة إعـادة بناء ما خربته الحرب واستعادة بنيانها الاقتصادي، وبالتالى كانت موازين مدفوعاتهـا فـى حالة عجز إزاء الولايات المتحدة الأمريكية. ولأسباب سياسية واقتصـادية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية السيولة اللازمة لتمويل هذا العجز على شكل قروض وتسهيلات مشروع مارشال، التى ساهمت فى نفس الوقت فى تصـريف الإنتاج الأمريكى، والمحافظة على ارتفاع معدلات التشغيل فيه. ومن هـنا لـم يظهر معوق قصور الاحتياطيات الدولية ومارس صندوق النقد الدولى نشاطه بتوفير قدر من السيولة، عمل على زيادته تدريجيا- كما سبق القول- مع تصاعد الاحتياجات.

الا أن الظروف قد ابتدأت فى التغير منذ منتصف عقد الستينات فقد بدأت دول أوربـا الغربـية والـيابان فى تحقيق فوائض فى موازين مدفوعاتها تجاه الولايـات المـتحدة الأمريكـية، ولم تكن مستعدة فى نفس الوقت لقبول الدولار لتسـوية الفـائض. واقـترن هذا بتصاعد عجز موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة لاحتياجات التنمية فيها، والممارسات غير السليمة فى هذا الشأن، بالإضافة الـى بعض الأسباب الأخرى التى تخرج عن مجال التحليل هذا(*). ففى ظل هذه الظـروف بـدأت مشـكلة السيولة الدولية فى الظهور على نطاق واسع، وتولد الخـوف من انعكاسها السلبى على نمو التجارة الدولية، فكان هنا الدور الايجابى لصـندوق النقد الدولى، مما أوجد منذ ١٩٧٠ من حقوق السحب الخاصة، كأحد

(*) للمزيد من المعلومات ارجع الى كتاب كاتب هذه السطور السابق الاشارة اليه عن "التنمية الاقتصادية".

الأصول الدولية المستحدثة، لزيادة مقدار السيولة الدولية. ولكن مشكلة عدم قبول دول أوربا الغربية واليابان للدولار لتسوية ما يتعرض له ميزان المدفوعات الأمريكي من عجز تجاهها، كانت تعني السحب من مخزون الذهب الأمريكي، عملاً بما يوجد من التزام أمريكي بالدفع بالذهب مقابل ما تقدمه لها البنوك المركزية الأجنبية من دولارات. ففي الوقت الذي استعادت فيه دول أوربا الغربية واليابان بناء قواها الانتاجية وظهورها كقوة اقتصادية عظيمة، انعكست على عملاتها، فبرزت كعملات قوية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد انخرطت في حرب غير انسانية في جنوب شرقي آسيا (فيتنام)، تزايد فيها الانفاق العسكري، وتضخمت بسببه الأسعار الأمريكية، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي الأمريكي، وارتفعت معدلات البطالة. هذا التزايد الرهيب في الانفاق العسكري لم يقابل بزيادة الضرائب (حتى عام ١٩٦٨)، ولكن قوبل بطبع المزيد من الدولارات الورقية، طالما أن مختلف دول العالم مستعدة على الدوام لقبول المزيد من هذه الدولارات الورقية، واعتبارها كعملة احتياط لغطائها النقدي المحلي، استنادا على امكانية تحويلها الى ذهب. والحقيقة هنا أن طبع المزيد من الدولارات يعني تصدير التضخم الداخلي للأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية الى مختلف دول العالم، وبالتالي التخفيف من حدته داخل الولايات المتحدة. فالنظام النقدي السائد القائم على قاعدة الصرف بالدولار، أصبح بالتالي آلية لنقل التضخم الى مختلف دول العالم. فهنا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحميل الدول الأخرى تكلفة ما تحققه من عجز في ميزان مدفوعاتها دون أن تتحمل هي أي خسارة، طالما يتم الدفع من جانبها بمزيد من طبع أوراق الدولار، وليس بالذهب.

وقد انطلقت شرارة التمرد على "الصرف بالدولار" من فرنسا (الرئيس ديجول)، حيث طلبت من وزارة الخزانة الأمريكية صرف الدولارات الورقية التى كانت بحوزتها ذهبا. وقلدت هذا التصرف العديد من دول العالم وبالذات دول غرب أوربا. وتزايد السحب من مخزون الذهب الأمريكى، فانخفض فى مارس ١٩٦٨ الغطاء الذهبى للدولار الى أقل من الثلث بعد أن كان هذا الغطاء يزيد عن ١٠٠% فى أعقاب الحرب العالمية الثانية(*).

وتعاقبت الأحداث من سيئ الى أسوأ، حيث حدثت أول حركة لرؤوس الأموال فى مايو ١٩٧١ من الدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة وفى سوق الدولار الأوربى Euro-Dollar Market الى عملات الدول الأوربية واليابان. وقد ترتب على هذا اعلان تعويم المارك الألمانى والجيلدر الهولندى، كما رفعت النمسا وسويسرا قيمة عملاتها(**). وهكذا بتدهور الأمور، أعلن الرئيس الأمريكى نيكسون فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب، فأسدل الستار على عصر اتفاقية بريتون وودز، وانتقل النظام النقدى الدولى الى مرحلة الفوضى والتعويم. فاضطرت انجلترا الى تعويم الاسترلينى فى يونيو ١٩٧٢، ومن بعدها سويسرا فى يناير ١٩٧٣ وفرنسا فى ١٩٧٤(***). فمن الواضح أن موازين القوى الاقتصادية قد تغيرت بين دول العالم الرأسمالى المتقدم، وبتغيرها كان من المتعين أن يتغير كذلك نظام النقد العالمى، الذى يستند على الوضع القائم لهذه القوى.

(*) رمزى زكى (دكتور) – مرجع سابق – ص ٢١٥ : ٢٣٠.

(**) رمزى زكى (دكتور) – مرجع سابق – ص ٢١٥ : ٢٣٠.

(***) جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ٢١٥ : ٢١٦.

ونتيجة لهذا الانهيار فى نظام النقد العالمى شكل صندوق النقد الدولى لجنة لدراسة ومراجعة نظام النقد العالمى، وبناء على تقرير هذه اللجنة عدلت اتفاقية الصندوق فى أبريل ١٩٧٨، واستحدث التعديل السابق الإشارة اليه، وهو الخاص بجعل تعويم العملات قانونيا، بشرط اشراف الصندوق على اتفاقات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء.

تنامى دور صندوق النقد الدولى فى ظل العولمة :-

اكتملت بعد إنشاء "منظمة التجارة العالمية" فى يناير ١٩٩٥ عناصر السيطرة على الاقتصاد العالمى ، من كافة نواحيه النقدية والمالية والتجارية. فأصبح الاقتصاد العالمى يدار عن طريق ثلاث مؤسسات عالمية : صندوق النقد الدولى المسئول عن أداره النظام النقدى العالمى ، والبنك الدولى وملحقاته المسئول عن إدارة النظام المالى الدولى، وأخيراً منظمة التجارة العالمية المسئولة عن إدارة النظام التجارى العالمى.

فبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية - والتى يأتى ذكرها فيما بعد - أصبحت المسئولة عن إدارة كل ما جاء ويترتب على ما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٩٤ من حرية التجارة العالمية سواء المتعلق بتجارة السلع أو الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية.

وفى نفس الاتجاه تعاظم دور كل من "صندوق النقد الدولى" و "البنك الدولى" فى إدارة النظامين النقدى والمالى الدوليين من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الأقتصاى والتكيف الهيكلى ، والتى شملت الكثير من دول

العالم، والتى تقترن بمبدأ "المشروطية" الذى يقومان بتطبيقه بصورة متزايدة منذ عقد الثمانيات من القرن العشرين إلى الوقت الحالى.

فالاتفاق مع صندوق النقد الدولى من جانب حكومة أى دولة عضو بالصندوق شرط للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولى المختلفة، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو حتى البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه "شهادة الجدارة الائتمانية الدولية". كما أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولى أصبح شرطاً كذلك للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين فى نادى باريس.

والاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، سواء فى صورة اتفاق "مساندة" أو صورة "تسهيل ممتد" ، لا يتم إلا بالتزام البلد المدين بتفيذ برنامج تصحيحى يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية مثل سعر الفائدة، سعر الصرف، تقليل الأنفاق الحكومى، والدعم الداخلى، وغير ذلك من سياسات مالية ونقدية.

وقد حدث نفس التوجه من البنك الدولى، بما أستحدثه من نوع جديد من القروض، أطلق عليه قروض التصحيحات الهيكلية. فمنح هذه القروض مشروط بالتزام البلد المدين بإنجاز إجراءات هيكلية، مثل أتباع سياسة الخصخصة، وإعادة النظر فى أولويات الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها.

وتعاظمت "المشروطية" ونشأت "المشروطية المتبادلة" بين صندوق والنقد الدولى والبنك الدولى فأصبح الحصول على موارد مالية من أحدى المؤسستين يتوقف على تنفيذ مشروطية المؤسسة الأخرى. فلا يمكن الحصول

علــى قــروض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولى إلا بشرط الحصول على اتفاق مساندة من صندوق النقد الدولى ، والعكس صحيح فى بعض الحالات.

وهكذا أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، والموافقة على ما يضعه مــن شــروط وسياسات اقتصادية معينة ، شرط لفتح أبواب التمويل الدولى ليس فقط من الصندوق بل أيضاً من كافة مصادر التمويل الدولية الجماعية أو الثنائية أو حــتى البنكــية. فلقد أصبح موجوداً بالاقتصاد العالمى نوعاً من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة فى ظل المشروطية الدولية.(*)

(*) أنظر :
عادل أحمد حشيش (دكتور) – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – سنة ٢٠٠٠ – ص ص ٦٧:٧١.

الباب الثالث

الحماية والتعاون الاقتصادى الدولى

علمنا أنه اذا وجد الأساس لقيام تجارة دولية، فانه بحدوثها يجنى المشتركون فيها ثمار تحققها، بزيادة الدخل الحقيقى لكل من الدول أطراف التبادل، وزيادة ما يحققه المستهلك فى كل منها من اشباع. فيشترك الجميع فيما يتحقق من ثمار حرية التجارة الدولية، نتيجة لما يترتب على هذه الحرية من استخدام أكثر كفاءة للموارد النادرة، بالتمتع الكامل بمميزات التخصص الدولى، وتوزيع الأنشطة الإنتاجية بين الدول طبقاً له.

هذا هو المغزى من فكرة حرية التجارة، ولكن تتطلب هذه الحرية، لكى تتحقق مكاسبها وتعم مختلف أطراف التبادل، أن تتم (التجارة) بين أطراف متكافئة، دون تدخل قوى احتكارية فى السوق. الأمر الذى لا يمثل واقع التجارة الدولية، وبالتالى تظهر الحجة نحو الحماية Protection قوية.

صحيح أن الحماية تقلل الكسب من التجارة الدولية. فهى تعمل على تحول جانب من الموارد من الاستخدامات الأكثر كفاءة الى الاستخدمات الأقل كفاءة. وهى كذلك تحد من حرية المستهلك فى الاختيار، فتجبره على تخفيض استهلاكه من الأشياء التى كان يفضل الحصول عليها بالدرجة الأولى لو لم يحرم من الاختيار. ولكن من ناحية أخرى نجد أن للحماية ضرورة، لما يثار من وجهات نظر تبرر الأخذ بها، ووجاهة هذا التبرير، ولو على الأقل – فى مفهوم البعض

– خـــلال الأجـــل القصير، أو لاعتبارات غير اقتصادية فى طبيعتها، أو بتطلب تحقق شروط خاصة.

ويـــأتى بصـــدد الحديـــث عن حرية أم حماية التجارة الخارجية موضوع الـــتعاون الاقتصـــادى الدولـــى، وذلك للعمل من ناحية على التمتع بثمار حرية الـــتجارة الخارجـــية، وإتاحة فرصة توزيع هذه الثمار على الجميع. ولتجنب من ناحـــية أخرى ضرورات اتباع الحماية بين الدول محل التعاون الدولى. وتظهر هنا صورتى التعاون الاقتصادى الدولى، التى قد تمتد وتشمل مختلف دول العالم، أو قد تقتصر على مجموعة محدودة فقط من الدول.

ويـــأتى الاتفـــاق علـــى تحرير التجارة العالمية طبقاً للدورة الثامنة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى منتصف ديسمبر ١٩٩٣ كأحد أهم صور الـــتعاون الاقتصـــادى الدولى، الذى يمتد ويشمل مختلف دول العالم، وبالتالى يتم تناوله، والتعرف على ما يمكن أن يترتب عليه من آثار على البلاد النامية.

وكذلك تأتى التكتلات الاقتصادية الاقليمية، كأهم صور التعاون الاقتصادى الاقليمى، وبالتالى يتم كذلك التعرف عليها، واستيضاح ما إذا كان التوجه الحالى يتم نحو نظام عالمى متعدد القطبية أم نظام عالمى اندماجى.

ويتم تناول النقاط محل الاهتمام هنا فى الفصول المختصرة التالية:

- **الفصل الثالث عشر** : أثر الحماية.
- **الفصل الرابع عشر** : مبررات ووسائل الحماية (السياسة التجارية).
- **الفصل الخامس عشر** : صور التعاون الاقتصادى الدولى والاقليمى.

الفصل الثالث عشر
أثر الحماية

يســـتدعى الفهــم السليم لمبررات الحماية أن نتعرف على ما يترتب على اتباعها من آثار على الدولة المتبعة لها. وقد تتوقف هذه الآثار على نوع الوسيلة المتــبعة للحمايـــة، فهـــناك العديد من وسائل الحماية أو أدوات السياسة التجارية الخارجـــية، وقد تتفاوت تبعاً لهذه الوسائل الآثار المترتبة عليها. ومن هنا يكون مـــن المتعيـــن علينا أن نقتصر فقط فى البداية على تتبع آثار أحد وسائل الحماية الشـــائعة، ولتكـــن الرسوم الجمركية على الواردات Tariff on Imports ومن بعد ذلك ندرس مدى إمكانية تعميم هذه الآثار على الوسائل الأخرى للحماية.

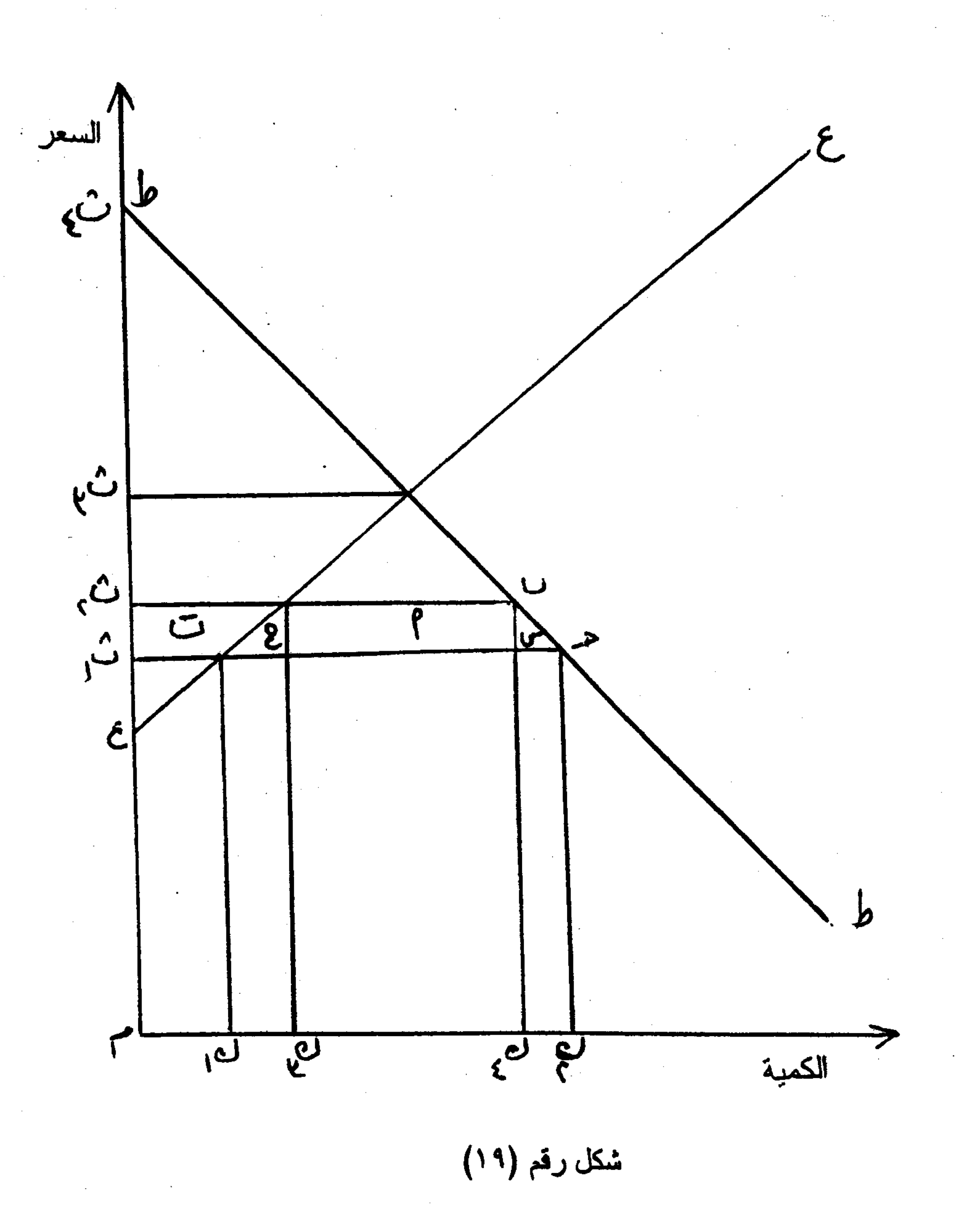
وبصـــدد دراسة أثر الرسوم الجمركية نجد أن الأمر قد يتم على مستويين مـــن التحلـــيل: الأول مستوى التحليل أو التوازن الجزئى Partial Equilibrium، بالـــتعرف علـــى أثـــر الرسوم الجمركية على سوق سلعة معينة كواحد من عدة أسواق. والثانى مستوى التحليل أو التوازن العام General Equilibrium بالتعرف علـــى اثـــر الرســـوم الجمركـــية على الاقتصادى القوى ككل من حيث الانتاج والاســـتهلاك بعـــدم الاقتصار على دراسة سلعة واحدة فحسب، بل تناول قطاع السلع المتنافسة مع الواردات Import Competing Sector ويتم هنا تناول مستويى التحليل على التوالى(*).

(*) ارجع فى هذا الشأن الى :
P.T. Ellsworth and J. Clark Leith, The International Economy, Sixth Edition, Macmillan Publishing Company, New York, PP. 173:184.

أثر الرسوم الجمركية لسلعة معينة :

باقتصار التحليل على سوق سلعة معينة ولتكن النسيج، نفترض أن ظروف الطلـــب وظـــروف العرض لهذه السلعة المختارة معطاة وتظل ثابتة دون تغيير. فمن جانب ظروف الطلب نفترض ثبات الأذواق وأسعار السلع الأخرى والدخول الـــنقدية للمســـتهلكين، ومـــن جانب ظروف العرض نفترض استبعاد التغيرات التكنولوجـــية والتغـــيرات فى التكلفة والوفورات. ونفترض علاوة على ذلك فى الـــبداية اقتصـــار فرض الرسوم الجمركية على واردات النسيج من أجل حماية الإنـــتاج المحلى منه والإحلال محل الواردات، دون أن يقترن ذلك بفرض رسوم أخـــرى علـــى الواردات من مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى صنع النسيج (أى القطـــن مثلا). نفترض كذلك عدم تغير سعر النسيج فى الخارج كرد فعل لفرض الرسوم على الواردات منه، أى افتراض صغر حجم الدولة محل الاهتمام بحيث لا يؤثر التغير فى كمية ما تستورده من النسيج (كنتيجة لفرض الرسوم الجمركية علـــى الـــواردات) علـــى سعره بالخارج. وبتقدم التحليل يتم التخلى عن كل من الفرضين الأخيرين.

بـــالأخذ بكافـــة هذه الفروض يوضح الشكل رقم (١٩) منحنيا طلب ط ط، وعـــرض ع ع النســـيج بالســـوق المحلى للدولة المعينة بالدراسة، وبدون تجارة خارجـــية يكون ثمن الوحدة من النسيج م ث ٣، أى عند ثمن التوازن الذى يتحدد بفعل قوى العرض والطلب بالسوق المحلية. وبالسماح بحرية التجارة الخارجية، وبدخـــول النســـيج الأجنـــبى (المثيل للإنتاج المحلى) الى السوق المحلية بالسعر الثابت م ث١ السائد بالسوق الخارجى، نجد أن سعر التوازن بالسوق المحلى لن يـــزيد عـــن م ث١. فالمنتج المحلى لن يستطيع أن يبيع إنتاجه المثيل للمستورد بسعر يزيد عن م ث١، ومن هنا يعرض المنتج المحلى كمية الإنتاج التى يتعادل



شكل رقم (١٩)

عندها فقط ما يتحمله من تكلفة حدية مع سعر البيع الثابت، ويكون بالتالى الإنتاج المحلى مساويا للكمية م ك١ فقط. وهنا تتمثل كمية الاستيراد فى الفرق بين كمية الإنتاج المحلى م ك١، وكمية الطلب المحلى م ك٢ (عند مستوى السعر م ث١)، وتكون مساوية للكمية ك١ ك٢.

فـــاذا حـــدث وفرضـــت رسوم جمركية بالقدر ث١ ث٢ على الوارد من النســيج، وبإضـــافتها على سعر استيراد النسيج، يرتفع السعر فى السوق المحلى الـــى م ث٢. فـــيكون لارتفاع السعر المحلى أثر على زيادة الإنتاج المحلى على حســـاب نقـــص الاســـتيراد، أو بعـــبارة أخرى يكون لذلك أثر إحلال الواردات بإنـــتاج محلـــى Import Substitution، حيـــث يصبح المنتج المحلى (نظير الســـعر الأعلـــى م ث٢) قادرا على تغطية تزايد التكلفة الحدية للإنتاج الاضافى ك١ ك٣، ويرتفع إنتاجه الى القدر م ك٣.

وبمحاولـــة التعرف على ما يترتب على فرض هذه الرسوم الجمركية من آثار، نجده يتلخص فيما يلى :

١- الأثر الحمائى Protective Effect هو ما يترتب على الحماية من ارتفاع فى تكلفـــة الإنـــتاج، فبتوســـع الإنـــتاج المحلى ترتفع تكلفة الوحدة من الكمية الإضـــافية الـــتى تحـــل محل الواردات. فيحدث التوسع فى الإنتاج نتيجة للحمايـــة، بـــتحقق إنـــتاج أقـــل كفاءة من قبل، بفضل السعر الأعلى الذى اســـتطاع المنتج المحلى الحصول عليه. ويكون هذا الإنتاج الإضافى الأقل كفـــاءة بـــتكلفة أعلى، يتمثل مجموعها (أى مجموع التكلفة الإضافية) فى

مساحة المثلث ح الذى يقيس الأثر الحمائى، أى ما ترتب على الحماية من ارتفاع فى التكلفة.

٢- الأثر التحويلى Transfer effect هو ما يتم تحويله من المستهلك الى المنتج مـــن دخل، حيث يترتب على السعر الأعلى المدفوع للمنتجين تحويل دخل مـــن مســـتهلكى النسيج الى المنتجين على شكل ريع اقتصادى، يتمثل فيما يـــتعلق بكل وحدة من الانتاج الكلى بالفائض فوق التكلفة، أى بالفروق بين السعر الأعلى وتكلفة كل وحدة، وهو ما يساوى المساحة ت.

٣- الأثر الايرادى The Revenue effect هو ما تجنيه الحكومة من ايراد نتيجة قـــيامها بالحماية، فتحصل هنا الحكومة على كل وحدة مستوردة من النسيج علـــى رسوم جمركية بالقدر ث١ ث٢، فيصل اجمالى الأثر الإيرادى الى قدر مساوى لمساحة المستطيل أ.

٤- الأثـــر الاستهلاكى The Consumption effect : هو ما يحدث من تغير فى حجـــم الاشـــباع الصافى للمستهلك، نتيجة لحدوث الحماية، فالمفروض أن يترتب على السعر الأعلى الذى يواجهه المستهلك حدوث انخفاض فى كمية اســـتهلاكه. ويـــتوقف حجم المنفق على النسيج فيما اذا كان يصبح أزيد أو أقـــل مـــن قـــبل تبعاً لانخفاض أو ارتفاع مرونة الطلب على هذه السلعة. ويكون السؤال الهام هنا هو : مالذى يحدث بخصوص الاشباع الصافى من استهلاك النسيج؟

ويقاس الإشباع الصافى بالفرق بين الإشباع الكلى وتكلفة الحصول على هـــذا الإشـــباع. ويقاس الإشباع الكلى بالمساحة الواقعة على يسار كمية التوازن

المطلوبـــة، والواقعة أسفل منحنى الطلب، أى المساحة ث٤ ب ك٤م. وتقاس تكلفة الحصـــول على هذا الاشباع بمقدار ما دفعه المستهلك للحصول على السلعة أى الثمن مضروباً فى الكمية التى طلبت (م ث٢ × م ك٤).

وبذلـــك يصبح حجم الاشباع الصافى (أو الفائض) ممثلا فى مساحة المثلث المحـــدود من ناحية بسعر التوازن (ب ث ٢)، والمحدود من ناحية ثانية بمنحنى الطلـــب (ب ث ٤)، والمحدود من ناحية ثالثة بالمحور الرأسى (ث٤ ث٢)، وهو المثلـــث ث ٢ ث ٤ ب. نجد هنا أنه قد ترتب على فرض الرسوم الجمركية أثرا اســـتهلاكيا يتمـــثل فـــى انخفـــاض الاشـــباع الصـــافى للمستهلك بقدر المساحة ث٤ث٣ب ج، ويكون هذا الانخفاض هو الفرق بين ما يحصل عليه المستهلك من اشباع من جراء تملك كمية أكبر من النسيج بسعر أقل، ومن اشباع فى الحصول على كمية أقل بسعر أكبر.

٥- الأثـــر الصافى على المجتمع: وهو محصلة ما يحققه المجتمع ككل (بغض الـــنظر عـــن فـــئاته المخـــتلفة) من كسب أم خسارة نتيجة لفرض الرسوم الجمركية على المستورد من سلعة معينة. وواضح هنا أن خسارة المستهلك تعـــوض جزئـــياً بكل من الإيراد الذى تحصل عليه الحكومة (أ) والفائض الـــذى يحـــول الى المنتجين (ت). وبذلك تكون الخسارة الصافية للمجتمع كوحـــدة واحدة مقاسة بقدر مساحة المثلثين ح، س. حيث نجد أ ن ح تمثل الكفـــاءة الأقـــل لاستخدام الموارد (أو الارتفاع فى التكلفة الراجع لاحلال الـــواردات)، وتعـــبر س عن خسارة المستهلك التى لم يمكن مقابلتها بأى كسب آخر.

وحقــيقة أن مســاحة هذيــن المثلثين (حـس) صغيرة جدا بالمقارنة بالأثر الكلى للرســـوم الجمركـــية على إشباع المستهلك، توضح أنه ربما يكون الأثر الصافى على خفــض رفاهية المجتمع ذوى أهمية ضئيلة. وتفيد الدراسات التطبيقية أن الأثر السلبى للرســـوم الجمركية وما شابهها من قيود تجارية على المجتمع كانت جميعها منخفضة، وتقـــترب أو تقــل عــن ١% مــن الناتج القومى الاجمالى. وأن كان تأثير أى رسوم وإيــردات معيــنة لا يكــون موزعاً على كافة السكان، ولكنه يتركز على فئات معينة مســتهلكة لــواردات معيــنة، وتتوقف خسارتهم على مدى ارتفاع الرسوم المفروضة ودرجة مرونة الطلب على السلعة محل الرسوم، وتبعاً لذلك قد تكون الخسارة كبيرة.

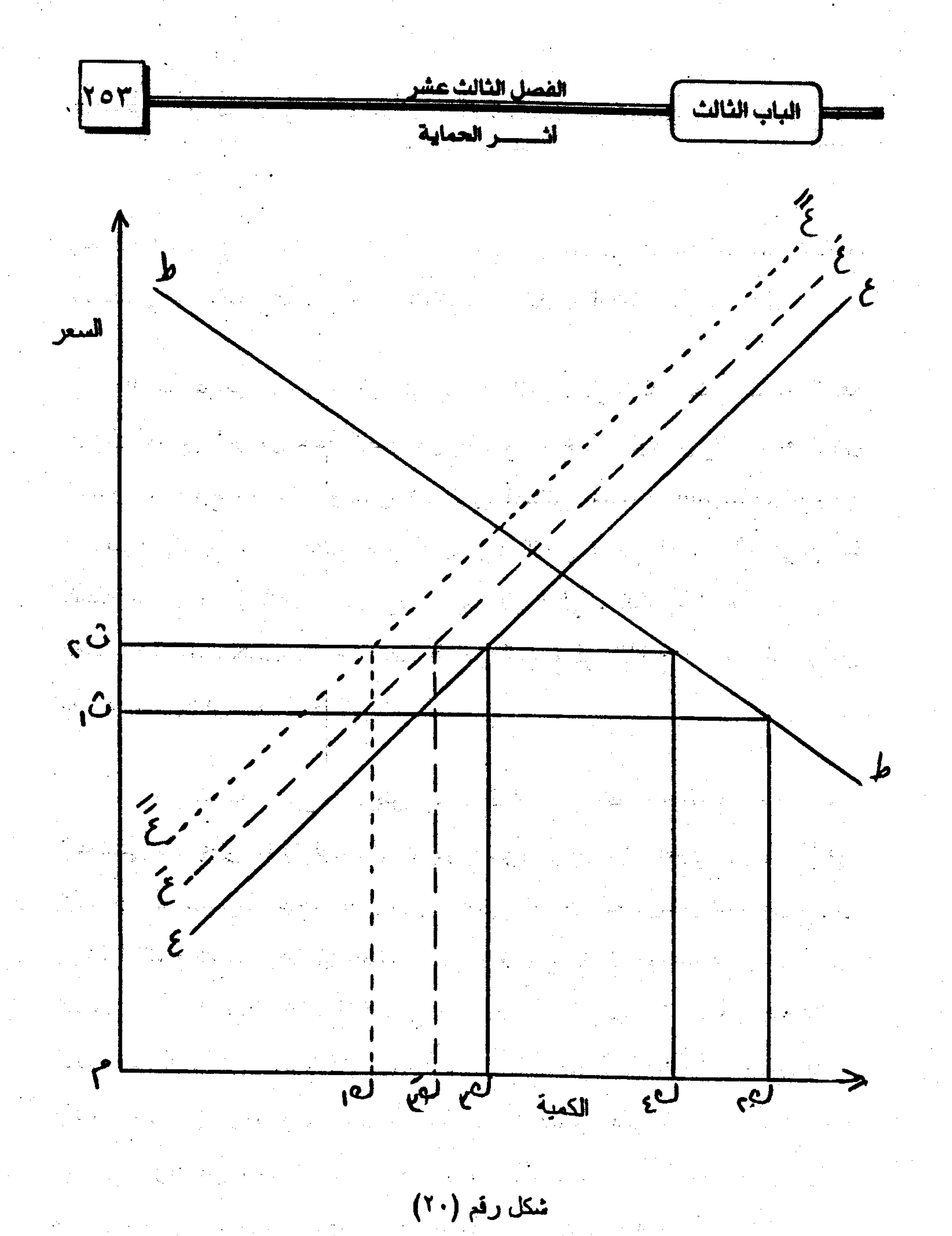
وأن كنا قد عرضنا الآثار المتعددة التى يمكن أن تترتب على فرض رسوم جمركــية معيــنة، الا أنـــه قد يتم تصميم الرسوم الجمركية المفروضة بحيث لا يترتـــب علـــيها الا جانب فقط من هذه الآثار. فقد تفرض الرسوم الجمركية على الواردات من أجل تحقيق ايراد فقط، وقد تفرض من أجل تحقيق حماية المنتجين المحليـــن فقــط. فالرســـوم المصممة للاقتصار على تحقيق هدف الايراد وليس الحماية، هى التى تتمثل فى ضريبة على سلع مستوردة لا يوجد لها إنتاج محلى مثـــيل. وأن كـــان لهذه الضريبة أحياناً بعض الأثر الحمائى، بما تؤدى اليه من تحـــول الطلب الى سلع أخرى. والرسوم التى تقدم الحماية فقط – دون الايراد – هـــى التى تكون على درجة عالية من الارتفاع، كافية لاستبعاد كل الواردات من الســـلعة المعنية، وبالتالى لا يكون لها أى أثر فى تحقيق ايراد. ومثال ذلك فرض رســـوم جمركية بحيث يتعدى سعر السلعة المستوردة ارتفاعا الثمن م ث٣ الوارد فـــى الشكل البيانى رقم (١٩)، ويكون هذا هو سعر عدم الاستيراد. وبدون شك تتحقق فى كل من الحالتين خسارة فى اشباع المستهلك.

أثر الرسوم الجمركية لسلعة معينة فى حالات مركبة :

قد افترضنا فى التحليل السابق صغر حجم الدولة، بحيث أنه بتغير كمية ما تستورده من السلعة (نتيجة لفرض الرسوم الجمركية) لا يكون هناك أى أثر على السـعر العـالمى لهذه السلعة. وكذلك افترضنا عدم فرض رسوم جمركية على المسـتورد من مستلزمات الانتاج الداخلة فى تصنيع النسيج (القطن مثلا). وعلينا الآن بعـد أن شـرحنا الحالـة المبسطة السابقة أ، نتخلى عن الفرض الأول فى الحالة التالية، وعن الفرض الثانى فى الحالة التى تليها.

فبالـتخلى عن الفرض الأول فأنه نتيجة لفرض الرسوم الجمركية ينخفض السـعر العلمـى للسـلعة، ومن هنا تضاف الرسوم الى السعر الجديد المنخفض لاستيراد السلعة، ويكون السعر داخل السوق المحمى أعلى من السعر فى الخارج بمقـدار الرسـوم الجمركـية، ولا يكون هذا السعر أعلى بهذا القدر من السعر الداخلى السابق، طالما حدث انخفاض فى السعر بالخارج كنتيجة لفرض الرسوم. ويقلـل هذا من الآثار السلبية السابق شرحها التى ترجع الى فرض رسوم بمقدار معين.

وبالـتخلى عـن الفرض الثانى (مع الاحتفاظ بالفرض الأول)، يتم فرض رسوم على واردات القطن علاوة على الرسوم المفروضة على واردات النسيج. ويوضـح الشكل البيانى رقم (٢٠) هذه الحالة، حيث يعبر كل من المنحنى ط ط والمنحـنى ع ع عـن جدولـى عرض وطلب النسيج على الترتيب فى السوق المحلـى للدولـة المعنية قبل فرض الضريبة على واردات القطن. وهنا نجد أن فرض الضريبة على واردات النسيج لوحدها (مع افتراض دولة صغيرة أى دون حدوث انخفاض فى السعر الأجنبى للنسيج) يؤدى الى رفع السعر المحلى على



شكل رقم (٢٠)

وحـــدة النســـيج من م ث ١ الى م ث٢ (كما شرحنا فى الحالة المبسطة السابقة، وبحيث يزيد الانتاج المحلى الى م ك٣، ويقل الطلب الداخلى الى م ك٤).

أمـــا بفرض ضريبة على الوارد من القطن، فان تكلفة انتاج النسيج ترتفع وينتقل منحنى العرض جهة اليسار من الوضع ع ع الى الوضع ع/ ع/، بما يعنى تغـــير ظـــروع العرض. ويكون هنا الأثر الصافى لمجموع الضريبتين (ضريبة اســـتيراد النسيج علاوة على ضريبة استيراد القطن) على الانتاج المحلى زيادة كميته من م ك١ (حالة ما قبل فرض التعريفتين) الى م ك٣ (حالة ما بعد فرض الضـــريبتين)، وتكـــون هذه الزيادة أقل من التوسع فى الانتاج الراجع الى فرض تعريفة النسيج لوحدها (م ك٣).

واذا ترتـــب علـــى فـــرض رسوم الوارد من القطن ارتفاع تكلفة الانتاج المحلـــى بما يفوق ما يترتب على فرض رسوم الوارد من النسيج من ارتفاع فى الســـعر الداخلـــى للنسيج، يكون الأثر النهائى الصافى للضريبتين انخفاض وليس زيادة الانتاج المحلى. فينتقل وضع منحنى العرض هنا الى وضع يقع على يسار المنحنى ع// ع// ويقل الانتاج المحلى عن وضع حرية التجارة. ويزول هنا الدور الحمـــائى لفـــرض رسوم على الوارد من النسيج، نتيجة للرغبة فى تحقيق ايراد بالمغـــالاة فـــى ارتفاع الرسوم على الوارد من القطن. فالرسوم على الوارد من النســـيج تزيد من حجم الانتاج المحلى (لدورها الحمائى)، والرسوم على الوارد مـــن القطـــن تقلـــل من حجم الانتاج المحلى، بما تؤدى اليه من ارتفاع فى تكلفة الانـــتاج المحلى. فهناك علاقة بين الضريبتين، يتم التعبير عنها "بالمعدل الفعال

للحمايـــة Effective Rate of protection الذى يحدد العلاقة بين حجم الضريبتين بحيث يكون لها دور فعال فى تحقيق الحماية (*).

أثر الوسائل البديلة للحماية

اســتخدمنا الرســوم الجمركــية لتوضيح أثر الحماية على كل من الانتاج والاســتهلاك فــى الســوق المحلــى، ومن المعلوم أنها ليست الوسيلة الوحيدة المســتخدمة فــى هذا الشأن. ولقد قيد التعاون الدولى فى ظل "اتفاقية التعريفات والــتجارة" الحركة التصاعدية لنظام التعريفات، وأن كان قد حقق نجاحاً محدودا فــى خفض التعريفات خاصة فيما بين البلاد الصناعية، الا أن عموماً تقييد النظم التعريفــية جعــل اهتمام كلا من المنادون بالحماية (الحمائيين) Protectionists وأنصار الحرية التجارية يتجه نحو المعوقات غير التعريفية Nontariff Barriers أى الأدوات البديلة التى يمكن أن تؤدى الى تقييد التجارة الخارجية.

والمعوقــات غير التعريفية هى ببساطة الإجراءات التنظيمية أو التعليمات التى تقيد الواردات، ومنها نجد على سبيل المثال نظام الحصص a quota system الــذى يحــدد كمية الواردات عند مستوى معين يقل عن المستوى الذى يمكن أن يــتحقق فــى حالة حرية التجارة. ففى الشكل السابق رقم (١٩)، اذا تصورنا أنه بــدلا مــن التعريفة التى رفعت السعر من م ث١ الى م ث ٢ قد تم فرض نظام الحصــص، فحد من الواردات وجعلها بالقدر ك٣ ك٤ خلال الفترة المعنية، فان مــا يترتب على ذلك من أثر سوف يكون متماثلا للحالة كما لو كان قد فرضت

(*) ارجع الى المذكور فى هذا الخصوص تفصيلا فى المرجع السابق-ص١٨٠: ١٨١.

تعريفة مقدارها ث١ ث٢. فكمية الطلب التى يتم تلبيتها عن طريق الواردات عند سـعر حـرية التجارة م ث١ يكون أكبر، ويساوى ك١ ك٢، ومن ثم فانه بتقييد الـوارد بحصة تساوى فقط الكمية ك٣ ك٤ يحدث ارتفاع فى السعر المحلى الى القـدر م ث٢، حيـث يـنكمش الطلب ويتساوى مع كمية الحصة المسموح بها كواردات.

ونفـس الأثـر المترتب على نظام الحصص يمكن تحقيقه بأسلوب حمائى بديـل، يعـتمد علـى تحديد كمية الصرف الأجنبى المتاح لاستيراد السلعة. وقد يصمم التصنيف السلعى المستخدم فى إدارة الضريبة الداخلية، بحيث تسرى هذه الضـريبة على الوارد فقط من السلعة. وقد توضع الإجراءات الجمركية، بحيث تحمـل الـبائع الأجنـبى بعض النفقات التى تؤدى الى ارتفاع سعر سلعته التى يعرضـها فـى السوق المحلى. وبالمثل نجد أن غالباً ما تؤدى إجراءات السلامة والـنظافة والشـحن الـى زيـادة تكلفة البيع فى الأسواق الأخرى. فتتم بعض المعوقات من أجل تحقيق الحماية، ويتم البعض الآخر من أجل أغراض أخرى، الا أن كلهـا يـؤدى الـى تقليل تدفق التجارة بين الدول. ويساهم أيضاً فى ذلك عنصـر عـدم الـتأكد الذى يرجع الى تعدد التعليمات واللوائح الخاصة بتنظيم التجارة بين الدول.

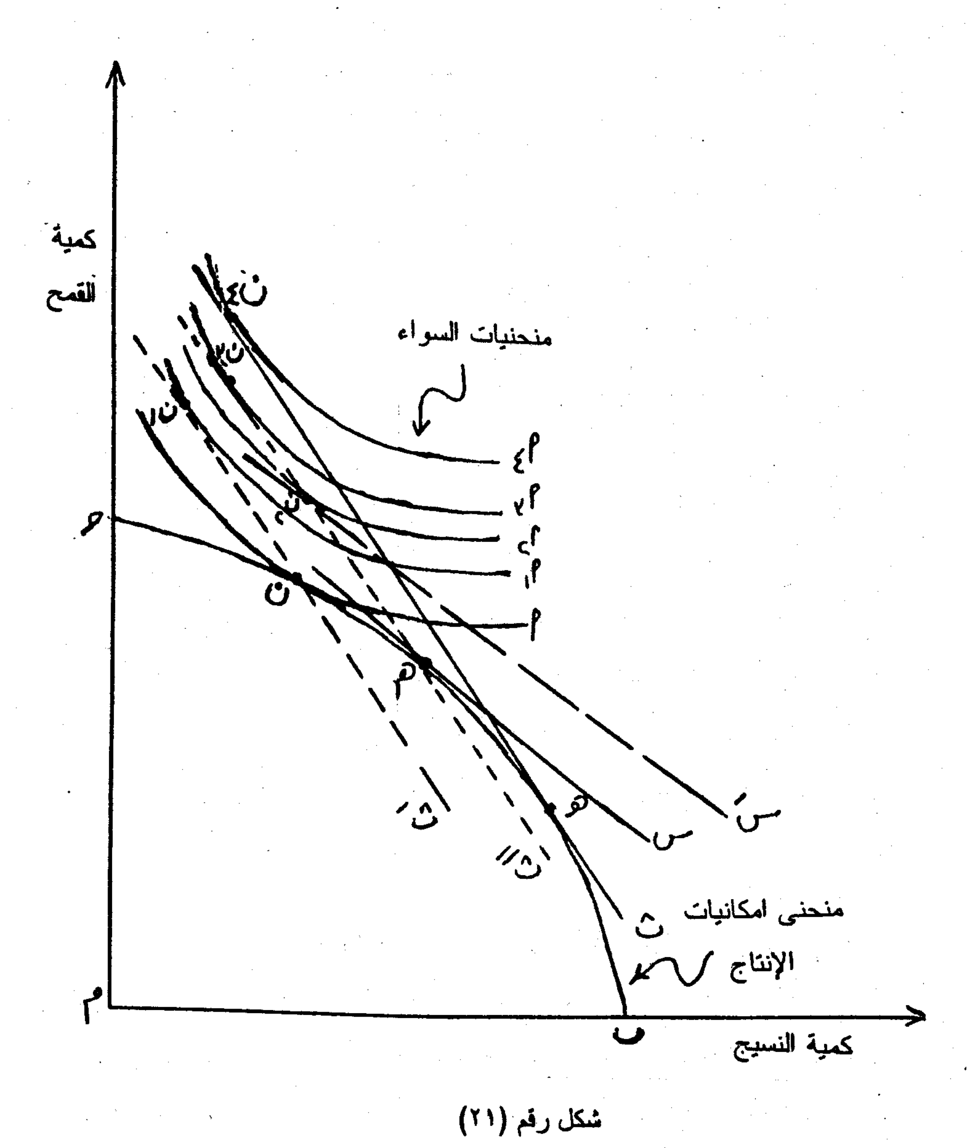
وبالاختصـار فان ما يترتب على المعوقات غير التعريفية من آثار صافية علـى الإنـتاج والاستهلاك يكون متماثلاً لآثار التعريفة المفروضة، الا أنه فى معظم هذه الحالات لا تحصل الحكومة على ايرادات من ورائها.

أثر حماية القطاع التنافسي:

اقتصـــر التحليل فيما سبق (تحليل التوازن الجزئى) على التعرف على أثر الحمايـــة علـــى سوق سلعة معينة كواحد من عدة أسواق. وننتقل هنا من السلعة الواحدة الى قطاع كافة السلع المتنافسة مع الواردات Import Competing Sector للـــتعرف على أثر الحماية على الاقتصاد القومى ككل. فيتم دراسة آثار التعريفة بأبعاد تحليل التوازن العالم.

وللقيام بالشرح هنا نرجع الى المثال القديم الخاص بمصر الدولة التى تنتج كـــلا مـــن القمـــح (كممثل لقطاع الزراعة)، والنسيج (كممثل لقطاع الصناعة)، وتتمـــتع بميزة نسبية فى إنتاج النسيج، وذلك للتعرف على أثر التعريفة الجمركية علـــى كل من الإنتاج والاستهلاك بشرح مثيل لما سبق، ولكن ببيان لأبعاد أوسع للآثار، يشتمل على تلك الخاصة بالرفاهية. ونقوم هنا بشرح حالتين: حالة مصر باعتـــبارها دولـــة صغيرة، ومن ثم لا يترتب على فرضها لتعريفة جمركية على الـــوارد مـــن القمـــح أى تغير فى سعره بالخارج. ثم من بعد ذلك نعرض حالة اعتـــبار مصر دولة كبيرة، يؤثر ما تفرضه من تعريفة جمركية على الوارد من القمح على سعره بالخارج.

فبتـــناول الحالـــة الأولى المعروضة فى الشكل البيانى رقم (٢١) نجد أن منحنى إمكانيات الإنتاج لمصر يمثله ب ج، ومنحنيات السواء الخاصة بتفضيلات المســـتهلكين المصريين تتمثل فى المنحنيات من أ الى أ ٤. وهنا يتبين لنا أنه فى حالـــة العزلة (بدون تجارة مع الخارج) يتحقق توازن الإنتاج وتوازن الاستهلاك عـــند الـــنقطة ن، ويكـــون السعر المتاح للتبادل الدولى ممثلا فى ميل الخط ث. وبالسماح بالتجارة الخارجية بدون قيود، يكون توازن الإنتاج عند النقطة هـــ،



كمية القمح
منحنيات السواء
منحنى امكانيات الإنتاج
كمية النسيج

شكل رقم (٢١)

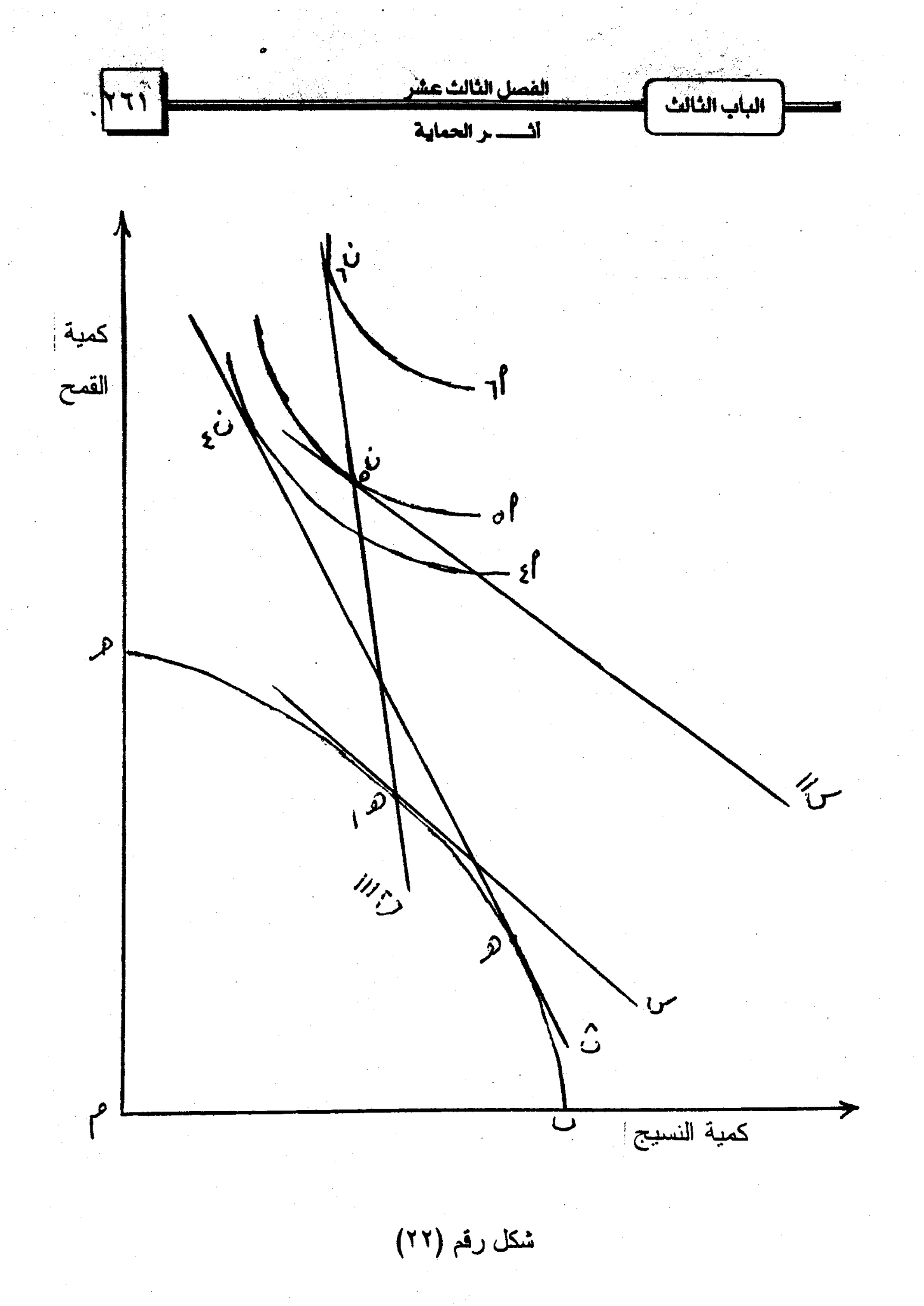
وتوازن الاستهلاك عند النقطة ن٤، ويتحقق كسب نتيجة للتجارة الخارجية الحرة يتمـــثل فـــى الانـــتقال من منحنى السواء أ (الذى يمثل إشباعا معينا الى منحنى الســـواء الأعلى أ ٤ (الذى يمثل إشباعا أعلى) عند النقطة ن٤. (ويتكون هذا من كســـب راجع الى التبادل بالتحرك فى البداية من ن الى ن١، ثم كسب راجع الى التخصص بالانتقال الى ن٤).

ثـــم بفرض تعريفة على الوارد من القمح، بما يؤدى الى ارتفاع سعره فى الســـوق المحلـــى، بحيث يصبح سعر التبادل المحلى للقمح/النسيج ممثلا فى ميل الخـــط س، فيشجع هذا على احلال إنتاج القمح محل النسيج، بتحرك نقطة توازن الإنتاج على منحنى إمكانيات الإنتاج من النقطة هـــ الى النقطة هـــ١. وطالما لـــم تتغير الأسعار العالمية (نظرا لصغر حجم مصركما سبق افتراض ذلك)، فان الـــتجارة بالخارج تستمر طبقا لنفس مستوى السعر السائد بميل يمثلة خط السعر العـــالمى ث". واذا فرض وتمتع المستهلك المحلى بهذا السعر كان من الممكن أن يتحقق توازن الاستهلاك عند النقطة ن ٣، ويكون هنا الانخفاض من النقطة ن٤ الـــى ن٣ ممثلا للخسارة التى ترجع الى انخفاض درجة التخصص من هـــ إلى هـــ١. ولكن على الرغم من استمرار سريان التجارة بالخارج عند معدل التبادل الســـعرى ثً، الا أن المستهلك المحلى سوف يتحمل السعر المحمى للقمح (طالما أنه هو السعر الوحيد السائد محليا،فينخفض بالتالى الاستهلاك بدرجة أكبر وأكبر الى أن يصل عند النقطة ن٢، حيث يكون خط السعر المحلى س/ مماسا لمنحنى الســـواء أ٢ فـــى هـــذة الـــنقطة ن٢، وهى النقطة الوحيدة التى تستوفى كلا من شرطى: حدوث التبادل الدولى طبقا لمعدل السعر العالمى ث"، وشراء المستهلك المحلى (فىالسوق المحلى) طبقا لمعدل التبادل السعرى س/.

وهكـــذا نجـــد فـــى هذه الحالة أن الأثر النهائى لفرض التعريفة الجمركية الحمائية هو انتقال نقطة توازن الإنتاج من هـ الى هـ١ (أى زيادة كمية إنتاج السلعة محـل الحماية على حساب نقص إنتاج السلعة الأخرى). وكذلك انتقال نقطة تـوازن الاستهلاك مـن ن٤ الى ن٢،بما يعنى انخفاض مستوى إشباع المستهلك المحلى.

ننـتقل بعـد ذلك الى الحالة الثانية التى تفترض أن مصر بلد كبيرة تؤثر زيـادة أو نقـص كمية مشترياتها الخارجية على الأسعار العالمية، ونوضح هذه الحالـة مـن نفس نقطة انطلاق شرح الحالة السابقة التى تفترض حرية التجارة، ونعرضها فى الشكل البيانى رقم (٢٢). فنجد أنه انطلاقا من حالة حرية التجارة هـذه يكون معدل التبادل السعرى العالمى ث، وبالتالى يتحقق توازن الإنتاج عند النقطة هـ، وتوازن الاستهلاك عند النقطة ن٤ على منحنى السواء أ٤.

وبفرض مصر تعريفة جمركية على واردات القمح، يقلل هذا من عرضها للصـادرات مـن أجل الواردات، ونتيجة لأهمية مصر فى التجارة الدولية يرتفع السـعر النسـبى للنسـيج فى السوق العالمى، كما يظهر فى الخط الجديد الأكثر انحـدارا (خط السعر العالمى الجديد) ثً. ونتيجة لمقدرة الدولة على التأثير على السـعر العـالمى، يكـون هناك كسب راجع لانخفاض التخصص Gain from decreased specialization (بانتقال نقطة توازن الإنتاج من هـ الى هـ١) ممثلا فـى انـتقال تـوازن الاستهلاك من ن٤ الى ن٦. وتسير التجارة طبقاً لمعدلات التـبادل الجديـدة ث//، ولكن لا يمكن للاستهلاك أن يكون عند المستوى العالمى ن٦، طالمـا أن المسـتهلك المحلى يواجه بالسعر النسبى المحمل بالتعريفة الذى يمثله ميل الخط س، فيحدث تراجع فى الاستهلاك الى النقطة ن٥، طالما أنه



شكل رقم (٢٢)

يظــل على نفس خط السعر العالمى، ولكن على منحنى سواء أ ٥ مما س' للخط س//. فــبعض الكســب الــراجع الــى القوة التجارية يفقد نتيجة لأثر الاستهلاك الخاص بانخفاض التبادل. ومع ذلك فانه يمكن لمصر تحقيق كسب صافى نهائى نتيجة فرض تعريفة فى هذه الظروف، ويتمثل هذا الكسب فى انتقال نقطة توازن الاستهلاك من ن٤ (حالة حرية التجارة) الى نقطة ن٥ (حالة الحماية).

واضــح فى هذه الحالة أنه قد ترتب على الحماية (بالمقارنة بوضع حرية الــتجارة) زيادة (وليس انخفاض) مستوى اشباع المستهلك المحلى، وزيادة المنتج محليا من السلعة المحمية.

الفصل الرابع عشر
مبررات ووسائل الحماية

تبين لنا من التحليل السابق أن الحماية لا تتم فى الغالب دون تحمل المجتمع لتكلفة معينة تتمثل هذه التكلفة فى انخفاض – ولو محدود – فى درجة إشباع المستهلك. وبكبر القوة التجارية للبلد محل الحماية قد تقل هذه التكلفة وتزول أحيانا. وفى مقابل هذه التكلفة تتحقق زيادة إنتاج النشاط محل الحماية، وأن كانت تتم هذه الزيادة بتكلفة نسبية أعلى مما هو عليه الحال بالخارج، مما يعتبره البعض استغلالا أقل كفاءة للموارد الاقتصادية، الا أن زيادة الإنتاج المحلى والتوسع فى احلال الإنتاج الوطنى محل الواردات يعتبرا فى حد ذاتهما هدفان يتم السعى لتحقيقهما من أجل تعجيل معدل نمو الدخل القومى ومعالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات.

فمن وراء الحماية توجد بعض المبررات الاقتصادية، علاوة على وجود مبررات أخرى غير اقتصادية لتحقيق أهداف غير اقتصادية تستحق الاعتبار. ويهمنا أن نتناول كل من هذه المبررات على حدى لكى تتضح أهمية ودور الحماية، خاصة وأننا اقتصرنا فى دراستنا السابقة لتوازن ميزان المدفوعات على تناول آلية التوازن التلقائى، دون شرح دور السلطات العامة فى العمل على تقليل اختلال توازن ميزان المدفوعات. هذا الدور الذى يحتل أهمية خاصة فى ظل ظروف البلاد النامية، التى تعانى من اختلال هيكلى فى التوازن الخارجى، لا يمكن تصحيحه – كما سبق القول – عن طريق آليات التوازن التلقائى السابق

شـرحها. ومـن هـنا يستدعى الأمر قيام الدولة بدور فى الرقابة على التجارة الخارجية.

ولكى تكتمل الصورة لا نكتفى هنا بعرض مبررات الحماية، أو بعبارة أعم مـبررات الـرقابة علـى التجارة الخارجية، بل نوضح أيضاً وسائل الحماية أو أساليب الرقابة على التجارة الخارجية.

الـمبررات:

١- الحمايـة مـن أجـل توازن ميزان المدفوعات: نظرا لعدم جدوى آليات التوازن التلقائى لميزان مدفوعات البلاد النامية يصبح من المتعين التدخل فـى الـتجارة الخارجـية، بتقليل الطلب على الصرف الأجنبى، وزيادة المعـروض منه. ويتحقق هذا بما يتبع من وسائل مختلفة للحماية، طالما تؤدى هذه الوسائل الى تقليل الواردات وبالتالى تقليل الطلب على الصرف الأجنـبى، أو تعمل على زيادة الصادرات وبالتالى زيادة عرض الصرف الأجنبى.

كمـا أن الحمايـة قـد تؤدى الى تحسين معدلات التبادل الدولى، وبالـتالى تساهم فى علاج أحد أسباب حدوث العجز فى ميزان مدفوعات الـبلاد النامـية (بالذات). فبما يفرض من ضريبة جمركية على الوارد، يمكـن أن يـنخفض سـعر الاستيراد من الخارج، وكذلك بما يفرض من ضـريبة علـى الصادر، يرتفع سعر التصدير، ويترتب بالتالى على ذلك تحسن معدلات التبادل مع الخارج.

٢- الحمايـــة مـــن أجــل التنمية أو الحفاظ على الإنتاج المحلى من المنافسة الخارجــية: تــرجع فكرة الحماية هنا الى ارتفاع النفقات الحقيقية للإنتاج المحلى بالمقارنة بالخارج، ولكن على الرغم من ذلك تكون هناك ضرورة للمحافظة على الانتاج الوطنى، من أجل تنويع الاقتصاد والتصنيع وتحقيق الــتوازن فــى نمــو الأنشطة المختلفة. فتعمل الحماية على نمو الأنشطة المختلفة بما يؤدى الى استقرار ودعم عمليات النمو الذاتى، وتحقيق العديد مــن الوفورات، واستغلال الموارد المادية والبشرية، بما يوسع من مجال توزيع مكاسب النمو أو التنمية.

ولا تقتصــر فكرة الحماية هنا على البلاد النامية، التى تحتاج الى بــناء قاعدتهــا الإنتاجــية المتنوعة لتخطى ما فرض عليها من تخصص وتقســيم دولى للعمل جعلها تعانى من مضار اعتماد اقتصادها على سلعة أو ســلعتين تصــديريتين، بل نجد أن الحماية من أجل الحفاظ على إنتاج محلــى أعلــى تكلفــة مطــبق فى العديد من المجالات بالدول الصناعية المتقدمة. ومثال ذلك ما تطبقه دول غرب أوربا من أساليب لحماية إنتاجها الــزراعى مــن منافســة الــبلاد النامية، وما تتبعه كذلك لحماية بعض صناعاتها المحلية مثل الغزل والنسيج والعديد من الصناعات الاستهلاكية مــن منافسة البلاد النامية التى قد تتمتع عنها بميزة نسبية فى وفرة المواد الخام أو العمالة الأقل أجرا.

وقــد لا تقتصر الحماية على تحقيق هدف حماية الإنتاج المحلى بل قــد تتجه كذلك الى تحقيق هدفا آخر وهو توزيع الدخل القومى فى اتجاه معين. فمثلا اصرار دول أوربا الغربية على حماية انتاجها الزراعى ازاء

المنافســة الأجنبية يتضمن حرص الحكومات فى هذه الدول على ضمان حــد أدنــى لدخل المنتجين الزراعيين فيها. كذلك اصرار هذه الدول على حمايــة بعــض فروع الإنتاج الصناعى كالغزل والنسيج يتضمن حرص حكوماتهــا علــى ضــمان تشــغيل القــوة العاملــة المستخدمة فى هذه الصناعات(*).

وهــدف الرغــبة فــى تجنب البطالة عن طريق الحماية يظهر بشدة كوسيلة فعالة للعلاج خلال فترات البطالة الحادة، مثل فترة الثلاثينات من القــرن الحالى. فالحد من الواردات يحفز التوظف فى الصناعات المنافسة للــواردات، ومن هذه النواة ينتشر أثر خلق التوظف الى صناعات أخرى بشــكل متســع خــلال موجات متناقصة. وقد يحفز كذلك الاستثمار فى الوسائل اللازمة لإنتاج بدائل الواردات، مما يكون محركا أكبر على زيادة العمالة. وهذه الفكرة سليمة، وأن كان يثار ضدها فكرة أن محاولة تحقيق عمالــة بــالداخل عن طريق فرض ضريبة جمركية، يعمل على تصدير الــبطالة الــى الخارج. هذا النوع من سياسات افقار الجار Begger my-neighboor police قد يعود سلبياً بالتأثير على صادرات نفس الدولة بإتباع الغــير لــنفس هذه السياسة. ولذلك يفضل كبديل عن هذه السياسات اتباع سياسات أخرى مالية ونقدية.

٣- حماية الصناعة الوليدة: وأن كانت تجد حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبــية معارضة البعض، فان حماية الصناعة الوليدة لها الحجة القوية

(*) جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٥٣.

الــتى يصعب معارضتها موضوعيا. فالصناعة الوليدة هى الصناعة التى تعتــبر فى مرحلة الحضانة وتتمتع الدولة بميزة نسبية كامنة فى انتاجها، وبالــتالى تتطلب حماية مؤقتة حتى تبرز المزايا النسبية بوصول الصناعة الـــى مــرحلة النضوج. فالحماية هنا مطلوبة لحين وقوف الصناعة على رجلــيها، والا تقتل الصناعة خلال فترة الحضانة بمنافسة الصناعة الفتية الأجنبــية لها. فضرورة الحماية تكون لفترة محدودة فقط، تستطيع بعدها الصناعة الوقوف على قدم المساواة مع منافسيها من الخارج.

ويوجد هنا ما يبرر الحماية اقتصاديا، لأن هذا يتفق مع أهداف زيادة الدخــل القومـــى الحقيقى عن طريق التخصص الدولى طبقاً لمبدأ المزايا النسبية. فلابد من التدخل والحماية فى هذه الحالة لعدم سريان أحد فروض حــرية التجارة وهو المنافسة الكاملة. فعدم الكمال فى المنافسة المتمثل فى الــتعامل مــع وحــدات اقتصـــادية داخلية وخارجية غير متساوية، يجعل الحمايـــة المؤقـــتة ضـــرورية لحيـــن تحقق التماثل فى ظروف التنافس. فالصـــناعة الوليدة لم تحقق الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية بعد. فقــد يــبدأ الإنتاج المحلى بحجم إنتاج أو نطاق إنتاجى غير اقتصادى، فلا يســتطيع مواجهة تكلفة منافسية الأجانب الأقل. ولكن بوجود الحماية يمكن تدريجــيا الوصول الى الحجم الأمثل للإنتاج، الذى يمكن به الوقوف على قــدم المساواة مع المنافسين. هذا بالنسبة للوفورات الداخلية، أما بخصوص الوفورات الخارجية فان عدم توفرها فى البداية يجعل معدل العائد الخاص للاستثمار غير اقتصادى من وجهة نظر المستثمر الفرد، ولكن معدل العائد الاجتماعى يكون على مستوى يبرر الاستثمار. وبتوسع الصناعة المحمية

قد تنخفض تكلفة كل المنشآت العاملة فيها نتيجة لاكتساب وانتشار المعلومات الخاصة بأساليب الإنتاج بينها، أو لخلق القوة العاملة المدربة بها. ومن هنا كان منطق الحماية المؤقتة لحين نمو الوفورات الخارجية للمنشآت العاملة فى الصناعة محل الحماية.

ومن المعلوم أن حماية الصناعية الوليدة ليست بدون سلبيات، وذلك لأن المستهلك المحلى هو الذى يتحمل عبء ذلك، ويمكن لسياسة أخرى بديلة كتقديم الدعم للصناعة الوليدة أن تقوم بنفس دور الضريبة الجمركية من حيث تحقيق هدف إزالة المعوقات التى تقف أمام نمو الصناعة الوليدة، دون أن تقترن بنفس مضار الحماية على المستهلك. ولكن كما سبق القول فان الأثر على إشباع المستهلك قد يكون نسبياً محدود خاصة اذاما قورن بمزايا حماية الصناعة الوليدة، أما بخصوص الدعم فقد لا يكون ميسرا توفيره بالقدر الكافى واللازم.

٤- الحماية من سياسة الأغراق: تعنى سياسة الاغراق تطبيق نظرية التمييز الاحتكارى فى التجارة الخارجية، فيتم البيع فى الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن سعر البيع فى السوق المحلى للمنتج، بحيث قد تقل أحيانا عن تكلفة الإنتاج، مع تحميل المستهلك المحلى أثر انخفاض الأسعار بالخارج. وتتبع هذه السياسة اذا كان هناك اختلاف فى مرونة الطلب بين السوق المحلى والأسواق الخارجية، بحيث تكون المرونة مرتفعة فى الأسواق التنافسية الخارجية، وتكون المرونة منخفضة فى السوق الاحتكارى الداخلى، ويشترط ألا يكون فى الامكان الشراء بسعر منخفض من السوق الخارجى وإعادة البيع بالسعر المرتفع فى السوق الداخلى، أو حصول

أفـراد السـوق ذى السـعر المـرتفع على السلعة من السوق ذى السعر المنخفض.

وقـد يتـبع منتجى السلع التنافسية الأجانب هذه السياسة محليا مما يعرض المنتجين المحليين لمنافسة غير متكافئة، قد تؤدى اذا ما استمرت الـى اسـتبعاد المنتجيـن المحليين، ومن هنا يكون من اللازم أما فرض ضـريبة جمركـية تزيل أثر الميزة السعرية للسلعة الأجنبية محل سياسة الاغـراق، بحيث تصبح على قدم المساواة مع مثيلتها من الإنتاج المحلى، أو تمنع كلية دخول هذه السلع فى السوق المحلى.

٥- الحمايـة مـن التقلبات الخارجية : قد يتعرض الاقتصاد المحلى لصدمات تـأتى مـن الخـارج International Shocks كتضخم الأسعار العنيف أو الكسـاد أو التغـيرات الصناعية الهائلة أو خسائر المحاصيل أو الحروب وما الى ذلك من التقلبات العنيفة التى يفضل عدم تعرض الاقتصاد المحلى لآثارهـا. ومن المتعين هنا التدخل فى التجارة الخارجية لتجنب البلد من سلبيات هذه التقلبات، وان كانت مسئولية مواجهة هذه الأمور أصبحت فى عالمنا المعاصر مهمة المجتمع الدولى ككل، الا أن هذا لا يمنع من اتخاذ الدولة ما تراه مناسبا لوقف آثار التقلبات الخارجية على اقتصادها.

٦- تحقـيق مـوارد للدولة : يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حـتى يمكـنها القـيام بمهامها بالانفاق على ما تقدمه من خدمات مجانية ومواجهـة أعباء الإدارة الحكومية والأمن والدفاع والقضاء بالإضافة الى أعباء ما يلقى عليها من دور فى الحياة الاقتصادية وعمليات التنمية. ومن

مصادر التمويل المعتادة التى لا تواجه فى الغالب معارضة سياسة ما يتم فرضــه من ضرائب جمركية على الواردات، خاصة وأن جزء من عبء هــذه الضريبة قد يقع على المصدر الأجنبى. فيكون فرض الضريبة هنا لــيس بهدف الحماية ولكن بهدف تحقيق ايراد للخزانة، ومن ثم يتعين أن تتمــتع السـلعة بمرونة منخفضة لكل من الطلب والعرض، وأن لا يضر فرضـــها باعتبارات العدالة الاجتماعية، أو أن يكون لها تأثير سلبى على عمليات التنمية.

٧- الحماية من أجل تحقيق مصالح فئات معينة أو إعادة توزيع الدخل: يكون تدخل الدولة فى التجارة الخارجية تبعا للاعتبارات السابقة راجعا لأسباب اقتصادية، وقد يرجع التدخل والحماية كذلك لتحقيق أهداف اجتماعية مثل حمايـــة مصـــالح فئات اجتماعية معينة، كمصالح المزارعين أو المنتجين لسـلعة معينة، أو العمال المشتغلين فى صناعة معينة. وهنا تنقلب مصالح هــذه الفئات، طبقاً لآلية معينة تجد أصلها فى هيكل توزيع القوة السياسية فى المجتمع، إلى مصالح المجتمع فى مجموعة.

وقــد تستهدف الدولة اعادة توزيع الدخل القومى بين الفئات أو الطــبقات المخــتلفة، وتلجأ- من بين ما تلجأ اليه- الى أدوات السياسة الــتجارية لتحقيق هذا الهدف وعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية فى هذا السبيل. ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصــص علــى واردات معينة- مع ثبات العوامل الأخرى- يقلل من

الدخـل الحقيقى لمستهلكى هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقى لمنتجيها فى الداخل (*).

٨- الحمايـة القومـية: لا يـتعلق مبرر الحماية القومية National Defense بهـدف زيادة الدخل القومى، ولكن يرجع الأمر هنا الى مبررات استراتيجية قـد تـتعلق بالـنواحى العسكرية أو الأمن الغذائى أو ما شابه ذلك. فالأمر لايقاس هنا بمعيار التكلفة والعائد القتصادى، بل يكون هناك حاجة الى توفر حـد أدنـى احتـياطى مـن السـلعة مهما ارتفعت تكلفته لمواجهة ظروف اضطرارية. فيتم هنا تشجيع الانتاج المحلى لتوفير هذا القدر، حتى وان كان بـتكلفة نسبية مرتفعة، بفرض ضريبة جمركية تسمح بتواجد هذا القدر من الحـد الأدنى للانتاج المحلى. وقد يتم تحقيق هذا الهدف بسياسات بديلة مثل الدعم أو تولى الحكومة بنفسها الانتاج فى هذا المجال.

الـوسائل:

تـتعدد وسـائل الحماية وتتفاوت فى آثارها، فمنها ما ينحصر تأثيره على الانتاج المحلى، ومنها ما يمتد تأثيره ويشمل كذلك تغير اشباع المستهلك. ومنها ما يكون تأثيره الحمائى مباشر، فينصب على عمليات التصدير والاستيراد مباشرة بالتحديد الكمى لها، ومـنها ما يكون تأثيره الحمائى غير مباشر، بالتحكم فى بعض العناصر المؤثرة على قوى السوق، للتأثير على قرارات المتعاملين فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد، ومنها ما يلقـى قبولا أوسع من غيره سياسيا، ومنها ما هو معرض بدرجة كبيرة للفساد الادارى

١- (*) المرجع السابق- ص. ١٥٥ : ١٥٦

البيروقراطية، ومنها ما يعتبر محايدا فى هذا الشأن. وهكذا تتعدد وتتفاوت الآثار، والمهم هو أن تختار الوسائل التى ترتب من الآثار ما يتطابق مع المبرر المطلوب من استخدام الوسائل. فقد ذكرت عدة مبررات لاتباع الحماية، والمهم هو اختيار ما يناسب المبرر من وسائل، تعطى من الآثار ما هو مطلوب منها.

وحتى يكون عرض الوسائل شاملا فلن نقتصر فى عرضها على تناول وسائل الحماية فحسب، ولكننا نتناول كذلك عرض مختلف وسائل الرقابة على التجارة الخارجية للتعرف على أدوات السياسة التجارية بطريقة مختصرة. علما بأن الرقابة على الصرف تؤدى دورا متوازيا لدور الرقابة التجارية من حيث الأثر على توازن ميزان المدفوعات والحماية، ولكننا نكتفى بما ذكر من قبل حول الرقابة على الصرف، ونقتصر فيما هو آت على عرض وسائل الرقابة على التجارة الخارجية.

١- الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية Tariffs or Customs duties من وسائل الرقابة التجارية غير المباشرة، لأنها تلعب دورها من خلال قوى السوق، التى تؤثر بالتالى على كميات الواردات أو الصادرات. وهى تفرض على السلع عند عبورها الحدود السياسية للدولة. فقد تفرض على السلع المتجهة الى داخل الدولة، وتسمى رسوم واردات، وقد تفرض على السلع المتجهة الى خارج الدولة، وتسمى رسوم صادرات.

وقد تكون الرسوم قيمية، فتحسب كنسبة من قيمة السلعة.وقد تكون الرسوم نوعية، فتحسب كقيمة معينة على الوحدة من السلعة محل الرسوم. والنوع الثانى لا يثير مشاكل تقدير قيمة السلعة. وقد تجمع الرسوم بين النوعين فتكون قيمية نوعية، أى مركبة. وطبقا للدافع من فرض الرسوم قد تكون

الرســـوم حمائية تهدف الى حماية الانتاج المحلى، وقد تكون الرسوم لتحسين تـــوازن مـــيزان المدفوعـــات، تهدف الى خفض استيراد وخفض استهلاك السلعة. وقد تكون الرسوم لتحقيق ايرادات للخزانة العامة(*)، وهنا يتعين أن تكون مرونة طلب السلعة منخفضة حتى تقل الكمية المستوردة بنسبة أقل من ارتفاع الثمن، مما يؤدى الى زيادة الانفاق الكلى على السلعة، وبالتالى يمكن أن تحقـــق الخزانة ايرادات أكبر من جراء فرض الرسوم(**). ومن المعلوم أن فـــرض رســـوم علـــى الـــواردات لا يعنى أن المستهلك المحلى يتحملها بالكـــامل، وكذلـــك فان فرض رسوم على الصادرات لا يعنى أن المستهلك الأجنـــبى هو الذى يتحملها بالكامل، فالأمر يتوقف على العلاقة بين مرونتى العـــرض والطلب، فالجانب الأقل مرونة عن الآخر هو الذى يتحمل الجانب الأكبر من الرسوم بالنسبة للجانب الآخر الأكثر مرونة بالنسبة له (***).

٢- الاعانـــات: هى المساعدات المالية التى تقدم سواء مباشرة أو غير مباشرة، ويترتـــب علـــيها انخفاض أسعار السلعة المصدرة عن سعرها بالداخل. وقد تتمثل الاعانات فى اعفاء السلعة المصدرة من ضرائب غير مباشرة محلية. وتتماثل الاعانات مع الرسوم الجمركية من حيث اعتبار كل منها من وسائل الرقابة التجارية غير المباشرة، حيث يقع هنا السوق كذلك كوسيط فى تحقيق الهـــدف المطلوب، الذى قد يكون حماية الانتاج المحلى وتنميته، أو موازنة مـــيزان المدفوعـــات. ولكـــن الفارق الهام بين الاعانات والرسوم الجمركية

(*) وقد تجمع الرسوم بين هدفى تحقيق الحماية وتحقيق الايراد.

(**) ارجع الى الكتاب السابق الاشارة اليه لكاتب هذه السطور عن "التحليل الاقتصادى الجزئى"-ص ٦٨ :٧٤.

(***) المرجع السابق – ص ص ٦٤ : ٦٨.

يكــون فــيما يــتعلق بــتوزيع الدخل القومى بين كل من مستهلكى السلعة ومنتجــيها، ومــن يقوم بتحمل عبئ تمويل الدعم، الذى قد يتم بتحمل فئات معيــنة لعــبء فرض ضريبة فى مجالات أخرى. كما أن منح الاعانات قد يثــير بين المشاكل في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما ينظر اليها على أنها مــن أساليب التمييزفى المعاملة، وبالتالى فانها اجراءات اقتصادية عدوانية، ينطــبق علــيها ما سبق أن ذكرناه عن سياسة الاغراق، فقد تقابل من الدول بفرض رسوم جمركية على الواردات من أحل الحماية، فيضيع اثرها(*).

٣ – نظــام الحصــص: يعتــبر نظــام الحصص من الأساليب المباشرة للرقابة الــتجارية، حيــث يتم تحديد كميات استيراد أو تصدير سلعة معينة فى فترة معينة. ويأخذ هذا التحديد الكمى شكل الحد الأقصى للكمية المسموح بدخولها أو خــروجها مــن السلعة خلال الفترة المعنية. وقد يكون الهدف من تحديد حصــص الاستيراد الحد من الطلب على الصرف الأجنبى، لموازنة العجز فــى مــيزان المدفوعات. وقد يكون الهدف حماية الانتاج المحلى من السلع الأجنبــية المنافســة. ويكــون الوصول هنا الى الهدف بطريق مباشر دون توســيط الســوق، الا أن أســلوب الحصص قد يغرى على الفساد وانتشار الرشــوة لاستئثار بعض المستوردين بالحصص وتمتعهم بقوة احتكارية فى

(*) نظرا لما تؤدى اليه اعانات التصدير من اضرار بالوضع الاقتصادى للبلاد الأخرى، فالمادة٣٤ من ميثاق هافانا وكذلك المادة٤ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تعترف بحق الدول المستوردة فى فرض رسوم استيراد لمكافحة أثر اعانات التصدير والاغراق.
محمد زكى شافعى(دكتور)- مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية- بيروت- ١٩٧٠ – ص ٢٠٢. مذكور فى المرجع السابق لجودة عبد الخالق(دكتور)- ص ١٦٣.

الرشـوة لاستئثار بعض المستوردين بالحصص وتمتعهم بقوة احتكارية فى السـوق على حساب مستهلكى السلعة. وقد يكون الهدف من تحديد حصص التصـدير ضـمان توفير كميات كافية من السلعة بأسعار معتدلة للمستهلك المحلـى، خاصـة بالنسبة للسلع الضرورية التى تمثل حاجة أساسية للقاعدة العريضة من الشعب.

وقـد يقـترن تحديد حصص الاستيراد بفرض رسوم جمركية منخفضة على كمية الحصة، وقد تعفى الحصة من الضريبة، وتفرض رسوم جمركية مـرتفعة على أى كمية تستورد تزيد عن الحصة ويطلق على هذا النوع من حصـص الاستيراد " الحصة التعريفية". وقد تحدد كمية حصة الاستيراد من السلعة دون تحديد للدول التى يتم منها الاستيراد، ويطلق على هذا النوع من حصـص الاسـتيراد" الحصة المتعددة الاطراف" وقد يتم تحديد حصة لكل دولـة علـى حدة، وفقا للاتفاقيات الثنائية بين الدولة وكل دولة مصدرة لها، ويطلق على هذا النوع من حصص الاستيراد " الحصة الثنائية الأطراف"(*).

٤- تراخـيص الاسـتيراد : تعتبر كذلك تراخيص الاستيراد من أساليب الرقابة المباشـرة على التجارة الخارجية، حيث لا يتم استيراد السلعة بدون اعطاء مـن يقوم بالاستيراد ترخيص مسبق باستيراد كمية معينة أو قيمة معينة من السـلعة. ويهـدف استخدام تراخيص الاستيراد الى التحكم المباشر فى كمية الطلـب على الصرف الأجنبى لمواجهة عجز مزمن فى ميزان المدفوعات، فـلا يـترك الأمـر لأساليب تقييد الواردات غير المباشرة، بل نستخدم هذا

(*) الواثق بالله عبد المنعم (دكتور)- مرجع سابق- ص ١٧١.

الأسلوب يتيح فرصة الاتجار فى تراخيص الاستيراد فيسمح بالفساد والرشوة، وزيادة عبء ارتفاع ثمن السلعة على المستهلك المحلى.

٥- الأساليب والوسائل التنظيمية للتجارة الدولية : توجد العديد من أساليب ووسائل تنظيم التجارة الخارجية بحيث يمكن تفادى عجز السيولة الدولية وموازنة ميزان المدفوعات وتشجيع الإنتاج المحلى والصادرات. وتتمثل هذه الأساليب والوسائل فيما يلى(*):

أ- المعاهدات واتفاقات التجارة والدفع: يوجد فرق بين المعاهدة التجارية والاتفاق التجارى. فالمعاهدات Treaties تقتصر على التنظيم العام للعلاقات التجارية بين الدول محل المعاهدة، خاصة ما يتعلق بالرسوم الجمركية، ومكاتب التمثيل التجارى ... الخ. وقد تحتوى المعاهدات على نصوص صريحة لمبادئ التبادل الدولى مثل مبدأ المساواة أو مبدأ المعاملة بالمثل أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ... الخ. وعادة يتم عقد المعاهدات التجارية عن طريق وزارات خارجية الدول المتعاقدة.

أما الاتفاق التجارى Commercial agreement فيتناول أمورا تفصيلية، تتعلق بالسلع التى يوافق الأطراف المتعاقدة على تبادلها، ووسائل تجنب العوائق فى طريق التبادل، وتحديد الإجراءات والمستندات التى تتطلبها العمليات التجارية، وتحديد فترة الاتفاق (سنة واحدة فى الغالب)، وطريقة تجديده، أو تعديله، ووسيلة التصديق عليه.. الخ. وتعقد الاتفاقات غالباً وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية للدول المتعاقدة. وقد أشارت

(*) الواثق بالله عبد النعم (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٧٥:١٨٣

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى البنود الرئيسية التى يمكن أن تتضمنها الاتفاقات التجارية.

وقد يلحق بالاتفاق التجارى اتفاق دفع Payments agreement يتعلق بكيفية أداء الحقوق والديون المترتبة على التبادل التجارى والمالى بين أطراف التعاقد. وتشير اتفاقات الدفع عادة الى العملة أو العملات التى تستخدم فى العمليات بين الأطراف، وأسعار الصرف الاجنبى لها، وفتح الحسابات فى البنوك المركزية لتقييد المبالغ المستحقة للدول، ووسائل أداء التحويلات وسداد الديون ... الخ.

وتعتبر اتفاقيات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ويهدف استخدامها الى ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن التعامل مع البلاد الأخرى، تجنبا لمشكلة السيولة. وينتشر استخدام هذه الاتفاقيات فى كثير من الدول النامية، وهى ضرورة لا مفر منها للتعامل التجارى مع دول الكتلة الشرقية، نتيجة لاتباع هذه الدول لأسلوب تخطيط التجارة الخارجية(*).

ب- مناطق التجارة الحرة : تتمثل منطقة التجارة الحرة Free Trade Area فى اتفاق بين بلدين أو أكثر يتم بمقتضاه الغاء الرسوم الجمركية وغيرها من القيود على التجارة بينهم. ولكن يظل كل بلد عضو فى المنطقة يفرض نظام الرسوم الجمركية الخاص به فى مواجهة الدول الأخرى (غير

(*) جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٦٥ : ١٦٦

المشـــتركة فى المنطقة). وتسمح منطقة التجارة الحرة بمزيد من الاستقلال المالى الذاتى بين الدول الأعضاء.

ويلاحظ على المستوردين فى مناطق التجارة الحرة الذين تتميز دولهم بارتفاع الـــتعريفة الجمركية أنهم لا يستوردون مباشرة من خارج المنطقة، بل عن طريق دولـــة عضو فى المنطقة تفرض تعريفة جمركية منخفضة، وذلك كلى يحققوا أكبر ربـــح ممكن من تجارتهم الخارجية مع الدول غير الأعضاء. وبذلك تتجه التعريفة الجمركـــية الحقيقـــية على أى سلعة من خارج المنطقة الى التساوى مع تلك التى تفرضها الدولة المتميزة بفرض أقل تعريفة جمركية على وارداتها. لذلك فالتطبيق العملى لحرية التجارة فى المناطق الحرة يكاد يقتصر على السلع التى ينتجها الدول الأعضاء.

ج- الاتحادات الجمركية : يتفق الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى Customs Union علـــى الغاء التعريفات الجمركية والقيود التجارية فيما بينهم، وعلى فـــرض تعريفات جمركية موحدة ضد الدول الأخرى. ويعمل كذلك الاتحاد الجمركى الى تكامل السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء وقد تقوم الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى بالعمل على حرية انتقال العمل ورأس المـــال، وتنظيم الانتاج والمواصلات والسياسات الاقتصادية المختلفة بينهم، وبذلك يعمل الاتحاد الجمركية كمنظمة اقتصادية وكمنظمة جمركية فى نفس الوقت، ويعتبر سوقا مشتركة.

ومـــن ممـــيزات الاتحاد الجمركى (علاوة على مناطق التجارة الحرة) زيادة الـــتجارة الخارجية الحرة بين الدول الاعضاء، على أساس مَن التخصص وتقسيم

العمل بينهم، بحيث يتم استغلال الموارد فى كل دولة عضو بكفاءة، وفى المجالات الأفضـل اقتصـادياً. وتستفيد كل دولة عضو باتساع السوق أمامها بما يسمح لها بالتوسـع والتمـتع بأقتصـاديات الحجم الكبير. ويعمل هذا على تشجيع البحوث والابتكار والتجديد، بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء. وقد يؤدى الاتحاد الى الاضرار بمصالح الدول غير الأعضاء، بانخفاض التبادل التجارى معها، ولكن قد يحدث بزيادة دخول الدول الأعضاء زيادة وارداتها من الدول غير الأعضاء.

د- المـدن والموانى الحرة : هناك صور مختلفة للمناطق الحرة فى العالم، منها المـدن الحـرة الـتى تتمتع بدرجة عالية من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأمـوال مـثال ذلـك هونج كونج وسنغافورة. ومنها الموانى الحرة، وهى عـبارة عـن مساحات متميزة فى بعض الموانى البحرية أو الجوية، تستقبل وتصـدر السـلع والمنتجات ولا تخضعها للإجراءات الجمركية العادية التى تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة.

وتمـارس المـناطق الحرة عملية جذب التجارة العابرة وتعيد تصديرها الى مناطق أخرى، أو تستورد المواد الأولية وتقوم بتصنيعها أو تصديرها، وهى تهئ الفـرص لإنشـاء أسواق دولية للتبادل التجارى فيها بدون تدخل السلطات القومية التى تقع المناطق الحرة فى حدودها.

هـ- الوسـائل الإدارية لتقييد الاستيراد : قد تلجأ بعض الدول الى وسائل غير مباشـرة لتقيـيد الاسـتيراد بهدف حماية أسواقها الوطنية منها التعنت فى تطبيق التعريفة الجمركية، أو التعنت فى تقدير قيم الواردات لفرض رسوم جمركية مرتفعة، أو التعنت فى تطبيق اللوائح الصحية أو البيئية أو شروط

الجـــودة علـــى الســـلع المستوردة أو عرقلة نشاط المندوبين التجاريين أو تستخدم الرقابة على الصرف لتقييد حركة المستوردين ... الخ.

٦- اتجـــار الدولـــة : يعنى اتجار الدولة قيامها بنفسها بمعرفة الحكومة وهيئاتها المخـــتلفة بمزاولة نشاط التصدير والاستيراد. وهنا لا تكتفى الدولة بأساليب الـــرقابة المباشـــرة أو غـــير المباشرة السابق ذكرها بل تتجه بنفسها لتولى عملـــيات التجارة الخارجية سواء بطريقة شاملة أو جزئيه، بقصر مزاولتها للـــتجارة الخارجية على سلع معينة أو دول محدودة مع ترك بقية التعاملات فـــى السلع الأخرى والدول الأخرى للنشاط الخاص. وفى حالة تولى الدولة بنفسها مزاولة النشاط التجارى الخارجى فان معظم سياسات التجارة السابق ذكرها لا يكون لها لزوم.

وقـــد يـــرجع اتجار الدولة الى الرغبة فى تحقيق توازن ميزان المدفوعات بســـيطرة الدولة بنفسها على كل من الصادرات والواردات، أو قد يستلزم الأمر ظهورهـــا بموقـــف موحد قوى فى التعامل مع الأطراف الأخرى القوية، أو قد يـــرجع الأمـــر الى سيطرة الدولة على معظم جوانب الاقتصاد القومى، فتصبح التجارة الخارجية جزء منها، كما هو الحال فى البلاد الاشتراكية المتبعة للتخطيط القومى الشامل(*).

(*) المزيد ارجع الى : الواثق بالله عبد المنعم (دكتور) مرجع سابق – ص ١٩٤: ٢٠٢.

الفصل الخامس عشر
صور التعاون الاقتصادي الدولي والاقليمى

شـهد العـالم فـترة طويلة من الاستقرار الاقتصادى، امتدت طوال القرن التاسـع عشـر وشـملت أوائـل القـرن العشرين، اعتمدت على سيادة الذهب وازدهـرت الـتجارة الخارجية، واتسمت بالحرية وعدم التقييد، وتدفقت رؤوس الأموال وعوائدها في أمان ويسر بين مراكز النمو فى الغرب والبلاد المستعمرة، واتسـمت موازين المدفوعات بالاستقرار . هذا الاستقرار والتوازن والحرية قد عصـفت به نيران الحرب العالمية الأولي، ولم يعد الأمر الي سابق عهده بانتهاء الحـرب وعـودة السلام، فبانطفاء نيران الحرب اشتعلت نيران حرب ضروس أخـرى، ترتبـت علـى تدمـير الطاقات الإنتاجية للدول المتنازعة، واستنزاف مواردهـا، وتدهـور أوضـاعها الاقتصادية (بتضخم الأسعار الداخلية، وتقلب أسـعار الصرف واختلال موازين المدفوعات)، فاتجهت الدول الى تقييد التجارة الخارجية، وعقد الصفقات الثنائية، وتخفيض أسعار الصرف.

وازدادت الأمـور سـواء بحـدوث الكساد العالمى الكبيرواستمراره لعدة سنوات، ومن بعده بقليل اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية، بما جعل فترة ما بيـن الحربيـن توصف بالتنافس فى تخفيض العملات، وتقلب أسعار الصرف، والتوسـع فى فرض القيود على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية، والتمادى فى تطبيق سياسات أفقار الجار. فانعكس الأمر على حركة التجارة والمال، وأدى الـى ركـود تدفـق السلع والخدمات ورؤس الأموال بين الدول، وتعقد علاقات المديونية والدائنية.

فـــى ظـــل هـــذه الظـــروف الوخـــيمة، التى سادت فترة ما بين الحربين العالميتين، تولدت الحاجة الى وجود تعاون اقتصادى دولى، وظهرت جذور هذا التعاون، الذى بدى بوضوح وتنوع من بعد الحرب العالمية الثانية، فاتخذ الصور والاتجاهات التى تطورت وتشعبت الى ما نشهده اليوم من تعاون اقتصادى دولى وتعاون اقتصادى اقليمى.

ونســـتعرض هـــنا كـــل مـــن صور التعاون الاقتصادى الدولى والتعاون الاقتصادى الاقليمى(*) مستبعدين الحديث عن صور التعاون الاقتصادى العالمى الـــنقدى، وذلـــك لســـابق تناوله فى الفصل الثانى عشر. هذا ويتم تناول تحرير التجارة الدولية طبقاً لإتفاقية درة أورجواى الخاصة بالجات.

التعاون الاقتصادى الدولى:

عقـــدت من بعد الحرب العالمية الأولي عدة مؤتمرات دولية اقتصادية ، نذكـــر مـــنها بالتحديد مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٠، ومؤتمر جنوة عام ١٩٢٢، ومؤتمـــر لندن عام١٩٣٣، وقد استهدف المؤتمر الأول الاتفاق على ازالة القيود على التجارة تدريجيا ،واستهدف المؤتمر الثانى تحقيق استقرار العملات وأسعار الصـــرف. وطالب المؤتمر الثالث بتخفيض الحواجز الجمركية القائمة. ولكن لم يؤخـــذ بما أثمرت به هذه المؤتمرات من نتائج ، فقد كان ضغط الظروف أقوى وأصـــعب ،فـــتم اللجـــوء الى الوسائل الفردية والثنائية والأقليمية كمخرج من الأزمة.

(*) ارجع هنا الى : الوائق باالله عبد المنعم أحمد (دكتور) – مرجع سابق – ص ٢١٤ : ٢٥٦ ، جودة عبد الخالق (دكتور) – مرجع سابق – ص ١٩٣ : ٢٤٢.

وفي نفس هذه الحقبة من الزمن تم انشاء عصبة الأمم League of Nations عـام ١٩٢٠ ، ومـن بيـن أهدافهـا الأساسية تحقيق التعاون الاقتصادى على المسـتوى الدولـى، وبـالذات فـى مجالات التمويل والعلاقات التجارية والنقل والمواصـلات والعمـل. فقدمـت مسـاعدات مالية واقتصادية لبعض الدول ، وسـاهمت فـى انشاء منظمة العمل الدولية، التى لعبت دورا فى تحسين ظروف العمل ومستوى معيشة العاملين فى بعض الدول.

ومـن بعـد الحرب العالمية الثانية أنشئت هيئة الأمم المتحدة United Nations Organizationعـام ١٩٤٥، لتحقـيق أهدافـا سياسية واقتصادية واجتماعـية. وأسـند الـى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لها مسئولية الـتعاون الدولـى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق مستوى معيشة أعلى وعمالة كاملة، وايجاد الظروف الملائمة للتقدم والتطور الاقتصادى والاجـتماعى. وقـد أتـبع المجلس بأربعة لجان اقتصادية اقليمية (هى اللجنة الاقتصادية لأوربا، اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، واللجنة الاقتصادية لأمـريكا اللاتينـية ، واللجـنة الاقتصـادية لأفريقيا) تتولى دراسة المشكلات الاقتصادية فى أقاليمها وتقدم توصياتها الى الحكومات المعنية فى مختلف الشئون المـتعلقة بالتنمـية الاقتصادية. هذا بالإضافة الى العديد من اللجان الأخرى مثل الخاصة بالإسكان والبناء والتخطيط ... الخ.

ويرتـبط بـالمجلس الاقتصـادى والاجـتماعى العديـد من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة مثال؛ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو .F.A.O) ومنظمة العمل (.I.L.O) ومنظمة الصحة العالمية (.W.H.O) ومنظمة التربية

والعلـــوم والـــثقافة (اليونسكو UNESCO) ومنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو UNIDO) وغـــير ذلـــك من المنظمات التى تهتم بالطيران والبريد والارصاد الجويـــة والمواصلات السلكية واللاسلكية والملاحة البحرية والتدريب والبحوث والطاقـــة الذريـــة ومـــنظمات المعونـــة الفنية، بالاضافة الى بنك التنمية للدول الأمريكـــية ، وبـــنك التنمـــية الافريقى ، وبنك التنمية الآسيوى ... الخ. وتهدف معظم منظمات هيئة الأمم المتحدة الى تحقيق التعاون بين مختلف دول العالم فى المجـــالات المخـــتلفة ومســـاعدة الـــدول النامـــية فى عمليات التنمة الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وقد ترتب على مؤتمر بريتون وودز _ السابق الحديث عنه – الذى عقـــد فى صيف ١٩٤٤ انشاء كل من صندوق النقد الدولى وانشاء البنك الدولى للتنمـــية والتعمـــير ويتكون رأس مال البنك من حصص أعضائه التى تدفع نسبة ٢٠ % منها ، ويمثل الباقى (٨٠%) ضمان للقروض التى يحصل عليها البنك . وتمنح قروض البنك لتغطية مصروفات النقد الأجنبى لمشروعات معينة، بأسعار فـــائدة قريبة من الأسعار السائدة فى أسواق المال الدولية. وتتركز قروض البنك لمشروعات الزراعة ومشروعات البنية الأساسية (دون المشروعات الصناعية). فالهدف من انشاء البنك العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات والقروض لتصحيح الاختلالات الأساسية (وليس قصيرة الأجل) فى موازين المدفوعات . ولكى يمكن للبـــنك مجابهة ظروف التمويل المختلفة ، تكونت شركة التمويل الدولية .F.I.C International Finance Corporation عـــام ١٩٥٦ ،لتمويل المشروعات الخاصـــة (باقراضـــها والمساهمة فى رأسمالها). وتكونت رابطة التنمية الدولية International Development Association عـــام ١٩٦٠ ،لتقديم قروض

بشـــروط ميسرة للدول الأقل دخلا. وانشئت النافذة الثالثة Third window عـــام ١٩٧٥، كمشروع مشترك بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بغرض تقديـــم قـــروض بشروط ايسر من شروط البنك، وأقل يسرا من شروط رابطة التنمية الدولية.

وقـــد دعت اتفاقية بريتون وودز علاوة على ما سبق – كما ذكر من قـــبل – الى عدم الاقتصار على الجوانب النقدية للمشكلة النقدية، والى ضرورة وجـــود مـــنظمات دولـــية لتغطـــية كذلك الجوانب الأخرى للمشكلة، وذلك مثل التوظف الكامل وحرية التجارة الدولية... الخ.

وفى هذا الصدد تم توقيع ميثاق هافانا عام ١٩٤٨، بوضع مبادئ عامة عـــن حرية التجارة، وانشاء منظمة للتجارة الدولية، لكى تشرف على حل مشاكل التـــبادل الدولـــى. ولكن هذه الاتفاقية لم تنفذ، وما تم الأخذ به هو الاتفاقية العامة للـــتعريفات والـــتجارة General Agreement Tariffs and Trade وهو ما يعرف بالجات Gatt فى عام ١٩٤٧، التى وقع عليها فى البداية ثلاث وعشرون دولـــة. ومـــن أهـــم مبادئ هذه الاتفاقية تحقيق تخفيضات أساسية فى التعريفات الجمركـــية، والـــتخلص مـــن العقـــبات أمام التجارة الدولية، والغاء المعاملات التميـــيزية، واتخـــاذ إجراءات جماعية لتحرير التجارة والامتناع عن السياسات الـــتجارية العدوانـــية، وتطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية (MFN) Most favored Nation، بمعـــنى تعمـــيم مـــا يضح من تفضيلات تجارية على باقى الدول الداخلة فى الاتفاق.

وقـد راعـت الاتفاقـية الظروف الخاصة لبعض الدول، باستثنائها من تطبيق بعض الأحكام، وذلك مثل ظروف الحاجة الى إعادة التعمير بعد الحرب، وظـروف اخـتلال موازيـن المدفوعات، أو عجز الاحتياطيات النقدية بشروط معيـنة (*)، وظروف مواجهة بعض الدول بسياسة الاغراق أو النقص فى السلع الغذائـية، بالإضـافة الـى السماح لدول مناطق التجارة الحرة ودول الاتحادات الجمركية بما يتفق عليه من حرية التجارة فيما بينها على أن تزيل هذه الدول ما بيـنها وبيـن جميع الدول الأعضاء فى الاتفاقية من قيود. وقد أجيز منذ ١٩٦٥ للـدول النامـية اسـتمرار فرض الرسوم الجمركية، ووضع القيود أمام التجارة الدولـية، لحمايـة صـناعاتها الوليدة. وقد سمح منذ ١٩٧٣ فى اعلان طوكيو بتخفيض القيود والحواجز من أمام سلع الدول النامية دون شرط أن تتوقع الدول الأخرى من الدول النامية المعاملة بالمثل، ولكن لم يتم الاستجابة لاعلان طوكيو، نتـيجة تدهور الأوضاع الدولية خلال عقد السبعينات، واتجاه الدول المتقدمة الى حمايـة صناعاتها، ولذلك رغم تكرار مطالب الدول النامية فى مؤتمرى ١٩٧٦، ١٩٨٣. وكل ما تحقق هو فقط السماح للدول النامية للاستمرار فى وضع القيود الجمركـية على تجارتها الدولية، وحصولها على بعض التسهيلات لصالح بعض الصادرات.

وبشأن مشاكل التجارة والتنمية بالبلاد النامية انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للـتجارة والتنمـية عـام ١٩٦٤ فـى جنيف، تحت اشراف المجلس الاقتصادى والاجـتماعى الـتابع لهيـئة الأمـم المتحدة، لمناقشة ما تعانيه البلاد النامية من

(*) على أن تتخذ السياسات الاقتصادية لعلاج الاختلال أو العجز، وبشرط عدم الاضرار بالدول الأخرى.

مشـــكلات فى التصدير الى الأسواق العالمية، خاصة فيما يتعلق بالأسعار وتقلبها والقـــيود التى تفرضها البلاد المتقدمة ... الخ. وقد تحل المؤتمر الى جهاز دائم تـــابع للأمـــم المتحدة، يجتمع دوريا كل أربع سنوات، وينتخب مجلسا يقوم بتنفيذ قـــراراته فـــى كل دورة ينعقد فيها. وقد كانت الفكرة من وراء هذا المؤتمر هو احســـاس الـــدول النامـــية أن التنظيمات الاقتصادية الدولية التى تم انشاؤها منذ الحـــرب العالمـــية الثانـــية (تحت مظلة اتفاقية بريتون وودز) ما هى الا أشكال تنظيمية تتبنى فى الأساس مصالح الدول المتقدمة، ومن هنا كانت الرغبة فى عقد مؤتمـــر عالمى لمناقشة مشاكل التنمية والتجارة الخارجية للبلاد النامية، يتم تحت مظلة الأمم المتحدة. وبالفعل يختلف نظام عمل منظمة التنمية والتجارة الخارجية عـــن مـــنظمة الجات من حيث العضوية وأسلوب المناقشات ودرجة الاستقلالية واتساع مجال العمل.

وقـــد أســـفر المؤتمـــر الأول للـــتجارة والتنمـــية عن مبادئ وقرارات وتوصيات هامة، ولكن لم تطبق من جانب الدول المتقدمة، مما استدعى ضرورة أن تقوم الدول النامية باتخاذ موقفا موحدا من القضايا التى تهمها، وتنظم صفوفها قـــبل عقد المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية فى ١٩٦٨، فعقدت مجموعة من الدول النامـــية يبلغ عددها سبعة وسبعون دولة مؤتمرا وزاريا فى الجزائر عام ١٩٦٧، وأصـــدرت ميثاق الجزائر الذى يؤكد وقوف هذه الدول موقف موحد تجاه الدول المتقدمة. وأطلق على هذه المجموعة من الدول مسمى "مجموعة السبع وسبعين" The Group of Seventy Seven اســـتطاعت هـــذه المجموعـــة أن تنشـــر اتجاهاتها فى الأمم المتحدة (فى الجمعية العمومية ومجالسها ومنظماتها ووكالاتها المتخصصـــة). وقـــد أدى ذلك الى أن تنظم الدول المتقدمة نفسها واتجاهاتها من

خــلال منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (O.E.C.D.) التى تضم مختلف الدول المتقدمة.

والمهــم فــى الأمر هو أن مؤتمر التنمية والتجارة الثانى الذى عقد فى ١٩٦٨ لــم يســفر عــن نتائج ايجابية لصالح الدول النامية. وأستمرت المواجهة والمؤتمــرات، ودعت فرنسا الى عقد مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب الذى عقــد فى أول مرة فى باريس فى ديسمبر ١٩٧٥، لتحاشى المواجهة بين الدول النامــية (الــتى تكتل بعضها فى منظمة الاوبك وتكتلت كلها فى مجموعة السبع والســبعين)، وبين الدول المتقدمة المستهلكة للبترول والتى تجمعت كلها بإستثناء فرنسا فى الوكالة الدولية للطاقة. وقد انقسم مؤتمر باريس الى عدة لجان: للطاقة، والمــواد الأولية، والتنمية، والشئون المالية وعقدت عدة لقاءات الى أن كان آخر لقاء فى مدينة كانكون بالمكسيك فى منتصف الثمانينات، ولم يسفر عن أية نتائج. وهكذا انقطع الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير دون أن يتحقق أى تقدم.

وقــد حدث هذا الفشل رغم ظهور بناء فكرى حكيم يتمثل فى "تقرير : الشــمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء" الذى وضعته اللجنه المستقلة المشكلة لبحــث قضـــايا التنمية الدولية برئاسة فيلى برانت عام ١٩٨٠، بناء على تكليف البنك الدولى فى عام ١٩٧٧. ويشبع هذا التقرير رغبات البلاد المتخلفة ويتجاوب فــى نفــس الوقت مع مصلحة الرأسمالية العالمية. ويركز التقرير على أن ثمة مصــالح متبادلة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وأن الخروج من مأزق الــنظام الرأسمالى العالمى السائد حينئذ (والذى يتمثل فى سيطرة الركود المقترن

بالتضـــخم) يتطلـــب انعاشـــا اقتصـــادياً للجنوب. فيتطلب الأمر ارسال عشرات المليارات من الدولارات الى دول الجنوب الفقير، فيؤثر استخدامها بسرعة على انعاش القوى الشرائية بالسوق الرأسمالى العالمى، وبالتالى تدور عجلات الانتاج والـــتوظف والاســـتثمار على نحو يحل أزمة الرأسمالية. واقترحت لجنة برانت إمكانـــية تدبـــير هذا النقل الكبير للموارد من خلال القنوات الرسمية والمنظمات الدولية، ومن خلال فرض ضريبة على التجارة الدولية وتجارة السلاح والنفقات العسكرية والكمالية والنقل البحرى واستغلال الفضاء وقيعان البحار، ومن خلال مســـاهمات الدول البترولية. وأشار التقرير الى أنه "يجب أن يفهم مواطنو الدول الغنـــية أن مشاكل العالم لا مفر من معالجتها، وأن سياسة حاسمة بشأن المساعدة لـــن تكون عبئا فى نهاية المطاف ... بل استثمارا فى اقتصاد أكثر سلامة، وفى مجموعـــة دولية أكثر أمنا(*) الا أن هذا الرأى الحكيم لم يظهر فى شكل تطبيقى على الساحة الدولية.

هذا وإن كان قد انقطع الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير إلا أن الاجتماعات بناء على اتفاقية الجات لم تتوقف على شكل دورات. وإن كانت هذه الـــدورات لـــم تمـــثل فى الاساس حوارا بين الدول المتقدمة والدول النامية بقدر تمثـــيلها للصـــراع فى المصالح بين الدول المتقدمة. وقد كان آخر هذه الدورات (وهـــى الدورة الثامنة) ما اطلق عليه دورة أورجواى للمفاوضات التجارية، التى بـــدأت بالمؤتمـــر الـــوزارى الذى عقد فى مدينة بونتاول ايست (أورجواى) فى ســـبتمبر ١٩٨٦، واســـتمرت مفاوضاتها لمدة سبع سنوات وانتهت فى منتصف

(*) رمزى زكى (دكتور) – فكر الأزمة : دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى – مطبوعات مكتبة مدبولى القاهرة – ١٩٨٧ – ٤٥ : ٤٧.

ديسمبر ١٩٩٣، باتفاق ١١٧ دولة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التى عقدت فى سنة ١٩٤٧(*) فلقد أخذت مفاوضات الجات مدة ٤٦ عاماً الى أن وصلت فى الدورة الثامنة (أورجواى) الى الاتفاق على تحرر التجارة العالمية، وهو الهدف الاساسى الذى وضع منذ ٤٦ عاماً. وما سبق هذا الاتفاق الأخير من اتفاقيات سبع للجات كانت تصاغ اساسا بمعرفة الدول المتقدمة، ثم يتم عرضها على الدول أعضاء الجات لقبولها أو رفضها. أما بخصوص دورة أورجواى فقد كانت اول دورة تشارك فيها الدول النامية وذلك

(*) تحقق فى الواقع اتفاق ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بما حدث من اتفاق بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة واليابان على عدد من القضايا الخلافية بينهم. ومن أهم هذه القضايا الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوربية للانتاج الزراعى وللصادرات على السلع الزراعية، والحماية الشديدة التى تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوى عليه من تضييق السوق الأوربية أو اغلاقها تماماً فى وجه الصادرات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً فى العلاقة بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة وكادت تؤدى الى فشل دورة أورجواى بأكملها. كذلك ثار الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة حول التجارة الدولية فى المصنفات الفنية (وخصوصاً الافلام السينمائية والتليفزيونية) حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة فى تلك المصنفات فى حين رأت فرنسا أن من حقها وضع ما تشاء من قيود فى سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تعتبره الغزو الثقافى الامريكى. يضاف الى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية بخصوص الدعم الذى تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا الى تأخير الاتفاق النهائى على دورة أورجواى مدة سنتين تقريباً. إذ كان من المفروض أن تنتهى تلك الدورة فى ديسمبر ١٩٩١. وهكذا يبدو لنا كيف أن المصالح فيما بين البلاد المتقدمة كانت محل اعتبار أساسى فى مفاوضات الجات، وذلك على الرغم من انضمام البلاد النامية لمفاوضات دورة أورجواى.

للوصـــول الى صيغة نهائية مقبولة من كل الأطراف (المتقدمة والنامية) وقد عقد الاجـــتماع الـــوزارى الذى أقر هذه الأتفاقية فى المغرب فى ابريل ١٩٩٤. هذا ويرجع انضمام مصر الى عضوية اتفاقية الجات الى سنة ١٩٧٠.

الجات وتحرير التجارة الدولية:

يقع النص النهائى لاتفاق دورة أورجواى فى مجلد ضخم يضم نحو ألف صـــفحة تـــنظم الـــتعامل فـــى ٢٨ قطاعاً فى مجالات الإنتاج والخدمات وتنظيم الـــتجارة والحمايـــة والجمارك ... وأسلوب التعامل بين الدول المتقدمة والنامية والأقـــل نمـــوا. وقد أعطى الاتفاق حقوقاً متساوية للجميع مع بعض المرونة فى الالـــتزامات. فيتركز الاتفاق أساساً حول حرية التجارة الدولية، ويتم تحقيق هذه الحـــرية علـــى مراحل تدريجية، حتى تستطيع مختلف دول العالم الأعضاء فى الجات (والتى تصدق مجالسها التشريعية على الاتفاقية) ترتيب أوضاعها الداخلية على أساس هذه الظروف الجديدة. وقد أعطيت البلاد النامية فترات زمنية أطول مـــن البلاد المتقدمة فى هذا الشأن، خاصة البلاد الأقل نموا. ويتم حساب فترات ترتيب الأوضاع هذه بدءا من تاريخ تنفيذ اتفاقية أورجواى، وهو الأول من يناير ١٩٩٥.

وطـــبقاً للاتفاقـــية يتم التحول من الحماية بالوسائل الكمية (مثل حصص الاســـتيراد على سبيل المثال) الى الحماية بالوسائل السعرية، أى بفرض تعريفة جمركـــية. علـــى أن تحرر البلاد المتقدمة صناعياً من هذه التعريفه بانقضاء مدة ســـت ســـنوات، وتمـــتد هذه الفترة الى عشر سنوات أو أكثر للبلاد النامية، مع اعطائها رخصة أوسع لاتخاذ اجراءات وقائية إذا كانت تنطوى عمليات التحرير علـــى ضـــرر جســـيم لصناعاتها الوطنية. وبخصوص البلاد النامية الأقل نمواء

خاصـــة البلاد الافريقية جنوب الصحراء، فتكاد تكون معفاه تماماً من أى التزام فى ظل هذه الاتفاقية.

وســـمحت الاتفاقـــية للدول الاعضاء بممارسة حقها فى اتخاذ إجراءات لحمايـــة الإنتاج المحلى من ممارسات الاغراق والدعم. وهنا نجد أنه قد اعطيت بعض الاستثناءات للدول ذات الحجم الصغير من الصادرات (بمعنى التى لا يزيد حجـــم صـــادراتها عن ٣% من اجمالى واردات الدولة المستوردة، وما لم يصل حجـــم صادرات الدول النامية مجتمعة الى ٩% من اجمالى وارادات تلك الدولة المســـتوردة) فلا يفرض على صادرات هذه الدول الإجراء الوقائى ضد الاغراق أو الدعـــم. ويمكن كذلك للدول التى لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً اعطاء دعم للتصدير (الممنوع وفقاً للجات)، وللدول النامية الأخرى سماح فى هذا الشأن لمدة ٨ سنوات.

وبخصوص تحرير تجارة السلع الزراعية، حصلت الدول المتقدمة على ســـت (٦) سنوات للتنفيذ، وحصلت الدول النامية على مهلة فى هذا الشأن عشر (١٠) ســـنوات، ويتم تحويل القيود غير التعريفية الى رسوم جمركية، ثم تنخفض الرســـوم خـــلال المهلة بنسبة محددة سنوياً. فبالنسبة للدول المتقدمة يتم تخفيض الرســـوم بنســـبة ٣٦% (مـــن متوســـط الرســـوم الـــتى كانت مطبقة فى الفترة ١٩٨٨/٨٦) علـــى مدى ٦ سنوات، وبالنسبة للدول النامية تخفض بنسبة ٢٤% علـــى عشـــر ســـنوات. ويـــتم خـــلال المهلة تخفيض الدعم الذى تقدمه الدولة للمزارعيـــن، ويلغـــى بانـــتهاء المهلة. هذا وقد اتفق على تعويض الدول النامية المســـتوردة للغذاء خلال الأجل القصير، وذلك بمنحها معونات أو قروض للعمل

علـــى تنمـــية إنتاجها. ووضعت هذه النقطة كجزء من عمل اللجنة المشرفة على تنفيذ اتفاق الزراعة، وحولت الى قرار وزارى حتى يأخذ شكل تعهد سياسى من الـــدول الكـــبرى لتنفـــيذ هذا التعويض فى المستقبل خلال مدة تنفيذ الاتفاق (٦ سنوات).

كمـــا أخذ بحق الدول فى اتخاذ إجراءات لحماية صحة الإنسان وصحة الحـــيوان والنـــبات تتم هذه الإجراءات على اساس معايير وتوصيات دولية بقدر الإمكان أو أن يكون لها مبررات علمية.

وفـــيما يـــتعلق بـــتجارة المنسوجات، اتفق على إزالة القيود والحصص القائمـــة، وتحريـــر التجارة على مراحل تدريجية ثلاث خلال عشر سنوات (أى تنـــتهى فـــى ٢٠٠٥/١/١) فيتم التحرير فى بداية الاتفاق بنسبة ١٦% من اجمالى قيمة واردات سنة ١٩٩٠. وبعد ثلاث سنوات (يناير ١٩٩٨) تحرر نسبة ١٧% أخـــرى، ثـــم يتم تحرير نسبة ١٨% أخرى فى السنوات الاربع اللاحقة (أى فى أول يناير ٢٠٠٢). وهذا يعنى تحرير نسبة ٥١% من قيمة واردات المنسوجات خـــلال عشـــر ســـنوات، علـــى أن تحرر النسبة الباقية من واردات المنسوجات (٤٩%) مباشرة عند نهاية مهلة العشر سنوات (أى فى بداية سنة ٢٠٠٥).

هذا ولا يقتصر تحرير التجارة على السلع فحسب، بل يمتد الى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة .. الخ.

فبالنســـبة للخدمـــات نجـــد أن ما تم بخصوصها يعد أول اتفاقية متعددة الأطـــراف تتضمن أحكام للتعامل مع التجارة الدولية فى الخدمات. فلقد اقتصرت

اتفاقــية جــات ١٩٤٧ علــى التعامل مع التجارة فى السلع وحدها، الا أن النمو الســريع والمتزايد فى تجارة الخدمات - بحيث أصبح يتعدى ما يزيد عن ٢٠% من اجمالى التجارة الدولية - دفع الى المطالبة بإدخالها جولة أورجواى، فجاءت الاتفاقــية العامة للتجارة فى الخدمات (جاتس) GATS لتغطى خدمات الأعمال الــتجارية (وتشــمل كذلــك الخدمات المهنية) وخدمات التوزيع والتعليم والبيئة والمال (التأمين وأسواق المال والمصارف) والصحة والسياحة والسفر والخدمات الترفيهــية والثقافية والرياضية وخدمات النقل والاتصالات والتشييد والبناء وغير ذلــك من خدمات أخرى. ويتعلق الاتفاق بما تتخذه الحكومات من إجراءات تؤثر على الخدمات التى تقدم أما بمعرفتها أو بمعرفة القطاع الخاص فى كافة مراحل تقديم الخدمة (انتاجا وتوزيعا وتسويقاً).

ونظــرا لما يوجد فى فجوة كبيرة بين مدى تطور قطاعى الخدمات فى الــدول المــتقدمة والــدول النامــية، فقد طالبت الاتفاقية الدول المتقدمة بإعطاء الأولويــة لتحرير فرص الدخول الى أسواقها لقطاعات الخدمات وأشكال التوريد ذات الاهتمام التصديرى للبلاد النامية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى سمحت للــدول النامــية بالاحــتفاظ بمستويات حماية أعلى لقطاعاتها الخدمية الفردية أو لمجمــوع القطاعات، مع اعطاء هذه الدول المرونة لفتح عدد قليل من القطاعات للمنافســة مــع الخدمــات المستوردة، وتحرير أنواع محدودة فقط من الصفقات التجارية. كما أعطت الدولة النامية عند تعهدها بالتحرير الحق فى فرض شروط علــى المتنافســين الأجانب الراغبين فى الاستثمار فى صناعة الخدمات فى البلد النامى.

وبخصـــوص حماية حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، فقد نصت الاتفاقية علـــى وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه، مع ضمان عدم اساءة استخدامها، بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة. وقد أتاحت فى سبيل ذلك فترة انتقالية للدول النامية بخمس سنوات (انتهت فى أول يناير سنة ٢٠٠٠)، والـــدول المـــتقدمة بســـنة واحـــدة فقط، كما أنه من حق الدول النامية الحصـــول علـــى فترة سماح أخرى مدتها خمس سنوات اضافية. على أن تلتزم الـــدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية عند إعداد تطبيق التشريعات الوطنية وانشاء وتدعيم الأجهزة الوطنية القائمة فى هذا الخصوص.

وتـــتعلق مجالات الملكية الفكرية محل الحماية بحق المؤلف، العلامات الـــتجارية، التصـــميمات الصناعية، براءات الاختراع، الدوائر المتكاملة وبرامج الكمبـــيوتر. ويعتـــبر هذا المجال جديدا بالنسبة لتنظيم التبادل الدولى، تتميز فيه مجموعـــة الدول المتقدمة بكونها مصدرة صافية لمختلف أنواع الملكية الفكرية، وبالـــتالى تعتـــبر الحماية فى صالحها، ومضيفة لأعباء كبيرة على الدول النامية ومعوقة لتنميتها(*).

(*) قد انتهى إلى غير رجعة عصر تكرار المعجزة اليابانية الذى اعتمدت على تعلم ونقل التكنولوجى.

مصطفى أحمد مصطفى (دكتور) "الجات من الاتفاقية... إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف"- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثانى – العدد الأول – يونيو ١٩٩٤ – معهد التخطيط القومى – ١٩٩٤ – ص ١٤٣.

وفـــيما يـــتعلق بإتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (تريمس) TRIMS نجـــد أنـــه يقضى بعدم اتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع اتفاقية الجـــات. فيحظر الاتفاق بأن يستخدم المستثمر الاجنبى لنسبة محددة من المكون المحلى فى المنتج النهائى، أو وضع شرط بيع نسبة معينة من الانتاج فى السوق المحلـــى. كما يحظر الربط بين النقد الاجنبى الذى يتاح للاستيراد والنقد الاجنبى العـــائد من حصيلة التصدير، أو احداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الاجنبى.

وبمقتضـــى الاتفاقية تحولت الجات الى منظمة التجارة الدولية WTO، الـــتى ظهـــرت الـــى حيز الوجود الفعلى عام ١٩٩٥، فأصبحت راعية تحرير التجارة الدولية بين الدول الاعضاء، ليس فقط فى السلع القابلة للتجارة الدولية بل أيضـــاً تجـــارة الخدمـــات وحقـــوق الملكـــية الفكرية والأدبية والعينية وقوانين وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية. وتتعامل المنظمة بحسم مع قضايا الأغـــراق والدعـــم وتسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء، ومراجعة سياســـاتهم الـــتجارية ويوضـــح هذا أهمية دور منظمة التجارة الدولية فى تسيير مختلف جوانب المعاملات التجارية القائمة فى محيط الاقتصاد العالمى المعاصر. ويتبع هذه المنظمة لجان رئيسية وفرعية للقيام بأعمالها.

أثر تحرير التجارة الدولية على البلاد النامية:

بـــدأ – كمـــا سبق القول – تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة الدولية من أول يناير ١٩٩٥. وتمر عملية التحرير خلال فترة انتقالية للتحول تدريجاً من الوضع الســـائد الـــى حالة حرية التجارة. ولا تتعدى هذه الفترة فى أطول مدى لها مدة

العشر سنوات، من بعدها تصبح التجارة العالمية حرة فى جميع مجالاتها فيا بين كافـــة الـــدول الموقعة على الاتفاقية. ومن المعلوم أن لأى دولة أن تقبل الاتفاقة ككـــل أو ترفضها ككل، فلا يوجد مجال للتعديل أو التغيير فى نصوص الاتفاقية. كمـــا أن قـــبول الاتفاقية ليس أمراً الزامياً على أى دولة، الا أنه ليس ممكنا أن تعزل أى دولة نفسها عن التيار الرئيسى للتجارة الدولية، وإلا حرمت نفسها كلية مـــن مـــزايا التجارية الدولية. ومن هنا كان قبول أى دولة نامية لهذه الاتفاقية – حتى ولو كان رغماً عنها – هو الطريق الوحيد لممارسة التجارة الدولية.

فالدولـــة النامية ليست فى وضع الاختيار بين السير على طريق الحماية أو خـــوض معـــركة التجارة الحرة . فأن تمسكت بالوسائل الحمائية وقيدت من وارداتها، سدت فرص التصدير أمامها بوسائل حمائية من جانب الدول الأخرى، وحرمت نفسها من مكاسب التجارة الدولية. ومن هنا كان خوض معركة التجارة الحرة أمر قدرى لا مفر منه فى عالم اليوم.

وهـــنا علينـــا أن نتســـاءل عما أذا كان دخول الدول النامية (ومن ضمنه مصـــر) فـــى معركة حرية التجارة بالتدرج والسماحات السابق ذكرها أمر يعود عليها بالخير أم أنه يزيد ظروفها سوءا.

لقـــد اختلفـــت الآراء فـــى هـــذا الشـــأن بدرجات متفاوتة من التفاؤل أو التشـــاؤم.فهناك من يرى(*)أن من بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولـــية فى العصر الحديث ، تأتى القاعدة الثابتة المؤكدة للسعى الحثيث للأقوياء

(*) اسامة غيث–الجات... والمغانم الوفيرة للأقوياء–الاهرام– ١٩٩٤/١/٢٩–ص١١

للسيطرة على الضعفاء. وأن شروط التبادل والتعاون الدولى كانت دائما الشروط التى يمليها الأقوياء على الضعفاء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون والتبادل، وأن الصراع يشتعل دائما داخل دائرة الأقوياء للاستحواذ على النصيب الأكـبر مـن كعكة المنافع والغنائم. وما يستحق التذكير أن الصراع الدولى فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية كان يتم دائما تحت شعار وستار حرية التجارة الدولـية والانسـياب الحـر للسـلع والخدمات بغير قيود (نظرية المزايا النسبية لـريكاردو السـابق ذكرها) فى حين أن النتائج الواقعية والعملية كانت تفرز فى الـنهاية قدرا بالغ الضخامة من القيود والحدود فى مواجهة سلع الغير وخدماتهم وعلـى الأخص فى مواجهة سلع الأقل قوة والأقل صوتاً وتأثيراً والمتركزين فى دول العالم الثالث. ويشهد بذلك عقد الثمانينات، فعلى الرغم من الأحاديث المنمقة عن حرية التجارة الدولية، إلا أن الواقع العملى قد أسفر عن مواجهة ضارية من السـدود والقيود فى مواجهة انسياب السلع والخدمات الى داخل الدول الصناعية الكبرى وفى اتجاه الخارج، وهى المواجهة التى سميت "بالحمائية الجديدة" والتى قادتهـا الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية حراس الحرية التجارية والاقتصادية.

وقـد نبعت الموجه العالمية "للحمائية الجديدة" من مواجهة الكساد والتضخم فـى الدول الصناعية الكبرى، وما دفعت اليه من اللجوء الى أساليب غير تقليدية ومسـتحدثة لتحفـيز الأنتاج الوطنى الزراعى وحمايته وتوفير الرعاية الحتمية للصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. وفرضت دول الحرية الاقتصادية قيودا صارمة على الاستيراد وقيدته بنظام الحصص ورفعت الرسوم الجمركية ومنحت دعمـا مباشرا وغير مباشر للصادرات، وتوسعت فى الانفاق العام على التطوير

والتحديث والتكنولوجيا المتطورة حتى وصلت الى مراحل جديدة فى أوائل التسعينات حققت لاقتصادياتها الحد المعقول من الصحة فى ظل الدعم والحماية. وأصبحت فى حاجة الى مرحلة جديدة بشروط ومواصفات جديدة.

من هنا جاءت اتفاقية الجات لحرية التجارة التجارة كمواصفات جديدة للمرحلة الجديدة التى تسعى لمواجهة مشكلة البطالة فى البلاد المتقدمة صناعياً وزيادة طاقاتها الانتاجية بالسيطرة على أسواق البلاد النامية تحت ستار حرية التجارة(*).

وهناك من يرى – عكس الرأى السابق – أن اتفاقية تحرير التجارة الدولية فى صالح الاقتصاد العالمى، بما فى ذلك البلاد النامية. فلا تمثل الاتفاقية تجمعا للأغنياء ضد الفقراء. فلقد ناقشتها كل دولة على أساس البعد الوطنى أو المحلى الخاص بها، وليس بوصفها دولة فى تكتل اقتصادى معين. فلقد تغلبت المصلحة الوطنية فى المناقشة، ونسيت الدول تماماً أمام مناقشات أورجواى أنها تدخل فى تكتلات ومن هنا فإن الاتفاقية لا تمثل مصلحة تكتلات معينة، بل هى محصلة المصالح الوطنية المتفاوتة لمختلف دول العالم. ففيما يتعلق بالبلاد النامية نجد أن هناك تحررا تدريجياً للتجارة، وتفاوتاً فيما تفرضه الاتفاقية من التزامات حسب درجة نمو كل دولة، وقد حصلت بعض الدول فعلا على معاملات خاصة فى بعض الجوانب ومنها مصر. هذا مع العلم بأن التزامات مصر تجاه الجات لا تفوق أى التزامات قدمتها مصر فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى

(*) المرجع السابق – ص ١١.

سبق زمنياً وعاصر الفترة الانتقالية للاتفاقية. ويمكن حصر بعض ما يتوقع أن تحققه اتفاقية الجات من ايجابيات للبلاد النامية ومنها مصر فيما يلى(*):

١- اعطاء دفعة قوية لمستويات النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية المتقدمة، فيزيد الناتج القومى العالمى بما يقدر بحوالى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، الأمر الذى ينعكس على البلاد النامية بزيادة الطلب على صادارتها، مما يؤدى الى زيادة معدلات النمو فيها.

٢- وضع حدا لما كان يسمى "بالحمائية الجديدة" فى البلاد الصناعية المتقدمة وذلك بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات البلاد النامية الى أسواق البلاد الصناعية، والتى كانت تهدد بإحباط جهود الاصلاح الاقتصادى فى البلاد النامية. بالاضافة الى ما كانت تنطوى عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقه فى أوربا وأمريكا وشرق آسيا، بكل ما تنطوى عليه من خطر حدوث انكماش كبير فى التجارة الدولية، والتهديد بحدوث أزمة اقتصادية لا يمكن التكهن بنتائجها.

فسوف تفتح أسواق الدول المتقدمة أمام البلاد النامية، وسوف يفرض على الدول المتقدمة قدراً كبيراً من الانضباط وقواعد السلوك التى لم يكن لها وجود من قبل.

(*) يمكن الرجوع هنا لآراء دكتور سعيد النجار، دكتور عبد القادر حاتم (المجالس القومية المتخصصة) وما عرضه عبد الرحمن عقل، من أراء فى جريدة الأهرام فى ١٢/٢٤/ ١٩٩٣، ١/١٤، ١/٢١، ١/٢٨، ١٩٩٤/١/٢٩.

وفيما يتعلق بمصر، فمن المتوقع أن تتاح لها فرصة التوسع فى صادرات القطن والمنسوجات والملابس والأرز والخضر والفاكهة.

٣- من المتوقع أن تحقق مصر مزايا فى مجالات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج وحقهم فى العمل. وتلك مجالات يمكن من خلالها نفاذ مصر للدول الكبرى والنامية الأفريقية والعربية. كما يتوقع أن تستفيد مصر فى مجالات الانشاءات والخدمات المهنية ومجال الملكية الفكرية، فلدى مصر ثروة ثقافية وانتاج فى جميع النواحى الفكرية والفنية المختلفة.

وفى مواجهة تلك المزايا توجد بعض السلبيات المحتملة التى يمكن أن تواجه البلاد النامية، فيما يلى:

١- يترتب على ألغاء دعم بعض حكومات البلاد المتقدمة لإنتاجها وصادراتها من الغذاء ارتفاع فى أسعار واردات الغذاء بمعرفة الدول النامية المستوردة الرئيسية للغذاء مثل مصر وجامايكا والمكسيك وبيرو. إلا أن هذا النوع من السلبيات سوف يواجه خلال الاجل القصير بما تقرر فى هذا الشأن – كما سبق القول – من تعويضات وخلافه. وقد يترتب على إلغاء الدعم التوسع فى انتاج الغذاء فى البلاد التى تتمتع بمزايا نسبية أكبر فى هذا الشأن، بما يجعله أكثر كفاءة وأقل نفقة، فتزول احتمالات ارتفاع أسعار الغذاء.
٢- هناك مخاوف من فتح قطاع الخدمات للأجانب. وأن كانت الاتفاقية قد أعطت للدولة الحق (ومنها مصر) فى تحديد القطاعات التى تدعو اليها

رأس المـــال الاجنـــبى، ومن حقها تحديد شروط المعاملة وكمثال لذلك لا يسمح بفتح البنك الا بعد موافقة البنك المركزى.

٣- المخـــاوف مـــن انهـــيار الصناعات الوليدة التى لن تقوى على المنافسة الـــراجعة الى التزامات تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأن كانـــت الاتفاقـــية قـــد سمحت فى هذا الشأن بتدرج وسماحات معينة سبق ذكرها الا أن ذلك قد لا يلغى المخاوف كلية.

المهم فى الأمر أنه لا يجب الانشغال سواء بالتمادى فى التفاؤل أو التمادى فـــى التشاؤم، فالأجدر من ذلك هو دراسة ما يتوقع من ايجابيات، وما يحتمل من ســـلبيات وإعـــادة ترتيـــب الأوضاع وهيكلة الأنشطة المحلية بحيث يمكن تعظيم الإيجابيات، والاقلال من السلبيات. ويجب أن تستغل فترات السماح والتدرج فى العمـــل الجـــدى لإعـــادة ترتيب الأوضاع الداخلية، حتى لاتنتهى قبل أن يكون الاقتصادى مهيأ لاقتناص أكبر المزايا من الأوضاع الجديدة للاقتصاد العالمى.

ومـــن الجديـــر هنا أن نذكر بما سبق تأكيده من مزايا تتحقق لكلا طرفى التـــبادل مـــن جراء التجارة وذلك بشرط وجود منافسة حرة والتساوى فى القوة الاقتصـــادية. ومـــن الواضـــح أننا لا نشهد اليوم التساوى فى القوة الاقتصادية. فالدولـــة النامية تتواجد كل منها منفرده على حده، بينما تتواجد الدول الصناعية المتقدمة فى تكتلات اقتصادية عملاقة، وذلك رغماً عن القوة الاقتصادية الكبرى لكـــل مـــنها على حده. من هنا تبدو لنا المخاطر المحتملة لحرية التجارة، والتى بـــدأت فى التحقق. فبعد مرور أكثر من خمس سنوات على إنشاء منظمة التجارة العالمـــية (أى بالوصـــول الـــى الســـنوات الأولـــى عـــن القـــرن الحـــادى

والعشـــرون) نجد أن الواقع التجارى يخالف جميع مقتضيات العدالة ولا يتفق مع دعاوى تحرير التجارة، ويؤكد عدم التزام الدول المتقدمة بكل تعهداتها.

ففـــى الوقـــت الذى تضغط فيه الدول المتقدمة على الدول النامية من أجل المـــزيد من فتح أسواقها وإزالة مختلف القيود والمزيد من التحرير، نجد أن هذه الـــدول المتقدمة تصر على بقاء القيود التجارية التى تعوق النفاذ الحر لصادرات الـــدول النامية لأسواقها خاصة بالنسبة للسلع المهمة لهذه الدول التى تمتلك فيها مـــزايا نسبية وتنافسية مثل المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الزراعية والســـلع الزراعـــية المصنعة وغيرها. فتتوسع الدول المتقدمة فى فرض العوائق ســـواء تحـــت مظلـــة الاغـــراق أو مظلـــة المعايير القياسية ومواصفات المنشأ المتشددة(*). والأحكام الخاصة بالمعاملة المتميزة للبلاد النامية مازال الكثير منها دون تنفـــيذ وما ذكر بخصوص تعزيز الجهود الرامية لزيادة حصة البلاد النامية فى النمو المتحقق فى التجارة العالمية لا يزال حبر على ورق.

ولـــم يقـــدم الدعـــم للدول المتضررة من تحرير الزراعة، فلم توفى الدول المتقدمة بالتزاماتها بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء عن ارتفاع تكاليف فاتورة وارداتها الغذائية. ولايزال معدل النمو فى نصيب البلاد النامية فى الـــتجارة العالمـــية للمنسوجات لا يتعدى ٤,٣% سنوياً وهو نفس المعدل السابق

(*) حي تشير الوقائع الى أنه فى بعض الاحيان كانت تزيد الرسوم الحمائية المتشددة فى الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة واليابان وكندا عن ٢٠٠% مقارنة بما تتيحة لبعض المعاملات التجارية فى نطاق الدول التى تتمتع معها بقواعد الدولة الأولى بالرعاية تجاريا.

علـــى الاتفاقـــية فى حين أن صادرات الدول صاحبة القيود (الصناعية المتقدمة) زادت بمتوسط معدل نمو سنوى ٩% (وذلك بعد مرور خمس سنوات منذ تطبيق الاتفاقـــية)، وذلـــك على الرغم من كون المنسوجات من الصناعات ذات القدرة التنافســـية عالمياً بالنسبة للدول النامية، وقد كان من المتوقع لتجارة المنسوجات تحقـــيق إيرادات إضافية مع التحرر التدريجى لتجارتها عالمياً للدول النامية بنحو ٣٠٠ مليار دولار.

كمـــا لـــم تنفذ بعد تعهدات الدول المتقدمة بمساندة الدول النامية فى مجال التكنولوجـــيا ونقلها، والمعارف الفنية وتيسير الحصول عليها. فالقواعد المتشددة لاتفاقـــية حقـــوق الملكية الفكرية (تريبس) تمثل قيدا كبيرا على نقل التكنولوجيا والمعـــارف الفنـــية المتقدمة. وتؤكد الدول النامية عدم تمكنها من تطبيق شروط الاتفاقـــية خلال الفترة الانتقالية المحددة ومدتها خمس سنوات فقط للدول النامية، وعشـــر ســـنوات للنامـــية الأقـــل نمواً، وحاجتها الى فترة إضافية لإعادة تأهيل صـــناعاتها وأجهـــزتها الإدارية الحكومية وتشريعاتها، وحاجتها الى الدعم الفنى والمـــالى. هذا بالإضافة الى تنفيذ الالتزامات التى تعهدت بها الدول المتقدمة لتيسير نقل التكنولوجيا باعتبارها عصب التقدم فى القرن الحالى. فلا تزال القيود علـــى التكنولوجـــيا المـــتقدمة قائمة وهو ما توضحه تقارير اليونسكو وتحديدها للفجـــوة القائمة عالمياً بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية بإعتبارها "فجوة معرفة" وليســـت "فجـــوة مـــوارد" وهو ما يؤكده امتلاك الدول المتقدمة لنحو ٩٧% من براءات الاختراع العالمية.

ومن المؤسف أن نجد علاوه على ما سبق أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الإمريكية قد حضرت الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل بأمريكا فى نهاية نوفمبر ١٩٩٩ معلنة عن جوله عالمية جديدة من المفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير فى قطاعى الزراعة والخدمات ومضمنة جدول الأعمال موضوعات تؤدى واقعيا وعملياً الى الاجهاز على البقية الباقــية مــن القــدرات التنافسية للدول النامية فى مجال التجارة العالمية بأخذها بالمعايــير البيئــية والصحية ومعايير تشغيل الأطفال وغيرها من المعايير غير التجارية.

ففــيما يــتعلق بقطاعى الزراعة والخدمات نجد أنهما يمثلا أكثر عن ثلثى الــناتج العــالمى الاجمالى، ونجد أن الدول الكبرى تكاد تحتكر تجارة الخدمات العالمــية خاصــة مــع الاعــتماد المكثف على الثروة المعرفية" والدور الحاكم للتكنولوجــيا والمعارف الفنية المتطورة واحتكار الدول الكبرى لنحو ٩٦% من بــراءات الاختراع العالمية. ونجد أن قطاع الخدمات الأمريكى يعكس الأوضاع فــى الاقتصــاديات المــتقدمة حيث يبلغ نصيب الخدمات ٦٠% من جملة ناتج الاقتصــاد الامريكى ويعمل به نحو ٨٠% من جملة القوة العاملة وهو ما يمكن الولايات المتحدة من أن تتصدر قائمة المصدرين العالميين للخدمات بقيمة سنوية قدرها ٢٦٤ مليار دولار، مما يفسر الإصرار الإمريكى على دفع منظمة التجارة العالمــية علــى بدء جوله تفاوض جديدة لتحرر تجارة الخدمات الدولية لتوسيع نطــاق فوائدهــا ومنافعها التى تعود بالذات عليها على حساب غيرها من الدول خاصة البلاد النامية.

أمـــا بخصـــوص المقترحات الخاصة بربط فرص التصدير بشرط استيفاء المصـــدر لمعايير بيئية واشتراطات صحية متشددة ومعايير عمل تفرض قواعد معيـــنة لعمالة الأطفال وضمان الحقوق الأساسية للعمل فهى تعد مظهر لنوع من "الحمائية الجديدة" يمثل سد منيع يستحيل أن تتجاوزه أو تنفذ من خلاله صادرات الـــدول النامية الى أسواق الدول الأخرى مما يعد نوع من العقوبات على الدول النامـــية لأنهـــا تخالف حقوق الإنسان وقواعد العمل واشتراطات البيئة والسلامة الصحية. وفى ذلك استغلال لشعارات طابعها الإنسانية وظاهرها الرحمة والرأفة بمواطـــنى الـــبلاد النامية ولكن باطنها العذاب ومعانيها بالغة القسوة والحدة على الاقتصـــاديات النامـــية لأنهـــا بمـــثابة الحكم النهائى على مصانعها ومزارعها بالاغلاق وعلى مواطنيها بالتعطل وفقدان فرص العمل(*).

ومـــن القضايا الخلافية الأخرى "اتفاقية المشتروات الحكومية" التى وقعتها الـــدول المـــتقدمة ولم توقعها الدول النامية. تلك الاتفاقية تطالب بإخضاع السلع

(*) تحاول الولايات المتحدة الإمريكية الاستغلال الخاطئ لشعارات تغلف منظمة التجارة العالمية بوجه إنسانى على حساب الدول النامية بالاصرار على اتمام موضوعات معايير العمل على الرغم من الرفض القاطع لذلك خلال اجتماعات المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة فى سنغافورة والاتفاق على أن مكان المناقشة الطبيعى يرتبط بمنظمة العمل الدولية التى تضم جميع الأطراف الفاعلة فى المشكلة، وأن هذه المشكلة تعكس مشاكل تنموية بحيث أن استخدامها يؤدى الى استغلال المعايير غير التجارية لتهميش دور الدول النامية فى التجارة الدولية. وفى هذه المشكلة بالذات انضمت دول متقدمة مثل انجلترا والمانيا وفرنسا الى مساندة البلاد النامية وذلك بسبب استثماراتها فى البلاد التى سوف تضار إذا ما طبقت معايير العمل.

والمنـــتجات التى تشتريها أو تستوردها الحكومات (والجهات التابعة لها) لاحكام الجات الخاصة بمبدأين "المعاملة الوطنية"، "شرط الدولة الأولى بالرعاية".

هذا وقد فشل الاجتماع الوزارى الثالث لمنطقة التجارة العالمية فى "سياتل" فـــى اصـــدار "بيان ختامى" يحسم القضايا المطروحة أو المعلقة وكذلك فشل فى اطلاق جوله جديدة من مفاوضات تحرر التجارة. نظرا لعدم احترام التوازن فى المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية التى ايقنت أنه فى كل جولة تفاوضية يـــتم تحميلها بمزيد من الالتزامات والاستحقاقات دون الاستفادة من مزايا تحرير الـــتجارة بمـــا يـــتوازى مـــع حجم تلك الالتزامات الثقيلة. فالمطلوب كما أعلن المـــتظاهرون ضـــد "مؤتمر سياتل" : "لانريد تجارة حره بل نريد تجارة عادلة". فالحـــرية قـــد تكون بدون عدالة، والحرية التى لا تؤدى الى العدالة والأنصاف ليست سوى شعار براق لا يحقق الاستقرار والتوازن على الصعيد العالمى(*).

التعاون الاقتصادى الأقليمي :-

عرضـــنا فـــيما سبق التعاون الاقتصادى الدولى، وما آلت إليه التجارة الدولية من تحرر طبقاً لاتفاقية دورة أورجواى الخاصة بالجات. وعلماً أن تحرر الـــتجارة الدولـــية لم يقترن بالعدالة ، وذلك لعدم وجود شرط الاقتسام العادل لما تحققـــه حـــرية التجارة من فوائد لكلا طرفى التبادل. فلكى يكون هناك عدالة فى

(*) تم الرجوع الى العديد من الكتابات والتصريحات فى وسائل الاعلام والصحافة، جاءت من: محمود عبد الفضيل (دكتور)، أحمد جويلى (دكتور)، فريد خميس، اسامة غيث، عبد الناصر عارف، منير زهران (دكتور)، عادل محمد خليل (دكتور).

اقتسام مزايا حرية التجارة بين طرفى التبادل لابد أن تقترن العملية التجارية بكل من شرط المنافسة الحرة وشرط التساوى فى القوة الاقتصادية بين طرفى التبادل. ومن المعلوم أن هذين الشرطين غير موجودين فى عالم اليوم. فلا توجد منافسة حرة ولا يوجد تساوى فى القوة الاقتصادية، وبالتالى يحدث تبادل لامتكافئ.

فعنصر عدم التساوى فى القوة واضح جدا ما بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فالدول النامية – رغم ضعفها النسبى – ليست مواجهة بدول صناعية متقدمة أكثر منها قوة فحسب، بل أيضاً مواجهة بها فى شكل تكتلات اقليمية أكثر قوى وعملقة. ومواجهة كذلك بشركات متعدية الجنسيات Transnational corporations تزداد تكتلا واندماجا وقوة على قوة.

من هنا تبدو لنا مخاطر حرية التجارة، وما يمكن أن يترتب عليها من ظلم فادح بالطرف الأضعف وهو البلد النامى. مما يوضح الضرورة الملحة للتكتل الاقتصادى لمجموعات البلاد النامية ، والأهمية القصوى للسعى الجاد نحو التنمية الاقتصادية. وينقلنا هذا إلى عرض نقطة ما يوجد من تعاون اقتصادى أقليمى بين مختلف الدول.

من المعلوم فى البداية أن هناك عدة صور من التكتل الاقتصادى الأقليمى تتمثل فيما يلى :-

- منطقة التجارة الحرة ، ويكون ذلك بإزالة الحواجز الجمركية بين مجموعة من الدول، مع احتفاظ كل منها بحاجزها الجمركى مع بقية دول العالم.

- الاتحاد الجمركى ، وهنا يقترن – كما سبق الذكر – إلغاء الحواجز الجمركية بين مجموعة الدول، بإقامة حاجز جمركى موحد بينها وبين دول العالم الخارجي.

- السوق المشتركة ، ويتوفر فيها بالإضافة إلى شروط الاتحاد الجمركى حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء فى السوق.

- الاتحاد الاقتصادى ، وهو يزيد عن السوق المشتركة من حيث وجود تنسيق بين أعضائه فى السياسات الاقتصادية المختلفة ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بسعر الصرف أو العمالة أو ميزان المدفوعات أو مختلف الأنشطة.

- الوحدة الاقتصادية، وهنا تمثل الدول الأعضاء وحدة اقتصادية واحدة من حيث السياسات الاقتصادية وأجهزة الأشراف على هذه السياسات، بحيث تصبح العملة موحدة، ويكون هناك بنك مركزى واحد. فهنا تتلاشى كلية الحواجز الاقتصادية بين الدول.

هذا وقد ظهر الاتجاه بين مجموعات مختلفة من الدول خلال فترة ما بين الحربين العالمتين لتكوين تكتلات اقتصادية إقليمية. وتكونت من بعد الحرب العالمية الثانية العديد من التكتلات الاقتصادية ، التى يمكن ذكر أهمها فيما يلى :

١- مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة عام ١٩٤٩ (CMEA) Council for Mutual Economic Assistance ويطلـق علـيه "الكوميكون" ويـتكون من الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا الاشتراكية وقد أنحل هـذا المجلس بتحول أوروبا الشرقية إلى الأخذ بنظام السوق فى أوائل هذا التسعينات من القرن العشرين وتفكك الاتحاد السوفيتى.

٢- الاتحـاد الأوروبـى، ونخصه بشئ من التفصيل لأهميته كتجربة رائدة ناجحة خطت خطوات متقدمة كتكتل اقتصادى اقليمى.

جـاء التكويـن بصـورة تدريجـية بدأت عام ١٩٥٧ بتكون المجتمع الاقتصـادى الأوروبـى (EEC) The European Economic Community تحـت مسمى السوق الأوروبية المشتركة من ست دول هى فرنسا ألمانيا إيطاليا هولندا بلجيكا ولكسبرج ، بتوقيع معاهدة روما (فى ٢٥/ ١٩٥٧/٣) الـتى تنص على الإلغاء التدريجى للعوائق الجمركية بين الدول الأعضاء، وإنشاء نظام جمركى موحد بينها وبين دول العالم ، بالإضافة إلى تنسـيق السياسـات الاقتصادية العامة للمجموعة ، وإلغاء القيود على حركة رأس المال الخاص داخل الدول الأعضاء،

وبجانب السوق الأوروبية المشتركة تكونت أيضاً فى عام ١٩٦٠ منظمة الـتجارة الحـرة الأوربية (EFTA) European Free Trade من خمس دول. وفـى عـام ١٩٨٦ أتسع نطاق السوق الأوربية المشتركة بزيادة عدد أعضـائها إلـى ١٢ دولة بانضمام بعض دول منظمة التجارة الحرة إليها ،

فأصبحت تشمل كذلك كل من إنجلترا وأيرلندا والدانمارك وأسبانيا والبرتغال واليونان. وصدر التشريع الأوروبى الموحد فى عام ١٩٨٦.

ووقعت اتفاقية الاتحاد الأوربى فى عام ١٩٩٢ فى ماستريخت بهولندا، وأرتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس عشر دولة أوروبية فى عام ١٩٩٤ ليكون كتلة بشرية يزيد مقدارها على ٣٧٠ مليون نسمة. ومن المهم أن نشر إلى أن اتفاقية ماستريخت قد حددت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية الكاملة، على أن تنتهى المرحلة الأولى فى عام ١٩٩٤، بتحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ، وتحقيق مزيد من التطابق فى السياسات الاقتصادية، والتعاون بين البنوك المركزية داخل المجموعة الأوربية.

وبدأت المرحلة الثانية فى عام ١٩٩٥ وانتهت عام ١٩٩٨ وكانت تهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوربية المشتركة من قبل جميع الأعضاء. وتهدف كذلك إلى تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء والتأكد من استعداد كل منها للدخول فى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط، منها على سبيل المثال ألا يزيد معدل التضخم عن ١,٥% عن معدل التضخم فى أكثر من ثلاث دول فى المجموعة الاقتصادية الأوربية ، بالإضافة إلى عدم زيادة معدل سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن ٢٠% بالنسبة لمتوسط معدل الفائدة فى أقل ثلاث دول فى المجموعة من حيث معدلات التضخم.

وأخيراً بدأت المرحلة الثالثة فى سنة ١٩٩٩ على أن تنتهى فى ٢٠٠٢، وتهـدف إلى إنشاء البنك المركزى الأوربى، والذى يقوم برسم السياسـة النقدية للمجموعة الأوربية، وإصدار العملة الموحدة، على أن يـبدأ برأسـمال قدره أربعة مليار أيكو وتبلغ حصة ألمانيا فيه ٢٥%(*)

وقد طرح الاتحاد الأوربى العملة الموحدة "اليورو" سنة ١٩٩٨ بموافقة إحدى عشر دولة، وبقاء ثلاث دول خارجها هى السويد وانجلترا والدانمارك، علاوة على اليونان.

ويـتجه الاتحـاد الأوربـى إلى ضم ست دول أخرى (وهى قـبرص - المجر - بولندا - أستونيا - التشيك - سلوفينيا) ، بالإضافة إلـى بقـية دول أوروبـا الشرقية فيما بعد، ليكون أوربا الموحدة رغم التباين الشديد بين هذه الدول ودول الاتحاد اقتصاديا وثقافياً وعرقيا.

وتحقيقاً لمزيد من الضخامة والعملقة للاتحاد الأوربى ، ظهرت فـى عام ١٩٩٤ فكرة المشاركة بين أوربا وبلدان البحر المتوسط. وتم الاتفاق على الطبيعة المحددة لهذه المشاركة فى مؤتمر عقد فى برشلونة عـام ١٩٩٥ ضم دول الاتحاد الأوربى الخمس عشر وأثنى عشر دولة جـنوب وشرق البحر المتوسط (الجزائر - قبرص - مصر - الأردن- لبـنان - مالطة - المغرب - السلطة الفلسطينية - سوريا - تونس-

* أنظر : معهد التخطيط القومى - أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٩٩ - القاهرة - يناير ١٩٩٦ - ص ص ١٠٨:١١٢.

تركـيا – إسرائيل). وقد صدر عن هذا المؤتمر إعلان برشلونة ، الذى نـص على إنشاء منطقة تجارة حرة بين أوروبا وبلدان البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠.

وهناك ثلاث أبعاد رئيسية للمشاركة الأوربية – الحوض متوسطية وهى :-

- المشاركة السياسية والأمنية.
- المشاركة الاقتصادية والمالية.
- المشاركة الاجتماعية والإنسانية والثقافية.

٣- السوق العربية المشتركة : عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ ، ووقعـت عليها بعض البلدان العربية سنة ١٩٦٢ وهى الأردن مصر المغرب الكويت سوريا العراق واليمن. ولكن لم تطبق الاتفاقية إلا سنة ١٩٦٤ عـندما صادقت عليها خمس دول عربية فقط هى الكويت مصر سـوريا الأردن العـراق، تلـتها بعـد سنوات اليمن الجنوبى والشمالى السودان الإمارات الصومال وليبيا.

وتهـدف اتفاقـية الوحـدة الاقتصادية من أنشاء السوق العربية هو تحقـيق الاندمـاج الاقتصادى بين البلدان العربية العضوة، حيث تنص الاتفاقية على تحقيق الأهداف التالية :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية المواصلات والتنقل.

وتنص الاتفاقية على وسائل تحقيق الأهداف كما يلى :-

- جعل البلاد منطقة جمركية واحدة.
- توجيه أنظمة التجارة الخارجية والنقل.
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

وبالرغم من الطموحات إلا أن التعاون العربى المشترك لم يصل إلى النتيجة المطلوبة، ولم يقترب منها بما فيه الكفاية ، والأمر لا يزال تحت تأثير العوامل السياسية(*)

هذا وقد وجدت بعض صور التعاون بين مجموعات إقليمية من البلاد العربية وذلك مثال "مجلس التعاون الخليجى" الذى يضم الدول العربية المصدرة للبترول الواقعة على الخليج العربى دون العراق (السعودية – الكويت – الإمارات العربية – قطر – البحرين – عمان).

(*) عطية المهدى الفيتورى (دكتور) – الاقتصاد الدولى – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازى – ١٩٨٨ – ص ١٥٨.

وكذلــك تكون مجموعة دول المغرب العربى فى عام ١٩٨٨ وانضمام مصر أخيراً إليها.

هذا بخلاف التعاون الجزئى (القطاعى) ومظاهرة المشروعات الانمائــية المشــتركة والمؤسســات المالية المشتركة وصناديق التنمية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والمنظمات الإقليمية المنبثقة من جامعة الدول العربية.

٤- التكــتل الاقتصـــادى لمجموعة الدول الأمريكية (منظمة التجارة الحرة الأمريكية) الذى ظهر منذ يناير ١٩٨٩، وتطو فى فبراير ١٩٩١ ليضم الولايــات المــتحدة الأمريكــية وكندا والمكسيك، ويعرف باسم النافتا. ويقــترب هذا التكتل مع تكتل الاتحاد الأوربى، حيث يضم كتلة بشرية تعدادهــا حوالى ٣٦٠ مليون نسمة. وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادى مع دول أمريكا اللاتينية(*)

٥- المجموعــة الاقتصادى لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى المعروفة باسم ميركوسور. فقد صدر أعلان برازيليا فى الأول من سبتمبر عام ٢٠٠٠ لإقامــة كــيان اقتصادى موحد يضم جميع دول قارة أمريكا الجنوبية ، وذلــك باندماج المنظمة الاقتصادى للتعاون الأقليمى لدول جنوب القارة

* عادل أحمد حشيش (دكتور) – المرجع السابق – ص ٦٦.

الأمريكية مع جميع دول شمال القارة. ويقام التجمع الموحد لدول القارة في موعد غايته ٢٠٠١ (*)

٦- التكـــتل الاقتصادى فى منطقة شرق أسيا وغرب الباسفيك ، حيث توجد ثـــلاث محاور رئيسية للتجمع الاقتصادى فى تلك المنطقة، والذى يبرز دور الـــنمور الأســـيوية ومعهـــم اليابان فى النظام الاقتصادى العالمى للراهن، وهذه المحاور هى :-

- المحـــور الأول : رابطـــة جـــنوب شـــرق أسيا المعروفة باسم الأسيان ASEAN وتضم ست دول.

- المحـــور الثانى : جماعة التعاون الاقتصادى لأسيا المعروفة بأسم أبيك APEC وتضم ١٢ دولة.

- المحـــور الثالث : جماعة جنوب أسيا وشبه القارة الهندية المعروفة باسم (سارك) وتضم سبع دول، وهم الأكثر فقراً فى المنطقة.

هـــذا وقـــد شهد أواخر عام ١٩٩٣ اجتماع قمة سيابيل لمنتدى التعاون الاقتصادى لدول أسيا والباسفيك وأمريكا الشمالية (ثمانى عشر دولة موزعة بيـــن قارات ثلاث أمريكا الشمالية وأستراليا وأسيا) ، حيث تتجه دول شرق

(*) ثروت محمود صادق – عولمة التجارة الدولية وحتمية قيام الكيان الأقتصادى العربى – معهد التخطيط القومى – القاهرة – سنة ٢٠٠٠ – ص ٩.

أسـيا والـيابان وأستراليا ومعهم الولايات المتحدة وكندا إلى تكوين نوع من التكتل أو التعاون الاقتصادى.

٧- التكـتل الاقتصادى للدول الأفريقية ، حيث وافق مجلس منظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماعية الأخير فى سنة ٢٠٠٠ على هدف تحقيق الوحدة مـا بيـن مـنظمات الـتعاون الأقليمى الأربع التى تضم معظم الدول الأفريقـية (ومنها الكوميسا، ومجموعة دول المغرب) فى مدى زمنى يـتعدى قليلا عشر سنوات وذلك فى مراحل متتالية. وإن كان هذا الأمر تواجهـه العديد من الصعوبات والمعوقات التى تجعل أمر تحقيقه مجرد خيال.

فالواضـح أن مـن أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمى المعاصر هـو الاتجـاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعات من الدول يـتوفر فـى كـل منها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافياً وحضارياً وتاريخياً ، وتربطها فى النهاية مصالح اقتصادية مشتركة. هذا علاوة على وجود ترتيـبات إقليمية جديدة تتكون فى إطار هذا الاتجاه ، تسعى إلى تعميق المصالح الاقتصـادية المشـتركة للـدول المكونة لها ، حتى ولو كان هناك اختلاف فيما يجمعها من مقومات.

ويكفـى للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمـية الجديدة، أن أحد الدراسات التى أجراها صندوق النقد الدولى تشير إلى أنـه توجـد فـى عام ١٩٩٥ على مستوى العالم حوالى ٤٥ من أنظمة التكامل الاقتصـادى (ومـن ثم التكتل الاقتصادى) فى مختلف صورها ومراحلها، تشمل

٧٥% من دول العالم، وحوالى ٨٠% من سكان العالم ، وتسيطر على ٨٥% من التجارة العالمية(*)

ونجد فى كل من صور التعاون الاقتصادى الأقليمى أن الحد الأدنى فى التعاون يكون فى توفير حرية التجارة بين الدول الأعضاء، مع الاحتفاظ بنظام حمائى فى مواجهه بقية دول العالم ، بما يتيح للدول الأعضاء فرصة التمتع بمزايا حرية التجارة داخل مجموعة الدول المنتمية للتكتل الأقليمى، والتمتع بالعديد من الاقتصاديات تجاه الدول خارج التكتل الاقتصادى. هذا علاوة على ما تتجه إليه بعض صور التعاون المذكورة من مزايا أكثر من ذلك تصل فى بعضها إلى درجة الوحدة الاقتصادية بما تتضمنه من أقصى درجات التكامل الاقتصادى وتعاظم القوة الاقتصادية.

ولعل أهم ما يلاحظ على هذه التكتلات ضخامة حجمها وأتساع نطاق المجال الذى يخضع لهيمنتها وسيطرتها، فضلاً عما تتميز به من قابلية للتوسع والميل إلى مزيد من الضخامة والعملقة، باعتبارها اتفاقيات أو معاهدات جماعية مفتوحة، لا تقيم من حيث العضوية فيها وزناً لعنصر التجاور الجغرافى أو عامل التكافؤ بين أطراف التكتل. الأمر الذى لابد أن ينشأ عنه صدام المصالح فيما بينها فى غمار تنافسها الضارى من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من الأسواق العالمية. فضلاً عما قد ينجم عن وجود هذه التكتلات من التناقض مع الأسس والمبادئ التى أقرتها اتفاقيات الجات. فعلى الرغم من اعتراف اتفاقية الجات سنة ١٩٤٧ بهذه التكتلات، إذ أقرت جواز قيام نظم تكامل إقليمية

* عادل أحمد حشيش (دكتور) – المرجع السابق – ص٦٥ .

واتحـــادات جمركـــية ومـــناطق للـــتجارة الحرة، فإن أنقسام العالم إلى مثل هذه التكتلات، قد يعمل على زيادة التماسك والترابط وتحقيق الاكتفاء الذاتى داخل كل مـــنها، مما لابد أن يترتب عليه تهديد لمصالح التكتلات الأخرى، وبالتالى إثارة المـــنازعات الدولية ، التى قد تعوق مسارات التجارة، وتعود بخطوات تحريرها إلـــى الـــوراء، مما يؤكد صحة القول بأن هذه التكتلات تعتبر هدماً لروح تحرير الـــتجارة، وأنهـــا سوف تكون الغلبة على نظام الجات ، بما قد تصبح بديلاً عن الجات نفسها(*)

هـــذا ةإن كانـــت قـــد نمـــت وظهـــرت بعض نماذج التعاون أو التكتل الاقتصـــادى الأقلـــيمى ، إلا أنـــنا نعود مرة أخرى ونذكر أنه قد زالت فى نفس الوقت أحدى الصور الهامة للتكتل الاقتصادى التى كانت بين الدول الأعضاء فى مجلـــس المعونـــة الاقتصـــادى المتـــبادلة (كومـــيكون) وهى دول شرق أوربا الاشـــتراكية والاتحاد السوفيتى، والتى كانت تمثل تقسيم دولى للعمل مختلف عن الســـائد بين مختلف البلاد الصناعية الرأسمالية المتقدمة والبلاد النامية، تعطل فيه العمـــل بآليات السوق ، وأخذ فيه بأدوات التخطيط المركزى، والتنسيق المباشر بيـــن خطـــط الإنتاج ، وأتباع نظام للتقييم وتوزيع المنافع والحساب الاقتصادى يدمـــج العوامـــل الاجتماعـــية والأيديولوجـــية والسياســـية إلـــى جانب العوامل الاقتصادية.

وبـــزوال نموذج التكتل الاقتصادى لدول التخطيط المركزى. لم يعد هنا قيد العوامل الإيديولوجية والنظام الأجتماعى والاقتصادى الذى كان مسيطراً فى

* أحمد عباس عبد البديع (دكتور) – العالم وسباق التكتلات العملاقة – الأهرام الأقتصادى.

ظـــل العالم إلى معسكرين غربى وشرقى. فلقد انفراد النظام الرأسمالى مستخدماً آلـــياته وأدواتـــه لصياغة العلاقات الاقتصادية الدولية، وأعمال آليات السوق فى إدارة الاقتصـــاديات المخـــتلفة بغض النظر عن طبيعة الملكية السائدة (ثقل وزن الملكـــية العامة أو الخاصة لوسائل الإنتاج فيها)، فضلاً عن تغير المفاهيم الأمنية ومفهـــوم الصراع ذاته. كل هذه اعتبارات يسرت (وتيسر) الاتجاه نحو التكتلات الاقتصـــادية الكبـــيرة(*) ، هذا الاتجاه الذى برزت عدة صور هامة منه أخيراً – المشار إليها من قبل – تدعو إليه ما تمر به البشرية حالياً من ثورة تقنية(**).

فالـــتطورات التقنية الحديثة تجعل من الصعب أمام الكيانات الاقتصادية الصـــغيرة ليس فقط استيعاب أحجام الإنتاج الاقتصادية الضخمة بحكم محدودية أســـواقها، ولكن أيضاً صعوبة استيعاب الاستثمارات الضخمة والتقنيات المعقدة المرتـــبطة بهـــا، ناهيك عن المقدرة على تطويرها. فلقد ارتبطت أحجام الإنتاج بأنمـــاط تقســـيم عمل وتخصص عل المستوى الرأسى، وفى أجزاء من مكونات

(*) كما أن قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة قد قضى على الصراع بين الحضارات ، حيث يضم التكتل الواحد خليطاً من حضارات وثقافات ولغات متباينة ومستويات اقتصادية متنوعة تتراوح بين دول متقدمة وأخرى متخلفة ونظم سياسية مختلفة من ديمقراطية ودكتاتورية وتسلطية.

أحمد عباس عبد البديع (دكتور) – المرجع السابق.

(**) أرجع فى هذا الشأن إلى :

معهد التخطيط القومى – خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوربا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى – قضايا التخطيط والتنمية فى مصر – رقم ٦٧ – ديسمبر ١٩٩١ – ص١٣٦:١٤٠.

السلعة، وليس فى سلع بذاتها ومنتجات بذاتها كما ساد فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. واقترن هذا بنمو الشركات العملاقة الدولية ومتعددة الجنسيات، التى تتعدد وتتكامل وحداتها الموزعة على مساحات جغرافية واسعة (دول عديدة مترامية الأطراف)، والتى يتصف كل منها بالإنتاج الكبير المتطور فنياً، ويتوزع فيما بينها الإنتاج بتخصص على مستوى شديد الدقة والتفصيل، وما ينفق من أعباء ضخمة فى تطوير البحث والتقنية فى إطار نفس الشركة، يمكن أن تتحمله تلك الوحدات الإنتاجية فى الدول الأطراف فيها.

فالتكتل والتوحد لمجموعات الدول أمر تملية ضرورات البقاء والاستمرار والتطور فى عالم سوف تشتد فيه المنافسة بحده، وتلعب فيه الهيمنة على ناصية التطور العلمى والتقنى (الباهظة التكاليف الاقتصادية والبشرية التى فى حاجة إلى تراكمات مصرفية كبيرة وجهود جماعية ضخمة) وتملك قاعدة إنتاجية ضخمة وقوية متنوعة ومتجددة دوراً أساسياً فى إمكانية هذا الاستمرار والتقدم.

وقد يتساءل البعض حول تناقض ما ذكر فى اتجاهات التكتل فى وحدات كبيرة وما نشهده اليوم من حركات انفصالية تغلب عليها النزعة القومية، مثال ما حدث للاتحاد السوفيتى من تفكك، وما يحدث فى بعض دول شرق أوروبا متعددة القوميات والمنطقة العربية وغيرها. ولعل أهم الأمور المفسرة لتلك الحركات الانفصالية هو حالة التخلف السياسى لدى أصحاب النزعة الانفصالية، والذى لا يتمشى مع تطور قوى الإنتاج بفعل التطورات التقنية الحديثة. ويبرز هذا الأمر فى الحالات التى لم يتوفر لديها خبرة الممارسات الديمقراطية أو التى حرمت منها.

وينعكس الاتجاه إلى التكتل (كأحد خصائص النظام الدولى الجديد) على البلدان النامية فى حثها على العمل كذلك على التوحد والتكتل من منطلق الاعتبارات العالمية التالية(*) :

- مواجهة احتياجات البقاء الاقتصادى فضلاً عن الاستمرار والتطور، وذلك نظراً إلى اعتبارات أحجام الإنتاج والسوق، ضخامة الاستثمار، احتياجات تطوير المعرفة العلمية والتقنية التي لا تستطيع إمكانيات الدولة المنفردة الوفاء بها.
- احتياجات توفير المقومات الأساسية للحياة من غذاء وطاقة وخامات طبيعية تخضع لاتجاهات تنافسية عالمية شديدة.
- الوصول إلى الحد الأدنى من المقدرة التساومية على صعيد المنافسة العالمية الشديدة حتى يمكن تحسين شروط التبادل وتعظيم المنافع، وكذلك تشكيل الحد الأدني للمقدرة الأمنية فى صيغتها الجديدة.
- الحفاظ على الهوية والشخصية القومية، والميراث الثقافى مع تطويره فى ظل المعطيات الجديدة، أمام طوفان أنماط حضارية جديدة يتوقع أن يغلب عليها النمط الغربى، سوف تعززها مراكز التعددية القطبية الجديدة والمتوقعة .

---

* المرجع السابق – ص ١٣٨:١٣٩.

الاتجاه نحو تقسيم دولى جديد للعمل(*) :

ساد عصر القطبية الثنائية (الذى ولى وانتهى بانهيار المعسكر الشرقى) تقسيمان دوليان للعمل، هما التقسيم الرأسمالى الدولى الذى أستوعب كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، والتقسيم الأشتراكى الدولى للعمل الذى كان يحتوى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى المتبادل (كوميكون). ولقد ظلت الصين بمعزل عن التقسيمين منكفئة على نفسها فى الداخل حتى النصف الأول من السبعينيات. وتمخض التقسيمان عن أنماط معينة من التخصص الصناعى للدول الأعضاء وعن تقسيم الثروة والموارد الطبيعية وأستند التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل على آليات السوق فى التعامل بين أعضائه، مع سيادة الاحتكارات وهيمنة الشركات دولية النشاط والشركات متعددة الجنسية. أما التقسيم الأشتراكى الدولى للعمل فقد سادته أدوات التخطيط المركزى والتنسيق المباشر بين خطط الإنتاج وتعطيل العمل بآليات السوق. وحكمت علاقات التبادل بين التقسيمين آليات السوق.

وبزوال المعسكر الشرقى وبما يتشكل حالياً من نظام دولى جديد – أشرنا إلى بعض ملامحه فيما سبق – يهمنا أن نتعرف على ما يتوقع سيادته من تقسيم دولى جديد للعمل. وهنا نتعرض أولاً للعوامل الرئيسية المحددة لهذا التقسيم :

١– ما ورثته كل دولة تاريخياً فى تقسيم العمل، بحكم مستوى النمو الاقتصادى الذى حققته، وبحكم اختيارات التنمية والاختيارات

* المرجع السابق – ص ١٢١:١٣٥.

الاجتماعية للدول ولمجموعات الدول فى المرحلة التاريخية السابقة، وعلى وجه التحديد بعد الحرب العالمية الثانية. هذه المواريث سوف تترك بصماتها على شكل تقسيم العمل فى المستقبل، بل ستكون أحد محدداته الرئيسية.

٢- هيكل توزيع الموارد على الصعيد العالمى (فى ضوء تطور المعرفة العلمية السائدة) سوف يستمر فى لعب دورة فى شكل تقسيم العمل، ولكن بصورة مختلفة عما ساد فى الماضى، نظراً لما حدث من تطور فى المعرفة العلمية. فيتم التمييز بين المواد القابلة للإحلال التخليقى وتلك التى ليست محلاً لذلك حتى الأن. وكذلك التمييز بين المواد القابلة للنضوب والأخرى المتجددة،وبين الموارد التى تعد مدخلات فى التشكيل الصناعى عن موارد الطاقة والقوة المحركة. فضلاً عن التمييز بين المواد متعددة أوجه الاستخدام البديل، والأخرى ذات أوجه الاستخدام المحدودة ...... ألخ.

٣- ملكية ناصية التطور التقنى، وبخاصة فى القطاعات الحديثة كالطاقة وهندسة الوارثة والمعلوماتية وغيرها سوف تكون أحد أسس تقسيم العمل الدولى فى المستقبل المنظور على كل من المستويين الأفقى والرأسى.

٤- التحديات العالمية والتى يعبر عنها بالمشكلات العالمية متمثلة فى اعتبارات البيئة، ومشكلات الطاقة ، والغذاء وغيرها سوف تكون أحد محددات تقسيم العمل الدولى.

٥- انتشار الشركات عابرة القوميات والشركات دولية النشاط سوف يكسب هذا التقسيم ملامح خاصة – شأنه شأن التكامل الرأسى فى الصناعات – تتمثل فى التداخل فى أنماط تقسيم العمل الدولى بين المناطق الاقتصادية وبين الدول، وفى داخل كل.

ويلـــزم التفرقة بين مكانة اقتصاد ما فى تقسيم العمل الدولى ومكانته فى الــتجارة الخارجــية. فمعــروف أن الأبنية الاقتصادية للدول القارية كالولايات المتحدة والهند وما شابهها لا تمثل التجارة الخارجية فيها بنسبة كبيرة إلى دخلها القومــى، فهــى لا تتعدى فى أى من الدولتين ١٠% ويرجع ذلك إلى نمط النمو فــيها والمــتجه نحو أسواقها الداخلية، على خلاف الاقتصاد اليابانى الذى صمم ومــن الــبدايات الأولــى لنموه وتطويره على التوجيه للسوق العالمى. وهنا فقد تــتفاوت الــدول حســب وزنهــا فى التجارة الخارجية من فترة لأخرى حسب سياساتها وأهدافها. إلا أن قدرتها ومستوى إشباعها لسوقها المحلية، ودرجة النمو الســلعى الصناعى والزراعى وكذلك الطاقة فيها تعكس وضعها فى تقسيم العمل الدولــى. وحــتى مع ضعف أهميتها النسبية فى التبادل التجارى، فإنها تكون قد حققــت درجــة من الانتشار الأفقى فى التخصص إزاء تعاملها مع قسم كبير من الســوق العــالمى (وهــو ســوقها المحلى) مقاساً بعدد السكان ومستوى الدخل ومستوى الطلب ودرجة أشباع الحاجات الأساسية وغيرها من المقاييس.

وبعــد هذه المقدمة عن محددات تقسيم العمل الدولى المتوقع، ننتقل إلى الاجــتهادات فــى تصــور هــذا التقسيم الدولى الجديد للعمل، والتى تتمثل فى ســيناريوهين رئيســيين، همــا سيناريو التعددية القطبية، والسيناريو الأندماجى. وتوجد داخل كل من السيناريوهين تنوعات وتفرعات كثيرة.

أولاً : سيناريو القطبية المتعددة :

يقوم هذا السيناريو على تصور العالم مقسماً لعدة كتل اقتصادية رئيسية استنادا إلى كل من :

- توصيف المراكز الاقتصادية الرئيسية السائدة حالياً فى العالم.
- واتساقاً مع التغيرات السياسية والإستراتيجية الحادثة فى النظام العالمى القائم على العديدة القطبية كبديل عن القطبية الثنائية.
- واعتماداً على الأزمة التى يمر بها النظام الرأسمالى العالمى وعوامل الضعف الداخلية فى الاقتصاد الأمريكى، والتى لن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية على الأنفراد بإدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ويذهب أنصار هذا السيناريو إلى تشكل ثلاثة مراكز رئيسية، هى المركز الأمريكى ويشمل الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى واللاتينية بقيادة الولايات المتحدة. والمركز الأوربى ويشمل الجماعة الأوربية بقيادة ألمانيا الموحدة. والمركز الأسيوى ويشمل دول شرق وجنوب شرقى أسيا بقيادة اليابان. وقد بدأت هذه المراكز فعلاً فى التكون وسوف تتجه نحو التوسع مستقبلاً.

وتتمثل الانعكاسات الاقتصادية لهذا السيناريو على البلاد النامية فيما يلى :

١- أن تكون البلاد النامية مسرحاً للصراعات الاقتصادية والسياسية بين الكتل الاقتصادية الكبرى. ومن شأن هذه الصراعات أن تؤدى إلى :

- صبغ التنمية فى البلاد النامية بطابع التبعية لإحدى الكتل مستخدمة فى ذلك أنماط التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة والاندماج فى الشركات متعددة الجنسية واندماج الأسواق فى أسواق الدولة المركز.

- استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية من خلال عدة آليات، قد تختلف فى الشكل عن الآليات التقليدية، لكنها تتفق معها فى النتيجة وقد تتمثل الآليات الجديدة فى إعطاء الطابع الصناعى التحويلى الأولى عليها من أجل أحداث رفع محدود فى الدخول فى الدول النامية لتخفيف أثر الاستنزاف. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التصنيع المباشر لهذه الدول أو من خلال التكامل الصناعى مع المركز.

- أضعاف إمكانات التكامل بين الدول النامية وبعضها البعض، وكذلك أضعاف قدرتها على المساومة الجماعية فى تحديد أسعار صادراتها الأولية.

- تشكيل أنماط التنمية وبخاصة التنمية الصناعية والزراعية فيها حسب موقع الدول النامية من الكتلة وحسب قيم الموارد (بما فيها الموارد البشرية) وحسب رصيدها من التنمية الاقتصادية عشية تشكيل النظام الجديد.

- استمرار الدول النامية فى تصدير رؤوس الأموال والعقول لدول المركز فى إطار النهب المنظم للموارد.

- استمرار مشكلة مديونية البلاد النامية مع إعادة تكثيفها فى أحد أو فى كل العمليات الآتية :-

العملية الأول : توظيف الديون فى مزيد من دمج اقتصاد الدول النامية فى اقتصاد الدولة المركز عن طريق آلية شراء ممتلكات الأصول الإنتاجية للمشروعات العاملة وتصفية الأصول الإنتاجية الصناعية، أو أعاده تشكيلها بما يلائم نمط التخصص الجديد المفروض.

العملية الثانية : استخدام أدوات الدين فى إخضاع الدول النامية لشروط التبادل والتوزيع الذى يحقق القسط الأعظم لصالح الدولة أو الدول الأخرى فى التكتل.

العملية الثالثة : استخدام الديون كأداة للحد من احتمالات التنمية، إذ تستنزف القدرة على تعبئة المدخرات فى سداد أقساط الديون وفوائدها مع استمرار اللجوء للدول المتقدمة من اجل المزيد من الديون لمقابلة الاحتياجات الجارية أو الاستثمارية أو الأمنية.

العملية الرابعة : توظيف الديون والمفاوضات بشأنها كأداة لفرض سياسات اقتصادية خارجية ولتعزيز مواقع قوى اجتماعية معينة فى مقابل أضعاف مواقع قوى اجتماعية أخرى.

٢- أحداث تغييرات فى النظام النقدى والمالى الدولى بما يؤدى إلى استمرار اتجاه أضعاف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على كل من النظامين المالى العالى والنقدى العالمي، وتراجع الأهمية النسبية للدولار كغطاء نقدى

وحيد في النظام النقدى العالمى وفقاً لأهمية عملات المراكز القوية الأخرى. ويترتـب علـى ذلـك أمـا حدوث تغيير هيكلى فى بنية المؤسسات النقدية الدولـية، أو فى أدارتها ونظام التصويت. وقد يتم الأخذ بفكرة إصدار عملة عالمـية تحدد قيمتها وفقاً لسلة عملات الدول، أو يتم العمل بهذه الفكرة دون إصدار هذه العملة.

ولعل أحد الآثار المباشرة على الدول النامية هو العودة إلى نظام مناطق العمـلات للـدول الرئيسـية فـى المركز كما ساد من قبل أبان الاستعمار الكولونـيالى. وسوف يكتسب هذا النظام النقدى قدراً من الاستقرار قد يكون مفـيداً للـدول النامية فى تحقيق استقرار نسبى لأسعار عملاتها. وإن كانت العـبرة لا تكمـن فى الاستقرار، ولكن عند أى مستوى يتحقق؟ وهل يحقق الفائدة للبلد النامى أم لا؟

٣- ويلاحـظ عموماً على الآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه أنها تفترض أحادية الآثـار، بمعـنى أنها تنبع من الدولة المركز، وأن يكون موقف البلد النامى ليس إلا مجرد ردود أفعال. وإن كان الأمر فيما يتعلق بمختلف البلاد النامية لـيس متسـاو. فهـناك فروق فى النمو الصناعى والثقل السكانى والغليان الأجتماعى، والخبرات التاريخية، وتوفر الثروة ومصادر التراكم، والخبرات فـى المعلومـات الدولية الجماعية ... الخ. وبدون شك فإن لهذه الاختلافات أثـار علـى اخـتلاف المواقـف النسبية المتوقعة لمختلف البلاد النامية فى سيناريو تقسيم العمل الدولى.

٤- وإن كـان سيناريو التعددية القطبية لا يخلو من تحقق ضياعات على الدول النامـية شـأنها شـأن الدول المتقدمة نتيجة عدم الإفادة من إمكانات السوق العالمـية عند تحريرها وبناء التخصص على أسس عالمية وليست إقليمية. وإن كانـت الضياعات المتوقعة هنا من جانب البلاد النامية أكثر بكثير من المـتوقعة مـن جانـب الـدول المتقدمة نتيجة لتجمع الأخيرة فى تكتلات اقتصـادية كبـيرة تزيد من قوتها التنافسية وقدراتها التخصصية تحت ظل تحرر التجارة الدولية أمام البلاد النامية غير المتكتلة فيما بينها اقتصاديا.

وهكـذا يكـون من شأن هذا السيناريو توسيع الفجوة التنموية بين البلاد النامية التابعة والدول الصناعية المتقدمة.

ثانياً : السيناريو الأندماجي :

وتعـتمد فكـرة السيناريو الأندماجي على فرض زوال السبب الذى قسم النظام العالمى إلى تقسيمين اقتصاديين للعمل أحدهما رأسمالى والأخر اشتراكى، ومـن هـنا يكـون الأمر ميسراً لكى تندمج اقتصاديات الدول المختلفة من أجل تحقيق مصالحها المشتركة.

ويـروى الـبعض أن أفضـل السـبل لكل دول العالم يكمن فى تحرير الـتجارة مـن كافـة القيود والمعوقات. ومن شأن هذا أن يعظم العائد على كل الأطراف استفادة من المزايا النسبية ومن مزايا التخصص.

ويـرى أنصـار سـيناريو الاندماج العالم وحده واحده أكثر تجانساً فى الجانب الاقتصادى، وأنه سوف يشهد نمطاً جديداً للتخصص وتقسيم العمل مختلفاً

عمـــا ســـاد مـــن قـــبل، وعند مستوى أكثر تطوراً. فما يمكن أن نجده من نمط للتخصـــص فـــى إطار الكتلة الاقتصادية (عند أنصار سيناريو القطبية التعددية) نراه هنا على مستوى العالم. فالتخصص وتقسيم العمل يكون وفقاً لدرجة المعرفة العلمية والتطوير التقنى والتراكم الرأسمالى وإنتاجية العوامل.

ولا ينظر أنصار هذا السيناريو إلى الكتل الاقتصادية الكبرى الموجودة والمحتملة علـــى أنها شكلاً جديداً لتقسيم العمل، بل أداة لتحسين شروطه، أو معياراً لكفاءة الدولـــة (أو الـــدول) فـــى موقعها من تقسيم العمل. فبلوغ الاندماج العالمى وفقاً للشـــروط والمعطـــيات الجديدة، يتحقق بإنجاز معدلات عالية للكفاءة والإنتاجية والإبـــداع. وهـــذه لـــم يعـــد بمقدور دولة واحدة أو مجموعة محدودة من الدول إنجازهـــا نتـــيجة لضخامة تكلفة الأبحاث العلمية والاستثمارات وتطور الأحجام المـــثلى للإنتاج، التى تعجز الأسواق المحدودة لدولة ما أو لمجموعة محدود من الدول صغير الحجم ومنخفضة الدخل نسبياً عن استيعابها.

ويولـــى هذا السيناريو جل اهتمامه لتحولات الدول الاشتراكية وللوحدة الأوربـــية ولجولات المفاوضات المستمرة فى إطار الجات (وما توصلت إليه من حـــرية للـــتجارة العالمـــية)، وعلى ذلك فالمساحة التى تحظى بها الدول النامية هامشية (كما هو الحال فى سيناريو القطبية التعددية).

ويمكـــن تمـــثل أهـــم الانعكاسات الاقتصادية لهذا السيناريو على البلاد النامية فى الأتى :

١- جمـــود نمـــط التخصص الدولى الجديد : على الرغم من أن السيناريو يـــتخطى شـــكل التخصـــص وتقسيم العمل التقليدى الذى ساد منذ القرن

التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية والذى أرتبط بوجود المستعمرات، إلا أنه بحكم وجود الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبتملك الأخيرة ناصية التقدم، فإن هذا السيناريو يقرر وجود قطاعات ومنتجاتها حكر على الدول المتقدمة وهى قطاعات المعلومات والمعرفة والإلكترونيات والاتصالات وهندسة الوراثة والطاقة وما إليها.

ويشترط لدخول الدول النامية مجال هذه التخصصات توفر أمور أهمها :

- كفاية درجة النمو الصناعى والتقنى السابقة لتشكيل إطار تقسيم العمل الدولى الجديد.
- قدرة الدول النامية على التجمع فى وحدات اقتصادية كبيرة وعلى تحقيق التكامل والاندماج فيما بينها.
- درجة ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة، وهذه تحكمها العوامل السياسية والإستراتيجيات الأمنية وما إليها من العوامل غير الاقتصادية بطبيعتها.
- شكل التعاون الدولى، خاصة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث فى مجالات التمويل والتطور التقنى.

ونتيجة لمعدلات النمو السريعة فى هذه القطاعات، فيتوقع أن يجد التخصص المنتظر هذا لفترة طويلة، وإن يستقر عند هذا المستوى حتى لو تحققت الشروط المشار إليها بشكل جزئى.

٢- انخفاض معدلات تدفق المساعدات للدول النامية، ويرجع السبب فى ذلك إلى:

- توجيه الاستثمارات لدول شرق أوربا بهدف إعادة هيكلتها وتطويرها تقنيا، ولوجود طاقة استيعابية عالية للاستثمارات الجديدة بها.

- توجيه دفعة كبيرة من الاستثمارات لرفع معدلات تنمية المناطق الأوربية الأقل تقدما قبل تحقيق الوحدة الأوربية.

- احتياجات الثورة العلمية - التكنولوجية القادمة من الاستثمارات لإعادة هيكلة الاقتصاديات الأوربية والأمريكية.

- تداعيات مشكلة المديونية الحالية وتقليص حجم التدفقات المالية للبلاد النامية.

- التغييرات المتوقع حدوثها فى النظام المالى العالمى، والتوجه نحو التوسع فى التبادل التجارى بمعدلات أعلى من معدلات تدفق رأس المال.

ولقد بدأت هذه الظاهرة حتى قبل بروز التحولات فى دول شرق أوربا نتيجة تفاقم مشكلة مديونية الدول النامية، وتعثر جهودها فى السداد نتيجة الشروط الصعبة للديون. وتبين الإحصاءات تراجع المساعدات خلال عقدين فمن دولار واحد مساعدات مقابل ٢ أو ٢,٥ دولار تدفق تجارة خارجية، أصبح دولار واحد مساعدات مقابل أربعة أو خمسة دولارات من التدفقات التجارية الخارجية.

٣- أتساع حجم التبادل التجارى، حيث يتوقع أن يؤدى الاندماج الاقتصادى العـالمى، وتحققـه لزوال قيود التجارة، إلى زيادة حجم ونطاق التبادل الدولـى، والإفـادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الجديد، ولا تشذ الدول النامية عن هذه القاعدة فى عموميتها.

ويـتوقع أن يكـون لـزيادة التبادل الدولى أثاراً إيجابية على كفاءة العملـية الإنتاجـية فـى البلاد النامية، حيث تحقق وفورات الحجم الكبير، وتتمـتع بمـزايا التخصص فى مجالات صناعية تتخلى عنها الدول المتقدمة للـدول النامـية لاعتـبارات بيئية ولانخفاض معدلات الربح بها فى الأجل الطويـل كـالعديد مـن الصناعات الهندسية، ولأن أفاق التطور التقنى بها محدودة.

ومن شأن زيادة التجارة مع انخفاض تدفق الأموال للبلاد النامية، أن تضيق فجوة العجز بموازين التجارة والمدفوعات للبلاد النامية. وإن كان هذا الـتوقع قد لا يتحقق نظراً لما يتوقع كذلك من معدلات تبادل دولى فى غير صـالح الـبلاد النامـية. فضلاً عما يعنيه ذلك من استمرار اتجاهات إعادة توزيـع الدخل لصالح الدول المتقدمة، لما ينطوى عليه النظام الدولى الجديد من تخصص وتقسيم دولى متوقع للعمل.

ويتوقف نجاح الدول النامية فى تضييق فجوة العجز فى موازين التجارة والمدفوعـات على درجة انسجام سياساتها الاقتصادية الكلية وسياساتها التجارية الخارجـية و إسـتراتيجية وسياسـات التصنيع مع أداء الاقتصاد العالمى وعلى

درجـــة الاعتماد المتبادل فيه وعلى مدى النجاح فى تدفق صادراتها إلى أسواق البلاد المتقدمة تحت ظل حربة التجارة الدولية(*)

---

* أرجع إلى العديد من المراجع المذكورة فى هذا الشأن فى : المرجع السابق – ص ١٣٥:١٢١.

قائمة المراجع

المراجع العربية :-

- أحمد جامع- العلاقات الاقتصادية الدولية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٥.
- العشرى حسين درويش - التجارة الدولية - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٧.
- الواثق بالله عبد المنعم أحمد - اقتصاديات التجارة الدولية - بدون ناشر - القاهرة - ١٩٨٧.
- جودة عبد الخالق - الاقتصاد الدولى: من المزايا النسبية إلى التبادل اللا متكافئ - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٣.
- حسن عبد العزيز حسن - الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات لدولية - سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى - العدد ١٤ - الكويت - أغسطس ١٩٨٤.
- ———— التحليل الاقتصادى الجزئى - الفاروق للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٩/٨٨.
- ———— التنمية الاقتصادية - الفاروق للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٩٠.
- رمزى زكى - التاريخ النقدى للتخلف: دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث - عالم المعرفة سلسلة

كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت – العدد ١١٨ – أكتوبر ١٩٨٧ – الكويت.

- ________ فكر الأزمة: دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التقوى العربى – مطبوعات مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٨٧.
- سامى عفيفى حاتم – دراسات فى الاقتصاد الدولى – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ١٩٨٩.
- سعيد النجار – التجارة الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٦٤.
- سلوى محمد موسى – الاتجاهات المعاصرة التجارة الدولية: الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة (التطورات الحديثة فى نظريات التجارة الدولية والدول النامية) – مذكرة خارجية رقم ١٤٩٦ – معهد التخطيط القومى – القاهرة – فبراير ١٩٨٩.
- عادل أحمد حشيش – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – ٢٠٠٠.
- عطية المهدى الفيتورى – الاقتصاد الدولى – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازى – ١٩٨٨.
- فؤاد هاشم عوض – التجارة الخارجية والدخل القومى – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٠.
- محمد زكى شافعى – مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٥٧.

- محمــد سلطان أبو على – التجارة الدولية: نظرياتها وسياساتها – مكتبة المدينة بالزقازيق – الزقازيق – ١٩٨١.
- محمــد لبيب شقير – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٥٨.
- مصــطفى أحمــد مصــطفى – الجات من الاتفاق إلى المؤسسة الدولية مــتعددة الأطراف – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثانى – العدد الأول – يونيو ١٩٩٤ – معهد التخطيط القومى – ١٩٩٤.
- مصــطفى محمد عز العرب – النظرية البحتة فى التجارة الخارجية – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة.
- معهد التخطيط القومى – خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوربا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى – قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٦٧ – القاهرة – ديسمبر ١٩٩١.
- ــــــــــــ أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٩٩ – القاهرة – يناير ١٩٩٦.
- وجــيه شندى – المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٥.

المراجع الأجنبية :-

- P. T. Ellsworth and J. Clark Leith, The international economy, Macmillan Publishing Company, New York, 1984.

- A. Emmanual, unequal Exchange: A Study of The Imperialism of Trade, Translated from the French by Brain Pearce, Monthly Review press London, 1972.
- C. Freeman, "The Plastics Industry A Comparative Study of Research and Innoration" National Institute Economic Review, 1963.
- E. Heckscher, "The effect of Foreign Trade on The Distribution of Income "Ekonomisk Tidskrift, 1919.
- G. C. Hufbauer, Synthetic Materials and the theory of International Trade, Haward University, Cambridge, mass, 1966.
- G. M. Meier, international economics : The Theory of Policy, Oxford University Press, New York, 1980.
- G. Myrdal, Economic Theory and Under – developed Regions, Methuen, London 1956.
- M. V. Posner, "international Trade and Technical Change," Oxford economic Paper, N. S., 13, 1961.
- R. Prebisch, "Commercial Policy in Underdeveloped Countries, American Economic Review, Vol. 49, No. 2, May 1959.

- Samir Amin, Unequal Development : An Essay on The Social Formations of Peripheral Capitalizm, Translated from the French by Brian Pearce, Monthly Review press, London, 1976.
- H. W. Singer, "The Distribution of Gains between Investing and Barrowing Countries "American Economic Review, Vol. 40, No. 2, May 1950.

المحتـــــويات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

رقم القيد فى دار الكتب القومية
١٥٧٧ / ١٩٩١
I. S. B. N.
977 – 00 – 1095 – 0